الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة المسيلة

معهد: تسييـر التقنيـات الحضريـة

قسم: تسيير المدينة.....

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

مناقشة اطروحة دكتورة علوم في تسيير المدينة

التراث العمراني بين حتمية التوسع الحضري للتجمعات الجوارية و ضرورات الحفاظ

﴿دراسة حالة بلدية المعاضيد﴾

الطالبة: صوشي سليمة

اشراف: أ.د خلف الله بوجمعة

اللجنة المناقشة

نوبيات ابراهيم	استاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيساً
خلف الله بوجمعة	استاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرف ومقررا
اوزير مليكة	استاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
مجاج طارق	استاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
بوعظم رقية	استاذ محاضر (أ)	جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة 3-	ممتحنا.
كبيش عبد الحكيم	استاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

شكر وتقدير

نشكر الله تعالى على ما وفقنا إليه من هدى ومعرفة وما بسره لنا من العلم، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله فامتنان لنعمة ربي أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل الأيادي المعطاءة والضمائر النقية والعقول المتفتحة التي مدت يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل وخروجه لنور، وأخص بالذكر المشرف الأستاذ الدكتور "خلف الله بوجمعة" اعترافاً مني بفضل المعلم على المتعلم ورؤيته الصائبة في إدارة هذا البحث الأكاديمي توجيهاً ونصحاً، والدكتوراه "بو طالب حفصة" بكلية الأدب العربي و "ساسي نبيلة" على المراجعة اللغوية لهذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لكل أعوان الهيئات الحكومية بولاية المسيلة وبلديه المعاضيد الذين قدموا لنا المعلومات اللازمة لإنجاز هذا العمل وأخص بذكر المفتش العام بمديرية السياحة السيد "شاكي عبد الحق"، والمكلف بعملية إعداد مخططات حماية المواقع الأثرية والطبيعة بمديرية الثقافة السيد "مزعاش"، والمهندس رئيسي بمديرية البناء والتعمير السيدة "أميرة"، والمكلف بأعداد مخططات مسح الأراضي السيد "رزيق فاتح" –شكرا جزيلا-.

إهـــداء

إلى من زرع في حب النجاح والتفوق********** أبي الحبيب

إلى من بأنفاسها رسمت أمالي وألوان أحلامي ********** أمي الغالية

إلى أغلى ما في الوجود ****** فلذة كبدي**********ولدي زهير

إلى من كان لي سندا ورفيق دربي ********* زوجي عبد نور

إلى من كانوا لي مثالا في حب الخير والعطاء********* إخواني وأختي

إلى كل من أراد لي التقدم والنجاح اهدي هذا العمل

المدخل العام

فهرس المحتويات

اهداء وتشكرات
الفهارس Ï
مقدمة عامة أ

المدخل العام

تمهيد 17
1. الاشكالية 17
2. الفرضيات 20
3. اهداف البحث 20
4. المجال البحثي 21
5. اسباب اختيار الموضوع 21
6. الاتجاهات النظرية للبحث 21
1.6 الاتجاهات النظرية للحفاظ علي التراث العمراني 22
1.1.6 الاتجاه الاول (الاتجاه الراديكالي) 22
2.1.6 الاتجاه الثاني (الاتجاه الليبرالي) 22
3.1.6 الاتجاه الثالث (الاتجاه الليبرالي الجديد) 22
2.6 الاتجاهات النظرية للتخطيط الحضري 23
7. الدراسات السابقة ومشابهة 25
1.7 الدراسة الاولي 25
2.7 الدراسة الثانية 26
3.7 الدراسة الثالثة 26
4.7 الدراسة الرابعة 27
5.7 الدراسة الخامسة 27
6.7 الدراسة السادسة 28
7.7 نتائج تحليل الدراسات السابقة 28
8. موقع البحث من التوجهات النظرية والدراسات السابقة 29
9. المنهج البحثي للدراسة 30
10. التقنيات المستعملة بالدراسة 30
11. مرصوفة بناء واخراج الدراسة 32

الفصل الاول: التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

تمهيد 35
1. التراث العمراني واهميته 35
1.1 تطور مفهوم مصطلح التراث العمراني 35
2.1 تصنيفات التراث العمراني 36
3.1 اهمية الحفاظ علي التراث العمراني 37
1.3.1 نوع اهمية التراث العمراني 37
2.3.1 مستوي اهمية التراث العمراني 37
2. ابعاد ومقومات الحفاظ علي التراث العمراني 38
1.2 ابعاد الحفاظ علي التراث العمراني 39
2.2 مقومات الحفاظ علي التراث العمراني 40

3.2 عمليات الحفاظ علي التراث العمراني 41
3. تشريعات وهيئات دولية للحفاظ علي التراث العمراني 44
1.3 تشريعات دولية للحفاظ علي التراث العمراني العالمي 44
2.3 مبادرات دولية اخرى للحفاظ علي التراث العمراني العالمي 47
3.3 مؤتمرات وجوائز دولية للحفاظ علي التراث العمراني 48
4. اشكاليات الحفاظ علي التراث العمراني 51
1.4 اشكالية التوسع الحضري المتسارع والحفاظ علي التراث العمراني 51
2.4 اشكالية تغير الثقافات الاجتماعية 52
3.4الاخطار الطبيعية علي التراث العمراني 52
4.4 اشكالية عجز ميزانيات الحفاظ علي التراث العمراني 53
5. خلاصة الفصل 53

الفصل الثاني: التوسع الحضري وآليات تخطيطه

تمهيد 57
1. ماهية التوسع الحضري 57
1.1 اسباب التوسع الحضري 57
2.1 انواع التوسع الحضري 59
3.1 اتجاهات التوسع الحضري 59
4.1 عوائق التوسع الحضري 59
2. نظريات تفسير التوسع الحضري 60
1.2 نظريات الاتجاه التاريخي لتفسير التوسع الحضري 60
2.2 نظريات الاتجاه الاجتماعي لتفسير التوسع الحضري 60
3.2 نظريات الاتجاه الايكولوجي لتفسير التوسع الحضري 61
4.2 نظريات الاتجاه الوظيفي لتفسير التوسع الحضري 62
5.2 نظريات الاتجاه الاقتصادي لتفسير التوسع الحضري 65
6.2 الاتجاه البصري لتفسير التوسع الحضري 66
3. التخطيط الحضري 67
1.3. انواع التخطيط الحضري 68
2.3. توزيع الحقوق والمسؤوليات بالتخطيط الحضري 71
3.3. إجراءات داعمة للممارسة التخطيط الحضري 72
4.3. التخطيط الحضري انتاج مجالي وتنمية حضرية 73
4. التقنيات والبرامج الحديثة للتخطيط الحضري 75
1.4 نظم المعلومات الجغرافية GIS (Geographic Information Systems) 75
2.4 برامج تقييم اداء النسيج الحضري 76
3.4 اساليب نظرية لاتخاذ القرار 82
5. خلاصة الفصل 83

الفصل الثالث: الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

تمهيد 86
1. السياسة الجزائرية للحفاظ علي التراث العمراني 86
1.1 اعداد قائمة التراث العمراني الوطني الجزائري 86
2.1 سن تشريعات الحفاظ علي التراث العمراني 87
3.1 تمويل برامج الحفاظ علي التراث العمراني بالجزائر 90

4.1 اعداد مخططات حماية التراث العمراني 90
5.1 الاجهزة التنفيذية للحفاظ على التراث العمراني 93
6.1 الحفاظ على التراث العمراني من خلال بروتكولات التعاون الوطنية والدولية 93
2. الحفاظ على التراث العمراني في ظل مخططات التوسع الحضري بالجزائر 96
1.2 الحفاظ على التراث العمراني في إطار قوانين التهيئة والتعمير بالجزائر 96
2.2 الحفاظ على التراث العمراني في إطار مخططات التهيئة والتعمير بالجزائر 96
3. الحفاظ على التراث العمراني في إطار مخططات تنمية المجال الحضري بالجزائر 97
1.3 الحفاظ على التراث العمراني في إطار قوانين ومخططات التنمية الحضرية 97
2.3 الفاعلون بالتنمية الحضرية للحفاظ التراث العمراني بالجزائر 100
3.3 الاليات اللوجستية للحفاظ على التراث العمراني في إطار التنمية الحضرية بالجزائر 101
4. خلاصة الفصل 102

الفصل الرابع: سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

تمهيد 104
1. السياسات المتبعة لبعض الدول في الحفاظ على تراثها العمراني 104
1.1 سياسية الحفاظ على التراث العمرانـي بفرنسا 104
2.1 سياسة الحفاظ على التراث العمراني بالمغرب 106
3.1 سياسة الحفاظ على التراث العمراني بتونس 107
2. مقارنة سياسات الحفاظ على التراث العمراني للدول المدروسة بالجزائر 109
3. عرض تجارب ميدانية للسياسات المدروسة للحفاظ على التراث العمراني 111
1.3 تجربة اعادة احياء تراث "قصر تافيلالت" بغرديه الجزائرية 111
2.3 تجربة انقاذ مدينة "فاس" المغربية 113
3.3 تجربة اعادة تجديد حي "حفصية "التونسية 114
4.3 تجربة تجديد مدينة "روانRouen" الفرنسية 116
4. تحليل عوامل نجاح التجارب الميدانية المدروسة للحفاظ على التراث العمراني 118
5. خلاصة الفصل 119

الفصل الخامس: دراسة تحليلية تراثية عمرانية لبلدية المعاضيد

تمهيد 121
1. اختيار برنامج تقييم نتائج الدراسة التحليلية التراثية العمرانية لبلدية المعاضيد 121
1.1 معايير اختيار برنامج تقييم اداء النسيج الحضري (الفئة الاولى) 121
2.1 كيفية التقييم ببرنامج الريادة في الطاقة والتصميم البيئي LEED-ND 121
2. تقديم بلدية المعاضيد تراثياً وحضرياً 124
1.2 تقديم المدينة الاثرية "قلعة بني حماد" ببلدية المعاضيد 124
2.2 تقديم عمراني للتجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد 127
3. دراسة تحليلية للمدينة الاثرية "قلعة بني حماد" ببلدية المعاضيد 129
1.3 استدامة موقع "المدينة الاثرية قلعة بني حماد" 129
2.3 كفاءة استخدام الموارد والمصادر 131
3.3 جودة البيئة الداخلية 132
4.3 عمليات التصميم والابداع 132
5.3 نتائج الدراسة التحليلية للمدينة الاثرية " قلعة بني حماد" 133

4. دراسة تحليلية للأنسجة الحضرية ببلدية المعاضيد 135
1.4. دراسة التحليلية للنسيج الحضري الرئيسي " بشارة" 135
1.1.4 البعد التخطيطي 135
2.1.4 البعد العمراني 136
3.1.4 البعد المعماري 139
4.1.4 نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الرئيسي " بشارة" 139
2.4 دراسة تحليلية للأنسجة الحضرية الثانوية ببلدية المعاضيد 140
1.1.2.4 البعد التخطيطي 140
2.1.2.4 البعد العمراني 143
3.1.2.4 البعد المعماري 147
..2.2.4. نتائج الدراسة التحليلية للأنسجة الحضرية الثانوية لبلدية المعاضيد 148
1.2.2.4 نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي " زيتون' 148
2.2.2.4 نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي "جعونة" 149
3.2.2.4 نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي " الغيل" 150
4.2.2.4 نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي "رشانة" 152
5. خلاصة الفصل 156

الفصل السادس: واقع وتطلعات مخططات الحفاظ على التراث العمراني والتوسع الحضري ببلدية المعاضيد (المتاحة وارهاصاتها) – تحليل فرضيات البحث-

تمهيد 158
1. تحليل الفرضية الفرعية الاولي 158
1.1التنمية المتكاملة لتحقيق الاهداف الانمائية ببلدية المعاضيد 159
2.1. كفاءة التصميم الحضري ببلدية المعاضيد 161
3.1 استخدام التدخلات المصادق عليها علمياً ببلدية المعاضيد 162
1.3.1 التنفيذ الميداني للمخططات المصادق عليها (سارية المفعول) 163
2.3.1 التقيد استشرافي للمخططات المصادق عليها مستقبلاً (المبرمجة) 164
3.3.1 التنفيذ الميداني للمخططات الارتجالية 167
4.1 نتيجة تحليل الفرضية الفرعية الأولي 170
2. تحليل الفرضية الفرعية الثانية 171
1.2 زيادة القدرة وتمكين المجتمع المحلي من خلال التدريب وتبادل المعرفة ببلدية المعاضيد 171
2.2 التقليل من استهلاك الموارد 175
3.2 مشاركة واسعة في الحكم (في التخطيط) ببلدية المعاضيد 177
4.2 نتيجة تحليل الفرضية الفرعية الثانية 177
3. تحليل الفرضية الفرعية الثالثة 178
1.3 الاتفاقيات والجهود الدولية للحفاظ علي التراث العالمي 178
2.3 التشريعات والجهود الوطنية للحفاظ علي التراث العمراني 179
3.3 نتيجة تحليل الفرضية الفرعية الثالثة 182
4. تحليل الفرضية الرئيسية (هل هي اشكالية حيازة مجال أم إنتاج لإرهاصات أخرى؟) .182
1.4 بناء وتوزيع الاستبيان 182
2.4 تفريغ معلومات الاستبيان: 184
3.4 نتيجة تحليل الفرضية الرئيسية 194

5. الاقتراحات 195
1.5. الاقتراح التسييري 195
2.5. الاقتراح القانوني 195
1.2.5 مختزلاً للبنود المشتركة بين القوانين التي تخط استعمالات المجال الحضري 195
2.2.5 متتم ومعدل لبعض الجزئيات المرسخة للعلاقات التنسيقية والمتعدية بين مختلف قطاعات التنمية الحضرية 196
3.2.5 لاغي للبنود التي لا تخدم تنمية القطاع بشكل خاص أو العلاقات المشتركة بين تنمية القطاعات. 197
4.2.5. منفردا بالبنود التي تخص كل قطاع 197
الخاتمة 201
الاختصارات
الملاحق

فهرس الجداول

جدول 1: ميزانية الامم المتحدة لحماية العالمي سنة 2013/2012 47
جدول 2: اهم الجوائز تحفيزية للمبادرات الغير الحكومية لحماية التراث في العالم 50
جدول 3: حصيلة تصنيف التراث الوطني الجزائري بعد الاستقلال 86
جدول 4: القطاعات المحفوظة بالجزائر 92
جدول 5: احصائيات للمواقع الاثرية العالمية بالجزائر الى غاية 2016 95
جدول 6: الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في الجزائر حسب القانون (01/03) 98
جدول 7: نتائج مقارنة السياسات المدروسة للحفاظ علي التراث العمراني 110
جدول 8: عوامل نجاح التجارب الميدانية المدروسة للحفاظ علي التراث العمراني 118
جدول 9: فئات معايرة نظام LEED-ND 122
جدول 10: مؤشرات ومحاور استدامة العمران والعمارة بنظامLEED-ND 123
جدول 11: مستويات تقييم مجال العمران والعمارة بنظام LEED 124
جدول 12: نتائج الدراسة التحليلية للمدينة التراثية" قلعة بني حماد" 134
جدول 13: المرافق العمومية بالتجمع الحضري الرئيسي "بشارة" 136
جدول 14: المرافق العمومية بالتجمع الحضري الرئيسي "بشارة " 138
جدول 15: نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري رئيسي " بشارة" بنظام LEED-ND 139
جدول 16: تجهيزات العمومية بالتجمعات الثانوية ببلدية المعاضيد 144
جدول 17: نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي الزيتون بنظام LEED-ND. 148
جدول 18: نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي جعونة بنظام LEED-ND 149
جدول 19: نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي الغيل بنظام LEED-ND . 151
جدول 20: نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي "رشانة "ببرنامج LEED-ND. 152
جدول 21: تصنيف نتائج الدراسة التحليلية التراثية والحضرية ببلدية المعاضيد وفق محاور التنمية 153
جدول 22: فئات تصنيف برنامج The Millennium Village Project 159
جدول 23: حالة دراسة مخططات شغل الارض للتجمعات الحضرية المبرمجة بمخطط PDAU المعد 2004 163
جدول 24: تقديرات المستقبلية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU-2015 165
جدول 25: الاختلالات البيئية والمخاطر الناجمة علي الموقع الاثري "قلعة بني حماد" 169
جدول 26: تحديد اوزان العوامل المتحكمة بتحديد مجال حماية الموقع الاثري" قلعة بني حماد" بطريقة MCDA 173
جدول 27: إحصائيات مشاريع الاستثمار السياحي التراثي خلال الثلاثي الأول لسنة 2015 180
جدول 28: المقارنة بين محاور ديباجة قانون حماية التراث وقوانين التخطيط الحضري بالجزائر 181
جدول 29: إجابات السؤال الاول للعينة الادارية 184
جدول 30: اجابات السؤال الثالث للعينة الادارية 185

المدخل العام

فهرس المخططات

مخطط 1: موقع واطلال الموقع الاثري "قلعة بني حماد " 126
مخطط2: موقع التجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد من الموقع الاثري"قلعة بني حماد" 128
مخطط3: المجال الطبيعي وتوزيع النسيج العمراني ببلدية المعاضيد 129
مخطط 4: العوائق الطبيعية للتوسع العمراني بالتجمع الحضري بشارة 136
مخطط 5: النسيج العمراني لتجمع الحضري الرئيسي 'بشارة" 137
مخطط 6: العوائق الطبيعية لتوسع العمراني بتجمع الحضري الثانوي الزيتون 142
مخطط 7: العوائق الطبيعية لتوسع العمراني بتجمع الحضري الثانوي جعونة 142
مخطط 8: العوائق الطبيعية لتوسع العمراني بتجمع الحضري الثانوي الغيل 143
مخطط 9: العوائق الطبيعية لتوسع العمراني بتجمع الحضري الثانوي' رشانة' 143
مخطط 10: النسيج العمراني لتجمع الحضري الثانوي "الزيتون" 145
مخطط 11: النسيج العمراني لتجمع الحضري الثانوي 'جعونة" 145
مخطط 12: النسيج العمراني لتجمع الحضري الثانوي "الغيل" 146
مخطط 13: النسيج العمراني لتجمع الحضري الثانوي 'رشانة" 146
مخطط 14: مجال حماية الموقع الأثري قلعة بني حماد بعد التعديل وفق مخطط PPMVSA 160
مخطط 15: منطقة تداخل المجال حماية الأثري قلعة بني حماد " والمجال الحضري الجواري 161
مخطط 16: تغير ببيئة مجال حماية الموقع الاثري قلعة بني حماد 164
مخطط 17: توزيع قطاعات التعمير بالمجال الحضري لتجمع "بشارة" 165
مخطط 18: توزيع قطاعات التعمير بالمجال الحضري " الزيتون" 166
مخطط 19: توزيع قطاعات التعمير بالمجال الحضري لتجمع "جعونة" 166
مخطط 20: توزيع قطاعات التعمير بالمجال الحضري لتجمع "رشانة" 167
مخطط 21: توزيع قطاعات التعمير بالمجال الحضري لتجمع "رشانة" 167
مخطط22: المخطط الحماية المقترح للحفاظ علي الموقع الاثري"قلعة بني حماد" 174

فهرس رسوم التوضيحية

رسم توضيحي 1: تموقع الدراسة من الابحاث السابقة 29
رسم توضيحي 2: المقارب البحثية للدراسة 31
رسم توضيحي 3: مرصوفة بناء واخراج الدراسة 33
رسم توضيحي 4: قيم الحفاظ علي التراثية عند Riegl 40
رسم توضيحي 5: مبادئ فهم الاستدامة حسب تصنيف PICABU. 41
رسم توضيحي 6: الاطراف الفاعلة بالتنمية الحضرية 75
رسم توضيحي 7: الفرق بين نظام الحاسوب والمعلومات الجغرافية 76
رسم توضيحي 8: توزيع عناصر القصر المزابي 112
رسم توضيحي 9: معايير تصنيف السكنات بمجال حماية الموقع الاثري 175

فهرس الصور

صورة 1: حدود الدولة الحمادية والمجسم الافتراضي لقلعة بني حماد ابان ازدهارها 125
صورة 2: سكنات تقليدية بالموقع الاثري قلعة بني حماد 131
صورة 3: عدم توافق مخططات الاتوكاد مع صور الفضائية 162
صورة 4: التدهور الفزيائي وعمليات الترميم الغير الاحترافية للمباني الاثرية بقلعة بني حماد 167
صورة 5: اضرار تفاعلات الكيميائية علي المعالم الموقع الاثري "قلعة بني حماد" 170
صورة 6: عمليات النمذجة للعناصر العمرانية ببلدية المعاضيد 171
صورة 7: امكانيات التوسع الحضري ببلدية المعاضيد بشرط الحفاظ علي موقعها الاثري 172
صورة 8: عمليات تصنيف عوامل تحديد مجال حماية الموقع الاثري"قلعة بني حماد" 173

صورة 9: التصميم الافتراضي للمسجد الجامع بقلعة بني حماد 176
صورة 10: عينة من الاجابات الالكترونية لسؤال الثالث للعينة الاكاديمية 188
صورة 11: عينة من اجابات السؤال الخامس للعينة الاكاديمية 189
صورة 12: عينة من اجابات السؤال السادس للعينة الاكاديمية 190

فهرس التمثيل البياني

التمثيل البياني 1: اجابات السؤال الثاني للعينة الادارية 184
التمثيل البياني 2: اجابات السؤال الرابع للعينة الادارية 185
التمثيل البياني 3: اجابات السؤال الخامس للعينة الادارية 186
التمثيل البياني 4: اجابات السؤال السادس للعينة الادارية 186
التمثيل البياني 5: اجابات السؤال الاول للعينة الاكاديمية 187
التمثيل البياني 6: اجابات السؤال الثاني للعينة الاكاديمية 187
التمثيل البياني 7: اجابات السؤال الرابع للعينة الاكاديمية 189
التمثيل البياني 8: الاجابات الالكترونية للسؤال الاول للعينة الجمعوية 191
التمثيل البياني 9: الاجابات الالكترونية للسؤال الثاني والثالث والرابع والخامس للعينة الجمعوية 191
التمثيل البياني 10: اجابات السؤال السادس والسابع والثامن للعينة الجمعوية 192
التمثيل البياني 11: الإجابات الالكترونية السؤال الثامن والتاسع للعينة الجمعوية 193
التمثيل البياني 12: الاجابات الالكترونية السؤال العاشر وأحدي عشر والثاني عشر للعينة الجمعوية 194

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر التّراث العمراني تجسيداً مادياً للمنظومة الثقافية الحضارية بحقبة تاريخية ولّى زمانها دون إغلاق نافذة التّواصل بين الماضي والحاضر، ومحصلة لتراكم الأفكار والخبرات والتواصل الزمني والمجالي والذي يعبر عنه بنماذج عمرانية متنوعة ناتجة عن اختلاف عوامل إنتاج الشكل الحضري والمتمثلة في مختلف الإمكانيات البيئة والطبيعية من موارد وتنوع المناخ السائد، طبوغرافية الموضع وأهمية الموقع، النظام السياسي والاقتصادي، المعتقدات الدينية والنظام الاجتماعي وكذا التراكم الفكري والثقافي للمجتمع الحضري.

هذا ما جعل منه ذو قيمة ثقافية تاريخية، يستوجب الحفاظ عليه في خضم الديناميكية الحضارية التي تمر بها المجتمعات الحضرية الحاضنة له، وتكمن أهمية هذا التراث العمراني في كونه نافذة لقراءة مسار وتاريخ الإنسانية ومحصلة بناء حضارات متنوعة ومتداخلة بين أقاليم وشعوب مختلفة، كمت يعتبر التراث العمراني حاليا أهم محرك لصناعة السياحة ذات بعد الاستراتيجي لتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار التراث العمراني من أهم عوامل الجذب السياحي، والتي لها تأثير كبير على الاستعمالات المثالية لتجسيد برامجها التّنموية للارتقاء بمستوى تحضرها، إلا أن هذا التّوسع الحضري الحتمي يصبح متعارضا مع تخصيصات مجاليه أخرى نظرا لندرة الأراضي القابلة للتّعمير، وتزداد حدة التّعارض بزيادة وتيرة عجلة التنمية التي تحدد سرعة خطاه نحو المجالات المجاورة كالمواقع الأثرية على وجه التحديد.

يعتبر تخطيط المدن من التخصصات التطبيقية الأكثر تناولا بالبحث والدراسة في جميع الفروع العلمية، بالنظر إلى تعقد الظواهر الحضرية وتعدد المفاهيم والآراء حول المدينة، وعلى اعتبار أن تخطيط المدينة هو في نهاية الأمر تخطيط مادي للحياة الحضرية بشتى أشكالها ومستوياتها، وتخطيط سلوكي يعبر عن متطلبات وحاجات اجتماعية لسكان في الزمان والمكان.

والجزائر إحدى الدول التي تعاني من أزمة حضرية خانقة، كنتيجة للنمو الديموغرافي الهائل الذي تعرفه، لتواجه على غرار دول العالم تحديات التي تؤثر على التنمية والنمو العمراني حيث تشكل هذه المدن البؤرة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يتطلب التصدي لمشكلات النمو السريع والغير المنظم والعشوائي للمدن، كما وأن مؤسسات التخطيط والتنمية العمرانية والمحلية تعاني الكثير من التجاوزات في انجاز مشاريعها، ومن هنا يأتي دور الدراسات الحضرية ومؤشرات التنمية في إعداد المخططات الاستراتيجية التي تعتمد على المعلومات والإحصاءات والبيانات الحقيقية لإعداد المشروعات التنموية للمجتمعات الحضرية.

فالسياسة الحضرية في الجزائر تعبر الأيديولوجية السائدة للسلطة في مواجهة المتطلبات الاجتماعية، واعتبارا لطول الفترة الاستعمارية؛ فإن السياسة الجزائرية شكلت على غرار الظاهرة العمرانية، إرثا تشريعيا وثقافيا مع كل ما تحمله من إفرازات متعددة الأوجه، استمرت إلى نهاية الثمانينيات، لتعرف بعدها تغيرات عميقة غيرت كثيرا من المفاهيم والمقاربات في سعيها لتحقيق التنمية الحضرية تماشيا لبلوغ التنمية الشاملة والمستدامة، وكاستراتيجية جديدة اعتمدتها الجزائر في إعداد نقلة نوعية للمجتمع نحو التقدم والرفاهية الفردية والجماعية داخل المدن والتجمعات السكانية، بعدما أثبت الواقع فشل السياسات السابقة وتراكم الأزمات، كان الاهتمام منصبا على إرساء السياسة الحضرية المحلية، تكون فيها روح المسؤولية والعقلانية والرقابة المستمرة والمتواصلة للأهداف والخطط لتحقيق التنمية الحضرية الشاملة والمتكاملة.

بين ضرورة الحفاظ على التراث العمراني وحتمية التوسع الحضري الجواري كانت إشكالية دراستنا، والموقع الأثري " قلعة بني حماد " وتوسع التّجمعات الحضرية الجوارية ببلدية المعاضيد حالة للدراسة، حتى نتمكن من بلورة اقتراحات توازن بين هذين المجالين، ويعمل التخطيط الحضري على إيجاد أحسن

مقدمة عامة

الظروف الفيزيقية والاجتماعية والمادية والاقتصادية لإنشاء المدن أو النطاقات الوظيفية لمتوسع المجالي، ولقد تطور هذا التخصص منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على خلفية تطور المفاهيم والقيم والمقاربات والنظريات والتطور العلمي والتكنولوجي في مقابل التغير الاجتماعي المستمر للحياة الحضرية، ولتطبيق مختلف السياسات الحضرية؛ لابد من الاعتماد على آليات أو أدوات تحدد مختلف الاهتمامات والتصورات.

جاءت هذه الدراسة لتركز على جانب دقيق وفعال في عملية تنظيم وتوجيه نشاطات وترتيب أولويات وظائف المدن، ومعرفة الإجراءات والقرارات الوطنية التي تتبناها الدولة لتنمية مجال المدن وذلك بتنظيم استعمال الأفضل للأرض، وكذا تسيير وتخطيط وتنظيم المجال الحضري، وكذا المحافظة على التراث العمراني من أجل الانسجام والتناسق بين ماضي وحاضر المدن، وكذا رسم أفاق التوسع ومحاولة إيجاد حل للأزمات الحضرية المستقبلية، ولتحقيق هذا المسعى، قسمت الدراسة لجانب النظري والميداني موزعين على المدخل العام وستة فصول متتابعة ومكملة لبعضها البعض، على النّحو التالي:

تناول المدخل العام للبحث كلا من الإشكالية والأهداف، كما تم تحديد منهج الدّراسة والتّقنيات المستعملة لإعداده، بعد تموقعه من التوجهات النظرية للموضوع ودراسات مشابهة سابقة.

أما الفصل الأول نُظم تحت عنوان "التّراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه"، وخصصنا هذا الفصل لتحديد المفاهيم والأبعاد والمؤشرات الأساسية، والسياسة الدولية المتعلقة بالموضوع الرئيسي للدراسة «التّراث العمراني»، من أجل التدقيق بماهيته من مختلف الزوايا (التقنية، القانونية، الثقافية، الاقتصادية... إلخ) المعتمدة نظرياً ودولياً، لنخلص من خلاله أن عمليات الحفاظ على هذا إرث أصبح ضرورة، وأمرا ملحا، وهذا ما يعكسه الاهتمام المتزايد بهذا المجال وتعدد مستوياته وأبعاده على المستوى العالمي تشريعياً وتنفيذياً.

أما الفصل الثاني عَنونا هذا الفصل ب "التّوسع العمراني وآليات تخطيطه"، حيث تم التطرق من خلاله إلى العوامل التي تحكم الموضوع الثانوي للدراسة "التوسع العمراني"، وأهم النظريات المعتمدة لتفسير وتحليل نسيجه، وكذا الآليات والتقنيات الحديثة لتخطيط وترشيد استعمالاته.

يبدو أن الجدل الأساسي والشغل الشاغل لنظم التخطيط الحضري قديماً أو حديثاً أو المستجدة مستقبلاً عبر جميع أنحاء العالم هو إيجاد سبل لمواكبة التحديات الحتمية للتوسع الحضري، وتلبية متطلباته المتزايدة بزيادة حجم هذه التّجمعات البشرية وتطور مستويات معيشتها وتحضرها، وهذا ما تطلب إعادة النظر في نظم التخطيط عبر مختلف المراحل التاريخية، وتنقيحها وتقييمها بشكل يجاري وتيرة تنميتها، وعلى رغم من تطورها المستمر إلا أنّها تحافظ على مبدئها الاساسي المتمثل بمراعاة مميزات وخصائص بيئته، من أجل إنشاء مدن حيوية تتسم بمزايا إنتاجية متكاملة.

إن كانت أهداف التّخطيط الحضري تمثل الاستراتيجيات المراد الوصول لها، إلّا أنّه لا يمكن أن يكون ذلك دون إيجاد آليات تنفيذية لها مثل:

- آليات قانونية تسييريه تشاركية، تحدد الصلاحيات والحقوق بنظام التّخطيط الحضري.
- آليات تقييمية رقابية مستمرة لكل مرحلة من مراحل التخطيط الحضري.

كما تمحور الفصل الثالث "الحفاظ على التّراث العمراني بالجزائر في ظل التّوسع الحضري المتسارع"، وهو يحتوي على النّصوص التشريعية والآليات التنظيمية والتخطيطية بالجزائر في مجال الحفاظ على التراث العمراني وتخطيط التوسع الحضري، لنستخلص من خلاله أنّ الدولة الجزائرية سعت

مقدمة عامة

منذ فجر الاستقلال لتبني سياسة الحفاظ على تراثها، فوفرت الإطار التشريعي الملزم لكل الهيئات بذلك، كما حرصت على أن تكون مرجعيتيها دولية في ذلك حتى تكون بمستوى التّطلعات العالمية بهذا المجال، ولتكون سياستها نافذة ميدانياً وفرت الآليات والأجهزة التنفيذية لتطبيق هذه التشريعات مع الحرص على التنسيق والتّكامل بين استراتيجيات هذين المجالين.

أما الفصل الرابع عنونا ب "سياسات وتجارب دولية للحفاظ على التّراث العمراني بمجاله الحضري" والذي تم من خلاله استعراض سياسات أربع دول منتقاة لخصائص وعوامل مشتركة مع سياسة الوطنية بحكم مرجعيتها التشريعية والبيئة الثقافية والاجتماعية، كما تم استعراض بعض التجارب الناجحة لهذه السياسات، لنستخلص من خلاله أن هذه السياسات مرت بعدة تحولات بتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتواكب التحديات والرهانات الجديدة التي واجهت مجتمعاتها، لتجد نفسها أمام أمرين هما:

- ملزمة بتشجيع وتقوية الإدارة المحلية بما يتماشى مع خصوصية حاجياتها المحلية.
- جعل مخططات الحفاظ على التراث العمراني جزءاً لا يتجزأ من المخططات الحضرية لضمان تنمية شاملة ومتكاملة.
- هذا ما أكد الإمكانية الفعلية وتنفيذ الميداني للأهداف المسطرة بسياسات ومخططات دول هاته التجارب الناجحة، وأهم عوامل نجاحها المشتركة هي:
- تمسك المجتمع المحلي بالحفاظ على تراثه مما جعله يبادر لبلوغ هدفه.
- ترتيب أولويات عمليات الحفاظ على التراث العمراني مما ساعدها بتحكم بالميزانية الحفاظ رغم شُحّهَا.

نظمنا صفحات الفصل الخامس تحت عنوان "دراسة تحليلية تراثية وعمرانية لبلدية المعاضيد"، تمحور محتواه على دراسة تحليلية للمدينة التراثية "قلعة بني حماد" في أوج حضارتها بالماضي، والوضع الراهن للتوسع الحضري ببلدية المعاضيد لتحديد مقومات واختلالات تركيبة أنسجته الحضرية.

لِتُسْفِر نتائجه على أن مجال دراستنا تفاوتت فئات تصنيفه المعتمدة، وهذا يدل على أنّه يتوافر على الحد الأدنى من شروط كفاءة الأداء الحضري، وهذا يعكس الجهود التّخطيطية التنموية المبذولة في هذا الشأن، كما تم حصر المشاكل التي يعاني منها.

كما جاء الفصل السادس لتحليل الفرضيات، وتم تنظيمه تحت عنوان "واقع وتطلعات مخططات الحفاظ على التراث العمراني، والتوسع الحضري ببلدية المعاضيد (المتاحة وإرهاصاتها) – تحليل فرضيات البحث –"، ليضم محتواه الدراسة التحليلية لكفاءة إعداد وتنفيذ مخططات التّوسع الحضري، والمحافظة على الموقع الأثري ببلدية المعاضيد دراسة إمكانية تطبيق آليات التّخطيط الجديدة" المستجد" على حالة الدراسة، والبحث عن عوائقها الميدانية إعطاء اقتراحات لحل اشكالية البحث.

لنستخلص منن خلاله أن الهيئات الوصية سعت في إطار التشريعات المعمول بها لإعداد مخططات للمحافظة على الموقع الأثري "قلعة بني حماد" في ظل مخططات التّوسع الحضري، إلاّ أن واقع الموقع الأثري لا يعكس هذه المساعي، نظرا لاختلاف توجه مخططيه ومسيريه على النحو التالي:

- الاتّجاه الأول: اتخذ هذا الاتجاه سياسة تقديس الموقع الأثري "قلعة بني حماد"، رافضاً لأي تغيير أو تحديث ولو في أضيق الحدود، فتظافرت جهوده بتصنيف الموقع كتراث وطني وعالمي، والاستفادة من برامج استعجالية للتنقيب والترميم، وإن كان هذا الاتجاه نجح في تطبيق النصوص القانونية إلاّ أن النتائج الميدانية والواقع المتدهور للموقع الأثري لم يصبو لتطلعاته.

مقدمة عامة

- الاتّجاه الثاني: اتخذ هذا الاتجاه النزعة التطورية والتقدم، ففسح مجال حماية الموقع الأثري أمام تطبيق مخططات التوسع العمراني، حتى لا يكون هذا الإرث حجر عثر أمام هذه المخططات، ليترتب عن سياسته أضرار كبيرة بالموقع الأثري.
- الاتّجاه الثالث: هو توجه المتبنى بالبحث الذي يعتبر الموقع الأثري كائن حي، يواكب التطورات الحالية لمجتمعه الحضري دون التخلي عن هويته، حيث توفر آليات التخطيط الحضري الجديد" المستجد" ذلك، وبعد مناقشة فرضيات الدّراسة تم اقتراح اليات ترسيخ التّسييرى اللّامركزي والحكامة المحلية، والاهتمام أكثر بالاستثمار في رأس المال البشري.

المدخل العام

تمهيد

1. اشكالية البحث
2. فرضيات البحث
3. أهداف البحث
4. المجال البحثي
5. أسباب اختيار الموضوع
6. الاتّجاهات النّظرية للبحث
7. الدّراسات السّابقة والمشابهة
8. موقع البحث من التّوجهات النّظرية والدّراسات السّابقة.
9. المنهج البحثي المتّبع في البحث
10. التّقنيات المستعملة في البحث
11. مرصوفة بناء و إخراج البحث

المدخل العام

تمهيد

يعد المدخل العام لأي دراسة المحدد الأساسي لمجرياتها و تفاصيل بنائها، حيث يتم من خلاله تحديد الأسلوب البحثي و المقاربة العلمية التي تتناول الموضوع، و التوجيه النّظري و تموقعه من الدّراسات السّابقة و المشابهة التي تناولته لتجنب التّكرار، و الحرص على الانفراد و التّطلع لإضافة جديدة بمجال البحث العلمي، و في إطار هذا السّياق، و بخطوات مدروسة، و متكاملة فيما بينها لخدمة البحث و الوصول لنتائج مبنية على أسس موضوعية، و دقيقة سنتناول موضوع التّراث العمراني الذي يمثل هوية ثقافية و ركيزة اقتصادية لا يستهان بهما في إطار تفاعل وتناغم مع التّوسع الحضري المتسارع.

وإن كان طرفا البحث متوازنين من حيث الأهمية، متكاملين من حيث أهداف التنمية، والاستمرارية الحضارية؛ إلا أنّهما متضاربان من حيث الحيازة المجالية، هذا ما جعل من عملية الموازنة فيما بينهما جد صعبة، وفي بعض الحالات تكاد أن تكون مستحيلة، وتكون الغلبة فيها -في أكثر الحالات- للتّوسع الحضري على حساب الحفاظ على التّراث العمراني، وفي ظل حدة هذا المشكل تعددت الأبحاث، والدّراسات الأكاديمية، وما بحثنا هذ إلاّ محاولة جادة تندرج ضمن هذا المجال البحثي الهام.

1. الإشكالية

يعتبر التّراث العمراني كأصول مودعة لدى شعوبها، ومنه ما يعتبر كتراث إنساني وملكاً للبشرية جمعاء، من الواجب تسليمها لأجيال المستقبل كونه حقا مشروعا لها؛ ونظرا لهذه القيمة الحضارية سعت الدّول والهيئات الدولية لحفظه وتصنيفه ضمن قوائم التّراث الوطني والعالمي، والاستثمار فيه، ليصبح هذا الإرث المادي في وقتنا الحالي من أهم عوامل الجذب السّياحي، ومحركاً رئيسياً لصناعة السياحية التراثية، والتنمية الاقتصادية الاجتماعية بمجتمعاته.

حتى يحافظ على التراث بشكل أفضل «يجب أن تكون العملية وفق المعايير النظرية، و القوانين والمواثيق المحلية و الدولية»[1]، و نظرا للأسبقية التاريخية للاهتمام بالحفاظ على التراث في أوروبا (إيطاليا ،فرنسا، انجلترا)، جعل من المدرسة الأوروبية أكثر انسجاما مع المواثيق الدولية، الصادرة عن المؤسسات الدولية للحفاظ على التراث (ICOM، ICOMOS ... إلخ)[2] ، الا ان الامم المتحدة سنة 2015 اكدت بأن التطور التنظيمي المؤسساتي في الولايات المتحدة جعل من مدرستها أكثر انتشارًا في معظم أنحاء العالم؛ و يكمن الاختلاف بين المدرستين حول ما يجب القيام به لإدارة الموارد التراثية، حيث تعتبرها المدرسة الأوروبية فرعًا لإكمال عملية الحفظ، أما المدرسة الأمريكية تجعل من إدارة الموارد التراثية أساس الحفاظ على التراث[3]، ولقد اتقنا العديد من المهندسين المعمارين القرن العشرين على البعد الإبداعي للنظرية النقدية من خلال ممارستهم الميدانية و التطبيقية، و كان ذلك بمعرفة أو عدم معرفة للأبعاد و المبادئ النظرية لها، و هذا كان نتيجة لتأثرهم بالحركة الحديثة وانتمائهم إلى بيئتهم، مما جعل من عملية الحفاظ على المعالم التاريخية تنتهج المقاربة الديناميكية التي تعتبره موروثا حيًا.

اما اذ تنولها من جانبها النظري يتم تعريفها على أنها "إعادة الاستخدام نبيل" الذي يتطلب التنظيم وإدارة المشروع التي تتسم بالوعي والتعليم والتدريب والمشاركة، وقبل ذلك يجب على المصمم والمخطط

[1] Fejérdy, T., & Cameron, C. Archives orales de la Convention du patrimoine mondial : entrevue menée avec Tamás Fejérdy par Christina Cameron.2018.

2 Hamon, F. Cesare Brandi, Théorie de la restauration, (trad. de l'italien par Colette Déroche). Paris, Monum-Editions du patrimoine, sd [2001]. Bulletin Monumental,2003, 161(2).

3 Abou Leila, Mohamed, ENVIRONMENTAL MANAGMENT A DOORWAY TO GREEN INVESTMENT OF HERITAGE ENVIRONMENTS, Green Heritage International Conference Chance – Change – Challenge, BUE. March 2018

المدخل العام

للمشروع أن يكون لديه أسباب وجيهة لمفاهيمه الذاتية في إطار النصوص القانونية التي تشجع على الجودة في التخطيط المكاني لآن التخطيط الحضري يعتبر من العلوم المعاصرة التي تتقاسمه العديد من الاختصاصات العلمية، كالجغرافيا، و علم الاجتماع الحضري، و الاقتصاد، و العلوم السياسية، و التهيئة العمرانية و غيرها، و هذا ما اثر على بلورت مفهومه، حيث يشير (Lewis Keeble)[1] الى ان التخطيط الحضري علم و فن يتجلى في اسلوب استخدام الارض، و يذهب (Heent, E) الى أن التخطيط الحضري يتناول شقين أساسيين اولهما وقائي و الثاني علاجي و مهمة التخطيط الحضري هو العمل على الحفظ المعنوي للمجتمع الانساني [2]، و عرفه Frederick Law Olmsted "انه موضوع شائك و معقد يختص بالتوجيه و الاشراف السليم للنمو الطبيعي الكامل للمدن، كما انه يهدف الى التغلب على كل او غالبية المشاكل ، و ان المدينة عاجلا او اجلا تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة و الاسلوب السياسي السليم في ادارة عمليات التنمية للمجتمعات المحلية[3]، اما المخطط Richard Rogers فيرى ان التخطيط الحضري انما هو صياغة رسمية للسياسات العامة التي توجه عمليات التنمية الطبيعة في المدينة، و حتى يكون ذلك التخطيط رسميا واجب التنفيذ يجب ان يوافق عليه مجلس المدينة حسب ما ينص عليه قانون تخطيط المدن [4]، و هذا يؤكد أن المدن بأحجامها المختلفة هي نتيجة للقرارات المتعددة التي اتخذها الافراد او الدولة على مدى قرون طويلة، و لتخطيط المدن انعكاساته السياسية و الاقتصادية التي يجب أن تؤخذ هذه العوامل بقدر كبير من الدقة و الحذر، كما ان المخططون ليسوا احرارا و لا يعملون في فراغ و انما يعملون في اطار سياسي معقد على المستوى المركزي و الاقليمي و المحلي و اثارها الاجتماعية الكبيرة[5].

كما اتفقت الكثير من الدراسات الاكاديمية المتخصصة بالتخطيط الحضري على أن التجمعات الحضرية تغيرت من المجتمع الصناعي المهمين خلال القرن السابق الى نمط تهمين فيه المعرفة والمعلومات والاتصالات، بحكم أن المدن عناصر ديناميكية غير ثابتة عمرانيا وسكانيا عبر الزمن، ليصبح بذلك المشروع التخطيطي الناجح مبنى على كم هائل من المعلومات المجالية التفصيلية والدراسات الإحصائية؛ وهذا يتطلب ايجاد منهجية خاصة لإدارة هذا الكم والنوع من المعلومات.

على أساس المفهومين النظري والتطبيقي للحفاظ على التراث وواجب نقلها للأجيال القادمة في اطار مواكبة الديناميكية الحضرية تم اعتماد ترسانة من النصوص التشريعية المتعلقة بحماية التراث المادي والعمراني على المستوى العالمي لتوحد المرجعية القانونية الدولية رغم اختلاف هذه المدارس بأساليب ادارة الحفاظ على تراثها العمراني، و نخص بالذّكر هنا اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي 1973م، التي تعتبر كأداة فريدة و استثنائية و رائدة بهذا المجال منذ ما يزيد عن نصف قرن، كما أنّها سعت إلى تدعيم قوانينها بأجهزة تنفيذية لدى الأمم المتحدة التي تعرف باسم " لجان التّراث العالمي "، و من مهامها:[6]

- اتخاذ التدابير القانونية والعملية والتقنية، والإدارية والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث للمحافظة عليه وإحيائه.
- دعم تنمية مراكز تدريب وطنية، وإقليمية لحماية التّراث الثّقافي والطبيعي.
- تمويل الدّراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدول بأن تواجه الأخطار المهددة للتراث العمراني والثقافي وإحيائه.

1 Keeble, Lewis, The teaching of town planning and the government of universities, 19(2, Queensland Planner, 1979, pp. 4-10

2 THIERRY PAQUOT. Revue Sciences humaines, n° 70 mars

1997, http://www.unites.uqam.ca/aep/Paquot.html

3 Beveridge, Charles E, Paul Rocheleau). Frederick Law Olmsted : Designing the American Landscape, New York (New York) : Universe Publishing. (octobre 1998).

4 Rogers, R. et Gumuchdjian, P, Des villes pour une petite planète, Paris, Éditions du Moniteur.

5 Greed Clara H.1993, Introducing Town planning, 2000.

6 المؤتمر العام لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، الدورة السابعة عشر، باريس، 16 نوفمبر 1972.

المدخل العام

- تسطير برامج عمل للدول الأعضاء في هذه الاتفاقية كلا حسب ظروفه، وفي حدود إمكانياته.

سعت الجزائر على غرار الدول الأعضاء باللّجنة الدولية لحماية التراث العالمي، لتقنين هذا القطاع بواسطة القانون رقم 98/04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي ساري المفعول، كما أنشئت " الصندوق الوطني للتراث الثقافي " في 2006 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 302/123 المؤرخ في 04 يوليو 2006، ليتحمل التكاليف المخصصة للدراسات وأعمال الترميم الضرورية لإنقاذ وابراز الثروات الثقافية المحمية. وجاءت هذه الاجراءات لوضع خطة حماية وتعزيز للمواقع الأثرية ومنطقة حمايتها وتحدد القواعد العامة للتنظيم (البناء، فن العمارة، حقوق الارتفاق في استخدام الأراضي).

كما أشرنا آنفاً في أكثر من موضع بصيغ مختلفة، بأن عمليات الحفاظ على التراث العمراني ليست بالاستراتيجية المستقلة؛ بل تتم في إطار جوانب متعددة لضمان تنمية متكاملة وشاملة، لرفع مستويات التحضر والرفاهية بمجتمعاته الحضرية، ولبلوغ هذه الأبعاد المتعددة والمتنوعة، تترجم في أغلبها إلى استعمالات مجاليه مما أدى إلى زيادة الطلب على الأراضي القابلة للتعمير، ومن هنا تظهر إشكالية أولوية الحيازة المجالية وترتيب أهمية الوظائف الحضرية، و حتى يكون تصورنا لهذه الإشكالية واقعياً و ميدانياً، كانت حالة الدراسة" قلعة بني حماد" ببلدية المعاضيد إسقاطاً لها لا على سبيل المثال لا الحصر، تعتبر مدينة القلعة العاصمة الأولى للدولة الحمادية التي ارتقت فعلا الى المستوى الحضاري و العمراني الذي توصل اليه المسلمون بالمغرب الأوسط، ليصبح هذا الموقع الأثري الإنساني مصنف بقائمة حماية التّراث الوطني 1967م، و العالمي من طرف "اليونسكو" سنة 1980م، و بحكم السلطة القانونية- مجالا محميا يجب الحفاظ عليه، إلا إنّه لم يكن في منأى من التّوسع الحضري الجواري، مما ادى الى تدهور حالته الفزيائية، و مهدد بالزّوال كنتيجة لحتمية الامتداد المجالي المجاور، و واقعاً مفروضاً يقترب في اتجاهه بخطى تتسارع بقدر الحاجة التنموية، و بوادر هذه الإشكالية ظاهرة للعيان:

- انتشار البناءات داخل حدود ارتفاق الموقع الأثري من الجهة الجنوبية.
- إنشاء محور للحركة الميكانيكية داخل الموقع الأثري للربط المجالي بين التجمعات الحضرية بالبلدية.
- تشييد تجهيزات عمومية داخل مجال حماية الموقع الأثري.
- تغير الطبيعة البيئية للموقع الأثري كنتيجة للنّشاطات العمرانية الغير المسؤولة.
- توقف الحفريات الاثرية رغم انه لم يتم مسح الا 43 % من مجاله الاثري لتبقى كثير من الاثار مدفونة تحت التراب وتخفي معها كثير من اسرار هذه المدينة الاثرية.
- عدم استكمال البرنامج الدولي لترميم المعالم الاثرية بالموقع.
- رغم الحالة المزرية للمعالم الاثرية بالموقع التي يمكن ان نقول انها في حالة احتضار لم يتم تسجيلها بالقائمة السوداء لليونسكو لاستفادته من برنامج استعجالي للترميم.
- تضارب واضح بين اهداف مخطط حماية الموقع الاثري ومخططات تسيير وتنظيم المجال الحضري ببلدية المعاضيد.

من منطلق هذه المخالفات الحالية، وتفاقم تداعياتها المستقبلية بحالة الدراسة، جاء دافع دراستنا بشكل أكاديمي، وأعمق للانعكاسات السّلبية لهذه التّهديدات المجالية الديمغرافية؛ والمترجم بتساؤل جوهري:

❖ هل اشكالية الحفاظ على التراث العمراني في إطار التوسع الحضري ببلدية المعاضيد هي اشكالية حيازة مجالية ام انتاج لإرهاصات اخرى؟

المدخل العام

حتى نتمكن من الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي، يجب الاجابة على ثلاث تساؤلات فرعية، مختلفة من حيث المستوى الفكري، منها إدراكي للأسباب والعلاقة المباشرة والمتعدية لهذه الاشكالية، وإجرائي للبحث عن الآليات التي تحد او تخفف على الأقل من حدتها، فكانت صياغتها على النّحو التالي:

- ما مدى امكانية تطبيق الآليات المتاحة للحفاظ على التراث العمراني في إطار التوسع الحضري ببلدية المعاضيد؟
- هل أسست الجزائر مبادئ التّخطيط الحضري الحديث "المستجد"؟.
- ما جدية الاتفاقيات الدولية للحفاظ على التّراث العالمي، ومساعي الدولة الجزائرية للاستفادة منها؟

2. الفرضيات

لعله يمكننا الخروج من هذه الاشكالية من خلال الإجابات الافتراضية، التي نطرحها من وجهة اختصاصنا العلمي والرّصيد المعلوماتي لدينا بهذا المجال، وانطلاقا من الفرضيات الجزئية وبأسلوب الهرم المقلوب، يمكننا الفرض ان اشكالية الحفاظ على التراث العمراني في إطار التوسع الحضري تعود الى:

✓ **الفرضيات الجزئية:**

- سعى للحفاظ على التراث العمراني في ظل التوسع الحضري الجواري ببرامج ارتجالية أدى الى التدهور الفيزيائي والبيئي للموقع الأثري' قلعة بني حماد' ببلدية المعاضيد، واستمراره يؤدي حتماً لزواله.
- غياب نظرة استشرافية محلية للموازنة بين الحفاظ على التراث العمراني وتخطيط التوسع الحضري الجواري ادى الى عدم التجسيد الفعلي لمبادئ التخطيط الحضري الحديث" المستجد".".
- تتميز التشريعات والجهود الدولية والوطنية للحفاظ على التراث العمراني بشمولية والمحدودية.

✓ **الفرضيات الرئيسية:** ليست اشكالية حيازة مجالية بل هي اشكالية تسيير وادارة الموارد التراثية ببلدية المعاضيد، بشكل يضمن التطور الحضري دون تخلي على قيمها التراثية.

3. أهداف البحث

على اساس إشكالية البحث والفرضيات الاستباقية لحلها، نحن نصبو ببحثنا هذا لبلوغ الأهداف الآتية:

- حصر الآثار المترتبة عن عدم التّحكم في توسع التّجمعات الحضرية الجوارية ببلدية المعاضيد (مجالياً، سكانياً) على الموقع الأثري "قلعة بني حماد".
- إيجاد بدائل للمخططات الحفاظ على التراث والتوسع الحضري الحالية، في إطار الآليات المتاحة محلياً ووطنياً ودولياً.
- إيجاد آلية جديدة تعزز تنمية كل مجال (ضرورة الحفاظ على التراث، حتمية التوسع الحضري الجواري) دون تضارب أو تداخل استراتيجيتهما.

المدخل العام

4. المجال البحثي

من خلال قراءتنا الأولية لكل من العنوان الرئيسي، وإشكالية البحث، وما تضمنته من التّساؤلات والفرضيات التي قد تثبت أو تنفى جزئياً أو كلياً بعد التحليل المعمق للإشكالية، وعلى ضوء الأهداف التي نصبو لتحقيقها، يتبين لنا أنّ المجال البحثي للدراسة يتكون من موضوعين هما:

- الموضوع الرئيسي: هو التّراث العمراني، وكل ما يتعلق بآليات الحفاظ عليه وتثمينه والعوامل التي تحول دون ذلك، الموقع الأثري "قلعة بني حماد" سيكون حالة الدراسة.
- الموضوع التّابع: المتمثل في الاحتياجات المجالية للتّجمعات الحضرية، والإلمام بآليات وتقنيات تخطيطه دون تداخله مع مخططات الوظائف الحضرية الأخرى، بشكل عام ومجال الحفاظ على التراث العمراني بشكل خاص، والتّجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد ستكون إسقاطاً ميدانياً له.

5. أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار دراسة -هذا الموضوع بالتحديد- لأسباب متعددة نلخصها في فئتين هما:

أ. الأسباب الذاتية

- اعتزازنا بهذا الإرث العمراني الّذي يعد فخراً ومكسباً ثقافياً، وسياحياً لولاية المسيلة ككل لا بلدية المعاضيد فحسب التي تعد من بلديات الولاية الثماني والاربعين.
- الوضعية المزرية والتّدهور المستمر للموقع الأثري "قلعة بني حماد" الذي لفت انتباهنا في كل زيارة سياحية له (التّدهور الفزيائي، التّلوث البيئي، قلة سائحيه، ...الخ).

ب. الأسباب العلمية

- أهمية الموضوع المدروس: حيث يعتبر من قضايا الساعة في العالم على العموم، والجزائر على الخصوص نظرا لما يمثله التّراث العمراني من أهمية تاريخية وخصوصية ثقافية في ظل دوامة العولمة.
- التّوجه الجديد للسياسة الجزائرية: تسعى الجزائر لتنويع موارد اقتصادها بعد الهيمنة البترولية على الاقتصاد الوطني، وقطاع السّياحة التراثية يعتبر من أهم القطاعات التي رهنت عن فعالية عائداتها الاقتصادية.
- التخصص العلمي: يرتبط موضوع البحث بتخصصنا الأكاديمي، كمسيرين ومخططين للتقنيات الحضرية بالمدينة والذي يعتبر التّراث العمراني والتّوسع الحضري فرع من فروعه.

6. الاتجاهات النّظرية للبحث

يزخر مجال البحث بتعدد وتنوع الزوايا، مما ينعكس حتما على نوع تقنيات البحث المستعملة التي تخدم المقاربة العلمية، وهذا ما يفسر تعدد وغنى التّوجهات النّظرية لدراسة التّراث العمراني والتّوسع الحضري:

1.6 الاتّجاهات النّظرية للحفاظ على التّراث العمراني

للموازنة بين الاحتياجات المادية والاحتياجات العاطفية لحياة السكان ،مرت عمليات الحفاظ على التّراث العمراني بعدة تحولات، حيث تميزت الفترة الممتدة ما بين ستينيات و سبعينيات القرن الماضي بسياسة استئصال المدن القديمة و استبدالها بالطراز العمراني الحديث كرمز للتطور و خطوة في طريق التّقدم؛ أما خلال الثمانينيات فالكثير من المدن تخلصت من تراثها العمراني بفعل الإهمال ،و الهجرة

المدخل العام

الداخلية و الكثافة العالية للسكان، لتتغير هذه السياسات في بداية التسعينيات مع ظهور أزمة الهوية بالتدرج مع الرفض العالمي للعمارة العصرية ،و المطالبة بالحفاظ على التّراث العمراني، و من هنا نصنّف سياسات التّعامل الميداني مع التّراث العمراني إلى ثلاثة توجهات حديثة نلخصها فيما يلي:

1.1.6 الاتّجاه الأوّل (الاتّجاه الراديكالي)

انطلق هذا الاتجاه من دراسات مستقبلية على أساس الفكر الماركسي، الّذي يقوم بنقد ما يعرف لديهم بـ "علم المستقبل البرجوازي"، وما تفترضه المثالية "الهيجلية"، حيث يعتبران أنّ التّقدم البشري سنة من سنن الكون وأن المستقبل يكون أفضل من الماضي لا محالة، أي أنّ البشرية مكتوب عليها التدرج نحو عالم أفضل في ميادين الاقتصاد، والعلم، والاجتماع والسّياسة، والعلاقات البشرية، ولا بد من استمرار التّطور والتّقدم وفقاً له، و إلى ما لا نهاية.

إذن الاتجاه الراديكالي يبني نظريته للمستقبل على أساس فكرة التّقدم التي كرست الفلسفات المادية- لا سيما الجدلية التي قدمها كل من "ماركس" و "هيجل" -التعامل مع التّقدم كديانة، كما أنّهم أسسوا نظريتهم على الإيمان بالتّقدم كحتمية، و بالتالي ظهور تكنولوجية جديدة فعالة أو تنظيم اجتماعي جديد، أو مختلف عن التنظيم الاجتماعي الموجود في الوقت الحاضر، من شأنه إحداث تغير نوعي حتى لا يصبح المستقبل مجرد امتداد للحاضر بل يمثّل نقيضا له، كما أنّهم يبنون تنبؤاتهم للمستقبل على أساس التحليل الإبداعي فأي شيء يمكن للعقل تصوره يمكن تحقيقه ما دام لا يخالف القوانين الطبيعية.

2.1.6 الاتّجاه الثّاني (الاتّجاه الليبرالي)

بدأ هذا التّيار في أميركا و فرنسا و المانيا و بريطانيا ،ثم انتشر إلى باقي دول أوروبا الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، و ينطلق هذا الاتجاه من منطلق يعزز فيه الفكر الرأسمالي الحر بصورة مغايرة للاتجاه الراديكالي، فعالم الغد في نظرهم امتداد لعالم اليوم الذي هو بدوره امتداد لعالم الأمس ، و اختلاف المستقبل عن الحاضر هو اختلاف في الدّرجة لا في النوع، كما يعمه الإيمان بأن دراسة المستقبل سوف تأتي في إطار التّداعيات الشاملة للتّطور التكنولوجي ،سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، و لهذا سمى هذا الاتجاه أيضاً بالاتجاه المحافظ ، و هناك أيضاً من يميز في هذا الاتجاه مستويين من المناهج المستقبلية:

- منهج صعب يغطي تنبؤات الاقتصاد والتكنولوجية، والتّعليم، والصّناعة، والسّكان.
- منهج بسيط يغطي التّنبؤات السّياسية والثّقافية.

3.1.6 الاتّجاه الثّالث (الاتّجاه الليبرالي الجديد)

هذا الاتجاه هو نتاج الصّراع بين الاتجاهين السّابقين المحكومين بالنّزعتين الأيديولوجيتين المتصارعتين، لذا كان لابد من خروج اتجاه جديد له سمات مختلفة متحررة من فكرة الصراع مع الآخر، كما أنّه يدعو إلى أفكار جديدة في إطار ليبيرالي يؤكد على استمرارية التّاريخ مع التّنبؤ بالمستقبل استناداً إلى ما يتوفر من معلومات وتحليلها:

- لا توضع المخططات بعيدة المدى لتناسب الزّمن الحالي وإنّما لتناسب الزّمن الّذي تنفذ به.
- الاستشراف الناجح يعتمد على العمل المتعدد الاختصاصات، لأنّ مجالات الحياة متداخلة بطريقة لا يمكن فك الارتباط فيما بينها، ولا يمكن عزل أحد الجوانب بعيداً عن تأثير المجالات الأخرى.

المدخل العام

2.6 الاتّجاهات النّظرية للتّخطيط الحضري

يعتبر تخطيط التّوسع الحضري من التّخصصات الأكثر تناولاً بالبحث، والبحث في جميع الفروع العلمية، نظراً لتعقيد الظواهر الحضرية، وتعدد المفاهيم والآراء حول المدينة بمختلف التّخصصات والمستويات، التي تسعى لإيجاد أحسن الظروف الفيزيقية والسوسيواقتصادية لنشأتها، أو توفير نطاقات وظيفية لتوسع مجالها، ولقد تطور هذا التّخصص العلمي منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على خلفية تطور المفاهيم والقيم والمقاربات والنظريات.

أ. الاتّجاه التّاريخي لتفسير التّوسع الحضري

اهتم الكثير من العلماء بدراسة الظروف التّاريخية التي ساهمت في ظهور المدن وتوسعها، فكانت دراستهم تهتم بدافع النشأة والوظيفة التي لعبتها هذه المدن، لتخلص دراسات هذا التّوجه التاريخي لتفسير التوسع الحضري، ليكون بعد ذلك وظيفة محددة لكل مدينة:

- **المدن العسكرية**: ولقد كانت أوّل المدن في التّاريخ للدفاع والحماية.
- **المدن التّجارية**: كانت التّجارة سبباً في نشأة الكثير من المدن خاصة بعد الفائض في الإنتاج وتوفر وسائل التّنقل لتبدأ عمليات التبادل التجاري، لتدعم نشاطها الأولى بنشاطات متعددة أخرى كالإدارة، والصناعة ...الخ.
- **المدن السّياسية:** وهي المدن التي تتمتع بأكبر تأثير في عمليات الاتصال وتحديد الوحدات السياسية كونها المقر الرئيسي لقادة السّياسيين، ورجال الدين، والفلاسفة والمفكرين، والتي كانت تتمتع بقدر معين من النفوذ.
- **المدن الدّينية:** كان للدين دور أساسي في المجتمعات، فنشأت بعض المدن القديمة على هذه العلاقة الوثيقة.
- **المدن الصّناعية**: انتشرت المدن الصّناعية بداية من عصر الثّورة الصّناعية وما بعدها، والتي أحدثت تحولات اجتماعية كبيرة.

ب. الاتّجاه الاجتماعي لتفسير التّوسع الحضري

وجد علماء الاجتماع الحضري أنفسهم مقحمين في دراسة المدينة من خلال مقاربات سوسيولوجية متعددة، على اعتبار أنّ تخطيط المدينة في نهاية الأمر تخطيط مادي للحياة الحضرية بشتى أشكالها ومستوياتها، وتخطيط سلوكي يعبر عن متطلبات وحاجات اجتماعية للسكان في زمان ومكان ما.

و كان عالم الاجتماع "ابن خلدون " أول من كتب في هذا الموضوع بشيء من التّفصيل في مقدمته المشهورة بالباب الرابع تحت عنوان " في البلدان و الأمصار و سائر العمران و ما يعرض في ذلك من الأحوال و فيه سوابق و لواحق "، حيث يرى هذا العلامة أنّ الإنسان حضري بطبعه ،و المدينة هي مركز جذب لمختلف الشّرائح الاجتماعية طلباً للعمل ، و الخدمات المتوفرة فيها، كما كان يعتبر أن "المدينة" أو "العمران الحضري"- كما يسميها - هي في الواقع أعلى درجات التّحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها، حيث يرى أنّه كلما زاد حجم السّكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد.

فابن خلدون يركز على الحجم ،و القوة في إنتاج مدينة ليجمع بذلك بين النّمو و التنمية، و يعدهما من المبادئ الأساسية التي اعتمدها لإبراز التباين بين مستويات تطور المدن، و الذي يمر عبر سلسلة هرمية من المستوى الحضاري للمدن الصغيرة و التّجمعات السّكانية الكبيرة، و بين العاصمة و مدن الأقاليم

المدخل العام

المختلفة، و عليه يمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية في علاقتها بالتنمية كما يلي:[1]

- يقيم علاقة ارتباط بين البنية الحضرية والبنية الاجتماعية، وبالتالي فإنّ التّنمية الحضرية تنعكس حتماً على التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة.
- البنية الحضرية ترتبط أيضاً بالوضعية الاقتصادية والتّقدم المعرفي والتكنولوجي.

وهذه العلاقة السببية التي يقيمها "ابن خلدون" بين الفعل الحضري والفعل الاجتماعي منذ القرن الرابع عشر، أعاد التأكيد عليها المفكر الفرنسي هنري لوفافر H.Lefevreحيث يقول:" أنّ المدينة هي عملية وضع على الأرض مجتمع بثقافته ومؤسساته و قيمه، و كذلك البنية الاقتصادية و علاقاته الاجتماعية، لتكتمل في نهاية الأمر البنية بأتم معنى الكلمة....".

كما يرجع الفضل "لابن خلدون" في تحليله للمدينة والظاهرة الحضرية في إطارها الإقليمي، ولم يقتصر حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي، فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من سبعة قرون ضرورة التّكامل بين الرّؤية الإقليمية والرؤية الحضرية (التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري).

ت. الاتّجاه الإيكولوجي لتفسير التّوسع الحضري [2]

الاتّجاه الايكولوجي يسلّم بأنّ جوهر المدينة يتمثل في تركيز عدد كبير من السّكان في منطقة جغرافية محددة...، كما يهتم هذا الاتجاه بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافتها على التّنظيم الاجتماعي، فهذا الاتجاه يسلم بأن وصف الفرد بالحضرية أو القروية إنما يتوقف أساساً على عدد سكان المنطقة التي يعيش فيها، والهدف الأساسي الذي يسعى لتحقيقه هو دراسة العمليات التي من خلالها تنمو المدن وتنكمش.

و يتفق علماء الإيكولوجي على أنّ المدينة ظاهرة طبيعية و أنّها تنقسم الى مناطق صناعية و تجارية و سكنية، كما أنّ السّكان الذين يتماشون في خصائصهم الاجتماعية، و الثّقافية يميلون الى التّجمع في مناطق معينة من المدينة، و من بين عناصر الحياة الحضرية نجد عنصري السّكن ،و ظروف العمل يتخذان شكلاً طبيعياً الى حد كبير، بمعنى أنّهما لا يتحددان بقرار إداري بقدر ما يتطوران بطريقة تلقائية، و اذا كانت هذه العناصر تؤثر على السلوك و الاتجاهات فإنّها تتأثر بدورها بأسلوب حياة الناس.

بنمو حجم المدينة ليصبح من الصعب على كل سكانها الإقامة في منطقة واحدة ،فتنمو الأحياء المختلفة المتباعدة، و بالتالي تلعب وسائل الاتصال الجماهيري دوراً كبيراً في تحديد أفكار السكان و اتجاهاتهم و التباين بين أفرادها ، أما نمط استغلال الأرض في المدينة فيتحدد على ضوء المناقشة على الموارد المحدودة، و في نهاية الأمر نجد الجماعات المتشابهة اجتماعياً و اقتصادياً و ثقافياً تقطن مناطق سكنية أو أحياء واحدة، كذلك فإنّ سكان المدينة قد يتعرضون لصراعات مختلفة بسبب ولائهم لجماعات متباينة قد تتضارب مصالحها، و يؤدي ذلك بسكان المدينة للانتقال الجغرافي من منطقة لأخرى.

---

[1] Majallat et Tarikh du centre national des études historiques, actes du colloque international sur Ibn Khaldoun, Alger 21 juin 1978.seed.1982, pp85-89.

[2] السيد الحسيني، المدينة– دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرف، القاهرة،**1981**، ص **13**.

المدخل العام

ث. الاتجاه الاقتصادي لتفسير التّوسع الحضري

لا يهدف هذا التوجه في الأساس لدراسة التّنمية الاقتصادية للمدن؛ إنمّا يهدف أساسا لدراسة النمو المساحي للمدن، فكان مهماً التّعرف على نظريات التنمية على أساس أنّ التدرج الحجمي، وتوزيع نظام المدن يحدث التفاعل، والتّطور الديناميكي لهذه المدن.

ج. الاتّجاه البصري لتفسير التّوسع الحضري

اهتم بهذه الدراسات مجموعة من المخططين، والمعماريين تحت اشراف "كفين لينش Kevin lynch "والذي عرضها في كتابه الرائد "الصورة الذهنية" في عام 1960، وذلك بهدف الوصول الى ثوابت، ومحددات علمية للدراسات البصرية، والنفسية لتطبيقها على البيئات العمرانية المختلفة كدراسة:

- المدن القديمة والحديثة.
- المدن ذات التّخطيط المدمج، وذات التّخطيط المبعثر.
- البيئات الحضرية المنتظمة، وذات التّخطيط العشوائي غير المنتظم.
- المناطق الكثيفة والمختلطة.
- القرية ومدى اختلاف تصورها الذهني عن المدينة.
- إمكانيات تطبيقها على مقاييس، ووظائف، ومشروعات مختلفة.

7. الدّراسات السّابقة والمشابهة

إنّ موضوع التّراث العمراني يعد مجالاً خصباً للدراسات، والأبحاث عبر مختلف دول العالم، وموضوعا متشعب التخصصات، فلم تقتصر دراسته على تخصص علمي محدد؛ بل ذهب دارسون بالبحث في هذا المجال إلى مقاربته من عدة زوايا للتّعمق بخباياه التّاريخية والتّنقيب عن آثاره والسّعي لإيجاد آليات الحفاظ عليه، وتثمينه، ونظراً لاتساع المجال البحثي للموضوع المتناول، فرغم تشابهها من حيث الطرح (معادلة الموازنة بين الحفاظ على التّراث العمراني والتّوسع الحضري)، الا انها مختلفة من حيث مقاربتها العلمية و هذا لنتجنب التكرار و تفرد، و رغم توحيد النظرة العامة للحفاظ الا اختلاف بيئات هذا الإرث أدى الى تنوع سياسات الدول المالكة له، و هذا ما لمسنها بالدراسات الاتية:

1.7. الدّراسة الاولى

هي دراسة أكاديمية بعنوان " التعمير في واد مزاب بين حتمية التوسع وأولوية الحفاظ على الموروث العمراني" من إعداد أ.د عقابية احمد و أ.د قواس مصطفى، مقدمة بمؤتمر التّقنية و الاستدامة في العمران بجامعة العمارة و التّخطيط الملك سعود بالمملكة العربية السعودية سنة 2010، تمحورت اشكاليتها البحثية حول إلزامية التّوسع الحضري للقصر القديم "بني يزقن" و الحفاظ على تراثه العمراني المصنف كتراث إنساني، و التّطلع لاستمرار النّمط العمراني المعماري التّقليدي بالقصر الجديد "تينميرين"، و تعددت أهداف هذا البحث حيث سعت لتحقيق ترقية الإطار المعيشي للسكان و خلق بيئة هندسية ودية تساير الطبيعة، و تندمج معها. وكذا الجمع بين التقنية الحديثة، والرغبة في استمرار النموذج التقليدي لضمان استمرار القيم المعمارية والعمرانية للقصور وحماية الواحات من التّوسع الحضري، كما ان أهدافها لم تقتصر على الجانب المادي للحفاظ على التراث صحراوي فحسب بل شملت أهدافها الجانب اللامادي أيضا لترقية النّشاط السّياحي كقطاع منتج للثورة من تطوير الصناعات التقليدية وترسيخ تقاليد التكافل الاجتماعي، والحفاظ على تماسك القصر كوحدة اجتماعية.

المدخل العام

لتخلص بانه يجب فهم ديناميكية الوسط الفزيائي و كيفية تهيئة الموضع للاندماج العمراني في النّظام البيئي، و قدم اقتراحات تقنية تراعي خصائص المنطقة الصحراوية في وادي ميزاب و تصنيفها كتراث عمراني عالمي، لأنّ معالجته تعتمد من جهة على المقاربة الكمية و النوعية، و من جهة أخرى التّشخيص المجالي للتّحليل، و تقييم المجال الحضري وفق البعد البيئي للمجال الصحراوي (تخزين فائض المياه ضمن الطبقات الجوفية لتفادي التبخر في شكل حضري متجانس و ملائم للمناخ الحار)، و البعد الاجتماعي الثقافي(تحليل عوامل استدامة العمران و فهم رغبة استمرار السكان في تبني القصر كوحدة تخطيطية مغلقة تحافظ على القيم الرّوحية و الأخلاقية للمجتمع).

2.7. *الدّراسة الثانية*

هي دراسة أكاديمية "أطروحة دكتوراه" بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة لسنة 2016م، عنوانها " توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجا "من إعداد بوزغاية باية بإشراف استاذ الدكتور سلاطنة بلقاسم، حيث تناولت إشكالية البحث بشكل مغاير للطرح الدراسة الأولى، حيث اعتبرت أن ترجمة النمو السكاني و اتساع مساحات المدن تكون من خلال بعدين هما البعد الأفقي و الرأسي، و يعتبر البعد الأول أكثر أهمية و تأثيرا في بيئة المدن و ذلك لما يصاحبه من تأثيرات في البيئة المحلية؛ أما البعد الثاني و المتمثل بالبعد الرأسي فإنّه يؤثر بشكل أو بطريقة أخرى ، و ينتج عن الاثنين البحث عن زيادة الأراضي الحضرية إلا أنّهما يعملان بخطوط متقاطعة فأحدهما هو الأفقي يأكل الأرض ؛بينما يأكل الثاني الهواء مما يؤدي لتلوث البيئة المحلية، سعت هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف كمحاولة التعرف على اتجاهات و محاور النمو العمراني للمدينة و تحديد أنماطه و خصائصه و كذلك محاوره الرئيسية بكل قطاعات المدينة، و التعرف على الوضع الحالي و وضع تصورات أفضل للنمو العمراني المستقبلي لمدينة بسكرة بما يتناسب و الامكانيات المتاحة لتجنب الآثار المهنية الموجودة حالياً و سلبيات النمو القائم.

ولقد توصلت الدراسة من خلال المعطيات الميدانية، والمقابلات التي تم إجراؤها مع المصالح المعنية لتأكيد وبنسبة كبيرة من وجود ضعف بأدوات التعمير، أي أنّها لم تعد اعداداً جيداً يستند الى حقائق دقيقة، كما أنّه أصبح هناك توجه جديد للسياسات الحضرية الحالية، حيث لم تعد تسعى للبعد الاقتصادي فحسب؛ بل انتقلت إلى الأبعاد البيئية، والاجتماعية، والثقافية المرتبطة بإشباع الحاجيات الأساسية للفرد.

3.7 الدّراسة الثّالثة

اما الدراسة الثالثة هي دراسة أكاديمية "أطروحة دكتوراه "بعنوان " النّمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الأثرية "من إعداد ناهد نجا عباس الأبياري، إشراف ا.د ليلى أحمد محرم وآخرون، بكلية الهندسة جامعة طنطا سنة 2006، حيث تناولت الدراسة تأثير النّمو العمراني على المناطق التاريخية بالمدن المصرية من خلال مقاربتين اساسيتين، الاولى من خلال الاستقرائي المكتبي لتحديد الاتجاهات النظرية لتفسير نظريات تركيب و نمو المدن من جهة و تحيد العوامل المؤدية الى تدهور عمران المناطق التّاريخية من جهة ثانية، اما المقاربة الثانية كانت التحليلية لتشخيص حالة عينات المدن المصرية للوصول الى نتائج دقيقة و وضع مؤشرات لإعادة تخطيط هذه المدن المتمثلة بالقناعة الكاملة بأهمية الحفاظ على المناطق التّاريخية و الأثرية و تنمية المحيط العمراني و الاجتماعي كموضوع الساعة، و نشر الوعي الثّقافي و إدراك مفهوم الحفاظ و التنمية بين أفراد المجتمع لكي يصبح المجتمع واعياً و مطالباً بالعمل على الحفاظ و التنمية التي تلبي طموحاته الحضارية.

المدخل العام

لتتوصل هذه الدراسة بان العوامل السياسية لها أكبر تأثير على عمليات الحفاظ بالمناطق التاريخية والأثرية بالمدينة، وتوجيه النمو العمراني، وإنشاء المدن الجديدة حول مدينة الاقصر وضع حد للامتداد العشوائي الغير المخطط، و بذلك تقلل من الكثافة السكنية، كما ساعدت العوامل الاقتصادية على الاهتمام بالمناطق الأثرية لارتباط السكان بالنشاط السياحي القائم بهذه المناطق، و تحسن العوامل الاجتماعية قلل من الامتعاض السّكان نظرا لتجاهل الدولة لهم طول سنوات عديدة، تقليل من كثافة و الأنشطة السكانية بالمناطق التاريخية حافظ على البيئية الطبيعية كان من أهم العوامل التي حافظت على المدينة و آثارها التاريخية.

4.7 الدّراسة الرّابعة

الدراسة الرابعة هي دراسة أكاديمية "أطروحة دكتوراه " بعنوان "الاتجاهات المستقبلية الفضلى لتوسع مدينة دمشق بمساعدة تقنية نظم معلومات GIS "من إعداد دينا الدجاني، إشراف الدكتور محمد يسار عابدين بكلية الهندسة جامعة دمشق سنة 2009م، تأخذ هذه الدراسة ا اتجاها مغيرا للدراسة السابقة حيث اعتمدت على مقاربة تقنية حيث استعانة بتقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS لتحديد الجانب الإحصائي السكاني، والاقتصادي والاجتماعي لتحليل التطور مراحل نمو مدينة دمشق بتأثير عدة عوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، بهدف تحقيق منظومة تنموية عمرانية متواصلة لمدينة دمشق(القديمة، الحديثة) توفر الراحة و الأمان و المستوى المعيشي و الحضاري للإنسان بحيزه المكاني، و بمعدلات أسرع و بجودة عالية ليقلل من هدر الموارد و الطاقات.

لتتوصل هذه الدراسة لإعطاء بديل لمخطط التّوسع الحضري لمدينة دمشق القديمة، ومحيطها من محور عمراني متصل يمتد من الشمال الشرقي (دوما وعدرا) وبالاتجاه الجنوبي الغربي (المعضمية وجديدة عرطوز والمناطق المجاورة لها)، وهذا يحجم أيضا من النّمو باتجاهات الغوطة، كما اكدت على ضرورة إعادة النظر في آليات التّخطيط العمراني، والتّعامل معه بما ينسجم مع الحلول التي تقدمها التقنيات الرقمية الحديثة، ولا سيما تكنولوجية نظم المعلومات الجغرافية.GIS .

5.7 الدّراسة الخامسة

هي دراسة أكاديمية "أطروحة دكتوراه" تم مناقشتها 2008 ليتم إعادة صياغتها كمطبوعة جامعية بالمعهد الوطني للتهيئة و التعمير برابط2016 INAU بعنوان "حماية التراث بالمغرب - مقاربة تاريخية و قانونية- "، من إعداد الدكتور عبد الواحد المهداوي ، بكلية الآدب و العلوم الانسانية بفاس، من خلال العنوان يتضح بان الدراسة قاربت إشكالية البحث المتمثلة في الانحسار المجالي للمدن العتيقة بالمغرب بعد التّوسع الكبير الذي عرفته المدن الحديثة، و تراجع وزنها الديمغرافي ،و إشعاعها الفكري ،و الاقتصادي داخل المنظومة الحضرية من خلال مقاربة تاريخية لتطور التشريعات القانونية بالمغرب، بهدف تحليل السّياسات المعتمدة خلال القرن العشرين كيفية تّعاطيها مع موضوع حماية التراث، و رصد أثرها على المدن العتيقة لفهم أكثر للدلالات ،و الأبعاد المعتمدة بهذا الشأن.

لتتواصل نتائجها بان القرن العشرون الذي تم اعتماده كاطار زمني لهذا البحث فترة هامة للتّحولات التي شهدها العالم، و لقد ورث المغرب عن الحماية الفرنسية ارثاً ثقيلاً، فالمجال المغربي كان يعيش على إيقاع أزمة حضرية خانقة، و إشكالية المدن العتيقة تتسم بسيادة منطق التّدخلات القطاعية و الانفرادية و غياب الرؤية الشمولية المندمجة، و هذا المنطق ساهم في تكريسه تعدد المتدخلين، و غياب هيكلة ادارية موحدة لصياغة هذه المبادرات القطاعية في استراتيجية وطنية واضحة الأهداف ، و الإنقاذ التّاريخي و الحضاري للمدن العتيقة يجب أن يواكبه إنقاذ للوضع الاجتماعي، ففقدان المدن العتيقة لديناميكيتها الاقتصادية ،و عدم قدرتها على منافسة الأقطاب الحضرية الجديدة امتصت كل المبادرات التنموية حيث

المدخل العام

حولت هذه المدن الى مدن نوم " ville dortoirs "، فكانت تجربة مدينة "فاس" مثالاً حقيقياً ،و مرجعاً أساسياً يمكن اعتماده في بلورة رؤية وطنية متكاملة.

6.7 الدّراسة السّادسة

هي دراسة أكاديمية باللّغة الفرنسية " أطروحة دكتوراه" تم مناقشتها 2011، تخصص جغرافية وتهيئة بجامعة تلوز 2 ميريال Université Toulouse 2 Le Mirail (UT2 Le Mirail). بعنوان:
Patrimoine architectural, urbain, aménagement et Tourisme : la ville de Hôi An - Viet Nam "
ترجمته" التّراث المعماري الحضري تهيئة و سياحة: هوي ان - فيتنام من اعداد "هيون ثي باو تشاو HUYNH Thi Bao Chau" بإشراف ا.د "دانيال فيسبيرج Daniel WEISSBERG "و آخرون، حيث كانت مقاربته ميدانية المقارنة بين المظاهر المعمارية التاريخية التي كشفت عنها الأبحاث الأثرية و المظاهر المعمارية الحالية بمدينة "هوي ان " الفيتنامية التي تعاقبت عليها عدة حضارات ،اليابانية و الصينية و الاستعمار الفرنسي، لتجعل منها الدولة الفيتنامية الحديثة ميناءا تجاريا و صناعيا هاماً، أهلتها هذه المقومات الطّبيعية و التّراثية لتصنف كتراث إنساني من طرف اليونسكو، كما سطّر البحث هدفاً رئيسياً هو كيف يتم تخطيط مدينة عصرية في إطار التراث الأيكولوجي.
لتكون نتائجه متمثلة نتائجها في شكل خرائط تم تحديد بها أماكن وقيمة المواقع الأثرية بمدينة "هوى ان Hoi An"، اخرى تبين المشاكل الناجمة عن السياحة الثقافية بالمدينة وتخطيط مدينة "هوى ان Hoi An" كمدينة سياحية ايكولوجية.

7.7 نتائج تحليل الدراسات السابقة

بعد اطلاع على الدراسات السابقة المختلفة من حيث مقاربتها لموضوع الحفاظ على التراث في إطار ديناميكية المدن، الا انه تتفق بشكل صريح او تلميح بالمحتوى والنتائج المتوصل اليها، على ان للعوامل السياسية دورا كبيرا بتوجيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعمليات الحفاظ، إلا أن التغير البطيء لتوجه السياسي الوطني لهذه الدراسات كنتيجة للقوانين و التنظيمات المجمدة للقيمة العاجلة على القيمة الآجلة ببداية القرن 21، وتزامنا مع ظهور المجتمع الصناعي جاء التغير لينشأ صراع بين الحفاظ والمعاصرة، وبين القيم العاجلة والقيم الآجلة، فكان يجب تطوير القوانين العالمية ومن ثم باقي اللجان لتواكب تطور المشهد الثقافي حتى يبقى التراث حيا، ليسمح بذلك قبول نسخه و تثمينه، وعملية إحياء التراث هي ممارسات مجمعة تحت مفهوم عام لأشغال معمارية للمواقع التاريخية، إلا أن الحفاظ على التراث الحي الديناميكي أكثر خصوصية " إعادة توظيف و استخدام ".

وهذا يعني ان عملية الحفاظ على التراث تستلزم دمجها بالتخطيط العمراني لبلوغ أهداف الحفاظ وتكيفيها مع الاستخدامات الحديثة حتى لا تتولد نظرة نقدية لهذا الإرث، و هذا ما لمسنها بتغير باتفاقية التراث العالمي 1972م، فبعدما كانت معالجة التراث الثقافي و التراث الطبيعي بشكل متشابه، لتأتي اتفاقية 1992م التي ساهمت في تغير هذا التوجه من الحفاظ الجامد للتراث إلى الحفاظ الديناميكي مراعاةً للمشهد الثقافي، مما سمح بإعادة النّظر في عمليات تسجيل المواقع الأثرية بقائمة التراث الإنساني، لتخضع عملية التحويل و التغير بالهوية التراثية إلى عدة قيم:

- الاستمرارية الزمنية بين الحكومات المتعاقبة بتسيير التراث.
- الحفاظ على الاستمرارية المكانية أي بين عناصر البناء.
- في حالة المجموعات الواسعة يمكن ان تتطور عناصرها بوتيرة خاصة.
- على المستوى الدولي وفي إطار الممارسات التسييرية للمواقع المحمية يجب إشراك السكان المحلين ليكون هذا من مبادئ التسيير التي يجب أن تعتمدها مراكز التراث العالمي.

المدخل العام

8 موقع البحث من التّوجهات النّظرية والدّراسات السّابقة

مما تم الخوض فيه من الموجهات النظرية والدراسات السابقة المشابهة لموضوع دراستنا ننتهج *الاتجاه الليبرالي الجديد* المؤكد على الاستمرارية التاريخية، والمحافظة على التراث العمراني الثقافي مع مواكبة المستقبل، وتطوره المجالي والحضري في إطار *التنمية المتكاملة* بمختلف جوانبها لتكون دراستنا أقرب للتجسيد الواقعي والتحقيق الفعلي، من التغني النظري، وتجنب الاصطدام بالعراقيل الميدانية التي تحول دون ذلك، وجاء تموقعنا هذا نتيجة لـ:

- التبني العام للسياسات الدولية لهذا التوجه للحفاظ على التراث العمراني في ظل مواكبة الاحتياجات الحضرية الحالية والمستقبلية لأن لا تنمية دون استمرار التطور الحضري.
- اتفاق نتائج كل الدراسات السابقة أن عملية الحفاظ، وتثمين التراث العمراني يجب ألا تكون جامدة، وعليه يجب توظيف هذا الإرث ليواكب الديناميكية الحضرية مع امكانية إدخال تغيرات دون المساس بهويته الثقافية.
- اجماع الدراسات السابقة على أنّ عملية الحفاظ لا تكون الا في إطار التنمية المتكاملة، وعبر عدة مراحل يتم بها ترتيب أولوياتها حسب الاحتياجات الحضرية وضرورات التحكم في ذلك.
- اجماع التوجهات النظرية للتخطيط الحضري على إلزامية الأخذ باستراتيجياته النمو المجالي والتنمية الحضرية أي الجانب المادي (الحجم) وقوة تطوره (مستوى التحضر والانتاج).
- اتفاق التّوجهات النّظرية للتّخطيط الحضري والدّراسات السّابقة على مفهوم عام للمدينة، الذي يعتبرها عملية وضع على الأرض لمجتمع بثقافته ومؤسساته وقيمه، ولتنميتها المتكاملة ترتبط بالوضعية الاقتصادية والتقدم المعرفي والتكنولوجي ليكتمل نسيجها بأتم معنى الكلمة.

رسم توضيحي 1: تموقع الدراسة من التّوجهات النّظرية والدّراسات السّابقة

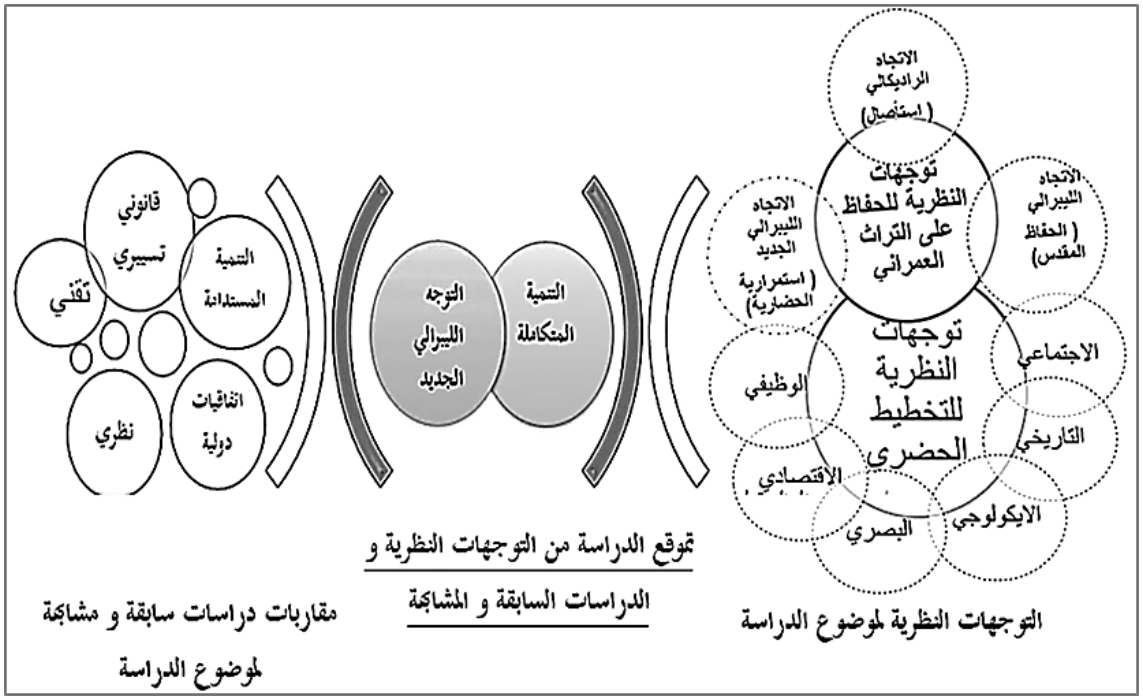

المصدر: الباحثين.

المدخل العام

9 المنهج البحثي للدراسة

بالمنهج الوصفي التحليلي نمحص مدلولات طرفي البحث للوصول إلى نتائج أكثر رصانة، وللتحكم أكثر بمجريات البحث يتوجب علينا الاستعانة بمقاربات علمية تخدم توجهنا في الدراسة فكان ما يلي:

أ. **المقاربة التّحليلية (Approche Analytique)**: تكمن نجاعة هذه المقاربة في فهم العلاقة الخطية المباشرة بين السّبب والنّتيجة لكل طرف من طرفي البحث على حدي، حيث نسعى من خلالها إلى

- تحديد مقومات الحفاظ، وتثمين التّراث العمراني.
- تحديد العوامل المتحكمة بالتّوسع الحضري ومبادئ تخطيطه.

بعد عملية إدراك أهم ومجمل المعارف والعلاقات المباشرة بين الأسباب والنّتائج لكل مدلول على حدي ننتقل تدريجياً للمستوى الثّاني، وهو فهم طبيعة العلاقة بينهما من خلال:

ب. **المقاربة النسقية (Approche Systémique):** نستعين بهذه المقاربة لإعطاء تفسيرات، وإجابات للعلاقة الجدلية، والمركبة بين مدلولي البحث بقصد الكشف عن طبيعة العلاقة المعقدة، والمتعدية فيما بينهما لإدراك آليات الموازنة فيما بينها فيما بعد، وهذا لضمان تنمية متكاملة ويكون ذلك من خلال:

- إدراك طبيعة العلاقة الجدلية بين متطلبات التّوسع الحضري للتجمعات الحضرية، وضرورات الحفاظ على التّراث العمراني، ويكون ذلك من خلال تحديد العوامل المؤدية لتداخلهما.
- تحديد الآثار النّاتجة عن تداخلهما على مختلف المستويات، وكذا قطاعات التّخطيط.
- تحديد التحديات الميدانية لاستراتيجيات المخططات، والحفاظ على التّراث العمراني والتّخطيط الحضري بحالة البحث "بلدية المعاضيد".

10التّقنيات المستعملة بالدراسة

من أجل تحليل معطيات الدّراسية المتحصل عليها، المختلفة من حيث الطّبيعة (كتب، أبحاث أكاديمية، تشريعات قانونية، تقارير وإحصائيات رسمية، صور فوتوغرافية وفضائية، مخططات...إلخ) والمصادر (مكتبية، خرجات ميدانية واستبيان، مواقع نت رسمية، إدارات وهيئات رسمية...الخ)، بأكثر تعمقاً، ودقة سنستخدم أدوات، وتقنيات حديثة وهي نوعان:

1.10 تقنيات التّحليل النّظري

نستعين ببرامج التّقييم للأنسجة الحضرية ومستوى تحضرها المعترف بها دولياً، والمناسبة لمقاربتنا البحثية للموضوع، لتقييم نتائج التّحليل لكل من:

- الموقع الأثري" قلعة بني حماد" خلال ازدهاره بالماضي، ووضعه الحالي.
- التّوسع الحضري ببلدية المعاضيد بشكل تراكمي لفهم الواقع الحالي.
- العلاقة التّكاملية، والتّنسيقية بين مخططات الحفاظ، ومخططات التّوسع الحضري بالبلدية.

2.10 تقنيات التّحليل التّقني

نستعين بالبرامج الإلكترونية والرقمية الحديثة للحصول على نتائج أسرع وأدق وذلك باستخدام:

- نظم المعلومات الجغرافية SIGالمتمثلة في برنامج Arc GIs10.41 للتّحليل المجالي والاستشراف التخطيطي عن بعد، باستعمال الصور الفضائية المتحصل عليها من الوكالة الفضائية

المدخل العام

الجزائرية Alsat2[1]، وأرشيف الوكالة الفضائية الأمريكية ناسا USGS، وكذا الموقع الجغرافي Google Earth Pro.

- الموقع الرسمي لـ Google forms: لتوزيع استمارات الاستبيان الكترونية Questionnaire électronique، لتشمل العملية أكبر عدد من أفراد عينة البحث بأسرع وقت وأقل جهد، كما أنّ عملية التّحليل الإحصائي تكون آلية للإجابات المتحصل عليها وأكثر دقة.

رسم توضيحي 2: المقاربة البحثية للدراسة

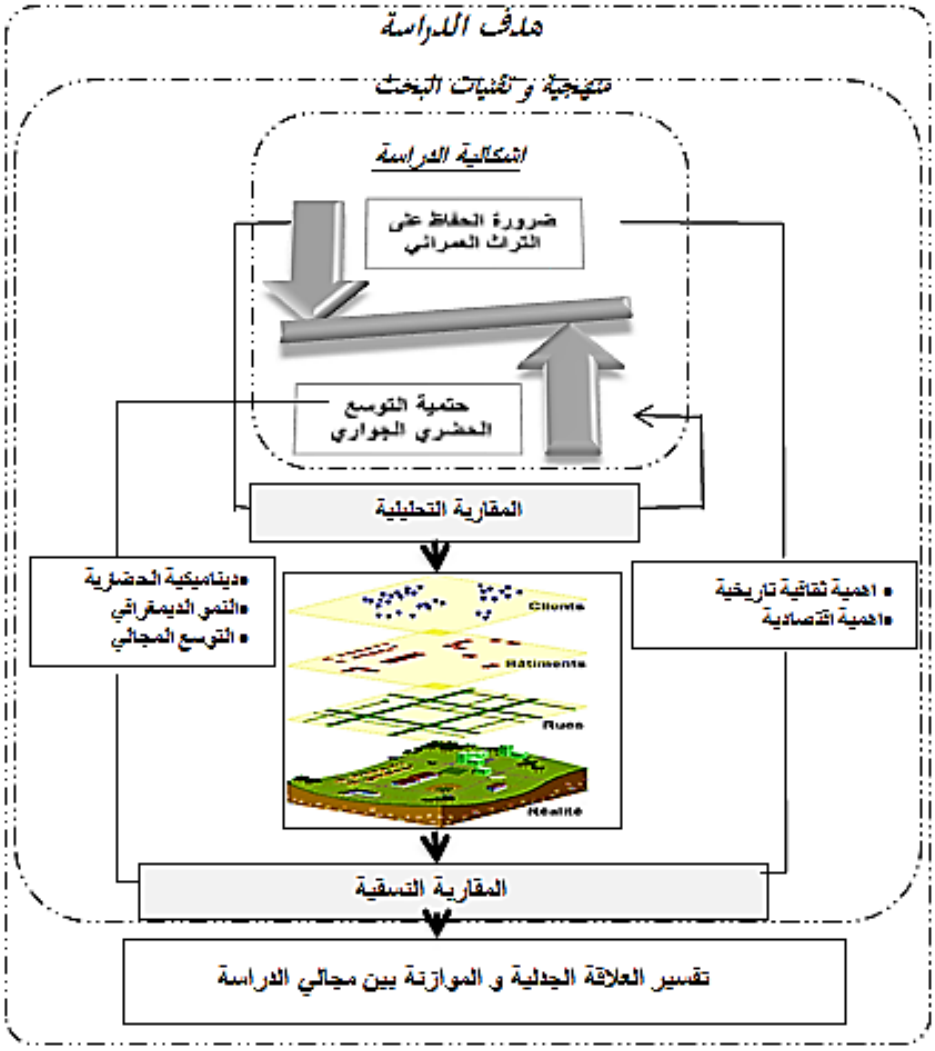

المصدر: الباحثين.

[1] في اطار الاتفاقية بين معهد التسيير التقنيات الحضرية جامعة المسيلة و الوكالة الفضائية الجزائرية Aalst بتاريخ 2017.

المدخل العام

11مرصوفة بناء وإخراج الدراسة

ليتم إخراج هذا البحث وفق مرصوفة لكل سطر وعمود دلالة، وهدف نقوم بدراسة ابعاد الموضوع بإطاره النّظري، والميداني موزعان على ثمانية فصول متتابعة ومكملة لبعضها البعض، على النحو التّالي:

- **الإطار النّظري**

يضم هذا الإطار الفصول المنهجية المحددة لتوجه مجريات البحث، وكذا الفصول التي نصبو من خلالها الى الإلمام بالمفاهيم، والآليات الدولية والوطنية، التي تحكم كل مجال من مجالي الدراسة.

- **الإطار الميداني**

لتحديد النّجاعة الميدانية للسياسات الدولية، والوطنية للحفاظ على التّراث العمراني في ظل حتمية التّوسع الحضري، التي نتطرق اليها بالفصول النظرية، ليتم اشتقاق فصول الميدانية، وبالاعتماد على طريقة المثلث المقلوب، يتم في الأخير التّوصل الى نتائج واقتراحات، لتكون هذا الدراسة الأكاديمية حلقة ضمن سلسلة الدّراسات السّابقة واللاّحقة، التي تشترك بسعيها في الحفاظ على التّراث العمراني في ظل الديناميكية الحضرية المجالية، والمتنوعة من حيث توجهاتها العلمية، ومقاربتها البحثية، و جهة نظرها لحل هذه الاشكالية.

المدخل العام

رسم توضيحي 3: مرصوفة بناء و إخراج الدراسة

المصدر: الباحثين

الفصل الاول:
التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

محاوره	تمهيد 1. التراث العمراني واهميته 2. ابعاد ومقومات الحفاظ على التراث العمراني 3. تشريعات وهيئات دولية للحفاظ على التراث العمراني 4. اشكاليات الحفاظ على التراث العمراني 5. خلاصة الفصل

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

تمهيد

يعد التراث العمراني بمثابة ارث ذو قيمة حضارية استثنائية بغض النظر عن وطنه و أيديولوجيته الثقافية أو الدينية; الامر الذي جعل بحكومات هذه الدول و المنظمات الدولية و ممثلي المجتمع المدني و غيرهم من المهتمين بمجال التراث العمراني يسعون كلاً في دائرة اختصاصه و امكانيته للحفاظ على هذا الموروث كهدفاً سامياً و ضرورة حتمية، كهدفاً لمعرفة عناصر هويته و فهم خلفياته و إبعاده الرامية على مختلف الأصعدة، و كضرورة لتطلع الى مستقبل مزدهر من خلال تثمينه بشكل يتماش مع المستجدات الحضرية الجديدة دون التخلي على هويته الثقافية.

1. التراث العمراني واهميته

أن جوهر مفهوم التراث هو "رؤية الوارث لقيمة و جدوى ما ورثه وإدراكه لنفعه وفائدته" [1]،أي أن التراث هو ما يراه الوارث ذا قيمة وجدوى وأهمية ولا يصير تراثاً إلا عندما يصبح جزءاً مؤثراً على حياته، وبذلك يكون التراث الصلة الرابطة بين الوارث و أسلافه و من سيأتي بعدهم ، ليصبح بذلك هذا الارث ليس ما يراه الوارث ذا قيمة وأهمية في حياته مما خلفه السلف فقط بل أيضاً ما يضيفه الأحياء لهذا الارث من أشياء جديدة يرونها جيدة وذات قيمة و نفع لهم ولمن يأتي بعدهم.

فان كان هذا هو المفهوم العام للتراث فان التراث العمراني بمفهومه البسيط والعام هو ذلك الارث المادي الذي خلفته حضارات ولى زمانها ليصبح في وقتنا الراهن يمثل جزءاً من الهوية الحضارية الخاصة بالأمم والشعوب، الا ان هذا المفهوم تم تداوله بعدة صيغ اصطلاحية ليتوسع مفهومه من حيث نوع وكم واهمية الحفاظ على هذا الاخير.

1.1تطور مفهوم مصطلح التراث العمراني

ظهر اول مرة مفهوم التراث العمراني بميثاق أثينا للهندسة المعمارية و التعمير سنة 1931م تحت مصطلح "المركز التاريخي ومحيطه" و الذي يعني "الشكل الحقيقي لحيز مكاني معين به مدينة تمنحه عناصر الحياة المادية و كذلك تمنحه إمكانيات التطور المستقبلي"، ليظهر هذا الاخير مرة اخرة سنة 1964م بميثاق البندقية تحت مصطلح" الموقع الحضاري" ليشمل هذا المصطلح " كل مبنى يشهد على حضارة معينة و يتطور بطريقة ذات دلالة معينة وفق حدث تاريخي متميز"، ليستعمل سنة 1972م مصطلح "المجموعات الحضرية" بميثاق اليونسكو الذي تمحور حول حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، ليستعمل مع بدايات 1973م مصطلح " المنطقة الحضرية التاريخية" ببيان واشنطن و هو يعني "مدن ومراكز أو أحياء سكنية تاريخية بكل محيطها الطبيعي أو المبني" والتي تعبر عن زيادة القيمة الوظيفة التاريخية عن قيم خاصة بالحضارات التقليدية، ليستعمل مصطلح " المجموعة التاريخية أو التقليدية" سنة 1976م بتوصيات نيروبي و الذي يشمل "كل تجمع مباني و مجالا غير مبني في وسط حضري أو ريفي معترف بانسجامها معمارياً وتاريخياً وجمالياً واجتماعياً وثقافياً.

كما عرف التراث العمراني بمسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته بالمادة الاولى سنة 2003 م على أنه "كل ما شيده الإنسان من مدن، قرى، أحياء، مباني وحدائق ذات قيمة أثرية معمارية وعمرانية واقتصادية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية، ليتداول مصطلح " الوسط الحضري التاريخي" بمذكرة "فيينا" سنة 2005م ليشمل هذا كلاً من المواقع التاريخية ووسطه الحضري.

[1] يحيي عبد الله – من التراث – المجلة المعمارية – العدد 09، القاهرة، 1988، ص10.

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

ليصبح بذلك مصطلح التراث العمراني لا يقتصر على المعالم والمواقع التراثية والمدن التاريخية فقط بل يشمل أيضاً على كافة العناصر الأخرى المكونة له في مجالات الفنون والحرف التقليدية وكذلك القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والنشاطات الاقتصادية [1]، ليشمل هذا المصطلح عدة تصنيفات كما سنرى بالعنصر الموالي.

2.1تصنيفات التراث العمراني

لقد تم وضع المعايير اللازمة لتصنيف التراث العمراني انطلاقاً من محاور تعريفه السابقة، وقد ركز التصنيف على المعايير القيمة الموضحة كالآتي:

- معيار القيمة المعمارية (الطراز، الطابع، الشكل، التكوين، التجاور، الوظيفة، الهيئة الخصوصية، طريقة الإنشاء، التعبير... الخ).
- معيار القيمة العمرانية (المكانية، الانسجام، الاستمرارية، التجاور، خط السماء، التناقص، القيم البصرية، الانطباع الزمني، النسيج العمراني، الألوان، الحركة).
- معيار القيمة التخطيطية (الارتباط بالقطاعات التخطيطية المتجانسة، الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي، علاقة المركز بباقي العناصر المكونة للمنطقة التاريخية، شكل المنطقة ونظام الحركة، الخدمات... الخ).
- معيار القيمة الاجتماعية (نمط الحياة، العادات والتقاليد، الارتباط بين فئات ا تمع، مستويات الدخول، التعليم، الوعي بمبادئ الحفاظ، القيم.... الخ).
- معيار القيمة الاقتصادية (دور المبنى أو المنطقة بالحركة التجارية والسياحية والإنتاج الحرفي والصناعات الخفيفة، وعوامل الجذب والأنشطة... الخ).
- معيار القيمة الزمنية (زمن إنشاء المبنى أو المنطقة، التعبير طراز أو عصر، التتابع الزمني).
- معيار التفرد (وجود أو عدم وجود أحد المميزات الهامة بالمبنى التي تميزه من المشابه له في زمن وجوده أو في الماضي سواء من حيث (الشكل– المضمون – الاستخدام– الموقع... الخ).

يلاحظ أن هذه المعايير وان اختلفت من حيث المبدئ الا انها اتفقت من حيث جوهر تصنفها للتراث العمراني، لتسفر هذه المعايير الى عدة تصنيفات نذكرها:

أ. **المراكز والمناطق التاريخية:** هي المنطقة التي تحتوي على مباني تاريخية ولها أطار عمراني وتاريخي مميز، وقد عرفها "كيفين لنش" على انها هي الموضع الذي يعبر عن ذاكرة المكان بالإضافة إلى أنها الثقافة المستمرة وخاصة العناصر المحتفظ بها والمحافظ عليه بالبيئة العمرانية، وهي بذلك تعني قوة الاحتفاظ الدائم المتوازن مع التضاد بالخلق المعماري الجديد.
كما عرفها "د. حازم إبراهيم" بأنها تلك المنطقة التي تحتوي على أكبر حشد من المباني التاريخية التي ترجع إلى العصور المختلفة وذات ثروات ليست فقط ملك للبلد الذي هي فيه ولكنها ملك للبشرية، وعلى هذا تكون المنطقة التاريخية عبارة عن مباني تاريخية وإطار عمراني تاريخي مميز، يجب أن تتوافر به ثلاثة شروط هي:
- البيئة الحضرية المتميزة أو الأصيلة.
- مميزات معمارية خاصة (مباني أثرية لها قابلية الاستمرار أو التأثير الحضاري).

ب. **المناطق والمواقع الأثرية:** هي المناطق التي يوجد بها آثار وغير اهلة بالنشاط الاجتماعي، وترجع قيمتها الحضارية لأنها فريدة والأقرب لتشكيل عصرها، وتشكل رمز لمجموعات كبيرة من البشر

[1] عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، إدارة التراث العمراني، جامعة الملك سعود، سلسلة علمية محكمة، الرياض، 2012، ص 25.

وهي غالباً ما تكون المرجع المتاح لمعلومات عن الماضي وتتميز بقيمتها الكبيرة العاطفية أو الثقافية أو الوظيفية.

ت. المعالم التاريخية: وهي مجموعة مستقلة من المباني التاريخية مثل بعض القصور والبيوت والمساجد التاريخية ولكنها توجد مستقلة وليست مركز حضاري أو ريفي.

3.1اهمية الحفاظ على التراث العمراني

تحدد اهمية التراث العمران على أساس هدف عملية الحفاظ عليه واختيار طريقة التعامل معه، وعليه يمكننا حصر اهمية هذا الاخير من حيث نوع ومستوى الاهمية على النحو التالي:

1.3.1 نوع اهمية التراث العمراني

يتم تحديد نوعية اهمية التراث العمراني بصورة رئيسية من القيم والمعاني والدلالات (الثقافية، التاريخية، الفنية، الجمالية الاقتصادية) التي يجسدها هذا التراث في تاريخ الأمم و الشعوب[1].

أ. **الأهمية التاريخية:** يعد التراث العمراني من المنظور التاريخي كنز حضاري ثمين، فهو يشكل شاهداً ورمزاً صادقاً على الإبداع الإنساني ورؤاه الفنية عبر مسيرة تاريخية حضارية عمرانية، فهو يعمل على إبراز عناصر الفن والجمال والتميز والإبداع والأصالة وبهذا فهو يمثل

- هوية وطنية عمرانية.
- الرابط بين الحاضر والماضي.
- موروث الأجيال.

ب. **الأهمية الاجتماعية:** تبرز أهمية التراث العمراني من المنظور الاجتماعي في المنافع والفوائد الاجتماعية المتعددة والمتنوعة، فالتراث العمراني يغذي وينمي روح الانتماء والهوية للشعوب بتمسكها بحضارتها وأصالتها التي لا تود أن تتخلى عنه بسب

- القيم ورسائل المختلفة التي يمثلها التراث العمراني (دينية، تاريخية، روحية، فنية... الخ).
- التراث العمراني يمثل ثمرة التفاعل بين المجتمع ومحيطه حيث تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية بإنتاجه.

ت. **الأهمية الاقتصادية**: يعدّ التراث العمراني ذا أهمية اقتصادية كبيرة لسياحة التراثية ليصبح بذلك:

- مجال جذب لأموال المستثمرين لقيمته الاقتصادية الفعلية التي تنبع من ندرته وأصالة مكونات عناصره العمرانية التي تقدم فرصاً كبيرة للربح.
- مصادر لإيجاد فرص عمل ليكون مصدر دخل ثابت للمواطنين.

2.3.1 مستوى اهمية التراث العمراني

ليست كل معالم التراث العمراني بنفس الاهمية وهذا ما يفسر اختلاف ومستوى مساعي الحفاظ عليه، ويتم تحديد مستوى اهميته على اساس:

أ. **مستوى الاهمية طبقا للقيمة:** تشتمل هذه الفئة على ثلاثة مستويات هي

- المستوى الأول: وهذا المستوى يمثل الأهمية القصوى بالتميز القيمة (معمارياً، اجتماعياً، تاريخياً، عمرانياً...الخ)، ولابد من التفرد مع ضرورة التعبير عن قيمة متميزة.

[1] عبد الناصر الزهراني، مرجع سابق ،ص42،43.

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

- **المستوى الثاني:** يمثل هذا المستوى أهمية خاصة تعبر عن درجة عالية من التميز دون شرط التفرد مع ضرورة بروز أحد أو مجموعة من القيم.
- **المستوى الثالث:** يعبر هذا المستوى على الأهمية الجزئية للمجموعة الاثرية التي لها قيمة جزئية وتعمل كرصيد لباقي المستويات، بمعنى وجود حالات تكرار بما يضمن استمرارية التواجد.

ب. **مستوى الاهمية طبقا للحالة:** تشتمل هذه الفئة ايضاً على ثلاث مستويات هي

- **المستوى الاول:** هذا المستوى يعني الحالات الجد متدهورة ويحتاج لهدم وإعادة بناء، أو مهددة بالاندثار وتحتاج لأعمال ترميم باهظة ودقيقة.
- **المستوى الثاني:** يعني هذا المستوى الحالات المتدهورة جزئياً وتحتاج إلى ترميم أو صيانة أو ارتقاء بالمبنى أو المنطقة التاريخية.
- **المستوى الثالث**: يعني هذا المستوى الحالات ذات الوضع الفزيائي الجيد ويحتاج لعمليات حفاظ وصيانة دورية من الداخل والخارج.

ت. **مستوى الاهمية طبقا لدرجة الخطر**: تشتمل هذه الفئة على اربعة مستويات

- **المستوى الأول:** يشمل هذا المستوى جميع المباني التي لا تخضع لتصنيف اليونسكو ولكنها معرفة من قبل العاصمة أو المدينة العضوة.
- **المستوى الثاني**: يشمل هذا المستوى جميع المباني والمدن التي تقع ضمن نظام تعريف اليونسكو على أنها اثار أو تراث مهدد بالمخاطر.
- **المستوى الثالث**: يعنى هذا المستوى المباني والمدن التراثية الواقعة ضمن بيئة عمرانية حافلة بالمخاطر (مثل الزلازل والبراكين أو الفيضانات أو السيول أو الحريق).
- **المستوى الرابع:** يعني هذا المستوى مناطق الحفريات، وهي التي يوجد بها آثار أو يتوقع ذلك وتسري على المباني التي بها (وإن لم تكن أثار) كافة اشتراطات الآثار، كما يتم حظر الأعمال في هذه المنطقة بدون موافقة الجهات المختصة.

ث. **مستوى الاهمية طبقا للمكانة الاجتماعية**: ونقصد بذلك الاهمية الاجتماعية للبناء الاثري وهي ثلاث فئات كالاتي

- تراث العمارة الشعبية.
- تراث الطبقة الوسطى.
- تراث الطبقة الحاكمة.

ج. **مستوى الاهمية طبقا للقيمة الحضارية**: ويعني ذلك دائرة التأثير الحضاري لهذا الارث العمراني، حيث تشتمل هذه الفئة على اربعة مستويات هي

- **التراث المحلي:** هو ما تعتبره جماعة محلية ترثا لها وهو يختلف من جماعة لأخرى نتيجة للتباين في المجالات الفكرية والمادية والاجتماعية والثقافية عن جماعة أخرى.
- **التراث الإقليمي:** هو ما تعتبره الجماعات المتشابهة في ظروفها داخل الإقليم الواحد ترثاً لها.
- **التراث القومي أو الوطني:** هو ما يعتبره سكان الأقاليم المختلفة داخل الوطن الواحد تراثاً نتيجة لاشتراكهم في بعض الخصائص في مجالات حياتهم الفكرية والمادية والاجتماعية.
- **التراث الإنساني أو العالمي:** هو التراث الذي يراها البشر على اختلاف هويتهم وبلادهم ذات قيمة وأهمية للجنس البشري، سواء كانت موروثة أو جديدة بحكم وحدة التركيب البيولوجي والنفسي للإنسان.

2. ابعاد ومقومات الحفاظ على التراث العمراني

كانت بدايات الاهتمام بالحفاظ على التراث المعماري و الاثري من قبل أفراد مثقفين في أوربا و بإيطاليا و فرنسا و انجلترا خاصة، لتليهم بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن، ، و كانت

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

ايطاليا من اكثر البلدان الاوربية حفاظاً على تراثها بحكم العوامل التي ترابط بينها و بين البلدان و الشعوب الأوربية بسبب وجود "الفاتيكان" و سلطة "البابا" التي أولت اهتمامها بهذا الشأن، اضافة لكثرة ارثها المعماري و تنوعه، لتأخذ فيما بعد هذه الأقطار الأوربية الثلاث بعداً أكثر تطور في مسألة حماية المناطق و المدن التاريخية حيث سعت لإحداث مرجعية عالمية لذلك من خلال المواثيق و الاتفاقيات الدولية.

كما كان للعرب والمسلمين بهذا الشأن دوراً لا يستهان به، رغم انها كانت متأخرة عن الركب الغربي، فكان انشاء "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ألكسو" 1970م لتنشط بشكل مطابق لنشاط منظمة اليونسكو لكن بشكل خاص بالوطن العربي، كما تم انشاء منظمة المدن العربية 1967م ومنظمة العواصم والمدن الاسلامية 1980م.

1.2 ابعاد الحفاظ على التراث العمراني

مصطلح الحفاظ يطلق اساس على الاعمال التطبيقية التي يقوم بها المختصون في صيانة الاثار على سبيل المحافظة عليها، و صيانة ومنع تلف او تلاشي جزء او كل عناصر المبنى ذات قيمة ثقافية و تاريخية، ليشمل هذا المفهوم كافة الاساليب التي تتيح صيانة واطالة امد حياة هذه الاعمال واستمرارها [1]، و لهذه العملية ثلاث أبعاد أساسية تسمى بمعادلة المحافظة على التراث العمراني، حيث تستوجب العلاقة فيما بينها التوازن في تمثيلها على مستوى البيئة العمرانية، وتتمثل هذه الأبعاد في ما يلي:

- **الوقت:** لقد قدم لينش في كتابه "What Time Is This Place" مفهوم الوقت كبعد رابع في البيئة العمرانية، وأستند في تحليله على شواهد ومتغيرات فيزيقية ونفسية واجتماعية وطبيعية في البيئة العمرانية، والبيئة العمرانية القديمة كمرجع زمنى لعناصر ورموز معمارية بنيت في الزمن الماضي وحلل "ورانر" و "ولتمان" خاصية الزمن في البيئة العمرانية و وصفاها بخاصيتين أولهما خطية والمقصود بها تتابع رحلة الزمن من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل وهذه الخاصية تعنى أن الأمور التي تحدث في الزمن يصعب تصحيح الخطأ فيها، أما الخاصية الثانية للزمن في البيئة العمرانية فهي متكررة ففي حياة الإنسان هناك حوادث يتكرر حدوثها مثل فصول السنة أو مناسبات الأعياد أو غير ذلك من الأحداث.

وعليه نجد أن الحفاظ على التراث العمراني ببعده الزمنى في البيئة العمرانية يرتبط بالخاصية الأولى للزمن، أي أن البعد الزمني هو الذي يعطي لنا الصورة الذهنية للإرث العمراني حيث أنه يربط الإنسان بالحس الحضاري للأجيال السابقة والتي كانت تبدع من الناحية العمرانية.

- **التغير:** إن النمو السريع للمدن والتغير الذي يحصل في الأنسجة الحضرية يهدد مشاريع الحفاظ على التراث العمراني وتنجر عنه آثاراً سلبية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالهوية العمرانية والاجتماعية، فالتغيرات التي تحدث مع عدم الاستمرارية في النمط العمراني القديم بجميع خصائصه الفيزيائية وغير الفيزيائية يؤدي إلى عدم السيطرة على سرعة وحجم التغير، لذلك يجب أن يكون التغير العمراني بصفة متدرجة حتى نستطيع المحافظة على الهوية العمرانية والقيمة الحضارية.
- **القيم الحضارية والإنسانية:** تعتبر القيم الحضارية بمثابة البعد الثالث للحفاظ على التراث العمراني، ويأتي ذلك عن طريق الحرص على تتابع القيم الحضارية وكيفيات انعكاسها في البيئة العمرانية، وعليه فإنه يجب تحقيق مختلف معايير الاستمرارية الخاصة بالقيم الإنسانية تجاه البيئة العمرانية.

[1] عادل صلاح الدين، اعادة التخطيط المعماري لإحياء منطقة الغوري، اطروحة دكتوراه، جامعة الازهر، 2000، ص82.

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

لقد أخذ النقاش حول سمو القيم التراثية أبعادًا عدة، حيث ميز Riegl و Boulet بين القيمة التاريخية والقيمة الفنية، والتي كانت أكثر وضوحًا في ذلك الوقت، ولا تزال حتى يومنا هذا بالنسبة للتراث الثقافي، ، ثم يظهر أنه يمكن تضمين هاتين القيمتين مفاهيم أوسع ترتبط بقيمة حقيقة ذاكرة المعلم بالماضي، حيث ميز ثلاث قيم للذاكرة (Erinnerungswerte)، والتي ظهرت على التوالي عبر التاريخ و امتداد للقيم السابقة، و. يصفها بالانتقال من الأحدث إلى الأقدم (قيمة الأقدمية، القيمة التاريخية، قيمة الاسترجاع المتعمد[1]؛ كما يميز Brandi تمييزًا مشابهًا لتمييز Riegl بين القيمة التاريخية والقيمة الفنية، الا انه يتحدث عن المثال التاريخي و المثال الجمالي من ناحية أخرى ، فإن مفهوم المثال يعني الظاهرة Phénoménologie الذي لا يقتصر على القيمة و هي تعتبر عن واقع الظاهر ، لتصبح بذلك القيمة نسبية تخضع للاختيار الحر للشخص الذي يقوم بأعمال الحماية؛ و المستفيدين الحاليين أو المستقبليين أو المحتملين من المجال التراثي، او الأصول كما تسميها اتفاقية اليونسكو [2]، ليصبح التراث اليوم موضوعًا حيويًا يتجاوز دائرة المتخصصين، ليأخذ بذلك أشكال معقدة و متعددة (التقليد ، الذاكرة ، التاريخ ، الثقافة ، البيئة ،.. إلخ[3]؛ كما يشير التراث أيضًا إلى ما تنوي الأمم الحفاظ عليه للأجيال القادمة ؛ وله علاقة بالتاريخ والمستقبل ، و الاستمرارية و الانقطاعات[4].

رسم توضيحي 4: قيم الحفاظ على التراثية عند Riegl

المرجع: Pierre-Marie Tricaud. Conservation Et Transformation Du Patrimoine Vivant. Thèse dirigée par Thierry PAQUOT. Institut d'Urbanisme de Paris. 2010 P29.

2.2 مقومات الحفاظ على التراث العمراني

ان الحفاظ على التراث العمراني يندرج ضمن المقومات العامة للاستدامة، لصبح بذلك" مفهوم الاستدامة لم يشمل فقط الموارد الطبيعية و البيئية فحسب بل امتد امتداداً طبيعياً لعمليات الحفاظ على البيئات التراثية كخطوة اولى ممهدة لعمليات الاستثمار و تثمين دورها لتحقيق اقصى فائدة مادية و معنوية و اجتماعية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة"[5]، و قد ركزت التعريفات الحديثة للاستدامة التراثية على عدة مقومات اهمها:

- **العدالة الاجتماعية:** لنجاح عمليات الحفاظ على التراث العمراني يجب اقتسام تكاليف حماية البيئة بين الاجيال فلا يزيد رصيد الجيل الحالي من موارد البيئة على حساب الاجيال القادمة، و عدم تركيزها

[1] Riegl, A., & Boulet, J. Le culte moderne des monuments: sa nature, son origine. Editions L'Harmattan.2003.PP30-132.

[2] Hamon, F. Cesare Brandi, Théorie de la restauration, (trad. de l'italien par Colette Déroche). Paris, Monum-Editions du patrimoine, sd [2001]. Bulletin Monumental, 161(2). 2003. PP182-183.

[3] Tornatore, J. L L'esprit de patrimoine. Terrain. Anthropologie & sciences humaines, (55), 2010, pp 106-127.

[4] RAMANANDRAITSIORY, P. P., & Blanc, G. Entre logique de protection du patrimoine et objectif de valorisation : Quels enjeux et quelles perspectives pour les relations entre Madagascar et la France.2017. P51.

[5] Kjos, B. The Un Plan for Human Settlements "Habitat Il. United Nations Conference On Human Settlements. Istanbul,1996, p10.

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

في يد الأقلية و حرمان الاغلبية حيث يؤدي ذلك لتدمير و استنزاف هذا الارث، و لكي تتحقق العدالة الاجتماعية كركيزة من ركائز الاستدامة لابد من وجود قاعدة من القيم المناسبة لتحقيق ذلك، لان ترسيخ القيم المختلفة كقيم العدالة و المساواة و ترشيد الاستهلاك، و القيم الجمالية و الانسانية و التاريخية، و قيم المشاركة و التعاون كسبل لضمان نجاح مشاريع الحفاظ[1].

- **الديمقراطية:** الحفاظ على التراث العمراني يجب تطبيقه لمصلحة الاغلبية دون اهمال آراء الاقلية ورؤيتهم لضمان تحقيق أكبر قدر من المشاركة المجتمعية عند اتخاذ القرارات الخاصة بهذه العملية، لكي تتحقق المصلحة العامة دون اهمال المصلحة الخاصة، لان مصير اي بيئة تراثية إذا لم يتم صيانتها وتطويرها في اطارها العام سيؤدي الى مصير حتمي وهو زوال كل تلك القيم المعنوية فالمادية لهذا التراث.
- **المشاركة الشعبية:** هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً ايجابياً في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة و تكون لديه الفرصة لان يشارك في أي مستوى من مستويات التنمية و عملياتها المختلفة، الأمر الذي يتطلب توفير حد أدنى من الوعي و التعليم و التدريب، و لضمان ايجابية هذه المشاركة و تفاعلها بشكل ايجابي في اطار المجتمع[2]، هو ما يعني انها ليست متعلقة بمستوى او جانب محدد فضلا عن كونها تتطلب تأهيل الافراد من خلال برامج تدريبية تضمن فهم المقاصد و الادوار لضمان فعالية في الاداء.

رسم توضيحي 5: مبادئ فهم الاستدامة البيئة التراثية حسب تصنيف PICABU

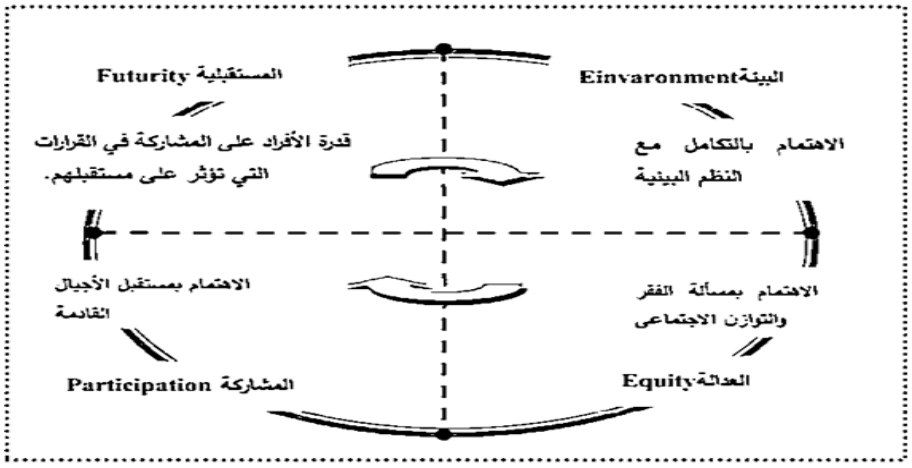

المصدر: *Glass, J. Encyclopedin Of Architectural Technology. UK : John Wiley Sons, 2003.*

3.2 عمليات الحفاظ على التراث العمراني

يعتبر التراث العمراني كائن دائم التغير مثله مثل البناء بصفة عامة و يحتاج الى صيانة و حفاظ لاستيفاء الاحتياجات و المتطلبات المعاصرة لوقتها الحاضر، كما يجب أن تعكس هذه البيئة الحضرية العمرانية عصرها السابق، لان سياسة الحفاظ على البيئة التراثية و نسيجها العمراني من مباني و شوارع و فرغات يعتبر اتجاهاً ناجحاً عن طريق استغلالها بإعادة استخدامها و الاستثمار بها لخدمة المجتمع بدلا من مجرد الحفاظ دون تحقيق اي استفادة، و مهما يكن سبب المحافظة على المواقع الاثرية و التاريخية

[1] منى صالح الباشا. التنمية الصناعية في مصر ودورها في تحقيق التوازن البيئي – مدخل لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة–. المؤتمر العربي الاقليمي. القاهرة – جمهورية مصر العربية،2000، ص 08.

[2] -uidance For développement CoUNCED. (May 2001). Stratégies For Sustainable développement Practical G Opération, 2001, p 21.

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

يجب توفير سبل الحفاظ ليس على الوحدات المنفردة فحسب بل على المعالم الأصلية للمنطقة ككل[1]، وهنا تختلف أساليب الحفاظ تبعاً لنوع و حالة التراث العمراني:

1.3.2 التدخل لإنقاذ المباني الاثرية[2]

يضم هذا النوع من العمليات التقنية للحفاظ على التراث العمراني كلاً من:

أ. **تفكيك واعادة البناء:** يتعذر في بعض الحالات تنفيذ الحلول الهندسية للترميم وقد يضطر المرمم الى فكيك واعادة البناء ويتم اللجوء الى الحل في حالات الضرورة القصوى وعدم وجود أي حل اخر.

ب. اعادة التكوين: هي اعادة تجميع عناصر المباني الاثرية التي تعرضت للتفكيك او التجزء وبناؤها من جديد بالقطعة وذلك باستخدام بقايا المبنى القديم (إذا كانت حالتها تسمح بذلك) وبنفس التصميم او التخطيط القديم دون أي اضافة جديدة.

ت. **تكملة الاجزاء المفقودة (الاستكمال):** هو عملية استكمال الاجزاء المفقودة والناقصة من الابنية الاثرية، ولابد ان تتم وفق شروط وقواعد ولها اجراءات خاصة حيث تم حسم ذلك في مؤتمر فينيسيا.

ث. **الترميم:** هي عملية قديمة قدم التاريخ، وهي علم وفن الحفاظ على المباني الاثرية من أي تلف ناتج عن العوامل الطبيعية او الغير طبيعية، فعلم صيانة الاثار يحاول ان يوقف او يبطئ هذا التلف بالوسائل العلمية مصلحة ما أفسده الدهر من خلال تكنولوجيا الترميم، أي هو عبارة عن فن على اساس علمي.

2.3.2 تعديل و اعادة الاستخدام[3]

يضم هذا النوع من العمليات التقنية للحفاظ على التراث العمراني كلاً من:

أ. **اعادة الطابع الاصلي للمبنى الاثري**: تتم اعمال اعادة الطابع للمباني الاثرية التي ادت الى اختفاء المعالم الاصلية، وقد يعني ذلك ازالة واستبعاد المنشآت التي اقيمت حول الاثار في فترات متلاحقة بعد انشائه، وليست لها قيمة فنية او تاريخية.

ب. **التحديث والتجديد:** هي عملية تخص المناطق التاريخية من خلال اصلاح وتجديد المساكن والمرافق والخدمات وغيرها، أي التحديث والتجديد بالنسبة للبيئة المحيطة.

ت. **اعادة الاستخدام وتأهيل المبنى**: يعتبر اهم اساليب الحفاظ على التراث واكثرها حسماً بالناحية الاقتصادية، وتدور فكرته حول امكانية اعادة تأهيل واستخدام المبنى لأداء وظيفة جديدة تتناسب مع المكان وتلاءم البيئة المحيطة به.

3.3.2 التدخل للحماية واطالة العمر الافتراضي للمبنى الاثري[4]

يضم هذا النوع من العمليات التقنية للحفاظ على التراث العمراني كلاً من:

أ. **الحماية والوقاية للمباني الاثرية:** وهي اعمال حماية تتم لمنع تأثير عوامل التلف المختلفة، والغرض منها تقليل او منع الانهيارات الناتجة من تأثير العوامل الطبيعية والبشرية.

ب. **الاصلاح:** وهو استبدال جزء من اجزاء المبنى الاثري نتيجة لهبوط اساساته لإنقاذه من الانهيار، وفي مثل هذه الحالات لا يصح سوى استخدام مواد مماثلة او مشابهة قدر الامكان لمواد الانشاء الاصلية للمبنى الاثري.

---

[1] اندرادى، ترجمة خالص الاثعب، "الحفاظ على المواقع الحضرية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة – تونس 1990. ص 323.

2 علاء ياسين، المحافظة والتجديد في المناطق التاريخية، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير، 1984، ص38.

3عادل سعد احمد حرفوش، اسس وقواعد ترميم المباني الاثرية بين النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير،2002، ص19.

4 احمد اسماعيل الابياري، الاخطاء التي تواجه البيئة، ب.د.ن، 1982، ص 20.

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

4.3.2 إدارة التراث العمراني

حتى تكون عملية الحفاظ على التراث العمراني مستمرة ومتواصلة يجب ان تشمل العديد من الوظائف الإدارية الأساسية التي تتكامل وتتداخل وتتضافر من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة، وادارة عملية الحفاظ بدورها تشتمل على عدة أسس لإدارة سلسة وسهلة، هي:

أ. **التخطيط:** يعتبر التخطيط من بين الأسس والقواعد المهمة في إدارة التراث العمراني، حيث يشمل وضع الأهداف والاستراتيجية الخاصة بعملية التدخل ووضع الميزانية التقديرية للإدارة وتنفيذ برنامج العمل.

ب. **التنظيم:** يقوم على أساس توجيه الجهود المشتركة لمختلف الفاعلين في عمليات الحماية والتدخل العمراني على الموروث لتحقيق الأهداف المخطط لها سابقاً.

ت. **التوظيف و التأهيل**: يكون عن طريق إعداد الموارد البشرية التي تمكننا من إدارة الحفاظ على التراث العمراني، وذلك من خلال اعداد موظفين مؤهلين و فنيين وحرفيين و أمناء متاحف ليكون كل متخصص بمجاله للحفاظ على التراث العمراني و التنشيط الاقتصادي لبرامج الاستثمار الموجه لهذا القطاع، و هذه العملية تتخذ أشكالاً عديدة كالتالي:[1]

- **توظيف مباني التراث العمراني كمكان سكني**: من أفضل الطرق للمحافظة على مباني التراث العمراني من الاندثار وتوظيفها كأماكن سكنية، سواء أكان ذلك بصورة دائمة لمالكيها أو استثمارها بواسطة القطاع الخاص بمجال الفندقة وغيرها، ولا شك أن الاستخدام يتطلب تهيئة وترميم وصيانة بصورة تلقائية لهذه المباني؛ مما يعني المحافظة عليها في حالة جيدة بصورة دائمة.
- **توظيف مباني التراث العمراني كمتاحف وطنية**: تعتبر مباني التراث العمراني من أفضل المواقع للعرض المتحفي.
- **توظيف مباني التراث العمراني كمطاعم لإعداد وتقديم الأكلات الشعبية**: يقوم المستثمرون من القطاع الخاص في كثير من الأحوال بتهيئة وترميم وصيانة المباني التراثية القديمة لغرض تخصيصها كمطاعم.
- **توظيف مباني التراث العمراني كمعامل للرسم والفنون التشكيلية:** يقوم غالبية الرسامين التشكيليين بمزاولة أعمالهم الفنية في مواقع التراث العمراني لينعكس ذلك على اللوحات التي يرسمونها، ليتم عرضها في الصالات والمسارات الرئيسة لمباني الاثرية التي يرتادها الزوار.
- **توظيف مواقع التراث العمراني كأسواق شعبية:** يوفر استخدام مباني التراث العمراني كمواقع لعرض المنتجات التقليدية التراثية ليزيد عدد الفئات الوافدة(المتسوقون) لهذه المواقع الاثرية من أماكن عدة.
- **توظيف مواقع التراث العمراني كأماكن لمزاولة الأعمال الحرفية:** يرتبط غالبية الحرفيين العاملين في صناعة المنتجات التقليدية والتراثية بأنواعها بمزاولة مهنهم في ورش ومعامل يكون مقرها أحياناً في المواقع التاريخية للتراث العمراني؛ مما يضيف إلى قيمة منتجاتهم عبقاً تراثياً مع رائحة المكان الذي يرتاده الزائرون.
- **الاستفادة من كل المساحات البيئية لمباني التراث العمراني:** وذلك بإقامة بعض الأنشطة الاستثمارية أو عرض الفعاليات ذات الجذب الجماهيري في الساحات المفتوحة، على أن تكون تلك الاستثمارات بصورة منظمة لا تؤدي إلى تشوه بصري أو تسبب إزعاجاً أو غير ذلك من الجوانب السلبية.
- **توظيف الساحات والممرات البينية في مواقع التراث العمراني لمزاولة الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية وغيرها:** ويكون ذلك بتخصيص مضمار للمشاة مقابل رسوم رمزية تشجع الجميع على مزاولة رياضة السير، إضافة إلى الحصول على بعض الخدمات العامة في نقاط معينة من

[1] عبد الباقي ابراهيم، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الاسلامية المعاصرة، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، القاهرة.1982، ص 121.

المضمار، كما يمكن إقامة بعض الأنشطة الثقافية والترفيهية في تلك الساحات مثل إقامة مراكز لتنمية المواهب الفردية كالقراءة أو مزاولة بعض الأعمال الترفيهية ذات الخصوصية المحلية.

- **الاستثمار في إقامة بعض المراكز الخدمية والتجارية في الساحات البينية لمواقع التراث العمراني**: يعتبر الاستثمار بإقامة الكثير من المراكز الخدمية الترفيهية والتجارية في المساحات البينية مطلباً ملحاً من مرتادي تلك المواقع، وذلك كظاهرة طبيعية تتوافق مع رغبات وطلبات الإنسان بصورة دائمة؛ لاحتياجه إلى تلك السلع والخدمات التي تقدمها تلك المراكز وفقاً لمعايير دقيقة ومواصفات فنية يحددها الخبراء، والمختصون في الجهات ذات العلاقة بالاستثمار في مواقع التراث العمراني؛ لذلك فإن استثمارها يعتبر من أفضل الفرص المتاحة للقطاع الخاص، خصوصاً أن تكاليف إنشائها منخفضة نسبياً نتيجة تهيئة الساحات بصورة عامة، كما أن العائد الاستثماري المتوقع سيكون مرتفعاً نسبياً لان الاستثمار في إقامة تلك المراكز ملائم جداً للمستثمرين الأفراد أو للمؤسسات الاستثمارية صغيرة الحجم.

ث. **التوجيه:** تعتبر عملية التوجيه مهمة في إدارة التراث العمراني وذلك لتحقيق الأهداف المخطط لها.

ج. **المراقبة والمتابعة:** إن رقابة ومتابعة الأداء ترتبط قياساً بالتخطيط والأهداف المرجوة من هذه العملية لتحدد مدى نجاح مختلف الأسس التي قامت عليها إدارة التراث العمراني.

ح. **التقييم:** يعتبر التقييم من الأسس الهامة في إدارة التراث العمراني خاصة وأن حماية معالم التراث العمراني تتطلب تقييم كل مراحل الحفاظ على التراث العمراني.

3. تشريعات وهيئات دولية للحفاظ على التراث العمراني

حرصاً على المحافظة على التراث العمراني العالمي سعت الدول والعديد من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية الى ترجمة هذا الوعي إلى مرجعية دولية لهذا المجال، وكان ذلك من خلال:

- سن نظم وتشريعات للحفاظ على المباني الاثرية ومواقع التراث العمراني.
- التكفل برسم سياسات واضحة المعالم للحفاظ على التراث العمراني والمعماري بشكل يتوافق مع حاجات المجتمعات المحلية.
- تحديد الجهات الوصية ونطاق مهامها وآليات تدخلها بعملية الحفاظ على التراث العمراني.

1.3 المرجعية الدولية للحفاظ على التراث العمراني

كانت بدايات التعاون الدولي بعمليات الحفاظ على التراث العمراني في عام 1954م عندما قررت الحكومة المصرية بناء سد أسوان (السد العالي)، فادى ذلك لإغراق الوادي الذي يحتوى أثار مصرية فريدة من نوعها لتتدخل منظمة "اليونسكو" حينها، حيث شنت حملة في جميع أنحاء العالم لحماية تلك الآثار وقدرت تكلفة المشروع حينذاك بحوالي 80 مليون دولار أمريكي، جمع منها 40 مليون دولار عن طريق تبرعات 50 بلداً، و نظرا لناجح الباهر للمشروع أدى إلى حملات أخرى للحفاظ على التراث العمراني على المستوى العالم.[1]

حتى يرتقي اي تراث عمراني الى تراث انساني عالمي تم اعداد قائمة تصنيف عالمية ينبغي للبلد الراغب في ترشيح إحدى ممتلكاته الاثرية، ليتم أولاً جردها بالممتلكات الثقافية أو الطبيعية الفريدة بالقائمة الارشادية المؤقتة، ليليه إعداد ملف الترشيح بمساعدة مركز التراث العالمي بعد اختياره و الموافقة عليه، ليرفع بعدها الى لجنة التراث العالمي لتحديد إمكانية تسجيل الممتلكات المرشحة بقائمة التراث العالمي

[1] unesco.org -services/single-view:2012 ,01 31) http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single.

وأحياناً يؤجل هذا القرار لطلب المزيد من المعلومات من البلد موطن الموقع الاثري المرشح، و تكون عملية الاختيار وفق معايير الاتية[1]:

أ. **معيار عمر الموقع**: *كل معلم يتجاوز عمره مئة عام يدخل ضمن لائحة التراث العالمي.*

ب. **المعايير الثقافية:** على ان يكون التراث العمراني المرشح يمثل:

- *تحفة عبقرية خلابة من صُنع الإنسان.*
- *يمثل إحدى القيم الإنسانية الهامة والمشتركة لفترة من الزمن.*
- *يمثل شهادة فريدة من نوعها أو على الأقل استثنائية لتقليد ثقافي لحضارة قائمة أو مندثرة.*
- *يمثل مثالاً بارزاً على نوعية من البناء أو المعمار أو مثال تقني أو مخطط يوضح مرحلة هامة في تاريخ البشرية.*
- *يمثل مثالاً رائعاً لتفاعل إنساني مع البيئة وخصوصًا عندما تُصبح عُرضة لتأثيرات لا رجعة فيها.*
- *آن يكون مرتبطاً بشكل مباشر أو ملموس بالأحداث أو التقاليد أو الأفكار أو المعتقدات، أو الأعمال الفنية والأدبية ذات الأهمية العالمية الفائقة.*

ت. **المعايير الطبيعية:** على ان يكون التراث العمراني المرشح يحتوي على:

- *ظاهر طبيعية فائقة أو مناطق ذات جمال طبيعي استثنائي.*
- *أن يعبر على مراحل رئيسية من تاريخ العمليات الجيولوجية في تطوير تضاريس وملامح شكل الأرض.*
- *أن يحتوي على أهم وأكبر تنوع بيولوجي بالموقع بما في ذلك تلك التي تحتوي على الأنواع المهددة بالانقراض أو حماية البيئة.*

1.1.3 تشريعات دولية للحفاظ على التراث العمراني العالمي

كانت بداية التشريعات الدولية للحفاظ على التراث العالمي بدعوة من الولايات المتحدة الامريكية إلى ضرورة الحفاظ على التراث الحضاري في العالم والمناطق الطبيعية الخلابة بمؤتمر عُقد بالبيت الأبيض عام 1965م، و على اثره قدم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة اقتراحات مماثلة في عام 1968م تم عرضها بعد ذلك في عام 1972 بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، ليتفق بعدها جميع الأطراف حينها على نص واحد للاتفاقية الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في 16 نوفمبر 1972م، ليعتبر بذلك كل موقع من مواقع التراث العالمي ملكاً لدولة التي يقع ضمن حدودها ولكنه يحصل على اهتمام المجتمع الدولي، لتصبح هذه الاتفاقية الدولية من بين أشهر مبادرات "اليونسكو" على الصعيد العالمي و التي تمحورت بنودها القانونية على سبع محاور كالاتي:[2]

- ***المحور الاول:*** جاء في ثلاث بنود تضمنت تحديد المفهوم العام لتراث العالمي ثقافياً كان أو طبيعياً.
- ***المحور الثاني:*** تبلورت بنوده الاربعة حول الزامية وكيفية الحماية الوطنية والدولية لتراث العالمي الثقافي.
- ***المحور الثالث:*** تم تحديد بنوده من المادة 08 الى المادة 14، لتنص على كيفية مزاولة مهام اللجنة حماية التراث المصنف.
- ***المحور الرابع:*** جاءت بنوده التنظيمية الثلاث من المادة 15 الى المادة 18 لهذا المحور حول عملية *انشاء* وكيفية إنفاق ما يعرف بـ "صندوق التراث العالمي" لحماية التراث العالمي.

[1] UNESCO World Heritage Site -view: (2014/08/15) http://whc.unesco.org/en/statesparties/: http://whc.unesco.org/en/statesparties

[2] يونسكو. النصوص الاساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي 1972 (نشرة 2005). ص ص 3، 10.

- ***المحور الخامس:*** جاء هذا المحور بالبنود 19 الى 26 ليحدد من خلاله شروط تقديم العون الدولي وإجراءاته.
- ***المحور السادس:*** نصت الاتفاقية في هذا المحور بكل من المادتين 27 و28 على تعزيز احترام تراث الشعوب والاخطار الناتجة عن زواله بكل الوسائل المناسبة والخاصة بالمناهج التربية والإعلام لدول الاعضاء مع ضمان تلقى عوناً دولياً لتنفيذ ذلك.
- ***المحور السابع والثامن:*** نصت البنود من 29 الى 38 على المتابعة وتقديم التقارير الدورية للجنة حماية التراث بكل دورة عادية للمنظمة، والاحكام الختامية بشأن إلزامية وإمكانية التعديل الجزئي أو الكلي للاتفاقية.

2.1.3 الهيئات التنفيذية للتشريعات الدولية للحفاظ على التراث العمراني العالمي

لتحقق لجنة التراث العالمي مساعيها أنشأت عدة اجهزة تنفيذية مختلفة الادوار متكاملة المهام، حيث تتكون لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة "اليونسكو" من ممثلي 21 دولة معينين من قبل الجمعية العامة تخول لهم صلاحيات لمدة 4 سنوات على الأكثر وتجتمع بشكل دوري; ومن مهامها دراسة اقتراحات الدول الراغبة في إدراج مواقعها في قائمة التراث العالمي، ورفع التقارير حول شرعية المواقع التي تنفرد اللجنة باتخاذ القرار بشأنه بعد استشارة المنظمات التقنية الثلاث:

- ***الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة و مواردها (IUCN):*** تعتبر أكبر شركات العالم من حيث المعلومات البيئة و يقوم عملها على البحث العلمي وتوحيد الجهود لمكافحة التغيرات السلبية التي تطرأ على النظام البيئي، و هي مراقب رسمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، و يصدر عن هذا الاتحاد سنوياً قائمة مواقع التراث الثقافي و الطبيعي العالمي المعرضة للخطر.[1]
- *المجلس الدولي للمعالم والمواقع التراث* (*ICOMOS*): هي منظمة غير حكومية تأسست في عام 1965 م من مهامه تقديم توصيات لمنظمة "اليونسكو" عن مواقع التراث العالمي.
- ***المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM):*** هي منظمة حكومية دولية مكرسة للحفاظ على التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم من خلال التدريب وجمع المعلومات وتوجيه برامج الحفاظ.

3.1.3 التمويل الدولي لبرامج الحفاظ على التراث العمراني العالمي

حددت في الفقرة الثالثة من المادة 15 مصادر الموارد المالية لصندوق حماية التراث العالمي من خلال:

- المساهمات الإجبارية والمساهمات الاختيارية لدول اعضاء الاتفاقية.
- تخصيص ميزانية من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم.
- قبول منح الهيئات العامة والخاصة والأفراد.
- كل فائدة مستحقة عن موارد الصندوق.
- حصيلة التبرعات والحفلات التي تنظم لصالح الصندوق.
- موارد أخرى يجيزها النظام الذي تضعه لجنة التراث العالمي.

الا ان هذا الصندوق يعاني من عجز في تغطيات تكاليف كل برامج الحفاظ على التراث العالمي التي تسطرها منظمة " اليونسكو" وهذا ما تبينه النفقات المخصصة لذلك ومصادرها (الميزانية العادية)، كما هو موضح بميزانية الامم المتحدة لحماية العالمي سنة 2013/2012 على سبيل المثال.

[1] UNESCO. List of World Heritage in Danger (PDF). (2010, 12 10). http://unesco.org/en/danger: http://whc.unesco.org/en/danger

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

جدول 1 :ميزانية الامم المتحدة لحماية العالمي سنة 2013/2012

3 بند الاعتماد	4 برنامج الميزانية ($)		5 المبلغ 6 ($)
	الميزانية العادية	الموارد الخارجية عن الميزانية	
برامج Whc و خدمات مركز اليونسكو للتراث العالم	16401200	14230100	30631300
ملخص تكاليف المناصب الثابتة بمركز اليونسكو للتراث العلمي whc(المركزية و اللامركزية)	88576600	220522500	10919100
حماية التراث الثقافي و الطبيعي و حفظه من خلال التنفيذ الفعلي لاتفاقية 1972	27268400	/	27268400
تعزيز حماية الممتلكات الثقافية و مكافحة الاتجار بها من خلال التنفيذ الفعلي لاتفاقيات اعوام 1954-1970-2001	910000	/	910000
صون التراث الثقافي غير المادي من خلال التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام 2002	2433800	/	2433800
المحافظة على تنوع أشكال التعبير الثقاف و تعزيزه من خلال التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام 2005	1269400	/	1269400
المجموع الكلي	/	/	73432000

المصدر: منظمة الامم المتحدة لتربية والعلم والثقافة، نشرة PDF، باريس، 2012.

2.3 مبادرات دولية اخرى للحفاظ على التراث العمراني العالمي

ان عملية الحفاظ على التراث العمراني العالمي لا تقتصر على اتفاقية "اليونسكو" 1972 فقط ولكن هي الاقوى والاوسع نشاط مقارنة مع الجهود الدولية الاخرى كما سنكشف تباعاً:

1.2.3اتفاقيات وبروتكولات التعاون الدولي للحفاظ على التراث العمراني

إن عملية الحفاظ على التراث الثقافي من الأعمال الغير مشروعة في حالات الحرب والسلم مكفولة بموجب اتفاقيات دولية اخرى نذكرها كالاتي:[1]

- اتفاقية "اليونسكو" للعام 1954م المدعمة ببروتوكولين اضافيان الصادران في عامي 1954م و1999م المتعلقان بحماية التراث الثقافي في حالة نشوب نزاع مسلح.
- اتفاقية "اليونسكو" 1956م المتعلقة بالحفاظ على المناظر الطبيعية والمواقع الأثرية.
- اتفاقية "اليونسكو" 1968م المتعلقة بصيانة الممتلكات المقرضة للأعمال الحكومية والخاصة.
- اتفاقية "اليونسكو" للعام م1970 المتعلقة بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير المشروعة.
- اتفاقية "اليونسكو" 1995م المتعلقة باسترجاع الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة.
- اتفاقية "اليونسكو" 2001م المتعلقة بحماية التراث الثقافي المغمور تحت الماء.
- اتفاقية "اليونسكو"2003 المتعلقة بحماية التراث غير المادي و جاءت هذه الاتفاقية لترابطه بالتراث الثقافي المادي و الطبيعي لضمان تنمية مستدامة، و تعزيز السلم في العالم.
- اتفاقية "اليونسكو" 2005 م المتعلقة بحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.[2]

[1] عبد الوهاب عبد الرزاق تحافي، اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي. مجلة الامن والحياة، العدد 348. 2011، ص 48.

[2] **ايفان برنيه، اتفاقية اليونسكو حول تنوع اشكال التعبير الثقافي وثيقة ثقافية على ملتقى طرق القانون والسياسة، (بدون تاريخ)، ص 06.**

2.2.3بروتكولات التعاون الدولي للحفاظ على التراث العمراني العالمي

اعترفت اليونسكو منذ نشأتها بأنّ المنظمات والمؤسسات الحكومية والغير الحكومية ذات الاهتمامات المشتركة في هذا المجال، تؤدي دوراً هاماً في التعاون الدولي لبلوغ الاهداف المرجوة، في هذا الإطار نسجت اليونسكو طيلة أكثر من نصف قرن نسيجاً من علاقات التعاون مع العديد من المنظمات نذكر منها حسب انتماءها الحكومي او الغير الحكومي:

أ. ***المنظمات الدولية الحكومية:*** وقّعت اليونسكو برتوكولات تعاون مع 87 منظمة دوليّة حكومية على اختلاف تصنيفاتها نذكر على سبيل المثال لا الحصر[1]

- المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية.
- الاتحاد الدولي لمؤسستي الصليب الاحمر والهلال الاحمر (FISCR) .
- البنك الدولي.
- الوكالة الفرنكوفونية ACCT.
- منظمة الشرطة الجنائية الدولية.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو).[2]
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO).

ب. ***المنظمات الدولية الغير الحكومية:*** تتمتع اليونسكو حالياً بعلاقات رسمية و برتوكولات تعاون مع 305 منظمة و27 مؤسسة وهيئات غير حكومية، نفذت عمليات مشتركة ليس فقط على المستويين الدولي والإقليمي بل على المستوى الوطني ايضاً، و لعل اهم هذه المنظمات المكونة للجنة الدرع الازرق و التي تأسست 1996 و هي كالاتي[3]

- المجلس الدولي للأثار والمواقع الاثرية.
- المجلس الدولي للأرشيف.
- المجلس الدولي للمتاحف.
- الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات.
- المجلس المنسق لمؤسسات الارشيف السمع بصري.

3.3 مؤتمرات وجوائز دولية للحفاظ على التراث العمراني

1.3.3 مؤتمرات دولية للحفاظ على التراث العمراني

تعد المؤتمرات الدولية ممهد للقوانين الدولية للحفاظ على التراث العمراني، من أبرز صور التعاون الدولي بهذا المجال، حيث كانت توصياتها الختامية كمسودات لعديد من الاتفاقيات الدولية فيما بعد ونشر الوعي الدولي للحفاظ، ومن اهم هذه المؤتمرات الدولية التي كان لها الاثر الكبير في هذا المجال نذكر:

أ. **مؤتمر القاهرة سنة 1937م:** عُقد هذا المؤتمر بدعوة من الحكومة المصرية ليتم المصادقة على توصياته من طرف عصبة الأمم المتحدة في 1937/9/30 و التي نصت على[4]

- *الاتفاق على قواعد موحدة لتعريف الموارد الأثرية وتحديد ملكية جوف الأرض الأثري ووضع نظام للإتجار بالآثار يوافق الصالح العام.*

[1] عبد الوهاب عبد الرزاق تحافي، مرجع سابق، ص 48

[2] الجامعة العربية، جهود جامعة الدول العربية في حماية التراث الثقافي العربي، قطاع الشؤن الاجتماعية وادارة الثقافة، القاهرة بدون تاريخ)، ص 07.

[3] اللجنة الدولية لدرع الازرق. البيان الخاص بـ (CBS،2010 ,01 10). ص 2.

[4] ابو العلا علي العلا النمر، نحو تقرير حماية البيئة الاثرية المصرية في العلاقات الخاصة الدولية، دار نهضة، القاهرة، 1998.ص **109**.

- *وضع نظام خاص بالحفريات الغير المرخص بها وعقوباته.*
- *تنظيم الهيئات* الإدارية المكلفة بالحفريات لضمان حسن سير العمل بها.

ب. **مؤتمر نابلي و بومباي سنة 1953م :** جاء هذا المؤتمر ليأكد ما جاء به مؤتمر القاهرة و اعتباره أساساً صالحاً للنظام الدولي للحفريات الأثرية بشرط إدخال تعديلات، كإلزامية الدول بالواجب الأدبي للمنقبين و عدم ترك أماكن الحفريات قبل انتهاء العمل، مع تخصيص نتائج الحفريات للمتاحف عن طريق البيع أو الوديعة ،لتعتمد هذه التوصيات فيما بعد أساساً لاتفاقيات ثنائية تعقد بين الدول.[1]

ت. **مؤتمر دلهي (الجديدة) سنة 1956م:** جاء هذا المؤتمر اثر اجتماع منظمة العالمية التربية والعلوم والثقافة في دورتها التاسعة في دلهي الجديدة سنة 1956م، حيث اسفر توصياته على:[2]

- تنمية الحفريات من خلال عمل المعاهد والبعثات العلمية الدولية.
- ضرورة تعاون البعثة الأجنبية والدولة المانحة لامتياز التنقيب لأداء المهام في جو ملائم وحمايتهم من مخاطر الإلغاء غير المبرر لعقد الامتياز، مع ضمان الحقوق العلمية للمكتشف ونشر نتائج بحثه في مدة معقولة.

ث. **المؤتمر الرابع لحماية آثار البلاد العربية وترميمها وحفظها سنة 1963م**: عقد هذا المؤتمر في إطار جامعة الدول العربية خلال الايام 03 الى 1963/5/19م، حيث اوصى المؤتمر بضرورة المحافظة على آثار الدول العربية واتخاذ التدابير اللازمة لحفظها من جانب كل دولة وكذا متابعة أعمال وطرق ترميم الآثار القديمة المعرضة للتآكل أو التصدع.[3]

ج. **المؤتمر العام لليونسكو 1966م:** تم خلاله المصادقة على مبادئ التعاون الثقافي الدولي بعد سنة من انعقاد المؤتمر العام لليونسكو في دورته الرابع عشر بباريس في 1966/11/4م وقد ركز اهتمامه على التضامن الفكري والمعنوي للإنسانية، وقد ورد في مادته الأولى مجموعة من المبادئ والقيم المعنوية الآتية:[4]

- لكل ثقافة قيمتها وكرامتها اللتان تستوجبان احترامها وحمايتها.
- لكل شعب الحق في تنمية ثقافته كما يجب عليه تطويرها.
- تعتبر كافة أنواع الثقافة على اختلافها والتأثير المتبادل بين أشكالها جزء من التراث المشترك للإنسانية والاعتداء عليها يعد جريمة ضد الإنسانية.

2.3.3جوائز دولية غير حكومية للحفاظ على التراث العمراني

اخذت مؤسسات غير حكومية على عاتقها الحفاظ على التراث العمراني في العالم من خلال تشجيع الدراسات والمبادرات المحلية لحماية وتثمين تراثها، ولعلى اهم هذه الجوائز العالمية لحماية ورد الاعتبار لتراث الثقافي والطبيعي ملخصة بالجدول التالي

[1] انطوان خاطر، النظم الدولية للحفريات الاثرية من مؤتمر القاهرة 1937الى مؤتمر دلهي 1956. المجلة المصرية للقانون الدولي العدد 13، 2010، ص 129.

[2] ابو العلا علي العلا النمر، مرجع سابق، ص 110.

[3] وليد محمد رشاد، حماية الاثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.ص 83.

[4] جمال العطيفي، موسوعة حقوق الانسان، الإصدار المجلد الاول، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهؤة،1970، ص25.

جدول 2: اهم الجوائز تحفيزية للمبادرات الغير الحكومية لحماية التراث في العالم

اسم الجائزة	منظمها	تاريخ انعقادها	المعنين بها	نوع و مقدار الجائزة
جائزة الشارقة	معهد الشارقة لتراث – دولة الامارات	سنويا	الشخصيات العامة جماعات المؤسسات	4,000- دولار الى 8,000 دولار للفائز حسب الفئة المشاركة
جائزة السلطان قابوس لصون البيئة	الأمم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة	كل سنتين	ترشح الاعمال الفردية	شهادة ومبلغ مالي يتراوح من(15.000- 20.000) دولار
جائزة الإبداع والابتكار التقني للباحثين الشباب بالوطن العربي	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	سنويا	ترشح الاعمال الفردية	شهادة تتضمن اسم الجائزة، و مكافأة مالية (10000الى 6000) دولار
جائزة الشارقة للثقافة العربية	إمارة الشارقة دولة الامارات	سنويا	ترشح الاعمال الفردية	60.000 دولار
جائزة اليونسكو/ جيكجي	جمهورية كوريا الجائزة	مرة كل سنتين	تمنح الجائزة للمؤسسات أو الأفراد	مبلغ قدره (30،000) دولار.
جائزة آغا خان للعمارة"	مؤسسة الآغا خان الثقافية و التنمية	ثلاث سنوات	مؤسسات التي تلبي تطلعات المجتمعات الإسلامية	مليون دولار أمريكي
جائزة منظمة المدن العربية	مدينة الدوحة بدولة قطر	ثلاث سنوات	تمنح الجائزة للمؤسسات أو الأفراد	/

المصدر: بتصرف من الباحثين.

2.3.3المنظومة المحلية للحفاظ على التراث العالمي

تعتبر المنظومة المحلية للحفاظ على التراث العمراني العالمي القاعدة الاساسية ومحرك الرئيسي لهذا المجال، ويكون نشاطه بمحورين مهيكلان للعملية، أولهما أسلوب التمويل وما يتضمنه من التدفقات المالية لهذه المشاريع، وثانيهما إعادة صياغة النشاط الاقتصادي والتركيبة الاجتماعية لمجتمع ما بعد الارتقاء، ويمكن لهذه المجموعة أن تعمل من خلال:

أ. **اقتصاديات السوق الحرة**: حيث يخضع الموضوع بالكامل لقانون الطلب والعرض، بحيث يكون نشاطها موجه بشكل أساسي لهدف تسويق سياحياً لهذا الارث العمراني حتى تغطي عائدات الزيارات السياحية تكاليف الحفاظ عليه.

ب. **الحكومات:** وهو ما يتم اللجوء إليه عادة عند فشل أو عجز السوق الحر ويكون بأحد الصور التالية:

- **التدخل المباشر:** حيث تقوم الحكومة بشراء المكان ليصبح ملكية عامة وتتولى إدارته وتطويره والحفاظ عليه، وهو ما يكون لازماً إذا كان المكان يمثل اهتماماً قومياً.
- **الحوافز:** نعني بذلك مشاركة الحكومة في الحفاظ على التراث دون أن يكون لها دوراً في الأعمال التنفيذية، الا انها تشارك من خلال تقديم الحوافز المباشرة في صورة منح أو قروض أو إعفاءات ضريبية.

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

ح. **تتنوع مصادر التمويل:** كما تسعى السلطات المحلية بتنويع مصادر تمويل مشاريع الحفاظ على التراث العمراني العلمي حتى لا تكون هذه البرامج عبئ على الخزينة العامة لدول، و يكون ذلك من خلال:[1]

- **التمويل العام:** والذي تقوم به الحكومة مباشرة من خلال الميزانيات العامة للوزارات واللجان المختصة بهذه البرامج.
- **التمويل الخاص:** بفتح المجال لاستثمارات القطاع الخاص بأنواعه المختلفة.
- **التمويل المختلط:** وهي المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تمويل برامج الحفاظ على التراث العمراني.
- **المشاركة الشعبية في التمويل**: تمت الإشارة إلى أهمية المشاركة الشعبية والتأكيد عليه في العديد من المواثيق والدساتير منذ معاهدة "فينيسا" في العام 1964 م وما تلاها من مواثيق دولية مثل "ميثاق الحفاظ على البلدات والمساحات العمرانية التاريخية " المعروفة بميثاق "Washington Charter واشنطن " 1987 والذي اكده " ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري ICOMOS".

4. اشكاليات الحفاظ على التراث العمراني

رغم الوعي المتزايد بأهمية الحفاظ على التراث العمراني والمعماري والجهود المبذولة لتجسيد الفعلي للاستراتيجية الحفاظ على هذا الارث المادي، الا ان هذا الاخير يعاني من حالات تدهور وتشوه بهويته وزوالاً فكثير من المواقع الاثرية والمراكز التاريخية مصنفة كتراث وطني وعالمي، ويرجع ذلك الى عدة عوامل التي تأخذ أشكال متعددة:

1.4 اشكالية التوسع الحضري المتسارع والحفاظ على التراث العمراني

ان التوسع الحضري باتجاه المراكز التاريخية والمواقع الاثرية اشكال عالمي يعاني منها جميع الدول كونه ظاهرة حتمية وطبيعة لنمو التجمعات والانسجة العمرانية، التي تؤدي حتماً لتحويل المناطق اقل كثافة الى كثافة سكانية عالية بشكل تدريجي، والمجالات المخصصة لوظائف حضارية كالمناطق التراثية على وجه الخصوص، وبالرغم من وجود بعض الاختلافات في تعريف هذا الزحف العمراني إلا أنها تتفق على انه نمو غير متكافئ يؤدي إلى عدم تساوي وتوزيع الموارد الطبيعية والخدمات بشكل متوازن بين مختلف الوظائف الحضرية.

أ. **دوافع الزحف العمراني نحو مجال حماية التراث العمراني:** هناك عدة اسباب ترجع الى

- انخفاض أسعار أجور المنازل بالأحياء التاريخية وانخفاض نسبة الضرائب المفروضة بهذه المناطق بالمقارنة مع الضرائب المفروضة في بالمناطق الحديث، ليتم اقتناءها واعادة بناءها بنمط الحديث.
- الديناميكية الحضرية كانعكاس حتمي لزيادة كثافة سكان الحضر ليكون من نواتجه وبصورة آلية التوسع العمراني ومواكبة احتياجاتهم من مختلف الانشطة الحضرية.
- برامج اعادة تأهيل المناطق التراثية بالمجال الحضري للمدينة بإدخال تقنيات التحتية اللازمة كصرف الصحي والمياه الصالحة لشرب وطرق السيارات والمواقف وغيرها.

ب. **الآثار السلبية للزحف العمراني على التراث العمراني:** يترتب عن هذه الاختلالات بالحيازة المجالية بين التراث العمراني والتوسع الحضري عدة اثار سلبية نذكرها

[1] ايمن عزمي جبران سعادة. أليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح. لضفة الغربية، نابلس فلسطين، 2009، ص 81.

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

- زيادة النشاطات الحضرية يؤدي حتماً لزيادة كمية النفايات الصلبة والسائلة المنتجة والانبعاثات الغازية مما يؤدي ذلك بتغيير التركيبة الكيمائية للمباني الاثرية.
- ظهور بنايات فوضوية كنتيجة لغياب مخططات إدماج لهذه المناطق التراثية بمخططات التهيئة والتعمير، وما يرافقه منه عدم التوزع العادل للخدمات العمومية بهذه المناطق، وضعف بالإمدادات الحياتية واضطرابات في الجانب الأمني لتصبح بؤر للفقر والجريمة.

2.4 اشكالية تغير الثقافات الاجتماعية [1]

الأخطار البشرية تعتبر من العوامل الرئيسة التي ساهمت بصورة كبيرة في تعريض العديد من مواقع التراث العمراني للدمار والضياع، كانت بوعي أحياناً وبغير وعي في حالات كثيرة مما أثر سلباً على التراث العمراني، من مظاهرها هي:

- الترميم الخاطئ لنقص الكفاءات والمهارات ببرامج الحفاظ على التراث العمراني.
- استنزاف مقوماته كنتيجة للتسيير الغير عقلاني من قبل ادارة برامج الحفاظ او التوظيف السياحي المفرط للتراث العمراني مما يجعل من هذه المبالغة في هذا الجانب عامل مهدد له نظراً لعدم ترتيب أولويات تثمينه.
- تدمير والنهب نتيجة الحروب.
- محاولات الهدم أو التشويه من طرف بعض القوى الاستعمارية لطمس الهوية المحلية لمستعمراتها.
- ظهور تهديدات لم تكن معروفة كالتعرض للتراث العمراني والمعالم من قبل المتطرفين الدينيين.
- المواجهة المباشرة مع السكان ومالكي المباني التراثية نتيجة الحد من حرية ملكيتهم وتصرفاتهم، مما يجعل منها أحياناً عامل لتسريع عمليات الهدم والانهيار إذا لم تكن هناك سلطة قوية ومراقبة حذرة.
- التحولات السريعة للمجتمعات المعاصرة كاستجابة للانفتاح والعولمة مما يقلل من عملية التمسك بالهوية والشعور بالانتماء لهذه المناطق التراثية والحفاظ عليها.
- نظراً للتقدم العلمي والتقني بعمليات الانتاج مما ادى ذلك بزول شيئا فشيئا للحرف التقليدية مما جعل المدن التاريخية القديمة تفقد بصفة تدريجية قواعدها التقنية والاقتصادية.
- استفحال ظاهرة النزوح الريفي لتكون المناطق التراثية مقراً لسكان الحضر الجدد لانخفاض ايجارها وتكلفة اقتناءها.

3.4 الاخطار الطبيعية على التراث العمراني [2]

تشكل الأخطار والأنشطة الطبيعية عوامل تلف مباشرة لمباني ومعالم التراث العمراني:

- الأمطار والسيول خاصة الغزيرة منها أو المحملة بالأحماض نتيجة للغازات الملوثة للجو مثل ثاني اكسيد الكربون وثاني اكسيد الكربون تؤدي الى تلوث كيمائي للبناءات.

[1] السواط، علي بن محمد " دور البلديات في الحفاظ على التراث العمراني في المملكة "، ندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً، الرياض مركز الملك عبد العزيز التاريخي، أكتوبر 2003 م

[2] الزهراني عبد الناصر عبد الرحمن " عوامل تلف المواقع الأثرية حالة دادان الخريبة" جمعية التاريخ الآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة مداولات علمية محكمة للقاء السنوي للجمعية، المنامة البحرين،2006، ص 515 – 557

- الرياح تزيد من اضرر الأمطار والثلوج حيث تعمل الريح نتيجة تغير اتجاهها المستمر حول البناء بدفع الأمطار وثلوج إلى مناطق عميقة داخل الجدران مما يزيد من نسبة رطوبة بها.
- زحف الرمال وهبوط التربة او انزلاقها مما يحدث هبوط غير متكافئ في أجزائه أو تعرضه للاهتزاز.
- اشعة الشمس تؤدي الى جفاف محاليل هذه المباني بعامل التبخر مما يجعلها عرضة للتعري وتأكل نتيجة لتكدس الاملاح على السطح، كما ان ارتفاعها او انخفاضها يؤدي الى امتداد او انكماش فيولد ذلك تشققات بالمباني.
- الرطوبة النسبية المرتفعة تؤدي الى تفاعلات كيمائية وتحويلات حمضية، وإذابة الأملاح القابلة للذوبان في الماء والتي توجد عادة في الأحجار الرسوبية (الحجر الجيري، الرملي) وحملها إلى الأسطح المكشوفة، حيث تتبلور في الطبقات الخارجية لهذه الأسطح كما تساعد على نمو الكائنات المجهرية التي لا تهاجم فقط المواد العضوية بل أيضا الأحجار.

4.4 اشكالية عجز ميزانيات الحفاظ على التراث العمراني

لعلا أكبر مشكل تواجهها عملية الحفاظ على التراث العمراني هو العامل الاقتصادي ويعود ذلك لشح الميزانيات العامة التي تصرف على الحفاظ مقابل الرصيد التراثي العمراني للدول الذي لا يزال قائماً، مما يجعل تطبيق سياسات الحفاظ جذرياً ليس بالهين على ارض الواقع مما يجعل منها في الكثير من الحالات انتقائية.

5. خلاصة الفصل

الحفاظ على التراث العمراني اصبح ضرورة و امراً ملحاً، و هذا ما يعكسه الاهتمام المتزايد بهذا المجال و تعدد مستوياته و ابعاده على المستوى العالمي تشريعياً و تنفيذياً، حيث كانت بداية التأطير العالمي الرسمي لعمليات الحفاظ على التراث العمراني من طرف لجنة التراث العالمي بمنظمة "اليونسكو"، لتصبح مجهوداتها السباقة و الكبيرة بمثابة المرجعية الدولية في هذا المجال، كما أدرجت هذه المنظمة برامج للحفاظ من خلال اتفاقيات دولية رسمية و غير رسمية لتوفر مساعدات تحت شروط معينة لدول هذا الارث العالمي نظراً لعدم قدرتها على تحمل مسؤولية الحفاظ منفردة.

ان كانت عمليات الحفاظ على التراث العمراني لا تقتصر على جهة أو مجموعة او فرد تطلب الامر أشراك مختلف الجهات في إطار قانوني ملزم ومحدد لدور كل عضو او جمعية او جماعة او فرد متجاوزتاً بذلك حدود كل دولة، ويتجلى ذلك من خلال تعدد اشكال المشاركة والمتمثلة في:

- **المشاركة المالية**: من خلال المساهمات المالية التي تضخها دول اعضاء صندوق حماية التراث العالمي لمنظمة اليونسكو قوم بتقديم المساعدات المالية وتنفيذ المشاريع وبرامج المسطرة من طرفها.
- **المشاركة اللوجستية**: تكون هذه العملية من خلال توزيع مجموعات وفق برامج مسطرة ولها الخبرة اللازمة للعمل الميداني وتقديم المساعدات الفنية لأنفاذ هذا ارث، ونذكر هنا المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM).

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

- **المشاركة التفاعلية:** يتم تقديم هذه المساعدة من خلال اشراك الهيئات الجمعوية في إطار بروتكولات تعاون بين الهيئات الرسمية والجمعيات المحلية، ويكون ذلك بتكوينها وتقوية دورها بعملية الحفاظ وتثمين التراث العمراني ببيئتيه الحضرية.
- **المشاركة في صنع القرار:** ويتمثل هذا نوع من المساعدة في المشاركة من خلال تبني القائمين على توجيه الراي العام نحو اهمية المحافظة على التراث العمراني، لتصبح توصياتهم نافذة بعد التداول والتحاور مع اصحاب القرار مثل المؤتمرات العلمية التي اصبحت توصيتها مواثيق لاتفاقيات دولية يلتزم بها.
- **المشاركة بالتأثير السياسي:** ويظهر ذلك من خلال الضغط السياسي على متخذي القرار على المستوى المحلي خلال فترات الحرب والسلم بعدم التعرض لمناطق التراث العمراني وتسهيل عمليات الاتقاد، وتكون هذه العملية بتنسيق بين مجهودات منظمة اليونسكو والمنظمات الانسانية مثل الصليب والهلال الاحمر.
- **المشاركة بالتحفيز والتشجيع المادي:** سعت بعض الجهات الغير الحكومية لتقديم جوائز تحفيزية للدراسات والمجهودات المبذولة للحفاظ وادماج وتثمين التراث العمراني بمختلف دول العالم.
- **المشاركة الوظيفة:** تم فتح باب الاستثمار بالتراث العمراني وانجاز مشاريع معينة تساعد على الحفاظ عليه وتثمينه، ليتحمل هذا الاخير اقساط تنفيذية من اشغال الانجاز، ويكون ذلك من طرف برامج رسمية او من طرف مؤسسات خاصة.

و حتى يكون أي تراث عمراني تراثاً عالمياً معتمداً في اطار الاتفاقية الدولية لمنظمة اليونسكو 1972م يجب ان تتوفر به مجموعة من المعايير، و التي كانت حتى نهاية عام 2004 ستة معايير للتراث الثقافي و أربعة للتراث الطبيعي لتصبح مجموعة واحدة من عشرة معايير سنة 2005م، و لترشيح موقع اثري ما بقائمة التراث الانساني يجب أن يستوفي على الأقل واحداً من تلك المعايير العشرة، و إذا تدهور وضعه بقائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، أما اذ فقد الموقع المصنف السمات التي أدت إلى إدراجه بقائمة التصنيف يجوز للجنة التراث العالمي شطبه و بذلك يفقد كل امتيازات التصنيف.

الا ان التطبيق الفعلي والميداني لهذه الجهود الدولية للحفاظ على التراث الانساني ليست بالأمر السهل، فرغم كل الامتيازات التي تقدمها هذه الهيئة العالمية فان جهودها تواجه عدة رهانات مختلفة نلخصها ونرتبها حسب درجة تأثيرها من وجهة نظرنا على النحو التالي:

- **الرهانات الاقتصادية:** لإعادة التراث العمراني لحالتها الفزيائية الجيدة وتغطية الكم الهائل لهذا الارث امر مكلف مقابل شح الميزانيات المخصصة لذلك.
- **الرهانات الثقافية**: مع الانفتاح والتغير الثقافي الذي مس المجتمعات المحلية جعلها تنظر لهذا الموروث والتمسك به ثقافة رجعية مما يصعب الامر على المهتمين بالحفاظ لقناع المجتمع المحلي عكس ذلك.
- **الرهانات الامنية**: في حالة الحرب وعدم الاستقرار الامني للدول، يصعب على الهيئات الدولية التدخل للحفاظ على التراث العمراني العالمي.

اضافة للرهانات الدولية التي تعيق التنفيذ الميداني للمجهودات الدولية للحفاظ على التراث العمراني العالمي، هناك إرهاصات خاصة البيئة المحلية لهذا الارث، وعليه يمكننا ان ربط عمليات الحفاظ بقمتين أساسيتين:

التراث العمراني وضرورات الحفاظ عليه

- **قيمة الذاكرة (هوية التراثية):** يمكن تحقيق هذا الشرط من خلال تعزيز قيمه (المعلومات المقدمة)، حيث تم تحديد المصطلحات بمجال الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته على ما جاء بالمواثيق والاتفاقات الدولية، لذلك فإننا قادرين على التمييز بين نوعين من الذكرى، القيمة الوثائقية والعلمية والموضوعية تعيد الحياة إلى الماضي.
- **قيمة المعاصرة:** هي أكثر صعوبة لخضوعها ل ظواهرphénoménologie الخاصة بكل بيئة، حيث. تميز ادارة الحفاظ على التراث نوعين من القيم، التناظرية (التي تختلف باستمرار) و النسبية (فقدان جزئي للقيمة)، حيث لا يمكن نسخ التناظرية إلى أجل غير مسمى دون تعديلات كبيرة، نظرا للديناميكيات الحضرية، لو هي مظهر من مظاهر واقع مستقل عن الادارة التي تقوم بعملية الحفاظ، بينما تظل القيمة النسبية تخضع للاختيار الحر؛ التي يمكن أن تكون مفيدة لتراث يتطور و يواكب تغيرات بيئته.

الفصل الثاني:
التوسع الحضري وآليات تخطيطه

محاوره

تمهيد

1. ماهية التوسع الحضري
2. نظريات تفسير التوسع الحضري
3. التخطيط الحضري
4. التقنيات والبرامج الحديثة للتخطيط الحضري
5. خلاصة الفصل

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

تمهيد

المجال الحضري هو الحيز المكاني الناتج عن التفاعل بين الانسان والطبيعة ومن خلال ذلك تحدث عمارة الارض، فقد سعى الانسان منذ القدم اعطاء منهج واسلوب تفاعلي لهذان العاملين الحيويين باعتبارهما اساسين لهذه العملية، والتي يعتبر الانسان فيها العامل الرئيسي للإنتاج بحكم نموه وتوزيعه ونشاطه، اما الموارد الطبيعية فهي المادة الخام والوسط لهذا النشاط البشري.

فكان بذلك أدرك الانسان مبكراً بان عملية الاستغلال والتسخير لهذه الموارد الطبيعية وتنظيم المجال واحكام السيطرة عليه لا تكون الا بتخطيط يعتمد على الشمولية في التفكير، ليؤكد ذلك التطوير العلمي والتقني الذي يعتمد بدوره على تحليل العوامل المؤثرة في نشأة ونمو التجمعات الحضرية وتغيرها وارتباط أبعاده المختلفة، وهذا ما سنوضحه بهذا الفصل.

1. ماهية التوسع الحضري[1]

التوسع الحضري هو ظاهرة فيزيائية لتوسع مجالي يعمل على استهلاك سطحي للعقار، وتنشأ هذه الظاهرة تلبية للاحتياجات المكثفة للسكان، وغالباً ما يكون النمو السكاني المرتفع بالمدن كنتيجة للبحث عن القرب من اماكن العمل والرفاهية الحضرية.

فإن كان التوسع الحضري للمدن حتمية، فإن احتياطي الاراضي لتحقيق البرامج المختلفة المحددة في المخططات التنموية والتخطيط الحضري أكثر من ضرورة لتوجه امتداد المدينة في المستقبل.

1.1.اسباب التوسع الحضري

إن حركة السكان في المدن في تغير دائم من عدة نواحي، لأن وضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تغير مستمر، من هنا تم حصر أسباب ودوافع التوسع الحضري إلى أربعة أسباب رئيسية هي:

- **العوامل السياسية:** للعامل السياسي دورا اساسياً بتوجيه التوسع الحضري، ويكون ذلك من خلال إصدار قرارات سياسية من طرف الجماعات المحلية التي تلعب دوراً اساسياً في توسع المدن، وإنشاء أقطاب تنموية تتمثل في المناطق الصناعية والمناطق الجذب الخدماتي والتجاري... الخ.
- **العامل الاقتصادي:** للعامل الاقتصادي دور مهم وفعال في تحديد حجم ونوعية التوسع الحضري، فكل أعمال التهيئة والتوسع ترتبط بالجانب الاقتصادي، فكلما زادت أشغال التهيئة ازدادت تكلفتها، وكلما نقصت رؤوس الأموال كلما تم الاستغناء عن بعض الخدمات حسب الأولوية، وهذا يعنى التقليل من استهلاك المجال بصفةً جزئية.
- **العامل الاجتماعي:** إن الإنسان سعى دائماً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الراحة والأمن بما يتماشى مع بيئته وعاداته وتقاليده والمستوى الاجتماعي للسكان، فكان سكان المدن النامية يميلون إلى التكتل الاجتماعي على عكس سكان المدن الكبرى.
- **العامل التكنولوجي:** يعتبر عامل التطور التكنولوجي أحد أسباب نشأة بعض المدن الحديثة، وزيادة حدة التوسع بها، فالمدن التي لا تستهلك مجال كبير فهي لم تكن تملك وسائل النقل الحديثة كما هي حالياً، والتقدم التكنولوجي زاد من توسع المدينة الحديثة بشكل كبير وبوتيرة أسرع.

2.1. انواع التوسع الحضري

تعددت وجهات نظر المختصين في تخطيط المدن حول اشكال التوسع الحضري، حيث أكد بعضهم على شكلين هما التوسع الأفقي الذي يسود في المدن الواقعة في المناطق السهلية و المحاطة بالمناطق

[1] Merlin.P, F. Choay, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Eyrolles, Paris 2000, page 39

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

المكشوفة، و التي لا توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من تلك العملية، و التوسع العمودي السائد في المدن الحديثة ذات الكثافة السكانية العالية أو التي توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من توسعها الأفقي،[1] بينما يرى بعض العلماء أن هناك ثلاثة أشكال رئيسة للتوسع الحضري هي:

- **التوسع العشوائي:** هو الامتداد العمراني لاستعمالات الارض الحضرية من دون خطة سابقة، أي يكون توقيع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في وجود واقامة تلك الاستعمالات، وهي تتخذ عدة اشكال
- **الشكل التراكمي:** هو أبسط نمو عرفته المدينة، حيث يتم ملأ مساحات داخل المدينة أو البناء عند مشارفها و أطرافها، إذا كان سعر الارض في مركز المدينة مرتفعاً مقارنة بأطرافها حيث تنمو بشكل حلقات دائرية الواحدة تلو الأخرة، مما يؤدي الى تراكم معظم النشاطات و المرافق في وسط المدينة.....[2]
- **التوسع المتعدد النوى**: هو ظهور مدينة حديثة بالقرب من أخرى قديمة ثم تندمج هذه المدن مكونة مدينة كبيرة.
- **التوسع المتدرج:** هو التوسع على شكل قفزات متناثرة الاهداف منها إنشاء مجمعات حضرية غير متصلة عمرانياً بالمدينة المركزية، و انما هناك مناطق خالية تفصل بينها و بين المدينة المركزية.[3]
- **التوسع الخطي أو الشبكي:** التوسع المحوري : يمتد هذا التوسع ايضا مع خطوط النقل و المواصلات و قد تترك فضاءات واسعة بين تلك الامتدادات، و يشبه هذا النوع من التوسع الشكل الخطي أو الشبكي إلا أن الاختلاف بينهما هو أن التوسع الشبكي يكون شكلا نجمياً مع خطوط النقل و المواصلات.[4]

التوسع المخطط: يتم هذا الشكل من التوسع عن طريق تدخل الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة في توجيه التوسع الحضري و تنظيمه و تجهيزه، بالمرافق و الخدمات العامة التي تهدف إلى عدم ظهور التجمعات السكنية المتدهورة و لتوفر السكن المناسب، و اللائق للسكان مع مراعاة ظروف المدينة الطبيعية و البشرية (الاقتصادية ، الاجتماعية،) حيث توضع خطة منسقة مدروسة الأبعاد للتوسع الحضري للمدينة.[5] و من اهم اشكاله:

- **خطة الزوايا القائمة (الشطرنجية):** تم إطلاق هذه التسمية عليها كتشبيه في تقسيمها لوح الشطرنج من مميزاتها:
  - تقاطع شوارعها بشكل عموديا.
  - سهولة تقسيم الأرض للاستخدامات المختلفة.
  - سهولة التوسع.
  - صعوبة تطبيقها في المناطق الجبلية.
  - حجب الأركان للرؤية في مفترقات الطرق.

---

[1] عطيات عبد القادر حمدي، جغرافية العمران، مطبعة دار المعارف، الاسكندرية، 1964، ص101.

[2] صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضر، اسس وتطبيقات، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1987، ص–ص347–343.

[3] عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية العمران. دار النشر نهضة العربية، بيروت، 1980ص 147،

[4] صلاح حميد الجنابي، مرجع سابق، ص–ص 343–347.

[5] مرابط عبد الرحمان خليل، التوسعات العمرانية في المدن الصحراوية بين الواقع المفروض والمستقبل المطلوب، دراسة حالة المنطقة الغربية لمدينة بسكرة، رسالة ماجستير، تخصص هندسة معمارية، جامعة بسكرة ،2012، ص 30.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

- **الخطة الإشعاعية**: ويتم الانطلاق بها من شبكة الطرق والشوارع نحو الأطراف بشكل إشعاعي ومن اهم مميزاتها:
  - سهولة الوصول إلى جميع أنحاء المدينة.
  - ظهور مناطق معقدة في أشكالها الهندسية.
  - صعوبة تطبيقها بالمناطق التضارسية.

- **الضواحي:** الضاحية نواة حضرية قد تكون واقعة ضمن الحدود البلدية للمدينة او خارجها بمسافة يسهل الوصول اليها، وترتبط الضواحي بالمدينة المركزية بروابط اقتصادية، اجتماعية وثقافية قوية، وترتبط مع المدينة المركزية عبر طرق ومناطق غير زراعية او مناطق الحقول ويمارس فيها أنشطة اقتصادية مختلفة مما جعل عددا من الباحثين يطلقون عليها منطقة الوظائف Combinaison de. [1]
- **التوابع الحضرية:** هي مجموعة من المراكز الحضرية تحيط بتجمعات حضرية كبرى تسمى لمدن التابعة "Villes Satellites" و يمكن تقسيمها إلى مراتب حجمية على أساس عدد سكانها إلى توابع صغيرة و متوسطة و كبيرة ....، و من صفات مدن التوابع[2]

- حاجتها الشديدة للمدينة المركزية على الرغم من استقلالها عنها في كثير من الخدمات التي لا يمكن ان توفرها لسكانها لظروف اقتصادية ومكانية.
- تبتعد مدن التوابع عن المدينة المركزية بشكل عام الا انه مع ذلك فان قسما منها يقترب أحياناً حتى يكاد يلتصق بالمدينة الام.
- مدن التوابع أكبر من الضواحي السكنية والصناعية وتقدم نشاطات عمرانية وخدمية أكثر من الضواحي.
- هناك توابع صناعية يعمل اغلب سكانها في النشاط الصناعي على الرغم من حاجتها لسد الخدمات في المدينة المركزية.
- هناك توابع ترفيهية يقضي فيها السكان القادمون من المدينة المركزية اوقات الراحة.

3.1. اتجاهات التوسع الحضري [3]

أ. **التوسع الداخلي:** يتجسد في تكثيف البنايات داخل المدينة على حساب الجيوب العمرانية والأماكن الشاغرة واعادة استغلالها أو التوجه نحو الاستعمال العمودي.

ب. **التوسع الخارجي**: هو عبارة عن امتداد عمراني يسمى بالامتداد الأفقي ويتجسد في ثلاثة أشكال:

- **الامتداد:** ويكون خارج المدينة القديمة مما يرسم الانتشار الأفقي وميلاد تجمعات سكانية على النموذج الخطي او الشطرنجي او الإشعاعي حسب اتجاه شبكة المواصلات.
- **المدن التابعة**: وهي تشبه المدن الجديدة لكن بتخفيض الاستثمار العام والاستفادة من مميزات الموقع فإنها أقرب إلى مركز المدينة ومرتبطة به وضفياً.
- **المدن الجديدة:** وهي مدن مستقلة بذاتها وتقع على مسافة كافية من المدينة الام ولا يضطر سكانها إلى الانتقال اليومي لها، وتتطلب المدن الجديدة تطوير قاعدة وظيفية متينة من السكن والخدمات لسد احتياجات ساكنها.

4.1. عوائق التوسع الحضري

ان امتداد التوسع الحضري ولا يخلو من عوائق تحد من امكانيته او تعيد توجيهه وهي كالآتي:

---

[1] صلاح حميد الجنابي، مرجع سابق، ص 385.

[2] Hugn.D. Chout, Rural geography, An introductory survey, pergamon press, oxford .1972. p38.

3 عبد الفتاح محمد وهيبة، مرجع سابق، ص 154.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

- **العوائق الطبيعية:** تختلف المعوقات الطبيعية كاختلاف الإمكانيات الموجودة في كل مدينة منها الجبال وشدة انحدارها والغابات والواحات وغيرها من معوقات توجدها الطبيعة، والتي تقف عائقاً أمام نمو المدن.
- **العوائق الاصطناعية:** وهي متعددة كخطوط الكهرباء ذات التوتر العالي والمتوسط والمناطق الأثرية المحمية وغيرها من عوائق يوجدها الانسان وتتطلب مسافات ارتفاق يمنع بها البناء.
- **العوائق المالية:** يعتبر نقص تمويل المشاريع العمرانية من اهم عوائق التوسع الحضري من خلال الحد او عرقلة عملية البناء وزيادة الهياكل المبنية.

2. نظريات تفسير التوسع الحضري

هناك عدة محاولات لتفسير تركيب المدن وتحليل العوامل المؤثرة في تركيبها وتغييرها وارتباط اجزاءها، فلقد تبلورت العديد من النظريات وفق خمسة اتجاهات رئيسية هي:

1.2. نظريات الاتجاه التاريخي لتفسير التوسع الحضري [1]

ظهرت نظريات ذات التوجه التاريخي لتفسر نمو المدن بأوروبا، حيث ركز اصحاب هذا الاتجاه على تأثر نمو المدن الحالية بتخطيط العصور المختلفة في تكوينها العام، ومن أهمها نظرية "دكنسون" "Dickinson,Robert"، والتي توصلت أن المدينة بشكل عام تتكون من:

- **المدينة القديمة (مركز):** وعادة ما تكون بقايا مدن العصور السابقة وتحتوي على أكبر نشاط يومي بالمدينة، ويحتوي القلب على المباني التاريخية وتكون المباني العامة والفنادق على حدوده.
- **المنطقة الوسطي:** وهي المنطقة المجاورة لمركز المدينة القديم ومتصلة به، ويحتوي على مباني سكنية عالية الكثافة واستعمالات مختلطة (صناعة، تجارة جملة، سكك حديدية) أما المباني التاريخية المتواجدة بهذه المنطقة فتعتبر أحدث من تلك التي توجد في المنطقة القديمة.
- **المنطقة الانتقالية:** وهي خليط من المباني الحضرية والريفية وذات كثافة سكانية أعلى، وتحتوي على خدمات مراكز محلية وأيضاً استعمالات التي تحتاج إلى مساحات كبيرة مثل المصانع الكبيرة والمقابر والملاعب ...إلخ. وتحيط بالمصانع فئة السكان ذوي الدخل المنخفض.
- **ضواحي الريفية وشبه حضرية (منطقة الأطراف):** تعتمد هذه المنطقة أساساً على الطرق السريعة باعتبارها مدن تابعة صغيرة خارج المدينة الأصلية.

2.2نظريات الاتجاه الاجتماعي لتفسير التوسع الحضري [2]

تعد نظرية "لويس ويرث Ann Louis Worth" من أشهر النظريات الاجتماعية التي تنطلق من مفاهيم ايكولوجية معتدلة ....، فقد ذهب إلى أن نمو المدن وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان مما يقلل فرص العلاقات الشخصية، التي تتخذ طابعاً صورياً لا شخصياً ما يتطلب ظهور أخلاقيات مهنية منظمة للسلوك المهني اضافة لزيادة تقسيم العمل والتخصص في المدينة ونمو التجارة، فيساهم ذلك في إضعاف التوازن الاجتماعي.

بنمو حجم المدينة ليصبح من الصعب على كل سكان الإقامة في منطقة واحدة فتنمو الأحياء المختلفة المتباعدة، وبالتالي تلعب وسائل الاتصال الجماهيري دوراً كبيراً في تحديد أفكار السكان واتجاهاهم ومن

---

[1] Robert E; City & Region, A Geographical Interpretation-Dickinson ,London 1966.

[2] السيد الحسيني، المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة،2001، ص ص 21–43.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

هنا تبدو النتائج الحتمية لزيـادة الكثافة السكانية، فكلما زادت الكثافة السكانية في المدينة كلما ازداد التخصص والتباين بين أفرادها.

أما نمط استغلال الأرض في المدينة فتحدده المنافسة على الموارد المحدودة، وفى نهاية الأمر نجد الجماعات المتشابهة اجتماعيـاً واقتصادياً وثقافياً تقطن مناطق سكنية أو أحياء واحدة، كما أن سكان المدينة قد يتعرضون لصراعات مختلفة بسبب ولائهم لجماعات متباينة قد تتضارب مصالحها ويؤدى ذلك بالانتقال الجغرافي الى منطقة لأخرى.

3.2. نظريات الاتجاه الايكولوجي لتفسير التوسع الحضري [1]

ان علم الأيكولوجي يهتم بدراسة العلاقة بين السكان والطبيعة، ليهتم التوجه الأيكولوجي لتفسير التوسع الحضري بالعلاقة القائمة بين التجمعات المحلية من خلال بعض المحددات مثل كثافة السكان وتوزيعهم ومواقع الماء والنبات والحيوان والإنسان، وفى هذا السياق تمت دراسة الظواهر الإنسانية كجزء من البناء الاجتماعي في ضوء علاقتها بالنسق الأيكولوجي بصفة خاصة، ومن هنا نجد ان النسق الإيكولوجي يشير الى العلاقات الاجتماعية التي تعمل من خلال تمركز السكان في منطقة جغرافية بعينها، كما أن الخصائص الأساسية لأي وحدة سكانية ليست وليدة العوامل الداخلية فقط بل العوامل الخارجية أيضاً (البيئة الطبيعية).

يعتقد البعض أن التغير السكاني يعنى تغير في حجم السكان الذين يشغلون حيزاً جغرافياً معيناً أي أن العلاقة بين السكان والبيئة طبيعية غير ميكانيكية، الا أن هذه العلاقة تتضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونمط التكنولوجيا السائدة، ولقد اهتم علماء الايكولوجيا الحضرية بدراسة العمليات البيئية او الايكولوجية في محاولة لصياغة نظريات مفسرة لنمو الحضري للمدن من اهمها:

أ. **نظريـة ديناميكيـة المدينـة**: قـدمت هـذه النظريـة تصـوراً فـي كيفيـة دراسـة و تطـور المجتمـع الحضـري الـذي يخضـع لتـأثيرات النمـو و الهجـرة الريفيـة و تزايـد الحاجيـات الاجتماعيـة بكـل مستوياتها من خلال المتغيرات التالية [2]:

- **التركيز والتشتت:** تركيز الانشطة والخدمات يؤدي الي تغير المناطق وتأثيرها بالمناطق المحيطة والتي تتسع على حسابها، ومن خلال مقياس الكثافة السكانية والسكنية والانشطة عبر مركز المدينة واطرافها فان تشتت يؤدي الى احداث التوازن في التوزيع.
- **المركزية واللامركزية**: ان المركزية واللامركزية عمليتان ايكولوجيتان في فهم نمو وتطور المدن، فالمركزية بمقتضاها تتجمع المؤسسات ذات الوظائف المتشابهة في نطاق معين من المدينة وعادة تتفرع حولها المحاور الاساسية للنقل والتنقل، اما اللامركزية يعني اللجوء الى اماكن معينة ومتعددة من المدينة بحيث تحافظ على سيطرتها وتأثيرها في التنمية المستدامة للمدينة.
- **الفصل والعزل:** هو بعد تنموي حيث يتم الفصل للجمعات الاجتماعية على ضوء اللغة والثقافة وغيرهما، اما بالنسبة للأنشطة فيتم حسب تشابه وتكامل الوظيفي.
- **الغزو والاحتلال:** فهما عمليتان تستخدمان في تغير البيئة الحضرية ويعتبرا من ادوات التهيئة والتعمير، فالأولى تعني الانتقال والتوسع السكني الى منطقة منفصلة وادخال عليه نمط جديد من استخدامات الارض، اما الاحتلال فيتم تحويل الغزو الى احكام السيطرة على المناطق المحتلة من حيث السكن والنشاطات.

---

[1] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 13.

[2] جيرالد بريز، ترجمة محمد الجزهري، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر ،1989، ص207.

ب. **نظرية قوانين و ضوابط حجم المدينة:** ابدى علماء الايكولوجيا الحضرية اهتماماً كبيراً بدراسة الضوابط الايكولوجية للمدينة خاصة فيما يتعلق بالحجم، ليتم التوصل في هذا المجال الى عدد من القوانين الهامة هي:[1]

- **قانون المضاعفات**: يعني زيادة عدد الوظائف التي تؤديها المدينة ويفترض القانون ان هناك وظيفة معينة اساسية تؤديها المدينة لكنها ما تلبث مع نمو حجمها ان تؤدي وظائف اخرى مما يضاعف من نموها.
- **قانون وراثة الحجم:** ينجم عن تصارع المدن في الاقليم من اجل الحجم و الضخامة لتحاول كل مدينة الاستفادة من حجمها الحالي لتحقيق نمو لاحق، فكلما كانت المدينة اكبر حجماً يعني ذلك انها تقدم فرصاً اكبر للسكان و انها اقدر على مواجهة اي زيادة سكانية، بذلك تتداعى الوظائف و يتضخم الحجم باطراد حتى تصل في النهاية الى نقطة قد يصعب فيها تعليل التضخم المطرد في حجم المدينة بأسباب واضحة أو مفهومة، و يصبح المبرر الوحيد للحجم لاحقاً هو مجرد الحجم السابق، و تأكد الدراسات ان اعظم المدن نمواً هي اكبرها حجماً اي ان الحجم يورث الحجم.
- **قانون الحجم والتباعد:** يستند هذا القانون الى مسلمة افقار الصغير واثراء الكبير، ويذهب اصحاب هذا القانون الى ان تأثير المدينة الناجحة المتضخمة سيسري الى أقرب المدن في مجالها ويقل بالتدرج بالنسبة للمدن الابعد منها، وان للمدينة الضخمة تأثيراً بالغاً على احجام المدن المجاورة ويصعب تحديد السبب والنتيجة فيما يتعلق بتأثير كل من الحجم والتباعد.
- **قانون المدينة الاولى:** وهو نابع من القوانين السابقة وطبقاً له تظهر مدينة اولى تحقق السيطرة على بقية المدن الاخرى حتى يبدو الفارق بينهما هائلاً، وتحاول المدينة الاولى ان تجمع أكبر عدد من الوظائف السياسية والاقتصادية والثقافية وكذلك الحصول على أكبر نصيب من الاستثمارات وغالباً ما تكون المدينة الاولى هي العاصمة وتعبر أكثر من اي مدينة اخرى عن الكيان الوطني وتساهم أكثر في توحيد الامة.

4.2 نظريات الاتجاه الوظيفي لتفسير التوسع الحضري

تناولت نظريات هذا الاتجاه ظهور احياء جديدة بالمدن القائمة بعيدة عن الاحياء التاريخية فيها ولكن على علاقة بها، وهناك صنفان من النظريات بهذا التوجه هما:

أ. **نظريات نمط و تشكيل استعمالات الاراضي**: ظهرت عدة نظريات حاول اصحابها المساهمة في توجيه النمو العمراني، و جاءت اغلبها بتعميمات لم يتم البرهنة على صدق تطبيقها على حالات اخرى مختلفة عن مكان نشأتها بالولايات المتحدة الامريكية و اهم هذه النظريات هي: [2]

ب. **نظرية الحلقات المركزية:** جاء بنظرية الحلقات المركزية " ارست برجس" في عام 1925 فقد وجد ان البنية الداخلية للمدينة وتوسعها نحو الضواحي والارباض يتركب وظيفياً من خمس مناطق دائرية الشكل وتحيط الواحدة منها بالأخرى مفترضاً ان هذه المناطق تختلف في اتساعها، وتتميز كل منطقة عمرانية عن المنطقة الاخرى من حيث استخدامات الارض والحالة الاجتماعية للسكان.... وغيرها من الخصائص العامة.

ت. **نظرية شابوGchabot:** ظهرت هذه النظرية سنة 1952 لتبين كيفية استعمال الاراضي المقسمة على ثلاث مناطق رئيسية في شكل حلقات متتالية، المنطقة الاولى ذات كثافة منخفضة وتشكل امتدادات المدينة لتليها المنطقة الوسطى والتي لا تعد جزءاً من المدينة ولكنها تعتمد عليها مباشرة في اغلب

[1] السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 31.

[2] خلف الله بوجمعة، تخطيط المدن ونظريات العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص ص 57 –68.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

الخدمات، لتليها منطقة الضاحية البعيدة التي تخف فيها قوة تأثير المدينة وتنخفض الحركة بينهما الا في الحالات الضرورية.

ث. **نظرية فكتور قريون "V.Gruen "**: ظهرت في 1964 لتوضح استعمالات الارض الحضرية وفق مجموعة من المناطق اولها مركز المدينة و يعد هذا الجزء اكبر الرئيسي بالمناطق من حيث التركيز الحضري و تتنوع فيه النشاطات التجارية و الثقافية و السكنية و الإدارات، ليليها المركز الثانوي الذي يحتوى على الانشطة الثانوية حيث تتركز بعض الانشطة، اما المناطق الواقعة ضمن حدود المدينة تتميز بتداخل استعمالات الارض حيث توجد السكنات و المتاجر و المراكز الادارية و الثقافية عكس المناطق العمرانية التي تقع خارج حدود المدينة التي تتميز بكثرة الخدمات و كذا منطقة الضواحي التي تغلب عليها المساكن الراقية بنمطها الحضري و الريفي، اما منطقة اقليم المدينة الواقعة خارج حدود المدينة و هو القطاع الاخير الذي يحتوى على الخدمات فقط.

ج. **نظرية القطاعات Secteurs:** جاءت هذه النظرية سنة 1939 لتميز نوعان من النمو العمراني المحوري والمركزي، حيث يحدث النمو المحوري من المركز نحو الخارج على طول امتداد خطوط المواصلات الرئيسية، اما النمو المركزي فيكون عن طريق التوسع حول مركز المدينة الرئيسي او المنطقة التجارية الرئيسية والثانوية التي تتوزع عادة داخل المدينة وخاصة عند تقاطع المحاور الطرقية، وتكون نتيجة هذين النوعين من النمو اتخاذ المدينة شكلا نجمياً.

ح. **نظرية الأنوية المتعددة:** ظهرت عام 1945 على يد كلاً من "هاريس CD. Harris" و"ادوارد المن E. Ullman" ،و هي تقوم على وجود عدد من الانوية المتمايزة و ذات الوظائف المختلفة في المدينة، و يتمثل دورها في توجيه نمو المدينة و تركيبها و التحكم فيهما، حيث قسمها الى أنوية متعددة تتزايد بتزايد مختلف الوظائف و تتكامل فيما بينها، و كل نواة تتوزع حولها مناطق سكنية تختلف مستوياتها لتعطي منطقة حضرية كبيرة.

خ. **نظريات التحضر:** لقد كانت الثورة الصناعية الفيصل في ظهور مجموعة من المفاهيم و الافكار التي تفسر عمليات التحول و النمو الحضري للمدن، حيث ظهرت مجموعة من الافكار و المفاهيم التي تمثل نموذجاً لعلاج التحولات الناجمة عن سلبيات الثورة الصناعية و ما ترتب عليها من تركيز للأنشطة الاقتصادية و السكان و الهجرات الريفية للمدن و التجمعات الجديدة[1]، و من اهم هذه النظريات نذكر:

د. **نظرية المدن الحدائقية**: يعتمد هذا النموذج على الجمع بين الريف و المدينة و التعامل مع مميزات كل منهم و تجنب عيوبه من خلال المزج بين الجمال و الطبيعة و الاسلوب الاجتماعي، كما تعتمد على فكرة المدينة المغلقة التي يصعب نموها ذاتياً و لكن يكون نموها على ستة مدن تابعة للمدينة الام، فاتبع مُنظر هذه النظرية "E.Howard" لتجسيد افكاره من خلال تخطيط المدينة بشكل دائري منتظم تماما تشع من مركزها متجهة نحو محيطها الخارجي، كما قسمت المدينة تقسيماً دائرياً متدرجاً من خلال شبكة الطرق مع توزيع استعمالات الاراضي بخلق منطقة الخدمات في المركز بمساحة تقدر بحوالي 205ه محاطة بالمباني العامة مع احاطتها بمناطق خضراء و حديقة عامة التي تبلغ 58ه تضم الملاعب و المناطق الترفيهية.

حيث تم احصاء اكثر من عشرين مدينة حدائقية في الضواحي الباريسية ما بين سنوات (1920-1930) فقط لتتطور هذه الفكرة العمرانية تدريجياً حتى اصبحت ذات بعد عالمي، و حينها لم يتردد المصممون في الاقدام على محاولة المزاوجة بين مصطلح المدن الحدائقية و بين خصوصية بعض المدن اوربية عريقة، و تطورت من هذه النظرية بعد ذلك نظريات فرعية تتعلق بـ: [2]

[1] حسين ابو زيد، التحولات الحضرية والهياكل العمرانية، دار المعارف، مصر،2002، ص 23.

[2] خلف الله بوجمعة، مرجع سابق، ص 91.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

- **نظرية مدن التوابع:** لمُنظرها "ريموند اينوين Raymond Unwin" الذي يعتبر رائد الاسكان في لندن، وتقوم الفكرة على انشاء ضواحي حول المدن يتراوح عدد سكانها بين 12 ألف و18 ألف نسمة بحيث لا تتطلب مواصلات سماها بالمدن التوابع (الضواحي)، وتشتمل على بعض الصناعات التي يجب ربطها بشبكة سريعة من المواصلات مع المدينة الام.
- **نظرية مدينة الغد (المدينة المعاصرة):** ظهرت فكرة مدينة الغد كنموذج جديد و رائع من طرف المهندس المعماري "لوكربيزي le Corbusier" بعد تأثره بالمدن الحدائقية لكنه قرر تجاوزها في التصور، حيث رسم مشروعاً نظرياً للمدينة المستقبلية لثلاث ملايين ساكن....،و كانت عبارة عن مستطيل منظم بطريقة متناظرة و ممركزة بطريقة تم الفصل فيها بين الوظائف العمرانية المختلفة، و احتوت المدينة على شوارع واسعة ممتدة تضم بينها عمارات عالية او ناطحات سحاب (مركز اعمال) تتكون كل واحدة منها من 60 دور، و تغطي مجمل العمارات 5% من مساحات المدينة بكثافة عالية موضوعة على شكل خطوط منكسرة تتخللها مساحات خضراء بكثافة تقارب 10/1، مع تموقع المواصلات الرئيسية و سكك الحديد و مطارات بالوسط اما منطقة السكن الراقي (الفيلات) تكون خارج المدينة.
- **نظرية المدينة الواسعة الممتدة**: ظهرت على يد المعماري "فرانك لويدرايت F.L Wright"، حيث قام بتوزيع جميع الانشطة والخدمات والمصالح على امتداد الطرق الرئيسية التي تعبر محطات للخدمات مجهزة بكل المتطلبات، وكان الهدف الاول من هذه النظرية توفير مدينة كبيرة جداً مع حل مشكلة الازدحام باقتراح مساحة تقدر بأربعة أميال مربعة تتسع لحوالي 1400 اسرة تحوز كل اسرة 3400م^2 اذ كانت بدون اولاد وتزداد المساحة بزيادة افراد الاسرة دون ان تتجاوز ثمانية مرات الحد الادنى، كما كانت المصانع واقعة بين المزارع والحقول.
- **نظرية المدن الجميلة:** تميزت المرحلة الزمنية آنذاك بزيادة نشاط حركة العمران جراء النزوح الريفي و الهجرة، و كان اصحاب هذه النظرية من اتباع نمط مدرسة الفنون الجميلة التي ترتكز افكارها اساساً على تحقيق ما يسمى بالنظام l'ordre و الكرامة و الانسجام، و بهذا تم اختيار اشكال هندسية خاصة بالمرحلة الكلاسيكية الجديدة التي تركز على الجانب الجمالي و تفادي البيئة الغير الجميلة المنتشرة بالمدن الصناعية، فكان رسم مخطط للمدينة حول مركز مدني كبير تكون اغلب مبانيه مستوحاة من الحركة المثالية القديمة و خاصة العمومية منها مع توفير شوارع واسعة تساهم في خلق مناظر جميلة.
- **نظرية السوبر بلوك "super block"**: ظهرت هذه النظرية الجديدة في الولاية المتحدة امريكية بعد الحرب العالمية الاولى في إطار التحرك الاجتماعي العام نحو تحقيق حياة أفضل، وجاءت الفكرة لكل من "كلارك شتاين C. Stein" و "هنري رايت H. Right" اللذان قاما بطرح فكرة بلوك كبير للسكن انطلاقا من دراستها للأفكار التي جاءت في المدن الحدائقية سابقاً، وكان البلوك المقترح عبارة عن مساحة عقارية مستطيلة الشكل ابعادها 180*200 م طولاً و60 عرضاً، وكانت تحيط بها الشوارع من جميع الجهات.
- **المدينة الصناعية Industrail city**:[1] نشر "توني جرانبير Tony Granier" عام 1918 فكرة المدينة الصناعية التي خططت على اساس فصل الحضر و الاسكان عن المناطق الصناعية و ذلك عن طريق احزمة خضراء، اما الطرق الرئيسية و السكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين هذه الاستعمالات.
- **المدينة "الشريطية the Linear city"**:[2] نشر "سوريا متى Sorya Matta" فكرته عام 1882 كمحاولة ألغاء فكرة الشكل المركزي للمدينة و الأخذ بأسلوب المدينة الشريطية، التي تمتد على امتداد الطريق الرئيسي للمواصلات حيث يمتد الانسان و الصناعة على جانبي الطريق حتى تلتحم المدينة

[1] احمد خالد علام، مرجع سابق، ص42.

[2] احمد خالد علام، المرجع نفسه.

مع المدينة المجاورة، و يتفرع من هذا الطريق الرئيسي شوارع فرعية مسدودة لنهايات تقام حولها المساكن.

5.2 نظريات الاتجاه الاقتصادي لتفسير التوسع الحضري

جاء هذا الاتجاه الاقتصادي النمو المساحي للمدن الناتج على اساس ان التدرج الحجمي والتوزيع النظام يحدث على اساس التفاعل والتطور الديناميكي لهذه المدن لا بهدف دراسة التنمية الاقتصادية بها، ليتم صيغت نظام التدرج في احجام المدن وعددها في صورة نظريات مختلفة نستعرض منها بعض النظريات:

أ. **نظرية "الحلقات المركزية Central Place Theory":** اول من فكر فيها هو "كريستالر Christallier" عام 1933م ليبلورها بعد ذلك "اسكيتر Baskin عام 1966م"، و هي تتعلق بفرضية تبادل المنافع بين المدينة و المنطقة الريفية المحيطة بها، و هنا بلور فكرة أن المدينة هي مركز لإقليمها و هذه الوظيفة تقاس بالخدمات في كل مدينة و التي تخدم المنطقة الريفية و مجموعة المدن الصغيرة المحيطة بها، و كلما زاد حجم و رتبة المدينة كلما وجدت بها خدمات من درجة اكبر و تخدم عدد أكبر من المدن.[1]

كما اهتم "كريستالر Christallier" بالاختلاف بين وظائف المدن الكبيرة الذي يزيد من تفاعل فيما بينهما أكثر من المدن الصغيرة، مما يجعل السكان يميلون الى الترحال وليس الهجرة بين المدن للحصول على الخدمات، وحتى في مجال التجارة وانتقال السلع فان حركة الاستيراد والتصدير تتركز بالمدن الكبرى لذي يحدث تفاعل على المستوى الوطني، اما المواد الخام فأنها تنتقل من المدن الصغيرة الى المدن الاكبر في كل اقليم ليتم تصنيعها وتوريدها لباقي الاقاليم، وقد تعرضت هذه النظرية للنقد من عدة نواحي:

- انها بنيت على فروض نظرية مثل التجانس والتوازن بين الموارد والسكان في كل التدرج الحضري وهو ما لا يوجد بالواقع.
- التبسيط الزائد لكل من العرض والطلب.
- انها نظرية تفرض الثبات والمنهج الوصفي.
- لم يتم اختبار هذه النظرية عملياً.
- فرضية أن وظيفة المدينة الصغرى فقط هي خدمة ارضها المحيطة قد تعرضت للنقاش مؤخرا.

ب. **نظرية "المواقع location theory"** [2]: اهتمت هذه النظرية بالبعد المكاني (الموقع) عند التخطيط، و جوهر هذه النظرية مبني على فكرة ان المستوى التنموي يختلف باختلاف الموقع و البعد من المراكز الحضرية و يؤكد "فريدمان Freidman.J" في دراسته "لفنزويلا" تحت عنوان "السياسة الاقليمية – دراسات في النظرية و التطبيق-" بان للموقع قوة كبيرة مؤثرة في مستوى التنمية، فالأقاليم القريبة من المراكز الحضرية المتطورة اكثر ميلا للنمو و التغير من البعيدة.

تفرع من هذه النظرية افكار واستراتيجيات مثل فكرة الاقطاب والمراكز التنموية (منطقة/اقليم/مدينة) وحيزه الجغرافي، وان ظهر التقدم والنمو في قطب ما غالباً ما يحدث تأثير فيما جاوره من مناطق ويكون هنا نوعين من التأثير كما يرى الاقتصادي فريدمان:

[1] Tarck Abu-Zekry, city size distribution of regional cities, national development-P.H. D, faculty of engineering, Cairo, university, 1989, p17.

[2] غازي عبد الرزاق النقاش، اقتصاديات المواقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية، الطبعة الاولى، دار وائل، العراق،**1996**، ص **16**.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

- تأثير سلبي سماه التأثير التخلفي اي ان الاقليم او المنطقة الاكثر نموا تأخذ مما يجاورها الكثير من فعالياتها التنموية فتترك تأثيراً سلبياً على اوضاعها وحياتها.
- تأثير ايجابي سماه بالتأثير الانتشاري وهذا يحدث عندما يتشبع القطب التنموي ويصل الى مرحلة الزخم التنموي، عندها يبدأ يغطي اشعاعات تنمية الى ما جاوره بعد ان كان يعمل على سلبها.

ت. **نظرية الاساس الاقتصادي Quassi-economic theory** [1] :اعتمد ZIPF في نظريته على مبادئ نظرية تشرح التوزيع المتدرج لأنظمة المدن و كان ذلك على اساس:

- **المبدأ الاول:** هو التركيز والانتشار للإقلال من الجهد وذلك بتقنين التصرفات الانسانية، حيث يوجد عدد قليل من المدن الكبرى يتمركز كل من السكان والمنتجات والخدمات أو ينتشر السكان في عدد كبير من المدن الصغيرة، ليعكس توزيع حجم المدن التوازن بين القوتين (التركيز والانتشار).
- **المبدأ الثاني:** هو قوة الابتكار والذي يعكس عامل ديناميكي لتستفيد الابتكارات الجديدة من اقتصاديات التجمع، ومن هنا نجد أن التوزيع المتوازن للمدن الكبرى في الاقاليم الاقتصادية المختلفة تعني أن قوى الابتكار المسئولة عن التنمية تعمل بصورة متوازنة في هذه الاقاليم، وكذلك تعني الاقلال من مصاريف الانتقال والتوزيع المتوازن لكل احجام المدن في الاقاليم الاقتصادية المختلفة، ليسمح بذلك مبدأ الاقلال من الجهد لقوى الابتكار بالتوطن في كل مراكز الاقاليم مما يؤدي الى مستوى أعلى من التنمية.

وقد ظهر نقد لهذه النظرية على أن اقتصاديات كل مدينة يحدد بصورة منفردة عن باقي المدن وهذا لا يعكس الحالة الواقعية للعديد من الدول، كما أن هذه النظرية لا تأخذ في الحسبان تأثير الاستثمار في نمو مدينة معينة على باقي المدن.

ث. **نظرية الموقع الصناعي Theory of industrial location**: في البداية كانت الصناعة كنشاط متداخل ومتناغم مع الكيانات يصعب تحديد مكانها من العمران البشري، فهي متمازجة مع الانشطة السكنية والتجارية ومع تطورها وتغيرها فرض انفصالها وتمييزها عن باقي العناصر العمرانية.

ج. **نظرية مواقع الاسواق و التجمع Market area et Agglomeration**: بنيت هذه النظرية على اساس توضح العلاقة بين حجم التجمع السكاني و بين عملية النمو و ميزة التموضع، ففي البداية لا بد من توفر سوق الذي يساعد على التجمع السكاني و تبادل السلع و الخدمات، و كلما زاد التموضع زادت الوفرة الداخلية لتظهر الوفرة الخارجية، و في ظل النظريات السابقة يقسم نموذج التنمية الاقتصادية العمرانية للدولة او الإقليم الى اربعة مراحل هي: [2]

- **المرحلة الاولى**: يظهر فيها المجتمع عبارة عن مراكز محلية مستقلة نسبياً ولا يوجد تدرج للمراكز العمرانية، وكل مدينة تقع في مركز اقليمي صغير.
- **المرحلة الثانية:** تظهر نواة قومية منفردة (العاصمة) وتتركز فيها المنشآت الصناعية ليتحول الاقتصاد القومي الى اقليم متروبوليتان واحد.
- **المرحلة الثالثة:** تظهر بجانب النواة الاقليمية انوي فرعية بالأطراف.
- **المرحلة الرابعة**: يتكون النظام الوظيفي من مجموعة من المدن ينتج عنه التكامل الاقليمي ويعطى اقصى طاقة للنمو (النواة، المناطق الانتقائية العليا القريبة من النواة، الاطراف والهوامش)،

6.2 الاتجاه البصري لتفسير التوسع الحضري

لقد قام بهذه الدراسة مجموعة من المخططين و المعماريين تحت اشراف "كفين لينش Kevin lynch "، و الذي عرضها في كتابه الرائد "الصورة الذهنية" في عام 1960 متضمناً توجيه اقتراح لإجراء المزيد من الدراسات الاكثر تطورا في المستقبل في هذا المجال، و ذلك بهدف الوصول الى ثوابت و محددات علمية للدراسات البصرية و النفسية لتطبيقها على البيئات العمرانية المختلفة – كدراسة المدن

[1] Harry W. Richardson- regional growth- the macmillan press LTD- London. 1973.p32.

[2] Friedmann & William Alonso- régional Policy Reading in theory et applications- the mit press-usa-1974, p125.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

القديمة- و الحديثة، و المدن ذات التخطيط المدمج- و تلك ذات التخطيط المبعثر، البيئات الحضرية المنتظمة- و تلك ذات التخطيط العشوائي غير المنتظم، المناطق الكثيفة و تلك المختلطة، القرية و مدى اختلاف تصورها الذهني عن المدينة، علاوة على امكانيات تطبيقها على مقاييس و وظائف و مشروعات مختلفة.

تعتبر العناصر البصرية التي تتكون منها الصورة الذهنية الشائعة المادة الخام الاساسية التي تشكل البيئة العمرانية الكلية للمدينة، فالصورة الذهنية للمدينة تتركب من انسجام و وضوح كل من قنوات الحركة الرئيسية او المسارات Paths، و حدود الاجزاء و الوحدات Edges، و العلامات المكانية المميزة Landmarks، و نقط الانتقال و الالتقاء Nods، اخيرا المناطق او الاحياء البصرية المميزةdistricts.[1]

حيث طبقت هذه الدراسة بشكل متكامل لأول مرة على ثلاثة مدن أمريكية هي مدن بوسطن ولوس انجيلس وجيرسي سيتي، ومن خلالها تم توصل الى العوامل المؤثرة في بناء شخصية المدينة:

- التكوين الفزيائي للمنطقة او المدينة .Physical structure
- المعنى الاجتماعي للمنطقة او المدينة social function.
- الوظيفة الحضرية للمنطقة او المدينة urban function.
- الوظيفة التاريخية للمنطقة او المدينة historical function.
- قيمة المنطقة او المدينة value.
- اسم المنطقة او المدينة Naming.

كما تم تحديد المشاكل التي تؤثر في تكوين صورة ذهنية واضحة المعالم عن المدينة و هي:

- عدم تكامل العناصر البصرية .Lack of Integration.
- اختلاط وتداخل العناصر البصرية confusion.
- الحدود الضعيفة Weak Boundaries.
- عزلة بعض العناصر Isolation.
- عدم الاستمرارية في العناصر Breaks in Continuity.
- غموض بعض الاجزاء Ambiguities.
- التشتيت عند نقط اتصال المسارات Branching.
- عدم وجود طابع للمدينة Lacks of Character.
- عدم تباين الاجزاء والعناصر Lacks of Differentiation.

3.التخطيط الحضري

يعتبر التخطيط العمراني من العلوم المعاصرة التي تشترك فيها العديد من التخصصات العلمية مثل الجغرافيا وعلم الاجتماع الحضري والاقتصاد والعلوم السياسية والتخطيط العمراني وغيرها ، وهذا ما أثر في بلورة مفهومه ، كما يشير Lewis Keeble إلى أن التخطيط العمراني هو علم وفن ينعكس في أسلوب استخدام الأرض[2] ، ويذهب Heent Elgi إلى أن التخطيط الحضري يتعامل مع جانبين رئيسيين ، الأول وقائي والثاني هو علاجي، و مهمة التخطيط الحضري هي العمل على الحفاظ على أخلاقيات المجتمع البشري[3]؛ و عرفه Frederick Law Olmsted على أنه مجمع يتعامل مع الاتجاه الصحيح

[1] محسن صلاح الدين يوسف، الصورة الذهنية للمدينة، مصر، 1983، ص 4.

[2] Keeble, L The teaching of town planning and the government of universities, Queensland Planner,1979, pp 4-10.

[3] Thierry, P. In the city center, Revue Sciences humaines, n° 70 mars.1997.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

والإشراف على النمو الطبيعي الكامل للمدن ، حيث يهدف إلى التغلب على كل أو معظم المشاكل ، وأن المدينة عاجلاً أم آجلاً تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة و الطريقة السياسية الصحيحة في إدارة عمليات التنمية للمجتمعات المحلية[1]، أما بالنسبة Richard Rogers فيعتقد أن التخطيط الحضري هو صياغة رسمية للسياسات العامة التي توجه عمليات التنمية الطبيعية في المدينة ، ولكي يكون هذا التخطيط رسميًا وقابل للتنفيذ ، يجب أن يوافق عليه مجلس المدينة كما هو منصوص عليه في بقانون التخطيط[2] ، وهذا يؤكد أن المدن ذات الأحجام المختلفة هي نتيجة لقرارات متعددة يتخذها الأفراد أو الدولة على مدى قرون طويلة ، وأن تخطيط المدن له آثاره السياسية و الاقتصادية التي يجب أن تؤخذ مع قدر كبير من الدقة والحذر ، كما أن المخططين ليسوا أحرارًا ولا يعملون في فراغ بل يعملون في إطار سياسي معقد على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية ، وآثاره الاجتماعية الكبيرة[3] ، ليأخذ بذلك عدة أنماط تخطيطية نذكر منها[4]:

- **التخطيط الهيكلي**: يمثل المرحلة الأولى التي تسبق التخطيط العام لمعرفة القوى المؤثرة التي تعمل على تحريكه و يعنى ذلك تحديد الأهداف و السياسات طويلة المدى و محددات النمو بالمدينة و المناطق المحيطة بها في إطار التخطيط الإقليمي أي أن هذا التخطيط يصنع استراتيجية تخطيط المدينة، و يهدف هذا التخطيط عادة لتنمية المجتمع و تغيره في الاتجاه المرغوب فيه، و يجب أن تشمل الدراسات اللازمة لإعداد التخطيط الهيكلي مجالات السكان و الإسكان و مصادر الثروات الطبيعية و الأنشطة الاقتصادية و الموصلات و النقل و الاتصالات و الخدمات العامة.
- **التخطيط التمهيدي**: يتضمن دراسة الأنظمة التمهيدية لتخطيط المواقع الرئيسية ذات الأهمية الكبيرة في المدينة.
- **تخطيط الكفاية الدفاعية**: قد تظهر بعض المعايير الدفاعية في أنظمة التخطيط التمهيدية المقترحة في كثير من الأحوال يأخذ هذا التخطيط شكلاً دفاعياً لموجهة اعتبارات خاصة في جزء أو كل من التخطيط، وفي هذه الحالة يخصص لها ميزانية خاصة لحل المشاكل المترتبة عليها وفقاً لكل حالة على حدي.

1.3. انواع التخطيط الحضري

نظام التخطيط الحضري يعود في نشأته وقدمه إلى قدم المستوطنات البشرية بحد ذاتها، والدليل على ذلك ما كشفه علماء الآثار من مظاهر قديمة للتخطيط الحضري في كل من مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا اللاتينية وآسيا، والدول الإفريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى، وقد سعى مخططي المدن منذ القدم لرسم اسس لتخطيط المدن الحضرية فكان لزاماً ان تتطور اشكاله وانواعها وفقاً للمعطيات المبتكرة في عصره.

1.1.3. نظم التخطيط الحضري القديم[5]

تعد منطقة الشرق الأوسط موطناً لأقدم المدن في العالم أجمع، كما يعتقد بأن " أريحا القديمة" قد كانت أول مدينة تنشأ على وجه الأرض، وقد كان من الضروري وجود مستوى جيد من الكفاءة والمهارة في مجال التخطيط بغية إنتاج مواد معينة مثل الطوب المجفف بالشمس والذي كان يستخدم

[1] Beveridge Charles. E, Paul Rocheleau, Frederick Law Olmsted: Designing the American Landscape, New York (New York), Universe Publishing.1998, p23.

[2] Rogers, R. et Gumuchdjian, P, Des villes pour une petite planète, Paris, Éditions du Moniteur, 2000, p65.

[3] Greed Clara H. Introducing Town planning. Ibn Ubaida, Abdelafid. Proof of Real Estate Ownership and Rights. 5th Ed. Algeria: Huma Publishing.2006, p. 23

[4] فروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، مركز دلتا لطباعة، الطبعة الأولى 1994، ص ص 2-24.

[5] التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، تخطيط المدن المستديمة، الامم المتحدة ،2009، ص25.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

لبناء المنازل والخندق الكبير والبرج وغيرها من الهياكل التي وجدت في أريحا، وكذلك الجدار الذي تم إنشاؤه لإغلاق المدينة وحمايتها من التهديدات الخارجية.

كما برزت أولى مظاهر التخطيط الحضري في أوروبا الغربية في كل من مدن اليونان و إيطاليا، حيث لوحظ تأثر موقع تلك المدن وهيكلها العمراني إلى حد كبير بالمخاوف العسكرية، حيث تقع "أثينا" على سبيل المثل على تلة منعزلة ومحصنة من جهة أخرى بالإضافة لوجود الجدار المطوّق لها، فقد تم إنشاء "الأكروبوليس" والذي يمثل قلعة كبيرة و"الأغورا" والتي كانت بمثابة مركز الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بيد أن شوارع المدن اليونانية لم تكن منتظمة و متعرجة لأسباب عسكرية، وفي القرن السابع قبل الميلاد تم إطلاق نمط الشوارع المتوازية لأول مرة في المستعمرات اليونانية و كانت تسمى شبكة "هيبوديموس" والتي أصبحت فيما بعد السمة الغالبة على المدن اليونانية والرومانية.

من جانب آخر فقد شهدت منطقة أمريكا اللاتينية نشوء حضارات عديدة في العصور القديمة كحضارة "المايا" الواقعة في "يوكاتان" التي كانوا يعشون في مستوطنات حضرية منذ عام 2600 قبل الميلاد. أما إمبراطورية "الإنكا" فقد امتدت لحوالي 2500 كيلومتراً من "كيتو" والمعروفة في وقتنا الحاضر "بالإكوادور" وصولاً إلى نهر "مولي" في التشيلي، حيث كشفت الأدلة عن وجود تفاصيل العمارة القديمة في تلك المنطقة بما في ذلك المعابد المشكلة على هيئة الأهرامات والقصور والمراصد، والبنية التحتية الحضرية وإنشاء ممرات للمشاة والتي تتسم بالتخطيط الجيد والممتدة لنحو 14000 كيلومتراً.

أما في الصين القديمة فعادة ما كان يتم تشييد المدن حول الشوارع ذات النمط المتشابك، وغالباً ما كانت تلك المدن محاطة بالجدران كما هو الحال في المدن اليونانية القديمة، وقد كانت نظم التخطيط الحضري في الصين القديمة تتسم بالجمود وبدرجة عالية من المركزية حتى عهد أسرة "تانغ" (907–618 ميلادي) والتي نشأ بعد زوال حكمها نمط جديد من أنماط التخطيط اللامركزية.

فنظم التخطيط الحضري القديم إن اختلف بتاريخ ومكان وحضارة نشأتها نلاحظ وجود خاصية مشتركة بين هذه النظم هي إحاطتها بسور ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية حسب أراء علماء الآثار والمتمثلة في:

- تحديد الحيز الجغرافي للمستوطنات.
- السيطرة على معدلات النمو.
- حماية السكان من التهديدات الخارجية.

2.1.3. نظم التخطيط الحضري الحديث

لقد نشأت نظم التخطيط الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، وذلك في إطار الاستجابة للوتيرة المتسارعة التي شهدتها المدن في أوروبا الغربية نتيجة للثورة الصناعية الناشئة، كما تأثرت تلك النظم منذ البداية بمجموعتين من العوامل:

- **العوامل التقنية** :شكلت جهود التخطيط الرامية لتصدي للعوامل الخارجية السلبية لكل من عمليات التصنيع والتحضر.
- **العوامل الإيديولوجية:** استخدمت نظم التخطيط كأداة لتحقيق أهداف سياسية من جانب الدولة أو الطبقة الحاكمة للحفاظ على قيم ممتلكاتهم .

غير أن نتاجها في الوقت الحاضر يتسم بالتعقيد فضلاً عن اعتبارها كيانات سريعة التغير، ويعود ذلك كونها تتشكل من القوى المحلية والعالمية التي تتجاوز نطاق سيطرة كل من الخطط والمخططين، مما ولد انقساماً كبيراً بين نظم التخطيط السائدة وطبيعة المدن في القرن الحادي والعشرين.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

3.1.3. توجه جديد لنظم التخطيط الحضري

نشاء على مدى العقود القليلة الماضية منهجيات جديدة لنظم التخطيط الحضري الهادفة إلى معالجة المشكلات التي تواجهها نظم التخطيط الحضري الحالي من خلال:

- رسم استراتيجية محددة بدلاً من الشمولية.
- المرونة بالأهداف المسطرة.
- التوجه نحو التنفيذ والتطبيق الميداني.
- موجه من قبل أصحاب المصلحة والمجتمع المحلي.
- يعكس المخاوف الحضرية الناشئة.
- سعى لاستدامة بالتخطيط.

رغم التأثر الشديد لأصول مبادئ التخطيط الحضري بالقيم السائدة بنظم التخطيط الحديثة إلا أنه انتشرت توجهات التخطيط الجديد في معظم أنحاء العالم خلال القرن العشرين، و لا يعنى ذلك اقتراح نماذج أو حلول جاهزة الاستخدام من أجل التنفيذ بل أنها تقدم أفكاراً ناشئة عن تجارب ناجحة على المستوى العالمي [1]:

- **المدينة المدمجة:** لوحظ نشوء دعم متزايد لأفكار" المدينة المدمجة "و" عمليات التحضر الجديدة"، حيث تعد من سياسات الاحتواء الحضري شائعة للغاية والتي عادة ما يتم تنفيذها من خلال رسم حدود النمو الحضري أو تصميم حواف المناطق الحضرية من أجل حماية الموارد الطبيعية الواقعة خارج نطاق المنطقة الحضرية، ومن أجل تشجيع نمو الكثافة السكانية داخل تلك المناطق أيضاً، حيث أنها تعكس الرؤية الخاصة بالمدن متعددة الاستخدامات واختلاف الأنماط السكنية والأشكال المدمجة.
- **الإدارة المحلية لتخطيط الحضري:** لقد سعت العديد من الوكالات الدولية على مدى العقدين الماضيين إلى معالجة المشكلات المرتبطة بنظم التخطيط الحضري الحديثة، وذلك من خلال طرح برامج وعمليات خاصة يمكن إدراجها ضمن نظم الإدارة المحلية.
- **العمليات التشاركية في مجال التخطيط الحضري**: تأسس برنامج الإدارة الحضرية في عام 1986 عبر شراكة تجمع ما بين مجموعة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حيث يعد أضخم برنامج حضري عالمي حتى الوقت الحاضر، وقد سعى هذا البرنامج لنقل مسؤولية ومهام التخطيط إلى مجمل الإدارات الحكومية بدلاً من حصرها ضمن مسؤوليات دائرة واحدة فقط بغية تعزيز تنفيذ العمليات التشاركية في عمليات صنع القرار الحكومي المحلي، وكان ذلك بعدة طرق:

- التقليص النسبي في دور الحكومة الرسمية على صعيد إدارة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.
- إشراك منظمات غير حكومية فاعلة بمهام مختلفة المستويات المكانية.
- التحول عن الهياكل الحكومية الهرمية إلى هياكل أكثر مرونة تعكس مظاهر الشراكة.
- التحول عن العمليات الرسمية واعتماد أسلوب تقاسم المسؤوليات وتوفير الخدمات بشكل مشترك ما بين الدولة والمجتمع المدني.
- اعتماد آليات تفويض السلطات واعتماد مبدأ اللامركزية من خلال نقل مسؤوليات الحكومة الرسمية إلى الحكومات الإقليمية والمحلية.
- ترتيبات سياسية مناسبة على مستوى المدن أو العواصم من أجل ضمان توفر معايير التنسيق والمساءلة.

[1] تقرير الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص121،

- ضمان احتمالات كبيرة من خلال تحديد أولويات وتسلسل الإجراءات المنفذة، والمقترحات المرتبطة بالخطط الاستثمارية واستراتيجيات التمويل.
- تيسير العمليات من قبل المخططين بأسلوب يتسم بالمهارة والاستقلالية والمرونة.

ويكون ذلك بتوفير الأدوات المناسبة والرغبة في السعي نحو تحقيق النتائج مدعومة بالتقنيات اللازمة لحل النزاعات الناشئة، والتقييم المستمر لنتائج التجارب.

- **الشراكات في عمليات التخطيط**: إن عمليات المشاركة وإنشاء الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص قد أصبحت تشكل عنصراً هاماً بمجال التخطيط لتحسين مستوى تصميم المشاريع في المناطق الحضرية، إلا أن عمليات المشاركة الناجحة تعتمد على بعض الشروط المسبقة والمتصلة بالسياق السياسي، وبالأساس القانوني للمشاركة وبالموارد المتوفرة.

فقد تم تحقيق بعض أشكال النجاح في تطبيق عمليات التقييم الحضري التشاركي الناجح التي تم تطبيقه لأول مرة في" بورتو أليغري "في البرازيل، ومن ثم تم تطبيقها في أنحاء أخرى من العالم، والتي تضمنت كلاً من:

- **برنامج إضفاء الطابع المحلي على أجندة القرن الحادي والعشرين** :والذي تمخض عن توصيات مؤتمر قمة الأرض والمنعقد في عام 1992، وذلك كوسيلة لإدراج أو تعزيز المسائل البيئية ضمن خطط تلك المدن.
- **برنامج المدن المستدامة :**والذي يمثل مبادرة مشتركة بين برنامج الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تم تصميمه من أجل بناء القدرات بمجالات التخطيط والإدارة البيئية من خلال السلطات المحلية في المناطق الحضرية.
- برنامج المدن الأكثر أمناً :الذي تم إطلاقه من قبل برنامج الموئل من أجل التصدي لمشكلتي الجريمة والعنف في المناطق الحضرية من خلال تنمية قدرات السلطات المحلية في مجال مكافحة الجريمة.
- **برنامج إدارة الكوارث :**الذي تم إنشاؤه من قبل برنامج الموئل من أجل توفير الدعم اللازم للدول التي تمر بمرحلة التعافي من الكوارث الطبيعية أو الحروب.
- **برنامج المدن الصحية :**الذي تم إنشاؤه من قبل منظمة الصحة العالمية الهادف إلى تحسين الظروف الصحية المواتية في البيئة الحضرية.
- **الحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري** :التي تم إطلاقها من قبل برنامج الموئل في عام 1999 بهدف تشجيع توجه نظم التخطيط الحضري نحو دعم الشرائح الفقيرة وتحقيق المزيد من الشمولية.
- **الحملة العالمية لضمان الحيازة الآمنة :**أطلق برنامج الموئل هذه الحملة في عام 2002 بهدف تحسين مستويات المأوى الخاص بفقراء المدن من خلال تعزيز مظاهر الحيازة الآمنة في المستوطنات غير الرسمية.
- **استراتيجية تنمية المدن :**تم الترويج لهذه الاستراتيجية من خلال تحالف المدن، لإيجاد مجموعة واسعة من الرؤى والخطط متعددة القطاعات اللازمة للمدن.

2.3. توزيع الحقوق والمسؤوليات بالتخطيط الحضري

إن نظام التخطيط الحضري يشير إلى مجموعة من الوكالات والإجراءات والبروتوكولات والتي عادة ما تجيزها الدولة الرسمية مدعومة بالقوانين ملزمة، فضلاً عن ارتباطها بحقوق تطوير واستخدام كلاً من المساكن و الأراضي والممتلكات، وبصرف النظر عن تنوع القوانين المنظمة لعمليات التخطيط إلا أن هنالك مسألة أساسية تواجه عمليات تصميم مراكز نظام التخطيط والمتمثلة بموقع السلطة التنظيمية ضمن

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

السياق الإداري الأوسع و كيفية ممارسة تلك السلطة ضمن الدعم القانوني للأنظمة القضائية، ولكن لا بد من الإشارة إلى وجود مصدر آخر للسلطة التنظيمية ألا وهو القبول الاجتماعي.

عادة ما يكون وجود الوكالات المختصة بنظام التخطيط الحضري داخل السلطات الحكومية الرسمية، و مع ذلك فلا يزال هنالك تفاوت كبير في المستوى الذي يمنح الحكومة المسؤولية الرسمية بتنفيذ أي نشاط، إضافة لذلك هناك تباين بالصلاحيات والقيود التي تتمتع بها وكالات التخطيط، و هذا ما يجعل النظام القانوني الرسمي يلعب دور أساسياً في تحديد نطاق الصلاحيات التنظيمية لنظام التخطيطي و تحديد نظام الحكم في المناطق الحضرية و هذا ما ينعكس على تنظيم عمليات تطوير الأراضي وتحديد صلاحيات كل من المدراء والمخططين الحضريين، كما تتمتع النظم القانونية بأهمية كبيرة في إيجاد الحلول للمنازعات تلك النظم ومنجزاتها لأنه يهدف إلى:

- تنفيذ المبادرات الرامية لتطوير نظم التخطيط وإعطاء اهتمام خاص بالديناميكيات المؤسساتية المحددة لدول ومناطق ومدن معينة.
- ربط مختلف مؤسسات التخطيط بالهياكل الحكومية الرسمية والفعلية لإيجاد تنسيق ما بين مختلف السياسات.
- ايجاد عدد من الحدود والضوابط الخاصة باستخدام كل الموارد الاستثمارية والتنظيمية بغية الحد من الاستخدام التعسفي لتدابير التخطيط من قبل الجهات المنفذة.
- دعم الأطر القانونية المحددة للحقوق والمسؤوليات، ومقاومة مظاهر الإفراط في التشريع والجمود والعمليات المهدرة الوقت والمرتبطة بها.
- تدبير التأثيرات المادية ذات الدور الأساسي في تشكيل السلوكيات المتبعة في أسواق الأراضي والعقارات.
- دمج السلطة التنظيمية بالقوة الاستثمارية، وذلك بأسلوب متكامل وفاعل من أجل إطلاق إمكانيات مختلف الجهات المعنية بهدف الإسهام في عمليات التنمية الحضرية.
- اتسام نظم وممارسات التخطيط بالقوة والاحترام وصرامة التطبيق، فمن الممكن هنا التركيز بشكل أولي على الإجراءات التي تحقق منافع واضحة ولجهات متعددة، والعمل على إيجاد أرضية لكسب المزيد من الاحترام في المستقبل.

3.3. إجراءات داعمة للممارسة التخطيط الحضري

إن منظمة التخطيط الحضري تتأثر إيجاباً وسلباً بعوامل خارجة على نطاق الخطط المرسوم كما سنوضحها أدناه:

ت. تقيم المستمر لنظم التخطيط الحضري:

هنـــالك ضرورة للتقييم المتواصل لكل من الأنماط والنشاطات ومستويات الأداء الحضري في ظل الوتيرة المتسارعة للتغيرات التي تشهدها ميادين صنع القرار الحكومي على المستوى المحلي، لأن عمليات التقييم تبين لصناع القرار مدى فعالية الخطة في تحقيق أهدافها وغاياتها المحددة، كما تمثل هذه العملية معياراً لقياس مستوى أداء الخطة من حيث نتائجها وتأثيراتها بالمقارنة مع أهدافها وغاياتها، و للقيام بذلك هناك ثلاثة أشكال رئيسية لعمليات تقييم الخطط الحضرية وهي:

- التقييم المسبق: يتم تنفيذه من خلال صياغة الخطة أي قبل البدء بعملية التنفيذ.
- التقييم التكويني: يتم تنفيذه كجزء من عملية إدارة الخطة أي خلال عملية التنفيذ.
- التقييم التلخيص: عادة ما يتم تنفيذه بعد الانتهاء من تنفيذ الخطط.

ب. مواكبة النظام الأكاديمي التخطيطي لتغيرات و الخصوصية الحضرية المحلية[1]:

من منطلق أن المخطط هو المفكر الذي يقوم بتجميع المعلومات الكافية عن مشكلة خاصة تواجه منطقة ما يراد حلها ليتم دراستها وعلاقتها بالمشاكل الأخرى، ليقوم بعد ذلك بتحليل تلك المعلومات وإرساء أنسب حل للمشكلة مع وضع برنامج زمني لتنفيذها على مراحل للوصول إلى الهدف المنشود، وعلى اعتبار المخطط العقل المدبر والمصمم لنظام التخطيط فهو في حاجة كبيرة لتعزيز قدراته الفنية في مجال التخطيط من الناحية الأكاديمية لمواكبة خبراته الفنية والتحديات الناشئة عن طريق:

- توسيع نطاق بناء القدرات في مجالات التفاوض والوساطة وتسوية النزاعات وتوافق الآراء.
- استكمال نموذج التخطيط المنطقي من خلال إدخال النماذج التشاركية والديمقراطية ونماذج التخطيط التعاوني.
- تحقيق استجابة أكثر فعالية للتحديات المتزايدة على صعيد العدالة الاجتماعية والمكانية في المنطقة.
- إقامة علاقات أكثر تعاوناً مع منظمات المجتمع المحلي والمنظمات الحكومية المعنية بمجال التخطيط مراعين بذلك الخصوصية المحلية.
- تسليط الضوء على تعليم الأخلاقيات المهنية ليصبح العاملون في مجال التخطيط أكثر قدرة على مكافحة الفساد وغيرها من الرذائل المهنية والحكومية.

4.3. التخطيط الحضري انتاج مجالي وتنمية حضرية

استنتجنا مما سبق ان التخطيط الحضري يعتبر التنمية العمرانية هدفه الأساسي ولا يمكن دراسة مشكلاتها دون أخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان بعين الاعتبار، ليتجسد بذلك المفهوم الدقيق له الذي يصفه على أنه الرؤية المستقبلية لتطوير العمران لمواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج للتنمية من خلال:

- ادخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة العمرانية المحلية مثل البنى التحتية لوسائل النقل والصرف الصحي وغيرها.
- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن ان تشارك في عملية التنمية العمرانية بالمجتمع المحلي مثل الصحة والتعليم والثقافة والترفيه ...الخ.

إذن التنمية الحضرية كمفهوم هي «عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، و توزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعي و اقتصادي بالمدن، والحفاظ على هويتها و تاريخها و تطويرها على المستويات الهندسية والمعمارية والجمالية»[2]، و هناك من يصفها بانها هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية و نموها لتحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي و التوزيع العادل للموارد و المحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع, مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على حاجيات الأجيال القادمة[3].

[1] تقرير العالمي للمستوطنات البشرية، بعنوان تخطيط المدن المستديمة، 2007، ص72.

[2] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص 69.

[3] التنمية الحضرية، مدونة العمران بالجزائر، 2012.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

1.4.3. مؤشرات التنمية الحضرية

اذن التنمية الحضرية ليست بنظرية فكرية مجردة فهي مثل اي عملية تخطيطية لمجموعة من العناصر الاساسية ناتجة عن تحديات محسوسة يجب على المجتمع المحلي ان يحددها و بطريقة تدريجية و مستمرة و التي تشترك مع التخطيط الحضري، مما جعل ابعاده و اهدافها تتوافق[1]:

- **المؤشر السياسي:** يعتبر القرار السياسي المحرك الاساسي لمساعي تنمية قدرات التنظيمات الادارية والمواطنين على إدراك وفهم مشاكل مجتمعه، ومن ثمة تعبئة الامكانيات المتوفرة وتطوير قدرات لمواجهة لحل هذه المشاكل والتحديات العملية والواقعية.
- **المؤشر الاداري:** تحديث القرارات الادارية لتحسين أدائهم بتأثير على الوسط الذي يعملون فيه والقضاء على البيروقراطية، ودراسة الأنماط التنظيمية والسلوكية واجراءات العمل وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها.
- **المؤشر الاقتصادي:** يشكل المؤشر الاقتصادي حلقة مهمة في تركيبة التنمية الإقليمية وذلك عن طريق استغلال القطاعات الاقتصادية التي تميز كل منطقة عن الاخرى سواء كان نشاطا زراعياً او صناعياً او سياحياً، ويكون تحقيق هذا البعد بامتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الاقتصادية لزيادة مداخيل الجباية المحلية من جهة أخرى.
- **المؤشر الاجتماعي**: يعتمد هذا المؤشر على الكائن البشري الذي يمثل لب التنمية وغرضها النهائي ويكون ذلك بالاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتلبية مختلف الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرار بكل شفافية.
- **المؤشر البيئي**: يركز المؤشر البيئي على مراعاة الحدود البيئية من خلال القواعد وتنظيمات لا يمكن مخالفتها وفي حالة تجاوزها يؤدي الى تدهور النظام البيئي.

2.4.3. الفاعلين بالتنمية الحضرية والحفاظ على التراث العمراني

يقول ابن خلدون « الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخذ من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها»، و هذا اكده توجه التخطيط الحضري المستجد الذي يقتضي وجود فاعلين لرسم استراتيجياته تضمن تنمية حضرية متكاملة بما في ذلك المحافظة على التراث العمراني، و المتمثلين في:[2]

- **دولة قادرة وفاعلة**: لكي تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطة اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها أن توفر الأليات التنسيق بين مستويات الحكومة المختلفة لتوفير القدر الكافي من الشفافية والمساءلة، ووضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها.
- **سلطات محلية مؤهلة**: لابد من أن تكون الجماعات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين ويكون عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية وطبيعة الشفافية السائدة التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الانتخابات.
- **اشراك المجتمع المدني**: ضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية قادر على جمع الآراء والتعبير عنها لكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين. ليلعب الفرد من خلالها دوراً ايجابياً

[1] محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية – دراسة ميدانية لولاية تمنراست–، رسالة ماجستير، علم الاجتماع والتنظيم والعمل، جامعة الجزائر،2006، ص41.

[2] يوسف أزروال، الحكم الراشد في الجزائر، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص ص 43-47.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة وتكون لديه الفرصة ليشارك في أي مستوى من مستويات التنمية وعملياتها المختلفة.

- **قطاع خاص تنافسي:** يجب أن يكون القطاع الخاص مؤهل لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين، كما يجدر الاشارة أن عمل هذه الهيئات الفاعلة الرسمية والغير الرسمية لا يكون بشكل منعزل، بل هناك الزامية التنسيق فيما بينها بشكل مباشر او بشكل متعدي.

رسم توضيحي 6: الاطراف الفاعلة بالتنمية الحضرية

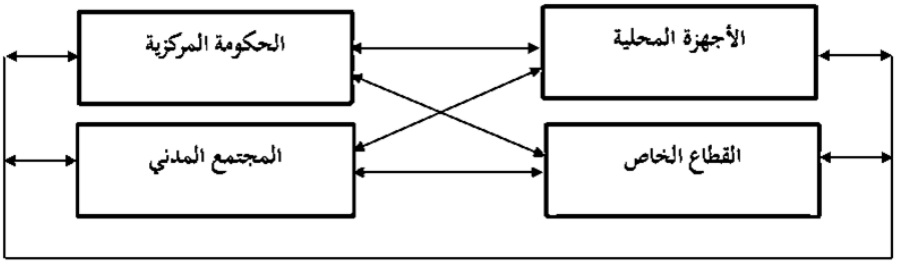

المصدر: زهير عبد الكريم، قضايا و تطبيقات الحكمانية، المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،2003، ص9.

4.التقنيات والبرامج الحديثة للتخطيط الحضري

حتى يبلغ التخطيط الحضري اهدافه المسطرة بأسرع وقت وبأقل جهد وبأدق المعطيات سخر التطور التكنولوجي الذي نعيشه لخدمته، من خلال تطوير وابتكار تقنيات وبرامج تساعده على التحليل المنهجي والدقيق لمشاكل وواقع التوسع الحضري، واعطاء اقتراحات استشرافية مبنية على اسس ومعايير علمية دقيقة لتحسين واقع وتذليل عوائق التوسع الحضري، نذكر اهمها بهذا العنصر.

1.4نظم المعلومات الجغرافية GIS (Geographic Information Systems)

تعد تقنية نظم المعلومات الجغرافية Geographic Information Systemsاو الاختصار GIS من اهم التقنيات الحديثة لتجميع وتخزين ومعالجة وتحليل كم هائل من البيانات الجغرافية باستخدام برامج الحاسب الالي المتخصصة، وهي بذلك تتميز على البرامج الحاسوبية الخاصة برسم الخرائط computer "Mapping"، حيث بقوم بمعالجة وتحليل هذه البيانات وتفسيرها للوصول لحلول مبتكرة للتنمية.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

رسم توضيحي 7: الفرق بين نظم خرائط الحاسوب والمعلومات الجغرافية

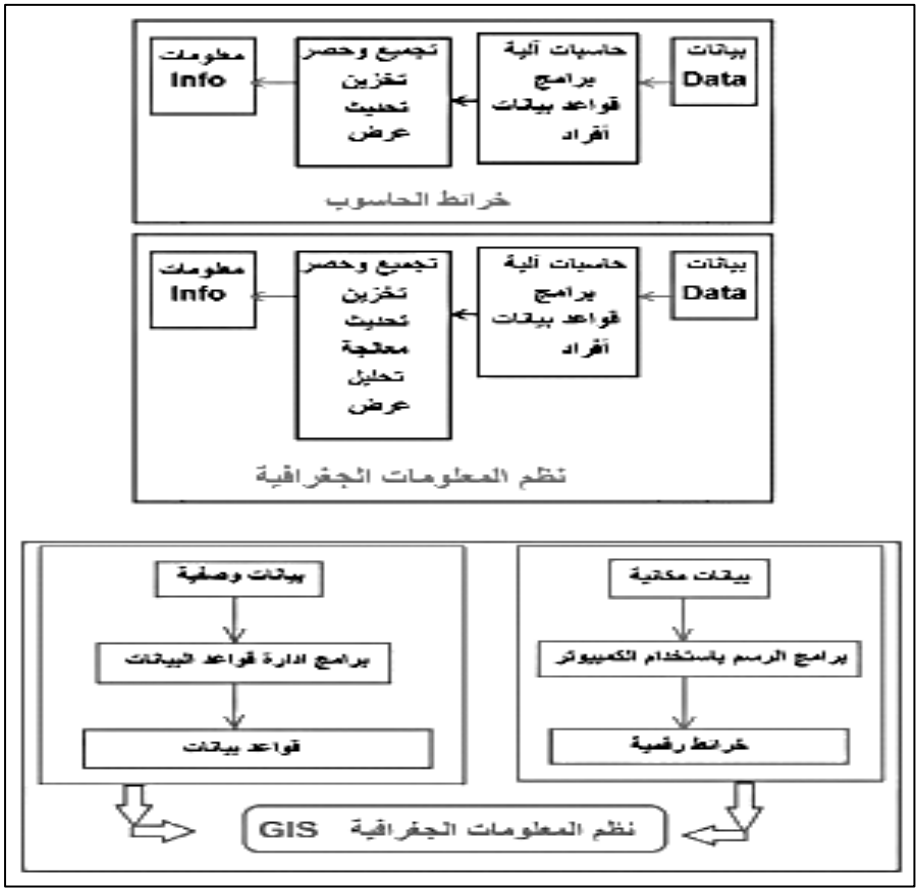

المصدر: جمعة محمد داود، مرجع سابق، ص 2.

2.4 برامج تقييم اداء النسيج الحضري

ابتكرت هيئات متخصصة بمختلف جوانب التخطيط الحضري عدة برامج نظرية لتقييم كفاءة اداء المباني المعمارية ونسيج العمراني بمحيطها الحضري، يهدف تحقيق الحد المطلوب من الاسس والمعايير لهذه برامج التقييمية لتمنح وفق شهادات تقييمية للمباني والعمران تحدد تصنيفه، ويمكن تصنيف هذه البرامج الى فئتين:

- **الفئة الاولى**: تشمل برامج تقييم مستخلصة من اداء كفاءة المباني بمحيطها العمراني.
- **الفئة الثانية:** تشمل برامج تقييم مستخلصة من اداء مخططات عمرانية بمحيطها الحضري.

نظراً للعدد الكبير من هذه البرامج سنختصر على أكثرها انتشاراً والاقرب لاهتمامات ومنهجية درستنا.

أ. **برامج تقييم اداء كفاءة المباني بمحيطها العمراني**: أكثر البرامج التقييمية تداولا لهذه الفئة نذكر

❖ ***برنامج الريادة في الطاقة و التصميم البيئي LEED:*** هو اداة امريكية و ضعت بهدف انشاء دولي ذو معايير قياسية لتنمية المباني الخضراء بأبعادها الثلاثة البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية المتمثلة في [1]:

- التحكم بانتشار العمراني.

[1] LEED 2009 , for neighborbood développement, 2013.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

- الحفاظ على المجالات المهددة بالانقراض.
- تخطيط وتنمية مجاورات خضراء جديدة.
- الانطباع الجيد تجاه المجاورة السكنية وزيادة نسبة الاشغال.
- تدعيم الاحساس بالمكان من خلال الشوارع القابلة للسير داخل الموقع والتكامل مع المباني التاريخية.
- تمكين افرد مجتمع معين من جني فوائد التنمية المستدامة عن طريق توفير فرص العمل والحد من المشاكل الصحية.
- تعزيز اعادة تنمية مواقع المشروعات الصناعية داخل المجاورات عن طريق ربطها بموقع المجاورة.

حيث صممت هذه الاداة لتقيم المواقع الصغيرة لتصل الى نطاق بلدة بالكامل، و تعتمد على مبادئ النمو الذكي و التمدين و المباني الخضراء المجسدة من خلال المحاور التالية[1]:

- الموقع المستدام: يتناول اختيار مواقع واستراتيجيات التصميم.
- كفاءة استخدام المياه: يتناول الاستخدام الرشيد للمياه والحفاظ عليه.
- الطاقة والبيئة: يتناول تحقيق كفاءة أفضل لأداة الطاقة لكامل المبنى.
- المواد والمصادر: يتناول هذا المعيار استخدام المواد ذات التأثير البيئي المنخفض على مدار دورة حياتها.
- جودة البيئة الداخلية: يتناول الحد من الملوثات وتحسين البيئة الداخلية.
- الابتكار: يتناول الابداع في التصميم وخلق افكار جديدة في التصميم البيئي.

❖ *برنامج بحوث البناء منهجية التقييم البيئي للتجمعات BREEAM*: هي اداة بريطانية وضعت لتقييم الاستدامة على مستوى المستوطنات، و تؤكد على المنافع الاقتصادية و الاجتماعية مع التقليل من أثار البيئة المبنية من خلال الاهداف التالية[2]:

- الحصول على عمران مستدام.
- تغير السياسات التخطيطية التي تؤثر على المشاريع التنموية بالبيئة المبنية.
- توفير الفرصة للمشروع لعرض منافعه الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي اثناء مرحلة التخطيط.
- توفير مصداقية شاملة لمحاور الاستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) بمشروعات التنمية في البيئة المبنية.
- استعمال مقاييس الكفاءة لتحديد الاستدامة ومستوى الاداء الفعال من حيث التكلفة.
- السعي للمكاسب المترابطة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.
- التكامل بين أدوات الصناعة والتطبيقات العملية والمعايير القياسية الأخرى بقدر الإمكان لتدعيم التنمية السياسية والتكنولوجية، بناء على المهارات المتواجدة وتحقيق الحد الأدنى للتكلفة.
- التشاور مع أصحاب المصلحة لضمان التطور المستمر وفق المبادئ الأساسية والتغير في المعايير القياسية للأداء (سلطة السياسة، تنظيم وقدرة السوق).
- التخفيف من الأثار السلبية لمشاريع التنمية بالبيئة المبنية.
- مطابقة مشروعات التنمية ببيئة المجتمع المحلي والمنافع الاقتصادية والاجتماعية.
- محاكاة طلب التنمية المستدامة (التجمعات المستدامة) داخل البيئة المبنية.

---

[1] حمدان لينا حسن محمد. أثر المتغيرات التكنولوجية في تحقيق الاستدامة في العمارة العربية. رسالة ماجستير. قسم الهندسة المعمارية: الجامعة الاردنية،2010، ص 23.

[2] BREEAM Communitiés technical manual , code for a sustanable built environment SD2, www.breeam.org .

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

صمم هذا البرنامج شهادات ذات معايير قياسية لتنمية البيئة والاشراف اللازم لعملية انشاء وفق خمسة محاور هي:

- **الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية:** يتناول خطط التنمية لتوفير الاسكان والخدمات والتسهيلات ووسائل الراحة كأولويات الديموغرافية المحلية، والاحتياجات المحلية من خلال تعزيز وتنويع فرص العمل أو اضافة التدريب على المهارات.
- **استعمالات الأراضي والبيئة الحيوية:** يتناول تشجيع تصميم الموقع العام بما يتوافق مع استخدام الاراضي بما يعززه من خلال التصميم المناسب للبيئة المحلية.
- **النقل والحركة:** يركز على خيارات وسائل الحركة والنقل المستدام وخلق فراغات أمنة وجذابة تشجع على التفاعل الاجتماعي والاحساس الايجابي بالمكان.
- **المصادر والطاقة**: تقليل من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون والطلب على الطاقة واستهلاكها، والتأكيد على استخدام الكفاءة واستدامة الموارد.
- **التحكم الاداري:** تأكيد الاحتياجات والافكار والمعرفة للمجتمع لتحسين كفاءة التنمية اثناء التصميم والانشاء، وتدعيم التجمعات المحلية في المشاركة الفعالة في تطوير وادارة وامتلاك مرافق المختارة.

❖ ***برنامج التقييم الشامل الياباني لكفاءة البيئة المبنية للتصميم الحضري CASBEE***: هو اداة يابانية وضعت لقياس كفاءة التنمية العمرانية معتمدتاً على التوازن بين الحمل البيئي الكفاءة البيئية، لتحديد كفاءة البناء بداء من مرحلة ما قبل التصميم وتستمر خلال التصميم ومراحل بعد التصميم، وتهدف مؤشرات هذه الاخيرة لـ:

- تقييم التصميم البيئي لمجموعة من المباني.
- تقييم المناطق الحضرية لتجمع المباني والفراغات الخارجية.

ويتم تطبقها على مجموعات صغيرة من المباني وكذلك مئات او الاف من مواقع البناء والطرق والمنتزهات مثل المدن الجديدة، وتضم هذه الاداء ستة محاور موزعة على قطاعين هما:

- **قطاع QUD:** الذي يعبر عن كفاءة البيئة (البيئة الطبيعية، وظائف الخدمات، اسهام المجتمع المحلي).
- **قطاع LUD:** الذي يعبر عن الحمل البيئي والتأثير البيئي على المناخ المحلي، والواجهة والمنظر الطبيعي، البنية التحتية الاجتماعية، ادارة البيئة المحلية.

ويتم احتساب كفاءة التصميم البيئي بقيمة تساوى ناتج قسمة كفاءة البيئة على قطاع الحمل البيئي

CASBEEUD = Environnemental quality in urbain développement (QUD) / Environnemental load in urbain développement (LUD).

❖ ***برنامج البناء من أجل الحياة building for life***: هو اداة بريطانية لتقيم كفاءة التصميم لتنمية الاسكان الجديد، و التقييم يعكس جاذبية و استدامة تصميم المنازل و المجاورات و تحتوي على عشرين معيار موزعة على اربعة فئات كما يلي[1]:

- **فئة البيئة والتجمع:** تركز هذه الفئة على سياسة تطوير الاسكان في أماكن مناسبة مرفقة بمجموعة واسعة من الخدمات المجتمعية مع سهولة الحصول على الوظائف والخدمات الاساسية والبيئة التحتية.
- **فئة الخصائص**: تركز هذه الفئة على التصميم والتخطيط لتنمية جديدة وخلق وتعزيز طابعاً مميزاً مرتبط بالبيئة المحيطة ويدعم الشعور بهوية المدينة.

[1]Commission for architecture and the Built Environnent (CABE),2001.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

- **فئة الشوارع ومواقف السيارات والمشاة**: يجب أن يكون تخطيط البناء له الأولوية في تطور سكني جديد، الحجم المناسب من المباني ونسبة وشكل تصميم الشوارع وخلق مساحات واضحة المعالم، وسهلة الاستخدام وتحسن نوعية حياة السكان.
- **فئة التصميم والانشاء**: تحسين كفاءة الفراغ من خلال التصميم الجيد.

كما ركزت اهدافه على الجانب الاجتماعي دون الاهمال الكلي للجانب البيئي والاقتصادي:

- وضع أفضل البدائل بالوحدة السكنية وتصميم المجاورة.
- فهم احتياجات وتطلعات مشترى المنازل.
- التعرف على معيقات التصميم الجيد وإزالتها.

ب. برامج التقييم المستخلصة من مخططات العمرانية بمحيطها الحضري:

تهتم هذه البرامج بتقييم المخططات plan- Embedded Tools من حيث الصياغة وترتيب عناصر ومفردات المجالات في إطار الجانب المادي للاستدامة الاجتماعية بأبعادها الثلاثة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، واكثرها تدولا:

❖ ***برنامج تقييم الجانب المعنوي في سياق البيئة العمرانية:*** أكد هذا البرنامج عام 2008 في الدراسات النظرية لتنمية المدن من خلال الاستدامة الاجتماعية على وجود ست جوانب هي: [1]

- **الشعور بالأمان:** التحكم باختيار المشاركة بتسهيلات المجتمع.
- **روح المجتمع والتفاعل الاجتماعي:** وتكون من خلال الشبكات الاجتماعية وعلاقات الجوار للمشاركة المجتمعية.
- مساحة منطقة العيش: جودة السكن منخفض الكثافة.
- صحة السكان: صيانة المساكن المنفصلة.
- **الوصول الى المرافق ووسائل الراحة:** وجود إدارة وتحقيق الراحة للخدمات المقدمة بأمان.
- **الرضا لدى السكان:** والذي يدرك من خلال البيئة السكنية والبيئة الاجتماعية، وكذا الخصائص الفردية وبتجمعها يكون مخرجات الرضا السكاني.

حيث قام هذا البرنامج بدمج المستوى الاول والثاني (الخصائص الفردية والبيئة العمرانية) لتعبر عن علاقة الإنسان بالبيئة العمرانية (العلاقات النفسية)، ودمج المستوى الثاني والثالث (البيئة السكنية والبيئة الاجتماعية) لتعبر عن التفاعل الاجتماعي في البيئة العمرانية (العلاقات الاجتماعية)

❖ ***برنامج التجديد المستدام للمباني لاستدامة التجمعات Sustainable Renovation of Buildings for Sustainable Neighbourhoods (HQE2R):*** هو مشروع بحثي و تنموي أوربي للتجديد المستدام للأحياء العمرانية استغرق 30 شهر (2001-2004)، قام به المركز العلمي و الفني للبناء (CSTB) بفرنسا لتقييم السيناريوهات المختلفة و دعم اتخاذ القرارات باستخدام خمسة مجالات عالمية لتنمية المستدامة للمدن الأوربية تبعاً لانتمائها لمحاور التنمية المستدامة(البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) على النحو التالي[2]:

- الحفاظ على المصادر: خفض الطاقة المستهلكة وتحسين ادارة التعامل مع المصادر البشرية والتراث الطبيعي أو الانشائي، والمصادر الطبيعية (الطاقة، المياه، الفراغ) سواء كانت محلية أو عالمية أو تنوع بيولوجي.
- كفاءة البيئة المحلية: تدريس كفاءة البيئة للسكان ومستعملين المدينة.
- التأكيد على التنوع: التنوع في الإسكان والانشطة البشرية والفراغ.

[1] Dave.S. Neighborhood Density and Social Sustainability in Cities of Developing Countries Sustainable Development. School Of Architecture Oxford Brookes University. 2011.PP23-86.

[2] Charlot- valdieu, C, Outrequin ,2003, pp 10-53.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

- **تحسين التكامل**: دمج السكان في المدينة لكي يشعر كل شخص أن له دور فيها.
- **تقوية الحياة الاجتماعية**: تقوية الحياة الاجتماعية من خلال الحكومة المحلية، وعلاقات التماسك الاجتماعي وتحقيق العدالة بالمجتمع.

وكان يهدف هذا المشروع HQE2R لإتاحة الفرصة للسلطات المحلية لتنفيذ خطط العمل وتجديد التجمعات ومبانيها في ضوء التنمية المستدامة.

❖ ***برنامج المشروع المستدام للتقييم الاعتيادي*** ***The Sustainable Project Assessment Routine (SPeAR):*** *قامت* Ove Arup And Partners Ltd في عام 2000 بتطوير هذا البرنامج الممثل لمنهجية تقييم استدامة المشروعات العمرانية، و يتعلق الامر بتحديد نقاط القوة و الضعف داخل الحيز العمراني للإعلان عن مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمشروع الجديد تبعاً لانتمائها لمحاور التنمية الثلاث من خلال 22 معيار موزعة على اربعة مجالات هي:[1]

- **حماية البيئة**: تقليل الانبعاثات المباشرة والغير مباشرة من مصادر الطاقة الغير متجددة.
- استنزاف الموارد الطبيعية: الحد من استخدام المواد غير المتجددة والتوجه الى الموارد المتجددة وإعادة التدوير واستخدام المواد المحلية.
- **الرفاهية الاجتماعية**: دعم الامن الداخلي والخارجي مع مراعاة المقياس الانساني بالأنماط العمرانية عالية الجودة.
- **الجدوى الاقتصادية**: خلق فرص العمل والاستثمار في المهارات وتكافؤ الفرص والتنوع.

وجاء هذا برنامج بهدف استعراض وتحسين فرص الاستدامة، والقدرة على معالجة ابعادها المتعددة.

❖ ***برنامج إطار عمل استدامة المجاورة في نيوزيلندا*** ***Neighborhood Sustainability Framework (NSEF) In New Zealand***: طور هذا البرنامج NSF بواسطة BEACON PATHWAY بـ نيوزيلندا التي تمثل اتحاد فريد للبيئة المبنية، بهدف تحقيق بيئة مبنية تدار بما يوفر أماكن تسمح للناس بخلق حياة ثرية ومرضية للمعيشة مع مراعاة محددات البيئة الطبيعة، وهي تشتمل البيئة المبنية للمباني والبيئة الاساسية والفراغات مثل المناطق الخضراء والمفتوحة إضافة الى ادارة هذه الفراغات، من خلال:

- **البنية التحتية:** استخدام المواد المناسبة والحماية المناخية.
- **المباني والفراغات:** الحكم الفعال والحياة المدنية.
- **التكوين العمراني**: تقليص التكلفة.

❖ ***برنامج الحياة على كوكب واحد*** ***One Planet Lining (OPL):*** جاء هذا البرنامج لتحقيق الاستعمال المختلط لتجمعات صفر كربون في BEDZED UK، وطور من خلال Peabody Trust ليتم تشغيله 2002، معتمداً على عشرة مجالات هي:

- صفر كربون: تحقيق انبعاث صفري لثاني الكربون، وكفاءة استخدام الطاقة في المباني والبنية التحتية.
- صفر نفايات: القضاء على تدفقات النفايات والمعالجة بالدفن والحرق، وتشجيع اعادة الاستخدام والتدوير.
- استدامة النقل: تقليل الاعتماد على المركبات الخاصة وتحقيق حفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل.
- **المواد المستدامة والمحلية**: استخدام المواد المستصلحة والمحلية المتجددة وإعادة تدويرها في البناء والمنتجات.

[1] ARUP, the sustainable project appraisal routine (SPeAR@), http: www.arup.com/environment/feature.cfin.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

- **الطعام المستدام والمحلي**: تحويل الامدادات الغذائية الى الصفر لما لها من تأثير ايجابي على البيئة.
- **استعمال المياه المستدامة:** تحقيق أثر ايجابي على موارد المياه المحلية واستعادة دورات المياه الطبيعية.
- **المأوى الطبيعي والحياة البرية**: تجديد البيئات المتدهورة ووقف فقدان التنوع البيولوجي وخلق مأوى جديد.
- **الثقافة والتراث**: حماية التراث الثقافي المحلي والتنوع واحياء التراث الثقافي والاحساس بالهوية المحلية والاقليمية.
- **العدالة والتجارة:** تأكد من أن تأثير المشروع OPL على محيط التجمعات تأثير ايجابي بتعزيز المساواة وعلاقات تجارية مفيدة على المجتمعات الاخرى محلياً وعالمياً.
- **الصحة والسعادة:** تعزيز انماط الحياة الصحية والجسدية والعقلية والروحية والرفاهية من خلال هياكل مصممة تصميماً جيداً والتدابير إشراك المجتمع المحلي.

جاء هذ البرنامج لتيسير التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشة، وتقليل من الاعتماد على المركبات الخاصة وتحقيق حفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل.

❖ ***برنامج تحقيق التجمعات المستدامة في سياق برنامج The Millenium Village Project***: هو مشروع القرى الألفية التجريبي لمعهد الأرض في جامعة "كولومبيا" و "الأمم المتحدة الإنمائية"، وتم تسطير هذا البرنامج بهدف:

- تعزيز التقدم المستدام والقابل لقيادة المجتمعات المحلية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال استخدام التدخلات المصادق عليها علمياً.
- العمل في شراكة مع الحكومات لإنماء المجموعات الإقليمية.
- زيادة القدرة وتمكين المجتمع المحلي من خلال التدريب وتبادل المعرفة مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية.
- الشراكة مع القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية الدولية والدولية الرائدة، ومجتمع المانح الدولي في العالم من أجل مواصلة تحسين وتنسيق استراتيجيات التنمية.
- تنويع الاقتصادات بنطاق صغير.

جاء هذا البرنامج عام 2000 مشتملاً على سبعة اهداف هي:

- التقليل من استهلاك الموارد.
- حماية وتعزيز رأس المال البيئي.
- كفاءة التصميم الحضري.
- الكفاءة العالية للحياة زيادة الاندماج الاجتماعي.
- مشاركة واسعة في الحكم.
- الجدوى الاقتصادية.

❖ ***نظم تقييم الجدوى الاقتصادية:*** تعنى الاستدامة الاقتصادية حسب ما أوضحتها شركة الإمارات العالمية للألمنيوم(EGA) على موقعها، بمدى القدرة على استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل حتى تستطيع المساهمة في تلبية متطلبات المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- **نضوب الموارد الطبيعية:** تعني القيمة النقدية لنفاذ موارد الطاقة والموارد المعدنية وموارد الغابات، وتحسب بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي.

- **الادخار الصافي المعدل:** الذي يساوي المدخرات الوطنية الصافية زائد الإنفاق على التعليم ناقص استنزاف الطاقة والغابات، والأضرار الناجمة عن انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون والجسيمات. وتساوي المدخرات الوطنية الصافية الادخار القومي الإجمالي ناقص استهلاك رأس المال الثابت.
- **رصيد الدين الخارجي:** نسبة الدين المستحق لغير المقيمين المسدد بالعملة الأجنبية، أو سلع أو خدمات، من الدخل القومي الإجمالي.
- **الإنفاق على البحث والتطوير:** الإنفاق الجاري والرأسمالي (العام والخاص) على الأنشطة الابتكارية الهادفة إلى زيادة المعرفة، بما في ذلك المعرفة الشاملة لقضايا الإنسانية والثقافة والمجتمع، الأساسية والتطبيقية، والتطوير التجريبي.
- **دليل تركز الصادرات:** حيث يقيس نسبة تركّز المنتجات المصدّرة (ويعرف أيضاً بمؤشر هرنفدال- هيرشمان).

3.4 اساليب نظرية لاتخاذ القرار

❖ ***تحليل القرار متعدد المعايير MCDA:*** هو من أكثر الأساليب معرفة من بين أساليب اتخاذ القرار، وهو فرع من فروع بحوث العمليات الذي يهتم بحل مشاكل القرار التي تتضمن عدة معايير، وغالبا ما تسمى هذه النماذج باسم اتخاذ أو صنع قرار متعدد المعايير Multi-criteria decision making أو باختصار MCDM ، و يعرف على أنه « أداة رياضية تسمح بالمقارنة بين عدة بدائل مختلفة للقرار أو سيناريوهات وفقا لعدة معايير والتي قد تكون أحيانا متعارضة فيما بينها، لتوجيه متخذ القرار إلى الاختيار الرشيد م »[1]

تنقسم أساليب اتخاذ القرار متعدد المعايير إلى أساليب اتخاذ القرار متعدد الأهداف و أساليب اتخاذ القرار متعدد الخصائص MADM ، فإن أساليب اتخاذ القرار المتعدد الخصائص تركز على القرار الذي يتميز بفضاء منفصل، وفي هذا النوع من المشاكل تكون بدائل القرار محددة سلفا[2]، و من اهم أساليبه[3]

- أسلوب التحليل الهرمي للقرارات AHP
- تحليل متعدد الخصائص (*Multi attribute analysis MAA*).
- نظرية تعدد الصفات (*Multi attribute utility theory MAUT*) .
- أسلوب التحليل الشبكي لاتخاذ القرار) (*analytic network process ANP*
- الانحدار المتعدد (*Multiple regression MR*)
- التحليل العنقودي (*Cluster analysis CA*)

❖ **طريقة توزيع النقاط (Point allocation method)**: هذه الطريقة هي إحدى الطرق الأساسية والتي يتم استخدامها بشكل شائع لحل مشاكل الاختيار نظرا لسهولتها، فهي لا تضع أي محددات على عدد أو أوزان المعايير الممكن استخدامها لحل مشكلة اختيار ما، وأوزان المعايير

[1] Salem Chakhar, Vincent Mousseau, SPATIAL MULTICRITERIA DECISION MAKING, University of Paris Dauphine, France, 2007, p 1

[2] E. Triantaphyllou & al, Multi-Criteria Decision Making: AnOperations Research Approach, Department of Industrial and Manufacturing Systems Engineering, Louisiana State University, 1998, p 1

[3] HENG LI & al, Contractor selection using the analytic network Process, Construction Management and Economics, The Hong Kong Polytechnic University, 2004, p 1.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

فيها تحدد بناء على خبرة المختصين في عملية حل مشكلة الاختيار في المؤسسات المختلفة، ولا تعتمد على منهج علمي محدد يمكن عرض خصائص هذه الطريقة في النقاط التالية[1]:

- . الحد الأقصى لأي معيار اختيار أساسي هو 100نقطة.
- . الحد الأقصى لأي معيار اختيار فرعي لا يزيد عن الحد الأقصى للمعيار الأساسي التابع له.
- . لجنة الاختيار تقوم بإعطاء النقاط للبدائل المتاحة بناء على تقديرهم الشخصي، مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأقصى لكل معيار أساسي أو فرعي ضمن هذه الطريقة.
- . يتم جمع النقاط لكل بديل على حدة ويتم ترتيب هذه البدائل بناء على عدد النقاط.
- . يتم اختيار أفضل بديل والذي يحصل على أعلى نقاط في هذه الطريقة.

❖ **نظرية المنفعة متعددة الصفات MAUT**:[2] نظرا لضرورة اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الآراء و التفضيلات غير الأكيدة منها والتي تؤدي إلى نواتج أو عواقب ممكنة الحدوث، تتمثل خطوات تطبيق MAUT wiبتحديد الأوزان للأهداف عندما يكون من الممكن تجميع درجات العنصر حيث تمثل هذه الأوزان الأهمية النسبية لكل هدف. ثم يقوم صانع القرار بتعظيم دالة المنفعة التي تستند إلى أهداف المؤسسة وإلى الأهمية النسبية لكل هدف. فالأوزان في نموذج MAUTهي مقاييس لأهمية الارتقاء في مستوى أداء الهدف الواحد من الأسوأ إلى الأفضل مقابل هدف آخر، وبعد تعظيم دالة المنفعة لكل بديل يتم جمع هذه الدوال الفرعية لتعظيم دالة المنفعة الكل U (x)، وتكتب الصيغة العامة لنموذج دالة المنفعة متعددة الصفات multiattribute utility function (MUF) كمايلي:

$$u(x) = u\ (x1, x2\ldots\ldots, xm\ )$$

حيث تمثل u (x)المنفعة الكلية للبديل أو للمتغير (x) الذي يتم تحديده كإضافة موزونة لمنفعة البديل مع الأخذ بنظر الاعتبار أبعاد القيمة مثل مقاييس الأداء (وبالتالي تعرف المنفعة الكلية بوساطة دالة المنفعة الكلية التالية:

$$U(x) = \sum_{i=1}^{n} w_i\, u_i(x)$$

حيث أن ui (x)تمثل منفعة البديل للهدف الفرعي أو مقياس الأداء (I).

Wiهو الوزن الذي يحدد تأثير الهدف الفرعي أو مقياس الأداء (i) على المنفعة الكلية وأن: $\sum_{i=1}^{n} w_i = 1$

خلاصة الفصل

إن كان الجدل الأساسي والشغل شاغل لنظم التخطيط الحضري قديماً أو حديثاً أو المستجدة مستقبلاً عبر جميع أنحاء العالم هو إيجاد سبل لمواكبة التحديات الحتمية للتوسع الحضري، وتلبية متطلبات المجتمعات الحضرية المتزايدة بزيادة حجم هذه التجمعات البشرية وتطور مستويات معيشتها وتحضرها، وهذا ما تطلب إعادة النظر في نظم التخطيط عبر مختلف المراحل التاريخية، وتنقيحها وتقيمها بشكل يجاري وتيرة ديناميكية تنمية مجتمعاتها.

أن اختلفت نظم التخطيط الحضري عبر مختلف المراحل التاريخية من حيت ادوات واسس التخطيط، إلا انها اتفقت على وجوب مراعاة مميزات وخصائص مجتمعاتها مؤكدة على:

- ملائمته للهوية الثقافية والموارد المتوفرة من اجل إنشاء مدن حيوية تتسم بمزايا إنتاجية متكاملة.
- التحديد الدقيق لأهداف التخطيط الحضري ليسهل التطبيق الفعلي لها، وتجنب شمولية الاهداف التي تزيد من ظهور مستجدات غير مدروسة عند التنفيذ.

---

[1] إياد ياسين الشوبكي، اختيار المكاتب الاستشارية باستخدام أسلوب التحليل الهرمي من وجهة نظر متخذي القرار في قطاع غزة، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

[2] زينب عبد الودود يوسف النعيمي، حوسبة وتطبيق أسلوب التحليل الهرمي) (AHPدراسة تطبيقية لاختيار اهز في الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص ص 41-43.

التوسع الحضري وآليات تخطيطه

ان كانت اهداف التخطيط الحضري تمثل الاستراتيجيات المراد الوصول لها، لا انه لا يمكن ان يكون ذلك دون ايجاد آليات تنفيذية لذلك:

- إيجاد آليات قانونية وتسييريه تشاركية تحدد الصلاحيات والحقوق بنظام التخطيط الحضري.
- قدرات ادارية ومهارات فنية متميزة لأداء ذو مستوى.
- إجراءات تقييمية مستمرة لكل مراحل التخطيط الحضري.
- رقابة صارمة لممارسات التخطيط الحضري لمقاومة مظاهر الإفراط والجمود والعمليات المهدرة للوقت والجهد والتكلفة.
- اشراك المجتمعات المحلية بقرارات وتدبير التنمية الحضرية لإعطاء اكثر فاعلية.

الفصل الثالث:
الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

محاوره

تمهيد

1. السياسة الجزائرية للحفاظ على التراث العمراني.
2. الحفاظ على التراث العمراني في ظل مخططات التوسع الحضري بالجزائر.
3. الحفاظ على التراث العمراني في إطار مخططات تنمية المجال الحضري بالجزائر
4. خلاصة الفصل.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

تمهيد

كانت الجزائر مهداً لكثير من الحضارات التي تعاقبت عليها وتنوعت بتنوع مراحلها التاريخية، فكان استبطانها وتعميرها منذ عصور ما قبل التاريخ لتليه المملكات النوميدية (الامازيغ) السكان الاصلين لهذا البلد، فالاستبطان الاستعماري القديم من الروماني الى الوندآلي والبيزنطي، ليأتوا لها العرب المسلمين فاتحين الى تأسيس دويلات المغرب الاوسط، ليُعود الاستعمار الحديث اطماعه بالجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي لتبدأ بعده مسيرة الجزائر المستقلة بعد 1962م.

و في خضم هذه المسيرة التاريخية للحضارات المتعاقبة على الجزائر تكونا ارثاً معمارياً و عمرانياً متنوع من حيث حضارة انتاجه و ضخماً من حيث تعداده منه 456 معلماً مصنفاً بقائمة التراث الوطني حتى 2016م و 07 مواقع مصنفة كتراث انساني عالمي من طرف منظمة اليونسكو، حيث مرت عملية التصنيف بمرحلتين هامة هما[1]:

- مرحلة ما قبل الاستقلال: وهي المرحلة التي شهدت اغلبية تصنيفات المعالم التراثية العمرانية بالجزائر، وكانت هذه الاخيرة خلال سنوات 1887-1900-1948-1954 والتي قدرت بـ 250 معلماً آنذاك.
- مرحلة ما بعد الاستقلال: غداة الاستقلال لم تبدأ عملية التصنيف الفعلي الا في سنة 1971 م لتستمر العملية بعدها ليصنف 206 معلماً وهذه بعض الإحصائيات ممثلة بالجدول ادناه.

جدول 3: حصيلة تصنيف التراث الوطني الجزائري بعد الاستقلال

السنة	1978	1979	1982	1985	1987	1992	1993
عدد المعالم المصنفة	03	01	17	15	03	34	03

المصدر: لجنة السكان والحاجيات الاجتماعية، مرجع سابق، ص06

كما حاولت الدولة الجزائرية جاهدتاً منذ استقلالها مواجهة مختلف رهانات الحفاظ على ترثها العمراني في إطار التطور الحضري ومتطلباته المتزايدة، وذلك بسن القوانين وايجاد الآليات لازمة لتنفيذها مع الحرص على أن يكون تنسيق وتكامل بينها، وفي هذا الفصل سنستعرض الجهود الجزائرية المبذولة في هذا المجال.

1. السياسة الجزائرية للحفاظ على التراث العمراني

سعت الدولة الجزائرية للحفاظ على تراثها العمراني كسياسة وطنية الزامية، ولذلك سنت القوانين واعدت مخططات الحفاظ ونصبت اجهزة تنفيذية لتطبيق الميداني لها، كما صادقت على برتوكولات تعاون وطنية ودولية لتستفيد وتفيد في هذا المجال ولذلك اتخذت ما يلي:

1.1. اعداد قائمة التراث العمراني الوطني الجزائري

كانت الخطوة الاولى لعملية الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر هو تسجيله وتوثيقه بالقائمة الوطنية للتراث، حيث يتم هذا الاجراء وفق ثلاث مراحل هي:

[1] لجنة السكان والحاجيات الاجتماعية الجريدة الرسمية العدد40. (1998) ص ص 1-19.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

- **التسجيل بقائمة الجرد الاضافي**: يتم تسجيل الممتلكات الثقافية العقارية التي لا تستوجب تصنيفاً فورياً من جهة الاهمية التاريخ او علم الاثار او العلوم او الانثوغرافيا او الأنثروبولوجيا او الفن والثقافة، وان لم تصنف نهائياً بقائمة الجرد بعد 10 سنوات يتم حذفها.
- **تصنيف قائمة الممتلكات الثقافية المحمية:** وتعتبر هذه القائمة قائمة التصنيف النهائي، والتي بموجبها تصبح هذه الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة التي يملكها الخواص قابلة للتنازل ولا ينشأ أي اتفاق على هذا التراث المصنف دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة، كما تحتفظ هذه الممتلكات الثقافية العقارية بنتائج التصنيف نهائياً مهما كانت الجهة التي تنتقل اليها.
- **استحداث قطاعات محفوظة**: حيث يتم تصنيف القطاعات المحفوظة في شكل مجموعات عقارية حضرية او ريفية ليتم تحديد عمليات التدخل من حماية أو اصلاح أو اعادة تأهيل أو تثمين.

2.1. سن تشريعات الحفاظ على التراث العمراني

كانت بداية حماية التراث بالجزائر غادة الاستقلال من خلال استمرار القانون الفرنسي ساري المفعول آنذاك، ليبدأ اهتمام تشريعات الدولة الجزائرية بحماية التراث الثقافي عموماً عام 1967م و ذلك بصدور أول نص تشريعي بشكل امر رقم (281/67) المؤرخ في 20 ديسمبر 1967م المتعلق بالحفريات و حماية المواقع و الآثار التاريخية و الطبيعية، ليأتي الأمر رقم (73/29) المؤرخ في 05 جويلية 1973م ليلغي نهائياً العمل بالقوانين الفرنسية في مجال التراث لتبدأ بذلك المسيرة الفعلية و المستقلة للتشريعات الجزائرية بعملية الحفاظ على التراث العمراني، التي نسردها وفق تسلسلها الزمني.

1.2.1 **المرسوم التنفيذي رقم (684/83) المؤرخ في 1983/11/26:** هذا المرسوم يتعلق بشروط التدخل على الأنسجة العمرانية القائمة، فقد حاول المشرع الجزائري عن طريق هذا المرسوم - الذي يعتبر في زمانه نقلة جديدة - أن يضع منهجاً عملياً للتدخل و حل المشاكل المطروحة في عملية الحفاظ على التراث العمراني و المعماري على الخصوص، فجاءت مواده تنص على[1] :

- **المادة الاولى:** تحديد أربعة أنواع من التدخل وهي عمليات التجديد وإعادة الهيكلة وإعادة الاعتبار والترميم.
- **المادة الثانية:** تم تعريف عمليات التدخل الاربعة بشكل دقيق.
- **المادة الرابعة:** نصت على امكانية إنشاء هيكل تنفيذي من طرف السلطة الوصية لمختلف العمليات قصد الحصول على تنسيق أفضل.
- **المادة الخامسة:** اوجب ادراج مخطط الحماية في إطار وحدود المرسومة في المخطط الرئيسي للتعمير في البلدية.
- **المادة الثامنة**: إلزام مشاركة المالكين العقارين عند الحاجة في تنفيذ اعمال التدخل ضمن إطار مخطط التعمير الرئيسي المعتمد قانونيا.
- **المادة العاشرة:** تم تحديد شروط اعداد مخطط الأحياء أو أجزاء غير معنية بالأحياء لعدم وملاءمتها للوظائف الحضرية والتي لا تتوفر فيها شروط الصحة والنظافة مع الزامية دمج هذه المخططات بالمخطط الرئيسي للتعمير في البلدية.
- **المادة الحادية عشر:** تم تأجيل او منع منح رخص البناء بمجرد صدور قرار عملية الحفاظ بالمنطقة المطلوبة.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، بتاريخ 29 نوفمبر 1983م.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

2.2.1. **القانون رقم (04/98)المؤرخ في 15 جوان 1998:** يتعلق هذا التشريع بحماية التراث الثقافي (ساري المفعول)، حيث أظهرت الدولة جديتها بجعل الحفاظ على التراث ضمن أولوياتها حيث حددت بنوده الشروط المتعلقة بالحفريات وحماية المناطق والمناظر التاريخية و تنميتها، التي تم الاشارة لها بالأمر رقم (281/67) المؤرخة في 20 ديسمبر 1967 دون اتباعها بنصوص تنفيذية للعملية، حيث نصت اهم بنوده على[1]:

أ. التعاريف و التصنيفات التراث الثقافي و التي تم التطرق فيه بالمواد(02 الى 07) المحددة لمفهوم التراث الثقافي على انه جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص والمنقولة، و الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها المملوك لأشخاص طبيعيين ومعنويين تابعين للقانون الخاص، و الموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة، أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور، والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا.

كما أن هذا الباب صنف الممتلكات الثقافية على انها:

- **الممتلكات الثقافية العقارية:** تتمثل الممتلكات الثقافية العقارية في المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمجموعات الحضرية أو الريفية، وتخضع هذه الممتلكات لأحد أنظمة الحماية المذكورة أدناه تبعا لطبيعتها وللصنف الذي تنتمي إليه.
- **الممتلكات الثقافية المنقولة:** تشمل على وجه الخصوص نتائج الاستكشافات و الأبحاث الأثرية في البر و تحت الماء (الأدوات والمصنوعات الخزفية، مخطوطات والعملات والأختام، الحلي والألبسة التقليدية والأسلحة, وبقايا المدافن)، و الممتلكات الثقافية المتصلة بالدين وبتاريخ العلوم والتقنيات، وتاريخ التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العناصر الناجمة عن تجزئة المعالم التاريخية، المعدات الانتروبولوجية و الاثنولوجية، الممتلكات ذات الأهمية الفنية(اللوحات الزيتية والرسوم المنجزة كاملة باليد على أية دعامة من أية مادة كانت، الرسومات الأصلية والملصقات والصور الفوتوغرافية باعتبارها وسيلة للإيداع الأصيل).
- **الممتلكات الثقافية غير المادية**: عرفت الممتلكات الثقافية غير المادية بأنها مجموعة معارف، أو تصورات اجتماعية، أو معرفة أو مهارة أو كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالات الحقيقية للارتباط بالهوية الثقافية، ويحوزها شخص أو مجموعة أشخاص.

ب. حددت المواد (79، 81، 106) من هذا القانون الفاعلين وصلاحياتهم بميدان الحفاظ على التراث العمراني الجزائري، حيث تم إنشاء لجنة وطنية خاصة بحماية الممتلكات الثقافية الجزائرية، وتختص هذه اللجنة بما يلي:

- إبداء أراءها في جميع المسائل المتعلقة بتطبيق هذا القانون والتي تحال إليها من طرف الوزير المكلف بالثقافة.
- التداول في مقترحات حماية الممتلكات الثقافية المنقولة والعقارية، وكذلك في موضوع إنشاء قطاعات محفوظة للمجموعات العقارية الحضرية أو الريفية المأهولة ذات الأهمية التاريخية أو الفنية.

كما تم استحداث لجان وزارية وولائية كلفت بما يلي:

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، بتاريخ 17 يونيو 1998م.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

- بدراسة طلبات تصنيف وإنشاء قطاعات محفوظة أو تسجيل ممتلكات ثقافية في قائمة الجرد الإضافي واقتراحها على اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية.
- إبداء رأيها وتداول في طلبات تسجيل وتصنيف الممتلكات الثقافية لها قيمة محلية بالغة بالنسبة إلى الولاية المعنية في قائمة الجرد الإضافي.
- اقتناء الممتلكات الثقافية المخصصة لإثراء المجموعات الوطنية، و أخرى تتكفل بنزع ملكية الممتلكات الثقافية.
- استحداث قطاعات محفوظة.
- تسجيل هذه الممتلكات الثقافية استناداً إلى قوائم تضبطها الوزارة المكلفة بالثقافة وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لتراجع هذه القوائم العامة كل عشر (10) سنوات، وتستثنى من عملية الجرد العام للممتلكات الثقافية المواقع الطبيعية المصنفة وفقاً للقانون المتعلق بحماية البيئة.

كما أشرك هذا القانون اطياف المجتمع المحلي حيث أكد على:

- يمكن كل جمعية تأسست قانوناً وتنص في قانونها الاساسي على السعي الى حماية الممتلكات الثقافية أن تنصب نفسها خصماً مدعياً بالحق المدني فيما يخص مخالفات أحكام القانون.
- يتعين على كل من يكتشف ممتلكات ثقافية أثناء قيامه بأشغال مرخص بها أو عن طريق الصدفة، أن يصرح بمكتشفاته للسلطات المحلية المختصة التي يجب عليها أن تخبر.

كما تم إنشاء صندوق وطني للتراث الثقافي بموجب (المادة 87) من هذا القانون من أجل تمويل جميع العمليات صيانة وحفظ وحماية وترميم وإعادة تأهيل واستصلاح الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة.

ت. كما حدد هذا القانون المخالفات والعقوبات بأحكام المواد (105،94،91،93،77،64،62) حيث نصت على:

- حظر تصدير الممتلكات الثقافية المنقولة المحمية انطلاقا من التراب الوطني، غير أنه يمكن أن يصدر مؤقتا أي ممتلك ثقافي محمي في إطار المبادلات الثقافية أو العلمية أو قصد المشاركة في البحث في نطاق عالمي، الوزير المكلف بالثقافة هو وحده الذي يرخص بهذا التصدير.

- لا يجوز أن تكون الممتلكات الثقافية الأثرية موضوع صفقات تجارية إذا كانت هذه الممتلكات ناجمة عن حفريات مبرمجة أو غير مبرمجة أو اكتشافات عارضة قديمة أو حديثة في التراب الوطني أو في المياه الداخلية أو الإقليمية الوطنية .
- يعاقب كل من يعرقل عمل الأعوان المكلفين بحماية الممتلكات الثقافية أو يجعلهم في وضع يتعذر عليهم فيه أداء مهامهم.
- يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 10.000 دج و200.000دج وبالحبس من سنة (01) إلى ثلاث (03) سنوات دون المساس بأي تعويض عن الأضرار، كل من يرتكب المخالفات تم معاينتها بموجب محاضر يحررها أعوان مؤهلون بناء على طلب من الوزير المكلف بالثقافة، وتتمثل المخالفات المنصوص عنها فيما يلي:
  - إجراء الأبحاث الأثرية دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة.
  - عدم التصريح بالمكتشفات الفجائية.
  - عدم التصريح بالأشياء المكتشفة أثناء الأبحاث الأثرية المرخص بها وعدم تسليمها للدولة.
  - يمكن للوزير المكلف بالثقافة أن يطالب بإعادة الأماكن إلى حالتها الأولى على نفقة مرتكب المخالفة وحده.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

- بيع أو إخفاء أشياء متأتية من عمليات حفر أو تنقيب المكتشفة بالصدفة أو أثناء القيام بأبحاث أثرية مرخص بها،
- بيع أو إخفاء أشياء متأتية من أبحاث أجريت تحت مياه البحر.
- بيع أو إخفاء ممتلكات ثقافية مصنفة أو مسجلة في قائمة الجرد الإضافي وكذلك الممتلكات الثقافية المتأتية من تقطيعها أو تجزئتها.
- بيع أو إخفاء عناصر معمارية متأتية من تقطيع ممتلك ثقافي عقاري أو عقاري بالتخصيص أو تجزئته.
- كل من يتلف أو يشوه عمداً أحد الممتلكات الثقافية المنقولة أو العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي.
- التصرف دون ترخيص مسبق في ممتلك ثقافي عقاري أو منقول مصنف أو مسجل في قائمة الجرد الإضافي، إلغاء عقد التصرف دون المساس بالتعويضات عن الأضرار.
- المخالفات المتمثلة في شغل ممتلك ثقافي عقاري مصنف أو استعماله استعمالا لا يطابق الارتفاقات المحددة.
- القيام بأعمال إصلاح لممتلكات ثقافية عقارية مقترحة للتصنيف أو مصنفة وللعقارات المشمولة في المنطقة المحمية، أو إعادة تأهيلها، أو ترميمها أو إضافة إليها أو استصلاحها أو إعادة تشكيلها أو هدمها، بما يخالف الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.
- يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القانون المتعلقة بالإشهار، وتنظيم حفلات، وأحد صور ومشاهد فتوغرافية وسينمائية.
- يجب على كل حارس لممتلك ثقافي منقول مصنف أو مسجل في قائمة الجرد الإضافي وعلى كل مؤتمن عليه أن يبلغ خلال الأربع والعشرين (24) ساعة عن اختفاء هذا الممتلك وفي حالة عدم قيامه بذلك يعاقب بالحبس.
- تخضع كل اشغال الحفظ والترميم والتصليح والاضافة والتغير والتهيئة المراد القيام بها من أشغال منشآت قاعدية، وإقامة مصانع أو أشغال كبرى عمومية أو خاصة، أو تشجير أو قطع أشجار، الى ترخيص مسبق من طرف مصالح الوزارة المكلفة.
- بعاقب كل من ينشر في التراب الوطني أو خارجه أعمالا ذات صبغة علمية يكون موضوعها وثائق غير مطبوعة محفوظة في الجزائر وتخص التراث الثقافي دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة، ويمكن للجهة القضائية فضلا عن ذلك أن تأمر بمصادرة العمل المنشور .
- تضاعف العقوبة في حالة العودة.

3.1. تمويل برامج الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء "الصندوق الوطني لتراث الثقافي" في 2006م بموجب المرسوم التنفيذي رقم (06/123) المؤرخ في 04 يوليو 2006 وجاء هذا الصندوق ليتحمل التكاليف المخصصة:

- الدراسات واعمال الترميم الضرورية لإنقاذ وابراز الثروات الثقافية المحمية.
- الدراسات والخبرات الأولية لإنقاذ وابراز الثروات الثقافية العقارية المحمية.
- اقتناء الثروات الثقافية المنقولة.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

4.1/اعداد مخططات حماية التراث العمراني

بعد تصنيف وتسجيل مواقع التراث العمراني ومعالمه المعمارية بالقائمة الوطنية يلزم القانون ساري المفعول رقم (04/89) المؤرخ في 15 جوان سنة 1998 اعداد مخططات حماية التراث الثقافي، وقد تم اتباع هذا القانون بمرسوم تنفيذي يوضح كيفيات اعدادها نذكرها.

1.4.1. مخطط حماية المواقع الاثرية والمناطق المحمية التابعة لها واستصلاحها *PPMVSA*

جاءت كيفيات اعداده بالمواد (01 الى 03) من المرسوم التنفيذي رقم (03/33) المؤرخ في 05 أكتوبر 2OO3 تطبيقاً للمادة 30 من القانون رقم (98/04)، و بموجب هذا القانون فان المواقع الاثرية المعنية به هي المساحات المبنية او غير مبنية دون وظيفة نشطة بما في ذلك باطن الارض المتصل به، و لها قيمة التاريخ او علم الاثار او العلوم او الانثوغرافيا او الأنثروبولوجيا او الفن و الثقافة، يحدد هذا المخطط ما يلي:[1]

- القواعد العامة للتنظيم والبناء والهندسة المعمارية والتعمير عند الحاجة وكذلك تبيعات استخدام الأرض والانتفاع بها، وخاصة الأنشطة التي يمكن ممارستها على حدود الموقع أو المنطقة المحمية.
- يحدد مخطط حماية المواقع الاثرية واستصلاحها القواعد العامة وارتفاقات المطبقة على الموقع الاثري والمنطقة المحمية التابعة له في إطار احترام احكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- مخطط شغل الأرض يجب ان يحترم التعليمات التي يمليها مخطط حماية المواقع الاثرية واستصلاحها بالنسبة لهذه المنطقة.

و بتنسيق بين المديريات الولائية الثقافية و البلديات المالكة للمواقع الاثرية الثقافية و المناطق المحمية تم اعداد 215مخطط [2].

2.4.1. المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة *PPSMVSS*

جاءت كيفيات اعداده ضمن المرسوم التنفيذي رقم (324 /03)المؤرخ في05 اكتوبر 2003 تطبيقا للمادة(45) من القانون رقم (98/04)، و هو مخطط يحل محل مخطط شغل الأراضي و يخص هذا المخطط القطاعات المحفوظة لتجمعات الحضرية او الريفية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها و التي تكتسي بتجانسها و وحدتها المعمارية و الجمالية اهمية تاريخية او معمارية او فنية او تقليدية يحدد:[3]

- إجراءات الحماية للممتلكات الثقافية العقارية بالمنطقة المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو في انتظار التصنيف أو المصنفة والموجودة داخل القطاع المحفوظ.
- الارتفاقات العمومية تحدد بـ 200 م.
- لا يستطيع أي شخص التدخل على المنطقة المحفوظة الا في تحقيق بعض المتطلبات (التزود بالشبكات) ويكون ذلك وفق رخصة خاصة.
- تحديد عمليات التدخل من حماية أو اصلاح أو اعادة تأهيل أو تثمين.

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 60، المؤرخة 05 اكتوبر2003

[2] الموقع الرسمي لوزارة الثقافة الجزائرية،https://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/patcult.php ، 2019/02/07.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 60، مرجع سابق.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

قد استفادة من هذا المخطط عبر تراب الوطن (21) قطاع الاتية اسمائها بالجدول الموالي:

جدول 4: القطاعات المحفوظة بالجزائر

	الولاية	اسم القطاع المحفوظ	تاريخ تحديد
01	الجزائر	قصبة الجزائر	11ماي 2005
02	قسنطينة	المدينة القديمة للقسنطينة	05جوان2005
03	غرادية	وادي مزاب	
04	بومرداس	المدينة القديمة ادلس	19سبتمبر2007
05	الشلف	المدينة القديمة تنس	
06	تلمسان	المدينة القديمة تلمسان	02 ديسمبر 2009
07	تلمسان	المدينة القديمة اندرومة	
08	تيزي وزو	قرية ايت القايد	
09	ميلة	المدينة القديمة لميلة	
10	الوادي	قصر تمرنة	
11	الوادي	حي عشعاشة	30 مارس 2011
12	الاغواط	القصر العتيق	
13	ورقلة	القصر بورقلة	
14	ورقلة	قصر تماسين	15ماي 2013
15	بجاية	المدينة القديمة لبجاية	
16	بسكرة	الدشرة الحمراء	
17	عنابة	المدينة القديمة لعنابة	
18	وهران	المدينة القديمة سيدي الهواري	08 فيفري 2015
19	بجاية	قلعة بني عباس	
20	مستغانم	المدينة القديمة لمستغانم	
21	ادرار	القصر العتيق تامنشيط	04 ماي 2016

المصدر: الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة بوزارة الثقافة الجزائرية، بدون تاريخ.

3.4.1. المخطط العام لتهيئة الحظيرة الثقافية

الحظيرة الثقافية و هي مناطق التراث التي تتسم بأغلبية الممتلكات الثقافية الموجودة عليها و بأهميتها، يتم تحديد حدودها وفقا للمرسوم تنفيذي و القرار مشترك بين وزارة الثقافة و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و الغابات و ذلك بعد استشارة اللجنة الوطنية للمتطلبات الثقافية، يدرج هذا المخطط في مخططات التهيئة والتعمير و يحل محل شغل الأراضي بالنسبة الى المنطقة المعنية[1].

[1] الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخ 2003

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

4.4.1. المخطط التوجيهي للمناطق الاثرية و التاريخية[1]

يهدف هذا المخطط للمحافظة على التراث الثقافي و التاريخي و الاثري و تثمينه بالاعتماد على الجرد و الاسترجاع و تحديد اقطاب تنمية الثقافة و الأنشطة المرتبطة بالإبداع الفني مع الاستغلال المكيف للثروات الثقافية، و وفق هذا المخطط تعرف المعالم التاريخية المعنية به على انها انشاء هندسي معماري منفرد او مجموع يقوم شاهد على حضارة معينة او على تطور هام او حادثة تاريخية، و يهدف الى :[2]

- تحديد التوجهات اللازمة للتنمية الاستراتيجية الوطنية لحماية و تثمين التراث الأثري في اطار القانون (04 /98) المتعلق بحماية التراث الثقافي.
- تحديد شروط تطبيق عمليات الحماية والتثمين للتراث الاثري على مستوى الإقليم الوطني
- الجرد والتصنيف والتسجيل للممتلكات الثقافية المحمية.
- تصميم وانشاء خريطة لتوزيع الممتلكات الثقافية المادية والمعنوية على المستوى الوطني
- تدعيم أنظمة المراقبة والمتابعة في المناطق الاثرية.
- التوفيق بين حماية التراث الثقافي ومتطلبات التنمية الاقتصادية.
- السهر على توافيق بين القيمة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مع خصائص المكان.
- السهر على توفير المصادر المالية الضرورية لعمليات التوثيق والترميم وصيانة المناطق الاثرية والتاريخية.

5.1الاجهزة التنفيذية للحفاظ على التراث العمراني

تعمل وزارة الثقافة والاعلام على الحفاظ على البيئة الثقافية وتثمينها، وتتكون هذه الوزارات من:

- هيئة متخصصة في تصنيف الاثار والمواقع التاريخية والتي تتولى إحصاء وتصنيف قائمة من الاثار والمواقع التاريخية عبر مختلف ولايات الوطن.
- الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة التي تم انشاءها بموجب قرار وزاري بتاريخ 28 أبريل 2013.
- الوكالة الوطنية للأثار وحماية المعالم والنصب التاريخية التي تم احداثها سنة 1987م ليستغني عنها سنة 2006 م لتعوض بديوان تسيير الممتلكات الثقافية.
- اللجنة الوطنية لاقتناء الممتلكات الثقافة ونزع ملكية الممتلكات الثقافية.
- المديريات الجهوية للمتاحف والحظائر الوطنية (حضريتي الهقار والطاسيلي).
- مديريات التراث الثقافي الولائية والتي بدورها تتكون من مديريات فرعية للمعالم والاثار التاريخية.

[1] تم اقتراح 18قطباً للاستفادة من مخطط التوجيهي للمناطق الاثرية والتاريخية.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخ 19فيفري 2003

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

6.1الحفاظ على التراث العمراني من خلال بروتكولات التعاون الوطنية والدولية

في إطار الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لحماية تراثها كانت من الدول سباقة للمصادقة على العديد من الاتفاقية وبروتكولات التعاون الوطنية والدولية لحماية التراث العالمي وتقديم المساعدة لغيرها من دول، في هذا الشأن نذكر

1.6.1 اتفاقيات تعاون مع شركاء وطنين للحفاظ على التراث العمراني

كمبادرات فريدة على المستوى الوطني عقدت وزارة الثقافة اتفاقية تعاون مع النقابة الوطنية للمهندسين المعمارين – المجلس الوطني- بتاريخ 10ماي 2018م، وجاءت هذه الاتفاقية بهدف:

- انشاء جائزة خاصة في مجال حماية التراث المعماري لدفع بالإمكانيات الابداعية للظهور، وتشجيع الكشف عن عناصر الابداع المعماري وترسيخ الهوية المعمارية الوطنية المتنوعة.
- تنظيم دورات تكوينية (تطبيقية ميدانية) مشتركة لفائدة المهندسين المعماريين في مجال حماية التراث المعماري والعمراني لاكتساب خبرات بهذا المجال ليكون شريك فعال بحماية واعادة تأهيل المباني القدية.

2.6.1 بروتكولات تعاون دولية للحفاظ على التراث العمراني

جاء الامر رقم (28/73) المؤرخ في 1973/07/25م المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والوطني التي جرت بباريس في 23 نوفمبر 1973م كان الهدف من هذه الخطوة هو محاولة الدولة الجزائرية الانخراط بجدية في مجال الحفاظ على تراثها من خلال الترويج للمعالمها الاثرية بالمحافل الدولية لجذب الدعم الدولي لها خاصة المهددة منها بالخطر والتي تتطلب تدخلات عمرانية عاجلة.

- تمت المصادقة على اتفاقية اليونسكو 1972م من طرف الدولة الجزائرية بتاريخ 1972/10/15 وانتخبت عضواً في لجنة التراث العالمي لثلاث عُهدات خلال الفترات الممتدة من 1987 م الى 1980م ومن1983 م الى 1989م اخرها كان من 2011 م الى 2015م.
- **الانضمام لمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو):** أصبحت الجزائر عضوا في بالمنظمة سنة 1970م.
- **الانضمام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيكو: ISESCO):** أصبحت الجزائر عضوا بالمنظمة سنة 2002م.
- أمضت الجزائر في سبتمبر 2009 م على البروتكول الثاني لاتفاقية لاهاي لسنة 1999م المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية وفي حالة النزاع المسلح، واتفاقية اليونسكو المتعلقة بحماية التراث الثقافي تحت ماء سنة 2001م، كما أمضت بنفس سنة على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة لسنة 1995م، واتفاقية حماية وترقية تنوع أشكال التعبير الثقافي لسنة 2005م.
- تعتبر الجزائر بلد مانح لليونسكو ومساهم في ميزانية صندوق حماية التراث العالمي باعتبارها عضو دائما، حيث منحت سنة 2013 م صكاً بقيمة 5 ملايين يورو كمساهمة منها في صندوق المنظمة

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

العالمية بعد إعلان أمريكا انسحابها من تمويل المنظمة, فصارت الجزائر بذلك بلداً مانحاً للمنظمة بقيمة تفوق كلاً من تونس وتركيا رغم عدم وجود أي منصب لها خاص خلال هذه الفترة.[1]

- اختيار الجزائر كمقر لمركز التراث غير المادي في أفريقيا سنة 2014م، وجاء هذا المشروع لاتخاذ التدابير السياسية والتشريعية والإدارية الخاصة بصون التراث الحيّ. و تعزيز التعاون والعمل من خلال شبكات الممارسين والخبراء والمسؤولين الوطنيين ومراكز الخبرة ومعاهد البحوث والمتاحف، وذلك من أجل دعم تنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي في المنطقة.[2]
- نظم برنامج تكويني لـ (40) ألف طالب خرجي المدارس عليا لحماية وتثمين التراث الثقافي يوم 12 أبريل 2016م تحت عنوان «دعم القدرات المهنية من أجل حماية وتثمين التراث الثقافي في الجزائر»، الذي يندرج في إطار التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم إدراج التراث الثقافي في التنمية الاقتصادية والبشرية وهذا وفقا للاستراتيجية القطاعية والوطنية.

قد نجحت الدولة الجزائرية بتسجيل مجموعة من مواقعها الاثرية بقائمة التراث العالمي بين الثقافي بالأساس والمختلط (ثقافي/طبيعي) المقدر بسبع (07) مواقع بالإضافة الى خمسة (05) نقاط في لائحة التراث العالمي اللامادي من مجموع (88) موقعاً عالمياً على مستوى افريقية و(74) موقعاً عالمياً على مستوى الدول العربي.

جدول 5: احصائيات للمواقع الاثرية العالمية بالجزائر الى غاية 2016م

العدد	قائمة التراث المادي							نوع تعين
07	قلعة بني حماد	طاسيلي ناجر	وادي مزاب	جيميلة	تيبازة	تيمقاد	قصبة الجزائر	الاسم
	ثقافي	مختلط ثقافي طبيعي	ثقافي	ثقافي	ثقافي	ثقافي	ثقافي	معيار الاختيار
	1980	1982	1982	1982	1982	1982	1982	التسجيل
	102	179	188	191	193	194	565	رقم التسجيل
	قائمة التراث اللامادي							
	أهليل قورارة التقليدي والعادات المرتبطة بها	الزاوية الشيخية والمراسيم المتعلقة بها	الممارسات والمهارات إمزاد عند الطوارق	عادات وطقوس ومراسم السبيبة في واحة جانت بالجزائري	العادات والمهارات الحرفية بزي الزفاف التلمساني			اسم
	2008	2008	2008	2008	2012			التسجيل
	00121	00660	00891	00665	00668			رقم التسجيل
06	قائمة التراث الارشادية							
	الأضرحة الملكية لنوميديا وموريتانيا	واحة الفوقارة والقصور من العرق الغربي الكبير	ندرومة	واد سوف	اماكن و طرق اوقستين بالمغرب الاوسط	واحة الاوراس		الاسم
00	*مواقع التراث العالمي بقائمة الخطر*							

المصدر: معالجة الباحثين

[1] يومية الفجر الجزائري العدد 1542 بتاريخ 2016/06/13:

[2] يومية "الساعة الفجر" الجزائرية، الجزائر لم تقدم اي طلب لحماية تراثها من السرقة ،2012/09/09.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

2. الحفاظ على التراث العمراني في ظل مخططات التوسع الحضري بالجزائر

سعت الدولة الجزائرية جاهدتاً للحفاظ على تراثها العمراني بأبعاد مختلفة وجعله من اولويات استراتيجيات مختلف المخططات التنموية، كما سنوضح بهذا العنصر.

1.2. الحفاظ على التراث العمراني في إطار قوانين التهيئة والتعمير بالجزائر

سنت الدولة الجزائرية نصوص تشريعية للتهيئة والتعمير وجعلت بنودها تنص على إلزامية الحفاظ على التراث العمراني وتنسيق بين استراتيجيات مخططتهما حيث جاء في:

- القانون رقم (90-25) المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والقانون رقم (10/91) المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتضمنان التوجيه العقاري، الهادفان إلى تحديد القوام التقني و النظام القانوني للأملاك العقارية و أدوات تدخل الدولة و الجماعات و الهيئات العمومية، و كانت قواعد تسيير الممتلكات التراثية جزءاً منها باعتبارها وقف ثقافي و ملكاً عام للدولة.
- بالقانون رقم (90-29) المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م و المعدل و المتمم بالقانون رقم (04/05) المؤرخ في 14أوت 2005 م المتعلق بالتهيئة و التعمير المحدد للقواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير و تكوين و تحويل المباني في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي و الموازنة بين مختلف القطاعات، فانه يعتبر التراث العمراني ارتفاقاً ممنوع من التوسع الحضري على حسابه، و على أساس احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة الـعمرانية و مراقبة المخالفات المنصوص عنها بالقانون الخاص لحماية التراث تم تحديد دور كل من مفتشي التعمير وأعوان البلدية المكلفين بالتعمير بتحري هذه المخالفات.
- كما جاء بالقانون رقم (90-30) المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية والذي تناول تسيير الممتلكات الثقافية المتعلقة بالأملاك الخاصة للدولة والجماعات المحلية بالمادة (16) تم تحديد كيفيات والقواعد الخاصة بتكوينها وتسييرها ومراقبة استعمالها من خلال المراسيم التنفيذية رقم (91-454) ورقم (91-455) المؤرخان في 23 نوفمبر سنة 1991م المحددة لشروط ادارتها وتسييرها وعملية جردها.

2.2. الحفاظ على التراث العمراني في إطار مخططات التهيئة والتعمير بالجزائر

سعت الدولة الجزائرية لترجمت النصوص التشريعية للحفاظ على التراث العمراني في إطار قوانين التهيئة والتعمير الى مخططات التهيئة والتعمير بمستوياتها المختلفة حيث:

- يعتبر المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT المرجع الرئيسي لمبادئ الحفاظ على التراث العمراني وجعلها من أولوياته الواجب تنفيذها في إطار المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية SRAT، والذي بدوره يرسم تفاصيل الصورة المستقبلية للإقليم أو الجهات حسب معطياتها التراثية وذلك بتثمينها من خلال مشاريع كبرى في إطار مخططات التهيئة الولائية PAW.
- كما يعتبرا كلاً من المخطط التوجيهي للتهيئة وال تعمير PDAUومخطط شغل الأراضي POS عمليات الحفاظ على التراث العمراني وادماجه بالنسيج الحضري من اولويات اهدافهما، حيث يعتبراه حق الارتفاق ومحمية من التوسع العمراني.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

3. الحفاظ على التراث العمراني في إطار مخططات تنمية المجال الحضري بالجزائر

كنا أكدنا بالجانب النظري بأن تنمية المجال الحضري متعدد الابعاد وشامل لمختلف القطاعات، حتى تكون متكاملة نتائجها ملموسة، وهذا ما سعت له الدولة الجزائرية للحفاظ وتثمين تراثها بطريقة تحقق التوازن اللازم بين ابعاده المختلفة.

1.3. الحفاظ على التراث العمراني في إطار قوانين ومخططات التنمية الحضرية

لم يقتصر تبني عمليات الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر على مخططات التوسع العمراني وتشريعاته فحسب بل ذهبت ابعد من ذلك، حيث سعت لتثمينه من خلال مخططات التنمية الحضرية وتشريعاتها كما سنبين بهذا العنصر

1.1.3. الحفاظ على التراث العمراني في إطار تشريعات ومخططات التنمية المستدامة للسياحة

تعتبر الجزائر دولة نفطية بدرجة الأولى الا ان هذه المادة يعتبر سوقها غير ثابت ومعرض لازمات اقتصادية كما انها معرضة لنضوب، لذا أولت الدولة اهتماماً بقطاع السياحة بشكل عام والسياحة التراثية بشكل خاص كأحد البدائل ودعائم للاقتصاد الوطني، وحتى تكون هذه الإرادة نافذة كان لازم ترجمتها الى تشريعات و مخططات تنفيذية لتثمين هذا القطاع فتم إيجاد:

- **مخطط التوجيهي للتهيئة السياحة SDAT:** حدد المرسوم التنفيذي رقم(07/86) المؤرخ في 11مارس2007 م المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم (78/15) المؤرخ في 11 مارس2015 م كيفيات اعداد مخططات التهيئة السياحية للمناطق التوسع و المواقع السياحية، الهادف الى وضع استراتيجية محكمة و ذات فاعلية للنهوض بالقطاع السياحي و تنويع الإيرادات المالية من خلال تثمين التراث التاريخي و الثقافي بما يحقق التنمية المستدامة.
- **مخطط التوسع السياحي ZET:** جاءت المادة (02) من القانون رقم (03/03) المؤرخ في 17فيفري 2003م المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية لتنص على انه كل منطقة أو امتداد من إقليم يتميز بصفات او بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، هي مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية، ولتذليل صعوبات والعوائق العقارية لهذه المخططات تم سن:
  - المرسوم التنفيذي رقم (04/421) المؤرخ في 20 ديسمبر 2004م الذي يحدد كيفيات الاستثمار المسبق للإدارات المكلفة بالسياحة والثقافة في مجال منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.
  - المرسوم التنفيذي رقم (06/385) المؤرخ في 18مارس2008م الذي يحدد كيفيات ممارسات الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بحق الشفعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.
  - القرار الوزاري المؤرخ في 18مارس 2008م الذي يحدد نموذج التصريح المسبق لبيع ملك الواقع داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.
  - المرسوم التنفيذي رقم (07/23) المؤرخ في 28جانفي 2007م الذي يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.

وفي إطار سياسة التدعيم والارتقاء بالاستثمار السياحي بالمقومات الثقافية والطبيعية التي تزخر بها مناطق التوسع السياحي، انتهجت الدولة الجزائرية استراتيجية التسهيلات والحوافز والامتيازات للقطاع المحلي والاجنبي الملخصة بالجدول الاتي:

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

جدول 6: الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في الجزائر حسب القانون (01/03)

امتيازات النظام العام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطـوق الثـاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03سنوات			
حقوق التسجيل	اعفاء			
حقوق تسجيل عقود تأسيس الشركات و رفع رؤوس الاموال	0.5%			
الرسم العقاري	اعفاء02 الى 05سنوات	اعفاء من 05 الى 10سنوات	اعفاء ما لا يقل من 07سنوات	اعفاء ما لا يقل على 10سنوات
الحقوق الجمركية	30 %			
اشغال المنشأة القاعدية	لا شيء	تكفل كلي أو جزئي	تخفيض% 10	تكفل جزئي او كلي
التنازل عن الاراضي العمومية	اتـاوة التـأجير بقيمة حقيقية	امتيازات تصل الى دينار رمزي	تخفيض%10	امتيازات تصل الى دينار رمزي
تخفيض نسبة الفوائد	لا شيئ			

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، نشرة 2003م.

كما عملت الدولة الجزائرية على توفير مجموعة من الوسائل الفنية لجلب الاستثمارات الخاصة بمناطق التوسع السياحي المتمثلة في:

- تقديم دراسات جدوى اقتصادية وفنية واعلامية للتعريف بإمكانيات الاستثمار السياحي والفرص المتوفرة.
- التأهيل المهني للعملة بمجال السياحة والحرف التقليدية.
- تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار يقدر بـ (640) مليون سنوياً.
- فتح خطوط جوية مباشرة بين الاقطاب والمدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب الجزائري.
- تكثيف مشاركة القطاع الحرف التقليدية في المعارض بالخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية بالداخل.
- توفير المناخ المناسب للاستثمار السياحي والشراكة بين الطرفين المحلي والاجنبي باتخاذ التدبير الازمة لذلك المتمثلة في:

  - عقود التسيير لإدارة الخدمات بتحمل الطرف الاجنبي تسيير المشاريع لضمان كفاءة خدماتها من جهة ولتكتسب المؤسسات السياحية الجزائرية الخبرة من جهة اخرى.
  - حق الامتياز أو التنازل باستعمال الاسم التجاري مؤسسة لمؤسسة اخرى.
  - الشراكة المختلطة بين الرأس المال المحلي والاجنبي.
  - تأجير الدولة هياكلها الاساسية لممارسة النشاط السياحي لشريك الاجنبي.

2.1.3. الحفاظ على التراث العمراني في إطار قانون ومخططات البلدية.

اعتبرت الجزائر منذ استقلالها البلدية والجماعات الإقليمية كشريك فعلي بعملية التنمية الحضرية والحفاظ على التراث العمراني بشكل خاص، حيث تم تأكيد بقانون البلدية وفق تسلسلها الزمني على:

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

- اعطاء البلدية صلاحيات واسعة بالقطاع السياحي، حيث جاء بالمرسوم التنفيذي (372/81) المؤرخ 26 ديسمبر 1981 م ولا سيما المادة (02) ما يلي:
  - إنشاء مركبات بسيطة تخدم القطاع مثل الفنادق الحضرية الصغيرة ومحطات الطرق والمطاعم وساحات التخييم والمراكز العائلية وغيرها، كما تتولى صيانتها وتسييرها واستغلالها.
  - السهر على تطبيق القوانين والانظمة الرامية الى تقدم السياحة.
  - إحداث هيئة ذات منفعة محلية لها طابع سياحي.
  - اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على المعالم السياحية والمناطق التاريخية والاثار.
- كما أكد القانون البلدي رقم (10/11) المؤرخ في 22 بونيو 2011م على الاستقلال المعنوية والمالية للبلدية وجعل منها إطار مؤسساتي لمشاركة المواطنين في التسيير شؤونها، لذا جعلت من رئيس المجلس الشعبي البلدي يتمتع بعدة اختصاصات وصلاحيات تشمل كل نشاط ذو طابع او منفعة عامة في النطاق البلدي بصفة خاصة الى جانب الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والثقافية وكذا الامن، وفي إطار هذا القانون الساري المفعول تم منح صلاحيات التالية للجماعات المحلية:
  - **بمجال التهيئة والتعمير:** في هذا المجال يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي عدة صلاحيات تضمنتها المواد (107) الى (121) من هذا القانون والمتمثلة في:
    - ✓ مراقبة احترام تخصيصات الاراضي وقواعد استعمالها.
    - ✓ سهر على المراقبة الدائمة للمطابقة البناءات للشروط المحددة بالقوانين المعمول به.
    - ✓ اشتراط الموافقة المسبقة للمجلس الشعبي البلدي على انشاء اي مشروع على تراب البلدية محافظة على البيئة المحلية.
    - ✓ مكافحة السكنات الهشة والغير القانونية حفاظاً على الطابع الجمالي للبلدية.
    - ✓ حماية المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية او التجارية او الخدماتية.
  - **المجال الثقافي والرياضي**: بحكم القانون البلدي رقم (11/10) بمجال الثقافة والرياضة يمكن للبلدية إنجاز مؤسسات ومركبات بسيطة بالبلدية والعمل على صيانتها وتنشيط وظائفها من خلال:
    - ✓ تشجيع انشاء الجمعيات الثقافية.
    - ✓ تنظيم المعارض والاسابيع الثقافية.
    - ✓ الحفاظ على الفنون الشعبية.
    - ✓ تنظيم جولات رياضية.
    - ✓ تبادل الشباب بين البلديات.
    - ✓ التظاهرات الجماعية للشباب.
    - ✓ تنشيط المهرجانات الرياضي البلدي.
  - **المجال الاجتماعي**: يكمن دور البلدية في المجال الاجتماعي في تقديم يد العون للفئات المحرومة والمعوزة في إطار السياسة العمومية الوطنية بغية حمايتها اجتماعياً مثل:
    - ✓ القضاء على الاكواخ والبناءات الفوضوية من خلال تقديم المساعدة سوآءا في إطار اعادة الاسكان أو اعادة هيكلة الاحياء القديمة.
    - ✓ مساعدة الشباب الراغب في العمل باتباع اجراءات ادارية تمكنه من ورشات او تعاونيات او حتى مؤسسات صغيرة.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

3.1.3. الحفاظ على التراث العمراني في إطار القانون التوجيهي للمدينة

جاء القانون التوجيهي للمدينة رقم (06/06) المؤرخ في 20 فيفري 2006 م للحد من الفوضى الكبيرة السائدة في مجال التعمير و التمكين الحكم الراشد، وذلك لأول مرة منذ الاستقلال مستوحاة مبادئها وأسسها من المبادئ العالمية الحديثة والقائم على أساس التنسيق والتشاور بين كل الفاعلين العموميين و الخواص و المجتمع المدني، و كذا مبادئ اللامركزية و التسيير الجواري و الحق في الإعلام، وترقية الثقافة، والمحافظة والإنصاف الاجتماعي، في منظور التنمية البشرية المستدامة، حيث تم التطرق من خلاله الى:

- نصت المادة (08) بمجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري على المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية، وترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة مع الحرص على الاستغلال العقلاني لها.
- المادة (09) اعتبرت أن من صلاحيات المجال الحضري والثقافي التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق المحمية عن طريق تصحيح الاختلالات الحضرية وإعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته.

2.3. الفاعلون بالتنمية الحضرية للحفاظ التراث العمراني بالجزائر

من خلال القوانين المذكورة سابقاً والمراسيم التنفيذية تم بناء إطار مؤسساتي يحدد من خلالها الفاعلين وادوارهم وطرق بثيهم بعمليات الحفاظ على التراث العمراني في إطار التنمية الحضرية، هم:

- **الدولة:** سهرت الدولة الجزائرية على توفير قوانين النظام العام والشروط والميزانية المالية والآليات التقنية الكفيلة بتنفيذ البرامج والانشطة المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني وتنمية المجال الحضري كما ستوضحنه سابقاً.
- **الهيئات الاقليمية والمحلية:** في إطار سياسة اللامركزية المعتمدة من طرف الدولة منحت صلاحيات للجماعات المحلية لتسيير والمحافظة على املاكها ووظائفها ونوعية ظروف معيشية سكانها ضمن احترام الصلاحيات المخولة لها قانوناً عن طريق:
  - ✓ تحديد الاستراتيجية وتسطير اولويات التنمية الشاملة والمتكاملة للمدينة.
  - ✓ توفير شروط التشاور وتنسيق بين مختلف المتدخلين في سياسة المدينة.
  - ✓ تحديد المواصفات والمؤشرات الحضرية وكذا عناصر التأطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات المحددة.
  - ✓ ايجاد الحلول لإعادة تأهيل المدينة واعادة تصنيف المجموعات العقارية واعادة هيكلة المناطق الحضرية الحساسة.
  - ✓ تصميم ووضع سياسات تحسيسية واعلامية موجهة للمواطنين.
  - ✓ وضع حيز لتنفيذ ادوات التدخل والمساعدة على اتخاذ القرار لترقية المدينة.
  - ✓ وضع حيز لشراكة بين الدولة والجماعات الاقليمية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين لتنفيذ برامج سياسة المدينة.
  - ✓ السهر على التنسيق بين الادوات المتعلقة بسياسة المدينة وضمان مراقبة وتقييم ادائها.
- المواطن: يتم اشراك المواطنين في تحديد واعداد البرامج المتعلقة بتسيير اطارهم المعيشي وخاصة احياءهم طبقاً للتشريع الساري المفعول عن طريق الاستقصاء العمومي.
- **المستثمرين والمتعاملين الاقتصادين:** يساهم المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها عن طريق شراكة بين القطاع العام والخاص لتحقيق الاهداف المدرجة ضمن إطار سياسة المدينة، لاسيما في ميدان الترقية العقارية وتنمية الاقتصاد الحضري وتنافسية المدن.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

3.3. الاليات اللوجستية للحفاظ على التراث العمراني في إطار التنمية الحضرية بالجزائر

تعددت الاليات اللوجستية للحفاظ على التراث العمراني في إطار تنمية المجال الحضري بالجزائر من اجل تخطيط مجالهم الحضري، حيث سطر القانون للهيئات الرسمية على المستوى المحلي آليات تساعدهم على اداء ادورها من خلال:

✓ **التنسيق والتشاور**: حرص المشرع الجزائري في تشريعاته التنفيذية على التحكيم المشترك والتنسيق بين مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين بتنفيذ سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة.

✓ **اللاتمركز واللامركزية**: اسند المشرع الجزائري مهام وصلاحيات قطاعية الى ممثلي الدولة على المستوى المحلي والاقليمي بحكم القانون.

✓ **التنمية المستدامة:** وضع المشرع الجزائري شروط لعقلنة استهلاك موارد ومقومات التنمية الحضرية بما يلبي الحاجات الانية دون رهن حاجات الاجيال القادمة.

✓ **الحكم الراشد:** فتح المشرع الجزائري للجماعات المحلية ابواب المبادرات وتشجيعها لتنمية مجالهم الحضري.

✓ الاعلام: في إطار الشفافية فرض المشرع الجزائري على الجماعات المحلية اطلاع واستشارة المواطنين بكل برامجها التنموية.

✓ **المحافظة والمراقبة**: اولى المشرع الجزائري اهتماما كبير لإرساء جهاز رقابي يسهر على مراقبة اشغال صيانة الاملاك المادية والمعنوية للمدينة والمحافظة عليها وحمايتها وتثمينها.

✓ **الاستقلالية والحماية القانونية للفاعلين بالتنمية الحضرية:** للحد من الإجراءات التعسفية التي يمكن ان تمارسها السلطات المركزية على السلطات اللامركزية، جعل السلطة القضائية اعلى سلطة وطنية.

✓ **الاستقلالية المالية للجماعات المحلية**: لتدعم التمويل الذاتي للوحدات الادارة المحلية منح المشرع الجزائري اختصاص اعداد ميزانية البلدية وصرفها للجماعات المحلية.

✓ **عصرنة الادارة العمومية الاقليمية والمحلية:** اهتم المشرع الجزائري بتنظيم قانوني لاستخدام تكنولوجية المعلومات والاتصال بالقانون (03/05) المتعلقة بالملكية والحقوق المجاورة، حيث فسح هذا القانون المجال امام الجماعات المحلية الانفتاح على التطور التكنولوجي واستخدامه لزيادة كفاءة اداءها.

كما اعطى المشرع الجزائري اهمية للعمل الجمعوي وفاعلية المواطن دورا لا يستهان به بعملية تخطيط المجال الحضري من خلال:

✓ **التسيير الجواري**: وضع الدعائم والمناهج الرامية الى اشراك المواطن بصفة مباشرة عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير البرامج والانشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي.

✓ **نشر الوعي الثقافي**: المشاركة في توعية وتحسيس المجتمع المحلي.

✓ **التنمية البشرية:** المشاركة بتكوين ورفع المستوى الابداعي بالمجتمع الحضري لتنويع مجالات الأبداع والتعبير الثقافي في إطار القيم الوطنية.

- **الاستقصاء العمومي**: الذي يعتبر صورة من صور المشاركة المباشرة للمواطن بعملية تخطيط وتنمية مجاله الحضري المحلي، وذلك بإخضاع المخططات الى التحقيق العمومي لإبداء آرائهم اثناء الاعداد وقبل المصادقة نهائية من طرف الهيئات الرسمية المعنية.

الحفاظ على التراث العمراني بالجزائر في ظل التوسع الحضري المتسارع

4. خلاصة الفصل

سعت الدولة الجزائرية منذ فجر الاستقلال لتبني سياسة الحفاظ على تراثها العمراني فوفرت الإطار التشريعي الملزم لكل الهيئات بذلك، كما حرصت على ان تكون مرجعتيها دولية في ذلك حتى تكون بمستوى التطلعات العالمية بهذا المجال، وحتى تكون سياستها نافذة ميدانياً وفرت الآليات والاجهزة التنفيذية لتطبيق هذه التشريعات القانونية المؤطرت لبرامج الحفاظ وتثمين التراث العمراني بالجزائر، كما حرصت السلطات الجزائرية على التنسيق وعدم تضارب الاستراتيجيات المختلفة للمخططات التنموية الحضرية بكل ابعادها فكان ذلك بجعل عمليات الحفاظ على التراث العمراني من بين اولوياتها

بعد العقد الخامس من استقلال الدولة الجزائرية الذي كان قوام سياستها التسيير المركزي للتنمية بكل مجالاتها وعائدات البترول ممولا لتنفيذ استراتيجيتها، اعادت توجه سياستها لتواكب النظم العالمية للتخطيط المستجدة، فوفرت الإطار التشريعي وآليات ارساء مبدأ اللامركزية وعصرنة ادارتها، وكذا اشارك مختلف اطياف المجتمع المحلي بالتنمية الحضرية، لتنتقل الجزائر بذلك الى نظام الدولي الجديد لتخطيط الحضري المستجد الذي تطرقنا الى مبادئه بالفصل السابق، فكانت اهم مؤشراته وابعاده متمثلة في:

- **عصرنة الادارة المحلية:** وكان ذلك من خلال تنمية وتطوير الاداء البشري واستعانة بالتطور التكنولوجي والاتصال من اجل توسيع التنسيق بين الفاعلين وربح الوقت والجهد.
- **الاستقلالية المالية:** لدفع العجز المالي للجماعات المحلية وذلك من خلال تنويع المصار الاقتصادية وترشيد النفقات المحلية.
- **الاستقلالية القانونية:** لتوسيع الصلاحيات التسييرية للجماعات المحلية اعطاء المشرع الجزائرية الحماية القانونية للمبادرات التسييرية اللامركزية بالقرار.

الفصل الرابع:
سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

محاوره

تمهيد

1. السياسات المتبعة لبعض الدول في الحفاظ على تراثها العمراني.
2. مقارنة سياسات الحفاظ على التراث العمراني للدول المدروسة بالجزائر.
3. عرض تجارب ناجحة للسياسات المدروسة بالحفاظ على التراث العمراني
4. تحليل عوامل نجاح التجارب الميدانية المدروسة للحفاظ على التراث العمراني
5. خلاصة الفصل

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

تمهيد

ان كان دور التشريعات الوطنية كبيراً في توجيه عمليات الحفاظ على التراث العمراني والتخطيط الحضري فان نتائجها الميدانية هو المحك الحقيقي لتحديد ناجعة أو اخفاق هذه السياسات، و هذا ما جعلنا نتطرق في هذا الفصل لسياسات و تجارب بعض الدولة التي نجحت بإنتاج قوانين خدمة احتياجاتها و اهدافها و تطلعاتها، لتتوصل في نهاية الى توفير آليات تخطيطية تنفيذية تميزت ليكمل مسار التنمية بعضه البعض.

من المؤكد أن مسيرة هذه الدول بمجال الحفاظ على التراث العمراني مر بعدة تعديلات جذرية او جزئية ليتكون لديها رصيد من الخبرات، ومن هذا المنطق تم انتقها لتوافقها مع المسيرة الجزائرية من حيث أوضاع السياسية وظروف الاجتماعية الاقتصادية وايديولوجية انتاجها بهدف اقتباس عوامل ترشيدها وامكانية تكيفها مع الاقتراحات الخاصة بحالة الدراسة ومجتمعها الاصلي" الجزائر".

1. السياسات المتبعة لبعض الدول في الحفاظ على تراثها العمراني

تسعى الدول الى سن قوانينها الوطنية للحفاظ على تراثها بما يتلاءم مع مقوماتها الثقافية وسوسيواقتصادية، لتجعل من استراتيجيتها التنموية مضمونة المقومات ومتاحة التنفيذ في أسرع الآجال، وبما ان قطاع الحفاظ على التراث العمراني أحد هذه الاستراتيجيات فإنه يخضع الى نفس الأجراء.

1.1. سياسية الحفاظ على التراث العمرانـي بفرنسا

جاء اختيارنا لسياسة الدولة الفرنسية بهذا المجال نظراً للروابط التاريخية التي تجمع البلدين مما اثر على المرجعية التشريعية بالجزائر، كما كانت فرنسا من الدول السباقة في مجال المحافظة على التراث العمراني و المعماري، فقد مرت التجربة الفرنسية في الحفاظ على المدن التاريخية القديمة بعدة مراحل تاريخية و جاءت ضمن خطوات متدرجة نسرد اهدافها وفق تسلسلها التاريخي كما يلي:

1.1.1. تشريعات الحفاظ على التراث العمراني بفرنسا

في نهاية القرن التاسع عشر قامت السلطات الفرنسية بإعداد قانون خاص بحماية المعالم التاريخية والعناصر الفنية، ليتم تعويضه في نهاية 1913 م بقانون جديد يسمى " قانون تصنيف وحماية المعالم التاريخية وجعل حماية البنايات من ناحية التاريخية والفنية مصلحة عامة، حيث نصت مواده على أنه لا يمكن أن تكون محل أعمال صيانة أو أي تغيير إلا بترخيص من السلطة المختصة، ويمنع من القيام بهذا الأمر حتى ملاك العقارات أنفسهم نظرا لقيمتها التاريخية والفنية.

ليتم ادخال آلية عمرانية جديدة بتاريخ 05 جانفي 1933م تم من خلالها أدمج " البعد المشهدي" بعد صدور ما سمي بقانون المشاهد (Code des paysages)، الذي كان هدفه بالأساس تطوير الاهتمام بالتراث ككل من أجل حماية أنسجة عمرانية كاملة سواء احتوت على معالم أم لم تحتو، ليتم تقنين محيط المعالم التاريخية بتوسيع الرقابة إلى محيطها المجاور عن طريق خلق ارتفاق للحماية على مساحة تمتد إلى (500 م) حول المعلم التاريخي المصنف أو المسجل.

ليتبع في 05 أوت 1962م بإنشاء ما يسمى " بالقطاعات المحمية " في فرنسا عن طريق قانون "مالرو" (MALRAUX)، كرد فعل على عمليات التجديد الحضري الذي بدأت مظاهر محدوديتها تظهر للوجود في ذلك الوقت، فكان هذا القانون الهام يهدف بالخصوص إلى حماية الأحياء السكنية القديمة التي هي في حالة تدهور من جهة، وتحسين ظروف المعيشة بها من جهة ثانية، و لتدعيم هذا القانون تم

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

ايجاد أداة التخطيط التراثي تسمى بمخطط الحماية والتطوير (P S M V) الذي يهدف إلى تسوية كل إشكاليات العمران في المحيط الذي يشمله المخطط، كما أنه يقوم مقام مخطط شغل الأراضي والمخطط المحلي للعمران (P.L.U) معاً، ليتبع بقانون التوجيه العقاري سنة 1967م الهادف لحماية و تنمية المعالم ذات طابع جمالي أو تاريخي بالنسيج العمراني.

اما بتاريخ 31 /1976/12 م تم سن القانون المتضمن إصلاح قطاع العمران وتحسين الإجراءات من أجل التكفل بشكل أحسن بإعادة تأهيل المراكز العمرانية القديمة، ليتم التأكيد بقانون المشاهد العمرانية المؤرخ في 08جانفي1993 م على تميز العناصر الطبيعية والحضرية المميزة التي يتطلب هدمها أو المساس بها ترخيصا مسبقاً ومعنى هذا أن التراث العمراني والمعماري جزء من المدينة.

لتصبح هذه القطاعات المحمية بيد الدولة بشكل كلي بدءاً من تاريخ 28 جويلية 2000م ، لأن الأمر يتعلق بقرارات تمس المصلحة العامة، وقد خفف تشريع الجديد العبء على السلطات المركزية بتحويل سلطة القرار إلى مصالح الدولة على المستوى المحلي المتمثلة في المحافظة (Préfecture)، مع رهن هذه القرارات برأي المسبق للجنة الوطنية للقطاعات المحمية (CNSS) التي تلعب دور الضامن للانسجام الوطني والتناسق، ليتع بالقانون المتعلق بالتضامن و التجديد الحضري المؤرخ في 13ديسمبر2000م الذي حسن من الحماية التي يضمنها المخطط العمراني المحلي، فقد أكدا هذا القانون على أن الحماية في إطار المخطط المحلي للتعمير "يمكن أن تطبق على الجزيرات وعلى العمارات و المجالات العمومية بهدف تنمية الإطار المبني العتيق و إعادة تأهيله ".

ليصدر القانون المعمول به وساري المفعول الي يومنا هذا قانون التعمير المعاد صياغته في 12 جويلية 2010م، حيث حدد العلاقة بين التنمية المستدامة وحماية التراث العمراني لتصبح من أهداف الوثائق والمخططات العمرانية، ويتم كل ذلك بتحديد الأماكن المراد حمايتها لتمييزها بدقة على المخططات العمرانية. كما يتم تحديد القواعد الخاصة بالتدخل على المناطق العمرانية التراثية، حيث يكون التدخل معتمدا على المقاربة نمطية مورفولوجيا (Approche Typo morphologique) لتسمح بتحديد مجموعات متجانسة على المستوى المعماري.

2.1.1. مخططات الحفاظ على التراث العمراني بفرنسا

حتى تكون لهذه السياسة الفرنسية اليات تنفيذية، اتحت مجموعة من المخططات لهذا الغرض كما سنوضح مجال واهداف كل مخطط منها.

- **مخطط مناطق حماية التراث المعماري والعمراني والمشاهد العمرانية (ZPPAUP)**: يخضع إعداده إلى سلطة الجماعات المحلية لأن الأمر يتعلق بأداة اختيارية وليست إجبارية.
- **مخططات التعمير**: من أجل التكفل بالتراث العمراني والمعماري اعطى لمخططات شغل الأراضي إمكانية "تحديد الأحياء والشوارع والمعالم التي يجب حمايتها أو تنميتها لأغراض ذات طابع جمالي أو تاريخي.
- **المخطط المحلي للتعمير (PLU)**: يهتم هذا المخطط بعمليات التحديث العمراني ومحاربة تدهور الأنسجة العمرانية التاريخية، القائم على ذلك السلطات المحلية بعدما كانت لا تولي أهمية كبرى لتراث لأنها كانت تعتبر من اختصاصات الدولة ومصالحها المرتبطة بوزارة الثقافة.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

3.1.1. نتائج سياسة الحفاظ على التراث بفرنسا

يعتبر مسار الحفاظ على التراث العمراني والمعماري بفرنسا مساراً طويلاً ليعبر ذلك عن علاقة متجذرة لتراث بهوية المجتمع الفرنسي، الا ان هذا المسار شهد تحول بسياسة التكفل المركزي " الدولة" الى السلطات المحلية سنة 1980 م في إطار الحركة اللامركزية، كما عرفت مخططات التعمير المحلية تحسينات عديدة لتكفل أحسن بحماية التراث العمراني والمعماري المحلي، حيث تميزت هذه المخططات المحلية بـ:

- أصبحت كل عقارات المحددة بموجب قوانين الحفاظ على الأحياء التاريخية القديمة بالمدن ملكاً للبلديات ففي باريس مثلا تجاوزت المساحة المحمية ثلاثة ملايين هكتار.
- المسار الطويل لإعداد مخططات الحماية والتنمية الذي يستغرق عشرون سنة مع العلم أن مدة الإعداد المتوسطة هي تسعة عشرة سنة.

2.1. سياسة الحفاظ على التراث العمراني بالمغرب

كان اختيارنا لدراسة السياسة المغربية بمجال الحفاظ نتيجة الجوار الجغرافي و امتلاكها نفس الخصائص الاجتماعية و المستوى الاقتصادي مع الجزائر، الا ان الاهتمام المغربي بالتراث كان مبكراً و يعود ذلك الى 29 نوفمبر 1912م تاريخ نشر الظهير الشريف المتعلق بالمحافظة على المواقع و النقوش التاريخية، و منذ هذا التاريخ عرف التشريع المغربي تطوراً ملحوظاً توج بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية و هي كالتالي[1]:

1.2.1. تشريعات الحفاظ على التراث العمراني المغربي

جاء الظهير الشريف بتاريخ 13 فيفري 1914م المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية و النقوش و التحف الفنية و العادات للمملكة الشريفة و حماية الاماكن المحيطة بالمأثر و المواقع و المعالم الطبيعية، و تم توسيع مجال الحفاظ بسن الظهير الشريف المؤرخ في 21 جوان 1945م المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية و النقوش و التحف الفنية و العادات و حماية المدن العتيقة و المعمار الجهوي، و بعد ذلك ليتمم الظهير الشريف رقم (351-59-1) الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1379هـ (2 ديسمبر 1959م) في شأن التقسيم الإداري للمملكة و الفاعلين بمجال الحمية بالمراسيم التنفيذية الاتية:

- المرسوم رقم 832-75-2 الصادر في 27 من ذي الحجة 1359 (30 ديسمبر 1975) المتعلق بالمناصب العليا الخاصة بالوزارات كما وقع تغييره وتتميمه.
- المرسوم رقم 864-75-2 الصادر في 17 من محرم 1396 (19 يناير 1976) المتعلق بنظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا بمختلف الوزارات.

و بعد ذلك تم اصدار الظهير الشريف رقم 84-97-1 الصادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) المتعلقة بتنفيذ القانون رقم 96-47 المتعلق بتنظيم الجهات، و تحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الثقافة بمجال المحافظة على التراث العمراني، فكانت بنود هذه التشريعات تهدف الى [2]:

---

[1] مذكرة تقديم لمشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه، وزارة الثقافة، المملكة المغربية ،2006، ص ص1 -6.

[2] الجريدة الرسمية، رقم 5486، المملكة المغربية، 28 دجنبر 2006، ص ص3-54.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

2.2.1. الجهاز التنفيذي للمحافظة على التراث العمراني المغربي

إحداث لجنة وطنية للتراث الثقافي ذات طابع استشاري وتكلف بإبداء رأيها وتقديم مقترحات لحمايته وتصنيفه، كما تم استحدث مصالح لامركزية لوزارة الثقافة تتكون من مديريات جهوية موزعة حسب التقسيم الإداري للمملكة لتسهر على تفعيل وتنفيذ سياسة الوزارة في المجال الثقافي للمحافظة على التراث الثقافي وصيانته وتوظيفه وفق استراتيجية ثقافية فنية جهوية.

شجعت الدولة احداث وتنمية التكوين المتخصص والملائم في مجال المهن والحرف المرتبطة بالممتلكات الثقافية، وفتح مسالك متخصصة في الهندسة والقانون والاقتصاد المتعلق بتدبير وتثمين هذه الممتلكات.

اعطت السلطات الحكومية المكلفة بالثقافة او بطلب من الجماعات اللامركزية حق شفعة بخصوص أي تفويت للممتلك الثقافي المنقول او الغير المنقول مقيد في السجل الوطني للجرد أو مرتب بعد راي صريح للجنة الوطنية للتراث وطبقا للشروط محددة تحل بمقتضاه محل من رست عليه عملية التفويت.

3.2.1. نتائج سياسة الحفاظ على التراث العمراني المغربي

تميزت مسيرة هذه النصوص القانونية بالانتقال من الوصاية الفرنسية الى السيادة الوطنية المغربية، وهذا حافظة على استمرار الرؤية الاستعمارية ببداياتها، لكن هذه المنظومة سرعان ما بدأت تعرف بعض التغير بسبب اقتناع المسؤولين المغاربة بضرورة مغربة القوانين والتشريعات العامة للحفاظ على الأسس و المبادئ السابقة مع بلورتها وفق الخصوصية المحلية، مع تبوء الجماعات اللامركزية دوراً كبير بعملية التصنيف من خلال حق الشفعة و كذا بمبادرات المحلية للحفاظ على التراث العمراني.

3.1.سياسة الحفاظ على التراث العمراني بتونس

تم اختيارنا لدراسة السياسة التونسية بمجال الحفاظ على التراث العمراني بحكم انها دولة جارة "المغرب العربي" وتملك نفس الخصائص الثقافية والاجتماعية، زيادة انها مرت بنفس الاوضاع السياسية واستقلالها من الاستعمار كان بنفس الفترة مع الجزائر.

1.3.1. تشريعات الحفاظ على التراث العمراني التونسي

تمخضت هذه المسيرة التونسية بإصدار مجلة عمرانية بالقانون الساري المفعول بسن العدد 35 لسنة 1994 مؤرخ في 24 فيفري 1994 المتعلقة بحماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية، بعد قراءتنا لمحتوى فصولها نشير الى اهم ما جاء بمحتواها.

- تناولت الفصول من (01 الى 05) تجميع النصوص المتعلقة بتعريف وتحديد مجال حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية في مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية الملحقة بهذا القانون.
- اما الفصول من (60 الى 12) تم من خلاله تحدث لجنة لدى الوزير المكلف بالتراث تسمى "اللجنة الوطنية للتراث" وتكلف بإبداء رأيها وتقدم إليه مقترحاتها، وإبداء الرأي في البرامج والمشاريع والمخططات الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية التي يمكن للوزير أن يعرضها على أنظارها.
- كما جاء بالفصول من (13 الى 44) تحديد اشغال الحماية والأحياء وتراتيب تنظيمية داخل المنطقة المصانة لترخيص مسبق، اجراءات ترسيم قرار الحماية على سند الملكية بطلب من المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالتراث في صورة ما إذا كان العقار مرسما بالملكية العقارية.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

- لتخضع الفصول من (45 الى 48) المناطق المجاورة للمعالم التاريخية المحمية أو المرتبة والمحيطة بها لحق الارتفاق على مدى 100م والمشتملة على عقارات مبنية أو غير مبنية خاصة أو عامة لتراتيب خاصة، ولا يسمح بالقيام داخل هذه المناطق بأي نوع من الأشغال الا بترخيص مسبق من طرف الوزير المكلف
- كما حددت الفصول (49 الى 59) اجراءات حماية المنقولات المحمية التابعة للخواص داخل حدود التراب الوطني، كما يمنع تصدير المنقولات المحمية خارج حدود الوطن. ويخضع التصدير الوقتي لترخيص من الوزير المكلف بالتراث.
- كما تم تحديد بالفصول من (60 الى 76) اجراءات الحفريات والاكتشافات الاثرية وكيفيات اثباتها حتى وان كان اكتشاف بصفة عفوية لآثار ثابتة او منقولة تخص فترات ما قبل التاريخ او التاريخ او الفنون أو التقاليد يتعين على المكتشف أن يعلم به فورا المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالتراث او أقرب سلطة بالجهة لتتولى بدورها إعلام تلك المصالح وذلك في أجل لا يتعدى خمسة أيام.
- تم تعين بالفصول من (77 الى 80) حالات الحماية المعنية بالامتيازات المالية والجبائية المقدمة للملكين الذين يقومون بأشغال تحسين في معالم تاريخية محمية أو مرتبة مرخص فيها او مقررة من قبل الوزارة المكلفة بالتراث بإعانة الصندوق القومي لتحسين المسكن المحدث بالأمر الصادر بتاريخ 23 أوت 1956م.
- اما الفصول من (81 الى 98) فحدد العقوبات ومخالفات ويعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين شهر و3 أشهر وبخطية تتراوح بين 100 و500 دينار أو إحدى العقوبتين، ويتعين على مرتكبي الجرائم المشار إليها بهذا الفصل بإعادة المعالم التاريخية والمباني المتضررة إلى حالتها الأصلية ورفع كل الأضرار الحاصلة من جرائها وتحمل مصاريف رفع الأضرار والإعادة إلى الأصل على المخالفين، والاحكام المختلفة والانتقالية.

2.3.1. مخططات الحفاظ على التراث العمراني التونسي

ألزم القانون التونسي وتعديلاته المجالس المحلية بهذه المخططات وتم إعداد هذه الأمثلة التوجيهية للمدن التونسية في السبعينات، لتتم المشروعات المختلفة في إطار الإجراءات السابقة أصبح لكل مدينة تونسية – تخطيط عام - يعتبر ملزماً قانوناً للتوسع العمراني يلزم جميع الأطراف البلدية والشعبية بأتباعه ليستجيب هذا التوسع والتطور للاحتياجات الحاضرة والمستقبلة دون العشوائية مع المحافظة على الروح العربية الإسلامية [1]، وفى إطار التهيئة العام تتفرع ثلاثة مستويات من المخططات هي:

- التخطيط العام الضابط للاتجاهات الأساسية للتهيئة والتوازن بين التوسع العمراني والأنشطة الحياتية ويحدد استخدامات الأراضي والتجهيزات الأساسية للهياكل الكبرى كالنقل والتعليم والصحة والمصالح الإدارية والاقتصادية.
- التخطيط المحلي الضابط لكثافة البناء ويحدد الأحياء والمباني التاريخية والمواقع الأثرية والطبيعيــة التي يجب حمايتها وإحياؤها والمناطق الواجب المحافظة عليها.
- التخطيط التفصيلي الضابط لاستعمالات المباني وطرق الإشغال والطرق والشبكات الأساسية والطـابع المعمـاري والعمراني.

[1] حسن ير قاوي، مرجع سابق.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

3.3.1. نتائج سياسة الحفاظ على التراث العمراني التونسي

كان لسياسة الدولة التونسية من تشريعات ومخططات الحفاظ على الآثار والمناطق التاريخية أكبر تأثير بعمليات الحفاظ، كما تميزت سياستها منذ استقلال بمجال التعمير هو المحافظة على التراث المعماري واعتباره من أحد المقومات الأساسية للشخصية التونسية العربية الإسلامية وتطوير المدن لمسايرة الحياة العصرية، وجسدت هذه الادارة باتخاذ عدة إجراءات تتمثل في الآتي:

- **الأجراء الأول**: إلغاء الأحباس كان التحبيس العام أو الخاص أو المشترك، وذلك لتفادى إهمال العقارات وضعف النشاط العمراني والاقتصادي للبلاد.
- **الإجراء الثاني:** الإقرار بعملية نزع الملكية من أجل المصلحة العامة بالتراضي مع صاحب العقار على شكل بيع مشترك، وذلك لتناسق السياسة العمرانية فإذا لم يتم ذلك يرجع إلى عملية الاستملاك والحوز بإجراءات وشروط ضبطها القانون.
- **الإجراء الثالث:** إصدار مجلة عمرانية تهدف إلى التنظيم العمراني بالدرجة الأولى لتفادى العشوائية و تحديد القواعد العلمية و الفنية التي تتجاوب مع السياسة العمرانية و الاختيارات الحضارية كدلائل إرشادية للبلديات عند إعدادها لخطط التهيئة العامة و التفصيلية للأحياء[1].

2. مقارنة سياسات الحفاظ على التراث العمراني للدول المدروسة بالجزائر

للمقارنة والتحليل بين مختلف نماذج سياسات الحفاظ على التراث العمراني التي تناولها انفاً ومن بينها السياسة الجزائرية المتناولة بالفصل السابق بهدف معرفة اوجه خصوصية كل سياسة والاوجه المشتركة والاختلاف فيما بينها، وللإتمام ذلك حددنا عدة معايير تم اقتباسها من التوجهات النظرية والعالمية التي تم تناولها بالجانب النظري من هذه الدراسة فكانت على نحو التالي:

- **البعد المنشود**: تحديد البعد الرئيسي المنشود لكل سياسة (اجتماعي ثقافي، اقتصادي، بيئي عمراني).
- **التوجه السياسي**: نوع التوجه المتبنى بسياسات هذه الدول للحفاظ على تراثها العمراني (الاتجاه الليبرالي المحافظ، الاتجاه الليبرالي الجديد " الحفاظ المحدود"، الاتجاه الراديكالي "الاستئصال").
- **النظام التسييري**: مدى مرونة هذه السياسات امام المبادرات المحلية (مركزي، لامركزي).
- **الإطار التشريعي**: استمرارية التوجه النصوص التشريعية الخاصة بالحفاظ او تحويل توجه.
- **التمويل:** مصادر التمويل المخصصة من طرف هذه السياسات للحفاظ (دولة، جماعات المحلية، مساعدات محلية، مساعدات دولية، المجتمع المحلي).
- **النتائج:** تقييم مدى نجاح سياسات الحفاظ على التراث العمراني بهذه الدول.

[1] حسن برقاوي – تجربة المنستير في الحفاظ على الطابع الإسلامي – مؤتمر الحفاظ على التراث الإسلامي – المعهد العربي لإنماء المدن–، 1980م.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

جدول 7: نتائج مقارنة السياسات المدروسة للحفاظ على التراث العمراني بالجزائر

الدولة / المعيار	الجزائر	المغرب	تونس	فرنسا
بعدها	اجتماعي، بيئي	اقتصادي، اجتماعي، بيئي.	اقتصادي، اجتماعي، بيئي.	اقتصادي اجتماعي، بيئي
التوجه السياسي	الليبرالي" المحافظ"	الليبرالي" المحافظ"	الليبرالي" المحافظ"	الليبرالي الجديد" الحفاظ المحدود"
النظام التسييري	مركزية	مركزية	مركزية	مركزي ليتم تحويل الى اللامركزي
الإطار التشريعي	مستمر	مستمر	تحول	تحول
التمويل	الدولة	مشاركة بين الوزارات/ مساعدات دولية / مبادرات محلية	دولة / الجماعات المحلية / الملاك الخواص/ مساعدات دولية	الجماعات المحلية/ استثمار القطاع الخاص
النتائج	•تجربة في بدايتها •تكفل كلي للدولة •انعدام المبادرات المحلية. •ضعف الاداء التنفيذي.	•نموذج عالمي لتراث حي ومستدام: •تكفل جزئي للدولة •مبادرات محلية •اداء تنفيذي عالي.	•نجاح معتبر • تكفل جزئي للدولة •إطار قانوني دقيق. •مبادرات محلية. •اداء تنفيذي عالي.	* امتلاك العقارات التاريخية من طرف البلديات. •احكام قانوني متوسط. •تكفل جزئي للجماعات المحلية •بيروقراطية التخطيط •جدية الجهاز التنفيذي

المصدر: الباحثين.

بعد دراستنا لسياسات لبعض الدول بمجال الحفاظ على التراث العمراني ومقارنتها بالسياسة الجزائرية، من خلال قرأتنا لنتائج المدونة بالجدول نستخلص ما يلي:

- اشترك هذه السياسة بمرجعية النصوص التشريعية (فرنسية) الا استقلالية هذه النصوص الوطنية (المغرب، تونس) كان مبكراً مقارنة مع الجزائر.
- التحول التدريجي لكل السياسات المدروسة بما فيها السياسة الجزائرية من المركزية الى اللامركزية.
- فتح المجال للمبادرات المحلية والقطاع الخاص يجعل من عمليات الحفاظ اقل عبء على الدولة وأكثر تكفل.
- فعالية الجهاز التنفيذي لعب دوراً كبير بتخطي قصور او تأخر صدور التشريعات التنفيذية بسياسات المدروسة (فرنسا، المغرب) عكس الجزائر التي لم يعلب هذا الاخير الدول المنوط به كما ينبغي.
- ادخال البعد الاقتصادي بمجال الحفاظ على التراث العمراني جعل منه مجال منتج لا مستهلك فحسب.
- المخططات ذات المستوى المحلي هي رهان الحقيقي لاستراتيجيات التخطيط الحضري.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

3. عرض تجارب ميدانية للسياسات المدروسة للحفاظ على التراث العمراني

لقد تم اختيار تجارب ميدانية للحفاظ على التراث العمراني لتكون عينات واقعية من سياسات الحفاظ المدروسة من طرفنا، وهذا بغية التعرف على عوامل نجاحها واهم الصعوبات التي مرت بها وكيف تم تخطيها للاستفادة منها بحالة الدراسة.

1.3. تجربة اعادة احياء تراث "قصر تافيلالت" بغرديه الجزائرية

تعد قصور واد ميزاب تحف عمرانية صنفتها منظمة اليونسكو سنة 1982م كتراث انساني ونموذج لتنمية المستدامة، حيث يتكون الوادي من سبع مدن خمسة منها متجاورة وهي العطف وبنورة و مليكة و بني يزقن و غرداية، و اثنان بمعزل عن التجمعات السابقة هما القرارة و بريان، و اول قصر تم تشيده هو قصر(العطف) بالوادي سنة (402 هـ/ 1012م)، نشأت مدن ميزاب على اساس القيم الاجتماعية و الدينية و عرف الاجداد. [1]

ويعد قصر "تافيلالت" بالقرب من واحة "بني يزقن" تجربة إنسانية نموذجية فريدة من نوعها في العالم العربي وأفريقيا، فهو يجمع بين الهندسة المعمارية الأصيلة والتنمية المستدامة، والذي يعد أول مدينة صديقة للبيئة هناك، إذ حرص مؤسسو المشروع على استنساخ حياة الأجداد وشيدوا البناء وفق الطراز المعماري المتوارث في المجتمع الميزابي (الأمازيغي)، حيث تظهر الصور المتداولة المدينة وكأنها موروث تاريخي قديم يعبق برائحة الأصالة.

1.1.3. الفاعلين بإعادة احياء تراث قصر "تافيلالت" بغرداية الجزائرية

بالتعاون مع مهندسين وخبراء ميزابين تم تنظيم اتفاق بين الفاعلين بالمشروع، حيث حددت ادوارهم كمايلي:

- مؤسسة "أمينول" التي لعبت دور المستثمر العقاري ومانحة القروض بدون فوائد.
- الجماعات المحلية تقديم للإعانات في إطار الاستثمار السكني والفلاحي للمؤسسة بمنحهم عقار بمساحة (22 هـ) من أرضي صخرية تقع على بعد (600 كم) جنوب الجزائر بثمن رمزي.
- مساهمة أعيان "بني ميزاب" بأموالهم الخاصة.
- إشراك السكان بإشغال بناء سكناتهم من خلال التقليد مشهور في الصحراء الجزائرية يدعى "التويزة" وهو الاشتراك في العمل في التطوعي، ودفع ثمن وحداتهم السكنية بالتقسيط على عدة سنوات.

1.2.3. _مقومات اعادة احياء تراث قصر "تافيلالت" بغرداية الجزائرية

تبلور مشروع قصر "تافيلالت" على ثلاث مقومات اساسية تمثلت في:

- فكرة احياء تراث الاجداد و عدم التعدي عليه و كان ذلك باحترام الارتفاع الواحد بطابق أرضي وآخر علوي، و ابراز الهندسة المعمارية المحلية مع اضفاء وسائل الراحة العصرية، مراعاة الطبيعة البيئية الصحراوية على ان يكون طلاء البيوت بألوان طبيعية و موحد (تدرجات الأصفر والأبيض المناسبة لدرجات الحرارة العالية)، المحافظة على خصوصية المنازل وتوفير تهوية طبيعية.

[1] Med Chref Adad, entraide et participation dans l'habitat cas de Biskra et du M'zab, Bahaeddine éditions diffusion, 2012, p 165.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

- استعمال المواد المحلية كبديل للمدن الإسمنتية واستخدام الحجر والجبس والجير، وتم اختيار هذه المواد كونها توفر عازلاً جيداً من الحر والضجيج الخارجي زيادة على ثمنها المنخفض.
- الادارة الايكولوجية للمشروع حيث أقام سكان قصر تافيلالت واحة النخيل التي عادة ما تجاور قصور غرداية من أجل تلبية متطلبات السكان، إذ تم الاتفاق على أن يغرس كل فرد في المدينة ثلاث أشجار "نخلة، وشجرة مثمرة، وشجرة للزينة"، على أن يسقيها ويحافظ عليها وفق معايير الزراعة البيولوجية دون استخدام الأسمدة أو المبيدات أو المواد الكيمياوية، مع تصفيت كمية المياه المستعملة بتقنيات بيولوجية، الاعتماد الإنارة العمومية على الطاقة الشمسية، كما يلتزم سكان الحي بالحفاظ على نظافة القصر وتتكفل كل أسرة بنظافة الحي الذي تقطن فيه لمدة أسبوع و المشاركة بصيانة المساحات الخضراء وفي كل الأعمال التي تخص المدينة.

رسم توضيحي 16: توزيع عناصر قصر المزابي

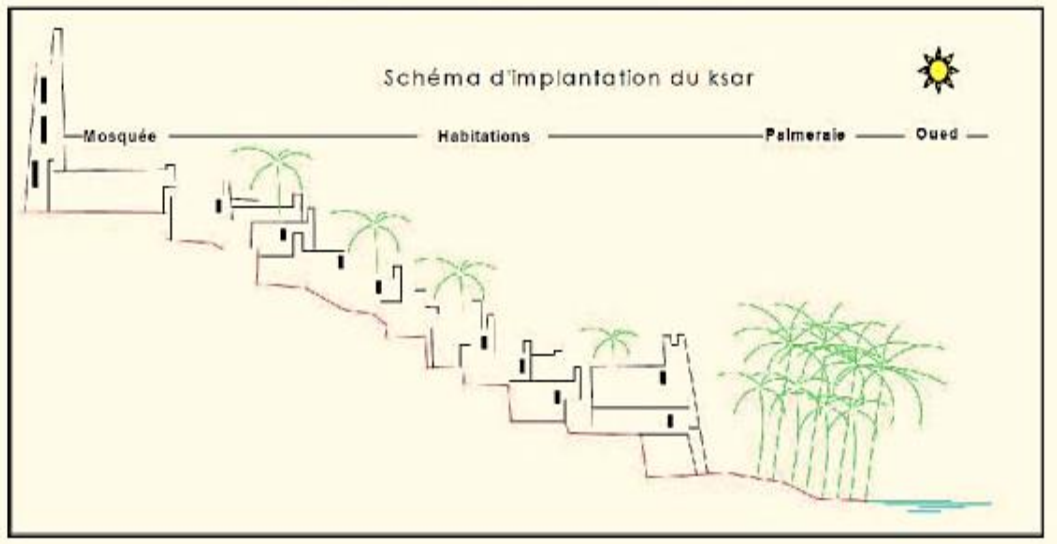

المصدر: Développement du système culturel territoriale de vallée de M'zab

2.1.3. نتائج اعادة احياء تراث قصر "تافيلالت" بغرداية الجزائرية

حقق مشروع قصر "تافيلالت" بغرداية الجزائرية نتائج ميدانية، جعلت منه نموذجاً محلي ودولي بمجال الحفاظ على التراث العمراني، من اهم نتائج المحققة نسجل:

- احياء الهندسة المعمارية التقليدية والقيم المتجذرة في المجتمع الميزابي (أمازيغ) مع الحفاظ على البيئة الهشة في المنطقة المشهورة بواحات النخيل، حيث حاز هذا المشروع جائزة المسابقة الدولية الموسومة بـ "الأحياء النموذجية المستدامة" التي نظمت بمراكش المغربية 2016، كما حاز أيضا المرتبة الثانية في "الجائزة الكبرى للحي المستدام النموذجي" واعتبرته لجنه التحكيم العالمي نموذجاً يحتذى به.
- جعل هذا التراث حي يواكب التطلعات التخطيط الحديث، حيث حقق ايضا هذا المشروع مشروع "مدينة صديقة للبيئة"، أي الانسجام مع المحيط والبناء المستدام واقتصاد الطاقة والماء وتسيير النفايات وضمان الراحة.

2.3. تجربة انقاذ مدينة "فاس" المغربية

تحتل مدينة "فاس" مكانة خاصة في الرصيد التاريخي والتراثي والثقافي للمغرب بوصفها شاهدا عمرانيا حيا على ذاكرة عمرها 12 قرنا حافلة بتوريخ التطور السياسي والثقافي للدولة والمجتمع في المغرب الأقصى، وعلى خلاف جل الفضاءات التاريخية المشابهة التي تحولت إلى شواهد معزولة عن

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

الحركة السكانية في مختلف أنحاء العالم تكاد تنفرد "فاس" بصفتها المدينة العتيقة التي ما زالت تنبض بالحياة الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، لتصمد وتقدّم أفضل نموذج للمدينة العربية الإسلامية في شكلها العمراني وتنظيمها الاجتماعي والاقتصادي التقليدي.

الا ان هذه المدينة "فاس" قبل انطلاق مشروع الانقاذ عانت من تدهور في بيئتها المعمارية في سبعينيات القرن العشرين وضعف في بيئتها الاجتماعية والاقتصادية، كما اثرت الهجرة على العديد من معالمها بسب عدم تماشي عرض الخدمات مع الطلب عليها والاستغلال المفرط للمرافق الاساسية.

2.2.3. الفاعلين و اهداف تجربة انقاذ مدينة "فاس" المغربية

صنفت المدينة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) عام 1981 كتراث مشتركاً للإنسانية لتسطر لها برامج للإنقاذ إلا أن المكاسب التي تحققت في هذا الإطار ظلت محدودة، كما قامت مؤسسة التراث الثقافي اليهودي المغربي بدعم من الحكومة الألمانية بتدخل لترميم حي الملاح اليهودي.

لكن الفترة الممتدة بين 2014 -2011 شكلت محطة جد هامة في تكريس الاهتمام الملكي من خلال ترميم وتجديد ورد الاعتبار لدور العبادة والأضرحة والمساجد وبعض المآثر التاريخية والحضارية التي تزخر بها هذه الحاضرة بغلاف مالي إجمالي بلغ 5ر52 مليون درهم من ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ليحفز هذا الاهتمام الرسمي بعملية الانقاذ مدينة فاس بعض الشخصيات والعائلات المتحدرة من المدينة و كذا أطراف دولية للتبرع بترميم مجموعة من البنايات الأثرية والمؤسسات العمرانية لقيمتها التراثية، لتحقيق هدفين اساسين للمشروع:

- أولا الاحتفاظ على آثار اعتبرتها منظمة «اليونيسكو» تراثا عالميا.
- ثانيا تحويل المدينة العتيقة إلى نقطة جذب سياحي.

3.2.2. مقومات ومجريات تنفيذ تجربة انقاذ مدينة "فاس" المغربية

عمل الفاعلين بمشروع انقاذ مدينة "فاس" على الاستثمار بالمقومات ذاتية للمدينة، كحفاظ على تراثها بكل ابعاده من جهة، وكعوامل مضمونة الرهان من جهة اخرة، واهم مقومات هذا المشروع هي:

- **العمق الحضاري والتفاعلات الحضارية:** التفاعل الحضري المتواصل من تاريخ بناءها عام 789 م، والتفاعل السكاني بين العائلات الأندلسية الفارة من حملات التفتيش والقمع الإيبيري والعائلات العربية الوافدة من القيروان إضافة إلى تجمع اليهودي الهام، جعلها مبعث روافد حضارية وثقافية طبعت خصوصيتها التاريخية وأغنت رصيدها التراثي.
- **البعد الروحي**: لم يتفق المغاربة على وسم المدينة بعاصمتهم الروحية والعلمية عبثاً، ففاس العتيقة تزخر بعشرات المساجد والمدارس العتيقة التي جعلتها مركزاً علمياً مزدهراً تطورت في حضنه مختلف العلوم الفقهية والفكرية والطبيعية وغيرها، وفي مقدمة هذه المعالم جامعة القرويين صنفتها منظمة غينس Guinness على انها أقدم جامعة بالعالم.

كما يعترف الفاعلين والشركاء في مشاريع إنقاذ المدينة العتيقة "فاس" بصعوبة عمليات الترميم وتثمين التراث الضخم بالنظر إلى تقاطع مشاكل فنية واجتماعية واقتصادية، تكمن أساسا في:

- كون النسيج العتيق ليس مجموعة مواقع أثرية معزولة بل فضاء حضريا حياً بساكنته وحركته الاقتصادية ومسالكه الحيوية، مما يجعل التدخلات الفنية عملية بالغة الصعوبة.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

- النزيف السكاني والعمراني المتواصل أثر على الحركة الاقتصادية داخل المدينة العتيقة بفعل تراجع القدرة التنافسية للحرف التقليدية.
- تواصل انهيار البيوت القديمة التي لم تستفد بعد من عمليات الانقاذ مما ادى لفقدان جزء من هذا التراث الحضاري الهام.

4.2.3. نتائج تجربة انقاذ مدينة "فاس" المغربية

حققت سياسة إعادة الاعتبار لمدينة فاس العتيقة في إطار خطة مغربية خمس نتائج أساسية هي:

- الهندسة المعمارية: تم ترميم وتجديد ضريح المولى إدريس الأزهر مؤسس مدينة فاس و صيانة مجموعة من البنايات التاريخية التي تمتد على مساحة مغطاة تقدر ب 2548 متر مربع وشملت تقوية وإعادة تشكيل القبة الرئيسية والصحن وقاعة الصلاة والصومعة وسكن الإمام بالإضافة إلى (مسجد المقلقة)، وهو فضاء للصلاة يتسع ل 240 مصليا ويشتمل على قاعات للوضوء ودار القيطون، الإقامة السابقة للمولى إدريس التي أنجزت في ظرف 36 شهرا، كما رمم حي اليهود الذي يقع في «زقاق المرينيين» وهي عبارة عن بناية فسيحة ومرتفعة وتمتد على مساحة 170 مترا مربع شيدت في القرن الـ17 بعد «بيعة صلاة الفاسيين» التي منحت لليهود للممارسة طقوسهم الدنية بكل حرية.
- **التهيئة الحضرية:** تحسين الحركة الميكانيكية على المداخل وكذا شبكة المياه والصرف الصحي كما عملت على تقليل النفايات الصلبة واعادة تهيئة حديقة السبيل.
- **حماية التراث:** عملت عن نقل الورشات والمصانع الى خارج اسوار المدينة للحد من تأثيرها الضار على المباني التاريخية.
- **التنمية المحلية:** اعادة استخدام المنطقة التاريخية ومبانيها لمسيرة متطلبات العصر الحديث كعناصر ترفيهية وثقافية وسياحية، كما تم ترحيل المواطنين من المساكن التي لم يمكن اصلاحها الى مدينة فاس الجديدة وتم هذه العملية بتطوير استثمارات القطاع العام والخاص.
- **خبرة عالمية:** مشروع انقاذ المدينة القديمة بفاس اكسب السلطات المغربية خبرة عالمية في مجال ترميم المدن التاريخية والمحافظة عليها والاستغلال الجيد لها بما يدر النفع عليها دون الاضرار بها.

3.3. تجربة اعادة تجديد حي "حفصية "التونسية

يقع حي الحفصية بمركز المنطقة التاريخية المركزية بمدينة تونس، و ينقسم الحي إلى ثلاثة أجزاء هم منطقة سيدي يونس بالجهة الغربية ،ومنطقة سيدي البياني بالمنطقة الشرقية والقطاع الأوسط الكبير، ويحد هذه الضاحية من الشرق الطرق العريضة المشجرة والتي توجد منذ العصور الوسطى كما يحدها من الغرب شارعي أركور وإيتومي.[1]

كما يعتبر حي الحفصية "الحي اليهودي" في مدينة تونس ويرجع تاريخ إنشائه إلى القرن العاشر وكان يطلق عليه حي "هارا" إلى أن تولت الأسرة الحفصية ملك البلاد في القرن الثالث عشر فأصبح اسم الحي الحفصية وتميز الحي بطابعه الخاص، وفي بداية فترة الوصاية الفرنسية عام 1890م بدأ اليهود في الهجرة من الحي بعد أن أصبح مكتظاً بالسكان واتجهوا لسكن بالإحياء الأوروبية، بينما لم يتمكن الفقراء من الهجرة فأصبح الحي من أفقر المناطق بالمدينة. واستطاع المهاجرين من المناطق الريفية من الانتقال إلى الحي حيث تتوفر حجرات للإيجار وكذا لاقترابه من مراكز التوظيف بالمدينة والذي كان أحد عوامل جذب السكان، ليأتي هذا المشروع هادفاً لـ:

- تنظيف المنطقة من الأحياء الشعبية البالية وتم إنشاء بعض الخدمات والتجهيزات العامة.

[1] مشروع حي الحفصية – مجلة عالم البناء العدد –28أكتوبر 1983م

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

- تأسيس منظمة حماية المدينة بهدف دراسة وإعادة تأهيل البنية الحضرية للمدينة القديمة وتحسين أحوال السكان المعيشية.
- استخدام ما يقرب من نصف مساحة الأراضي الفضاء التي بقيت من عمليات الهدم السابقة.

1.3.3. مقومات ومجريات اعادة تجديد حي "حفصية "التونسية

زادت أهمية مشروع اعادة تحديد الحي عام 1950م لقربه من الضواحي الجديدة المتطورة وفي عام 1954م تم إعلان المنطقة كمنطقة للتجديد وبالتالي تم تحريم الملكيات الخاصة لحين الانتهاء من تطوير المدينة، وبعد استقلال تونس عام 1956م قام المجلس المحلي للمدينة بوضع الخطط اللازمة لإقامة مشروعات ضخمة، حيث تم تقسيم برنامج المشروع إلى مرحلتين واستغرقت عدة سنوات فاستمرت المرحلة الأولى من عام 1972م -1977م واستغرقت المرحلة الثانية ما يقارب خمس سنوات من عام 1982حتى 1988م

- **المرحلة الأولى**: كانت المرحلة الأولى من المشروع تغطي ما يقرب من(3هـ) من المنطقة الواسعة التي تم هدمها والتي تقع في وسط وشرق المدينة وقد تم فيها بناء بعض المنازل التقليدية، كما تم في هذه المرحلة بناء سوق الحوت والذي يتضمن طريقاً للمشاة يمتد من الشرق إلى الغرب ويعمل على ربط الضواحي الجديدة لمدينة تونس بشارع آشور متخللاً باب قرطاجنة، وهذا أكد العزم في وضع حد لتخريب وتشويه الأثري والتاريخي.
- **المرحلة الثانية:** انقسمت إلي قسمين بدورها، حيث تم بالقسم الأول القيام بالأعمال التي تهدف للمحافظة على هياكل العقارات و تحسين ظروف الإقامة بكيفية تمكن من تعديل التصميم المعماري وتحسين فراغاته الداخلية في سيدي البياني وسيدي يونس كذلك صيانة وتطوير شبكات الطرق والمرافق وتطوير مسارات الحركة الآلية والمشاة وأيضاً ترميم المباني الأثرية وتعديل استعمالات وتحسين الخدمات القائمة وكل ذلك مع الاحتفاظ بالطابع العمراني المميز بالمنطقة، اما القسم الثاني كان الاهتمام باستغلال أراضي الشاغرة لبناء وحدات سكنية لمحدودي الدخل وبناء عمارات سكنية لذوي الدخل المرتفع على حدود المنطقة مع الالتزام بالطابع العمراني السائد عن طريق وضع اشتراطات وتشريعات ملزمة لتنفيذ ذلك، كما تم بناء أماكن تجارية وإدارية وأماكن انتظار للسيارات تحت الأرض وخدمات عامة وقد اعتمدت تصميمات هذه المباني على المفردات المعمارية التقليدية. [1]

2.3.3. الفاعلين بتجربة تجديد حي "الحفصة" التونسية

تطلب هذا المشروع تضافر الجهود من خلال العمل الجماعي والتعاون الدولي، حيث قام فريق من جمعية المحافظة على مدينة تونس القديمة بالتعاون مع خبراء من اليونسكو بدراسات أولية لتحسين المنطقة في إطار مشروع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وصيانة المواقع التاريخية في المنطقة المحصورة بين مدينتي تونس وقرطاج، إلا أنه لم يتم استكمال هذا المشروع حيث نشبت الحرب العالمية الثانية.

في عام 1972م قدمت وزارة الأشغال خطة لإعادة تأهيل المناطق الحضرية تتولى تنفيذها الوزارة بالتعاون مع منظمة اليونسكو والتي قدمت الدعم للمجلس المحلي بمدينة تونس وقد اكتمل المشروع عام 1988م.

[1] جائزة الأغاخان للعمارة – الدورة السادسة 1993-1995، اعادة تعمير حي الحفصية بمدينة تونس – مجلة عالم البناء – العدد 15ديسمبر. 1990، ص 273.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

3.3.3. نتائج تجربة تجديد حي "الحفصية" التونسية

نجحت التجربة في تحقيق التوازن في الطابع المعماري بين ترميم المباني القديمة المتهالكة وبين المباني الحديثة لمحدودي الدخل والتي لها نفس الطابع المعماري والعمراني، حيث تم:

- تحقيق التكامل بين القديم والحديث مع احترام الطابع العام للمنطقة بإعادة توزيع الاستعمالات للمبـاني الأثرية بما يتلاءم مع روح العصر.
- اتباع أسلوب التنفيذ المرحلي لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج، باستغلال الإمكانيات المحلية المتاحـة حيث تم استثمار بالأراضي الشاغرة في البناء سواء كانت وحدات سكنية أو تجارية واستخدام العائـد في استكمال مراحل البرنامج.
- تحقيق التوازن الطبقي للمجتمع من خلال رفع مستوى الطبقات الفقيرة وجذب الطبقات ذات المـدخول المرتفع للمنطقة بتحسين الأداء الخدمي للمنطقة والظروف الحياتية المطلوبة لتلك الفئة.

4.3. تجربة تجديد مدينة "روان*Rouen*" الفرنسية

روان (Rouen) هي مدينة فرنسية تقع على نهر السين المتواجد في الجهة الشماليّة للبلاد، وتُعرف هذه المدينة بكونها العاصمة التاريخيّة لمنطقة "النورماندي" العليا وتميّزت بكونها من أكثر المُدن ازدهاراً في العصور الوسطى.

أصبح عدد سكان المدينة في عام 1960م اربعون الف نسمة، اضافة للمشاكل الناجمة عن تواجد الانشطة المختلفة مثل سوق الجملة بقلب المدينة التاريخية مما زاد من حركة المرور الالي بالمنطقة التي بدورها زادت من نسبة التلوث الذي اثر على الهيكل الانشائي للمباني التاريخية[1]

مما أوجد ضرورة لوضع ضوابط لنمو المدينة توفير وحدات سكنية جديدة وكذا وسائل مواصلات عامة على مستوى جيد توفر امكانيات التحول الى الافضل، ولا يمكن ان تطوير المنطقة المتدهورة من مركز المدينة المطل على النهر عن طريق تجديد المناطق الحضرية بكثافة عالية وبالتالي فقد كان الحل هو تطور أربع مدن جديدة مرتبطة بمدينة روان بشبكة من الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية.

1.4.3. مقومات و مجريات تجديد مدينة روان (Rouen) الفرنسية[2]

تزخر مدينة روان (Rouen) بالعديد من المقومات التي ساعدت على انجاح تجربتها، نذكر منها:

- الكنائس والكاتدرائيات التي تعود للعصر القوطيّ، والقلاع الشاهقة التي بنيت من قبل الملك فيليب الثاني في الفترة ما بين (1204-1210م التي كان لها دورٌ عسكريٌّ مهمٌّ في العديد من الحروب خاصّة حرب المئة عام، كذا متحف الفنون الجميلة دي روان الذي تأسّس عام 1801م على يد نابليون الذي يحتوي على ما يزيد عن ثمنُمئة قطعةٍ أثريّةٍ مميّزة من أعمال فنيّة المتميزة والمنحوتات والتحف الفنية المختلفة.

- تتميز هذه المدينة بحدائقها المتميّزة كحديقة ديس بلانتس دي روان التي تم انجازها في عام 1691، كما تشتهر باعتدال مناخها وجماله على مدار العام فهو مُعتدل غير حار في فصل الصيف، ومعتدل مع تساقط الأمطار في الشتاء على مدار العام.

[1] Brambilla, Roberto&Longo, Gianni, For pedestrians onlyn ,1977, pp95-98.
[2] by Lisa Alexander, "11 Top Tourist Attractions in Rouen & Easy Day Trips"/www.planetware.com, Retrieved 17-8-2018. Edited

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

2.4.3. الفاعلين بتجربة تجديد مدينة "روان" الفرنسية

نجحت الحكومة في اقناع التجار المعارضون للمشروع والسكان القاطنين بالمنطقة القديمة بأهميته حيث لم يكن الحفاظ على المركز التاريخي وابراز اهميته التاريخية يمثل قيمة لدى تجار المنطقة المركزية التاريخية أو لدى القاطنين بها، وقد تم ذلك عن طريق عقد جلسات مع التجار والسكان لتوضيح المشروع.

كما اشتركت جريدة محلية في اقناع العامة بأهداف المخطط الجديد وكيفية تنفيذه والدور المطلوب منهم لنجاح المخطط، مما غير من اراء التجار والسكان وحسن فرصة تنفيذ المشروع كما قامت الحكومة باقتراح بدائل بإنشاء العديد من المراكز الخاصة بالتسوق وتجارة الجملة في الضواحي، وكذلك فقد نجح المشروع نتيجة تنفيذه بواسطة هيئات المدينة القائمة وبتكلفة محدودة.

3.4.3. نتائج تجربة تجديد مدينة "روان" الفرنسية

تم تنفيذ مشروع التجديد لمدينة روان على مرحلتين، نذكر نتائج كل مرحلة بشيء من التفصيل:

- **المرحلة الاولى:** تم خلالها تحويل المنطقة تجارة الجملة بمركز المدينة الى أطراف المدينة ليتم في اول ماي 1970 حظر حركة السيارات بمركز المدينة التاريخية، ليمتد شارع المشاة بعرض 8م وعلى طول 270م، وبعد أشهر من ازالة الارصفة الجانبية للشارع بدأ اعادة رصفه بأحجار ذات لون رمادي على شكل دوائر، كما تم وضع احواض للزهور عند كداخل الشارع وعند التقاطعات و تم ايضاً وصع بلاطات جرانيت على حافة الاحواض و التي كانت موضوعة على الرصيف، كما تم اعادة استخدام الجرانيت التي نزعت من الشارع كوحدات للجلوس.

- **المرحلة الثانية**: بعد اتمام المرحلة الاولى بدأ العمل في ترميم معظم المباني التاريخية بالمنطقة المركزية والحفاظ عليها، كذألك اضيف 900 مكان لانتظار السيارات بالقرب من الشارع يمكن الوصول اليها بسهولة سيراً على الاقدام.

سياسات وتجارب بعض الدول للحفاظ على التراث العمراني بمجاله الحضري

4. تحليل عوامل نجاح التجارب الميدانية المدروسة للحفاظ على التراث العمراني

حاولنا تعرف عن مدى امكانية التطبيق الميداني لسياسات هذه الدول والمحاور النظرية للتخطيط الحضري الجديد، فكانت عملية المطابقة ما سبق مع عوامل نجاح هذه التجارب المدروسة مختصرتاً بالجدول الموالي:

جدول 8: عوامل نجاح التجارب الميدانية المدروسة للحفاظ على التراث العمراني

تعين	التجربة	قصر تافيلالت الجزائر	مدينة فاس المغرب	حي الحفصية بتونس	مدينة روان فرنسية
مستوى التحكم السياسي	المركزية				
	اللامركزي				
	التنسيق العام				
	الشفافية و الاعلام				
	التعبئة و التنمية البشرية				
	عصرنة الادارة				
فاعلية المجتمع المحلي	مبادرات الجماعات المحلية				
	مشاركة المجتمع المحلي				
	الاستجابة				
	الوعي				
نتائج التخطيط	مدة الاداء				
	البعد الاجتماعي				
	البعد الاقتصادي				
	البعد البيئي				
	نجاحها				
المشاكل التي واجهة التجربة	تخطيطية				
	تنظيمية				
	استثمار قطاع الخاص				
	العقار				
	ثقافة المجتمع المحلي				

المصدر: الباحثين.

5. خلاصة الفصل

بعدما خضنا ودققنا بدراسة سياسات بعض الدول بمجال الحفاظ على تراثها العمراني التي مرت بعدة تحولات بتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتواكب التحديات والرهانات الجديدة التي واجهت مجتمعاتها لتجد نفسها:

- ملزمة بتشجيع وتقوية الادارة المحلية بشقيها الاداري والمالي والتنفيذي بما يتماشى مع خصوصية حاجياتها المحلية.
- جعل مخططات الحفاظ على التراث العمراني جزءاً لا يتجزأ من المخططات الديناميكية الحضرية لضمان تنمية شاملة ومتكاملة.

جاء هذا التحول وعدم الاستمرار بتشريعات الحفاظ على التراث العمراني خاصة بدول جنوب حوض البحر المتوسط الى:

- تأصل الأيدولوجيات الفكرية: كانت أيدولوجيات دول شمال حوض البحر الابيض المتوسط اصيلة ناتجة عن مجتمعها غير مستوردة عكس دول الجنوب.
- ثبات الأيدولوجيات الفكرية: كانت أيدولوجيات دول شمال حوض البحر المتوسط ثابت عكس دول الجنوب التي تحولت من سياسة الاستعمارية لسياسة وطنية مستقلة، لمواكبة تحولات العالمية بنظم التخطيط بما يتوافق مع طبيعة ومقوماتها الوطنية.

اما فيما يخص دراستنا للتجارب الميدانية لهذه السياسات المنتقاة التي اكدت على مدى امكانية الترجمة الفعلية والاسقاط الميداني للأهداف المسطرة بسياسات ومخططات دولها، وان تشاركت هذه الدول بنجاحها في الحفاظ على تراثها الا ان تشاركها في عوامل نجاحها كان نسبي حسب خصوصية كل تجربة، واهم هذه العوامل المشتركة بنجاحها كان:

- فعالية وتمسك المجتمع المحلي بالحفاظ على تراثه مما جعله يبادر ويسعى لبلوغ هدفه.

ترتيب اولويات عمليات الحفاظ على التراث العمراني لتحكم بميزانية الحفاظ نظرا لشح ميزانية هذه العمليات.

الفصل الخامس:
دراسة تحليلية تراثية عمرانية لبلدية المعاضيد

محاوره

تمهيد

1. اختيار برنامج تقييم نتائج الدراسة التحليلية التراثية العمرانية لبلدية المعاضيد
2. تقديم بلدية المعاضيد تراثياً وحضرياً
3. دراسة تحليلية للمدينة الاثرية "قلعة بني حماد" ببلدية المعاضيد.
4. دراسة تحليلية للأنسجة الحضرية ببلدية المعاضيد.
5. خلاصة الفصل.

دراسة تحليلية تراثية عمرانية لبلدية المعاضيد

تمهيد

لكل مجتمع من مجتمعات العالم وضع ومكان خاص به في مجرى التاريخ، والدولة الحمادية بعاصمتها الاولى ' قلعة بني حماد' ببلدية المعاضيد الا حلقة من سلسلة طويلة للحضارة الاسلامية بالمغرب الاوسط ' الجزائر"، والتي حظيت وسط هذا الثراء التاريخي بدراسات تاريخية حديثة سوآءا في ببضع صفحات لتكون هذه الكتابات جزئية لهذه الاخيرة، أو دراسة خاصة ومتعمقة في جانب من جوانب حضارتها.

و دراســة الحركات العمرانية و المعمارية للحضارات بشكل عام تعد هدفاً سامياً و ضرورة حتمية، هدفاً لمعرفة عناصر هويتها و فهم خلفياتها و إبعادها الرامية على مختلف الأصعدة التنموية، و ضرورة كتطلع مستقبلي مستديم بشكل يتماش مع المستجدات الحضرية الجديدة دون التخلي على هويتها التاريخية و الثقافية، و لهذا سنقوم بمعايرة اداءها خلال ازدهارها و محيطها الحضري الأني ببرامج تقييم اداء النسيج الحضري - الفئة الاولى- لاستخلاص اداء كفاءة المباني بمحيطها العمراني التي قمنا بالإشارة لها بالفصل الثاني من هذا البحث، الى جانب نظم المعلومات الجغرافية SIG لتحليل التقني.

1. اختيار برنامج تقييم نتائج الدراسة التحليلية التراثية العمرانية لبلدية المعاضيد

انطلاقاً من الجانب النظري لبرامج تقييم كفاءة اداء المباني العمرانية ومطابقتها مع موضوع وتوجه بحثنا، حاولنا استخلص البرنامج أكثر تجاوب مع موضوع الدراسة لتقيم اداء حالة الدراسة من حيث:

- كفاءة نسيج العمراني التراثي بقلعة بني حماد ابان ازدهارها.
- كفاءة نسيج العمراني لتجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد.

1.1. معايير الاختيار بين برامج تقييم اداء النسيج الحضري (الفئة الاولى)

بنينا اخترنا على أكبر توافق بين المؤشرات النظرية لبرامج التقييم النظرية بالفئة الاولى وموجهات البحث المطبقة على حالة الدراسة والمتمثلة في:

- **مجاله:** مؤشرات الاستدامة التراثية ومقومات التوسع العمراني الحضري.
- **ابعاده:** الحفاظ على التراث والاستعمال العقلاني للمجال.
- **هدفه**: تشخيص وضعية حالة الدراسة (المقومات وعوامل اختلال).

بعد المطابقة بين موجهات موضوع البحث ومعايير برامج التقييم كفاءة النسيج العمراني، تم جمع نقاط التوافق وترتيبها ليحتل نظام التقييم البيئي للبناء LEED ترتيب الاول، وعليه سيتم اعتماده للدراسة التحليلية التراثية العمرانية لبلدية المعاضيد (انظر الملاحق جدول رقم 10).

2.1. كيفية التقييم ببرنامج الريادة في الطاقة والتصميم البيئي LEED-ND

يعتمد برنامج الريادة في الطاقة والتصميم البيئي LEED-ND بشكل اساسي على اسلوب كسب النقاط المتحصل عليه بمطابقة المشروع لاشتراطات فئات البرنامج الرئيسية المتمثلة في:

جدول 9: فئات معاييرة برنامج LEED-ND

رقم	مؤشر	التنقيط	سلم توزيع التنقيط	
01	استدامة الموقع	14	1-اختيار الموقع 2-منع التلوث من عملية البناء 3- كثافة التنمية والارتباط مع المجتمع 4- اعادة التطوير في المنطقة 5- النقل: الوصول لوسائل الى الاماكن العامة 6- بدائل النقل: مركبات ذات الوقود والانبعاث الاقل 7- بدائل النقل: سعة اماكن الوقوف 8- تطوير الموقع: يحمي ويحافظ على البيئة 9- تطوير الموقع: تعظيم الفضاء المفتوح 10- تصميم مياه الامطار: السيطرة على الكمية 11- تصميم مياه الامطار: السيطرة على النوعية 12- تأثير الحرارة: بدون سقف 13- تأثير الحرارة: بالسقف 14- تقليل التلوث الضوئي	01 نقطة لكل معيار
02	كفاءة استخدام المياه	05	1- تقليل استخدام المياه: مياه الشرب ومياه الري 2- التقنيات المبتكرة لمعالجة (المياه المستعملة) 5- كفاءة تجميل وتزين الاراضي بالمياه	%50 %20 %30
03	الطاقة و البيئة	18	1-الجاهزية الأساسية لبناء نظم الطاقة 2-الحد الأدنى لأداء الطاقة 3-الإدارة الأساسية للتبريد 4-تحسين أداء الطاقة 5-الطاقة المتجددة في الموقع 6-تعزيز الجاهزية 7-تعزيز إدارة التبريد 8-القياس والتحقق 9-الطاقة الخضراء	02 نقطة لكل معيار
04	الموارد و المصادر	13	1-جمع وتخزين المواد القابلة للتدوير 2- استخدام والمحافظة المواد المحلية بالبناء (الجدران القائمة، أرضيات، الأسقف) 3- إعادة استخدام المواد، 4- المواد المحلية: مستخلصة، معالجة ومصنعة محليا	٪ 5 ٪ 75 ٪ 10 ٪ 10
05	جودة البيئة الداخلية	15	1- الحد الأدنى من الأداء لنوعية الهواء الداخلي (زيادة التهوية) 2- مقادير منخفضة من المواد، دهانات وطلاءات 3- التحكم في مصدر الملوثات الكيميائية في الأماكن المغلقة 4- قابلية التحكم، لأنظمة الإضاءة 5- قابلية التحكم، لأنظمة الراحة الحرارية 6- ضوء النهار، والرؤيا بالفضاءات	٪ 5 ٪ 5 ٪ 5 ٪ 5 ٪ 5 ٪ 75
06	عمليات التصميم و الابداع	05	1- الابتكار في التصميم 2- اعتماد مهنية اليد	2.5 2.5
	اجمالي النقاط الممكنة	69		

المصدر: Citizen's Guide LEED-ND + معالجة الباحثين.

كما وضع برنامج LEED-ND بمجال استدامة العمران معايير محددة اشتمل كل منها على مجموعة من الابعاد تم تصنيفها تبعاً لمؤشرات التنمية المستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية)، ملخصة من طرفنا بالجدول التالي:

جدول 10: مؤشرات ومحاور استدامة العمران و العمارة ببرنامجLEED-ND

البعد	مجال الدراسة العمرانية ببرنامج LEED-ND		النقط	محاور التنمية		
				البيئي	الاجتماعي	الاقتصادي
التخطيطي	الموقع الجغرافي R.P	اولوية اقليمية	04			
	الموقع الذكي و الاتصال الحضري SLL - 28 ن-	المواقع المفضلة	03			
		تجنب السهل الفيضي	05			
		علاج الاراضي الملوثة	05			
		قابلية لموصلات جيدة المستوى	07			
		مرافق الدراجات الهوائية	05			
		تقارب السكن و العمل	02			
		حماية و تثبيت الميول الشديدة	01			
العمراني	النمط و التصميم NPD– 50نق -	الشوارع المجهزة للمشاة	12			
		التطوير المدمج- نسيج متصل-	06			
		الاحياء ذات استخدامات المتنوعة	02			
		مرافق المواصلات	05			
		خفض المساحات المشغولة بمواقف السيارات	04			
		شبكة الشوارع	02			
		الوضوح التصميم العام	03			
		مدارس	06			
		الشوارع المحددة و المظللة بالأشجار	05			
		التوعية و المشاركة الشعبية	02			
		الدخول الى المرافق الترفيهية (نفاذية)	03			
	البنية التحتية و الابنية الخضراءGIB- 29 ن-	المباني الخضراء المعتمدة	07			
		الضبط الامثل لأداء المبني في استخدام الطاقة	03			
		تقليل استخدام المياه الداخلي و الخارجي	02			
		ادارة مياه الصرف الصحي	02			
		معالجة النفايات الصلبة	02			
		الحد من التلوث الضوئي	01			
		التوجيه الشمسي لإنتاج الطاقة المتجددة	03			
		التدفئة و التبريد المركز(الكهرباء و الغاز)	03			
		كفاءة استهلاك الطاقة	04			
	الابداع في التصميم ID- 06ن-	استدامة البناء (شهادة البناء الاخضر)	04			
		الابتكار و الاداء الامثل	02			

المصدر:Citizen's Guide LEED-ND + معالجة الباحثين

و بأسلوب كسب النقاط يتم تحديد مستوى تصنيف استدامة المباني و الانسجة العمرانية[1] ، كما هو مبين بالجدول الموالي:

جدول 11: مستويات تقييم مجال العمران والعمارة ببرنامج LEED

م	انواع مستويات التصنيف	عدد النقاط لكل مستوى	نوع الشهادة
01	مستوى البلاتينيوم	69-52	
02	المستوى الذهبي	51-39	
03	المستوى الفضي	38-33	
04	المستوى المعتمد	32-26	
05	بلا تقيم	25 او اقل	

المصدر: Citizen's Guide LEED-ND+ معالجة الباحثين.

2. تقديم بلدية المعاضيد تراثياً وحضرياً

1.2. تقديم المدينة الاثرية "قلعة بني حماد" ببلدية المعاضيد

اسس مدينة "قلعة بني حماد" الامير "حماد بن بلكين بن زيري بن الصنهاجي" عام 398 هـ/1007م بجبل المعاضيد لتكون قاعدة عسكرية لجيوشه على غرار مدينة" اشير" في بداية الامر ثم اصبحت بعد سنوات قلائل عاصمة للدولة الحمادية ابتداء من عام 408 هـ/1018م، لتصبح القلعة من بين حواضر المغرب الاسلامي[2]، و من اهم و اعظم القلاع التي اسسها المسلمون في تاريخهم بالمغرب العربي، لما اشتملت عليه من مظاهر البزخ و الترف بفضل الأمن و الاستقرار الذى عاشته الدولة آنذاك.

[1] عبد الله خالد، جمعة العجيلي، دراسة مقارنة للاستدامة البيئية للمباني الجامعية القائمة بدول شمال إفريقيا باستخدام نظام لبيد LEED للتقييم، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، جامعة المنصورة، مصر،2015، ص 23.

[2] رشيد بورويبة، الدولة الحمادية تاريخا وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1977، ص 6-7.

صورة 1: حدود الدولة الحمادية والمجسم الافتراضي لقلعة بني حماد ابان ازدهارها

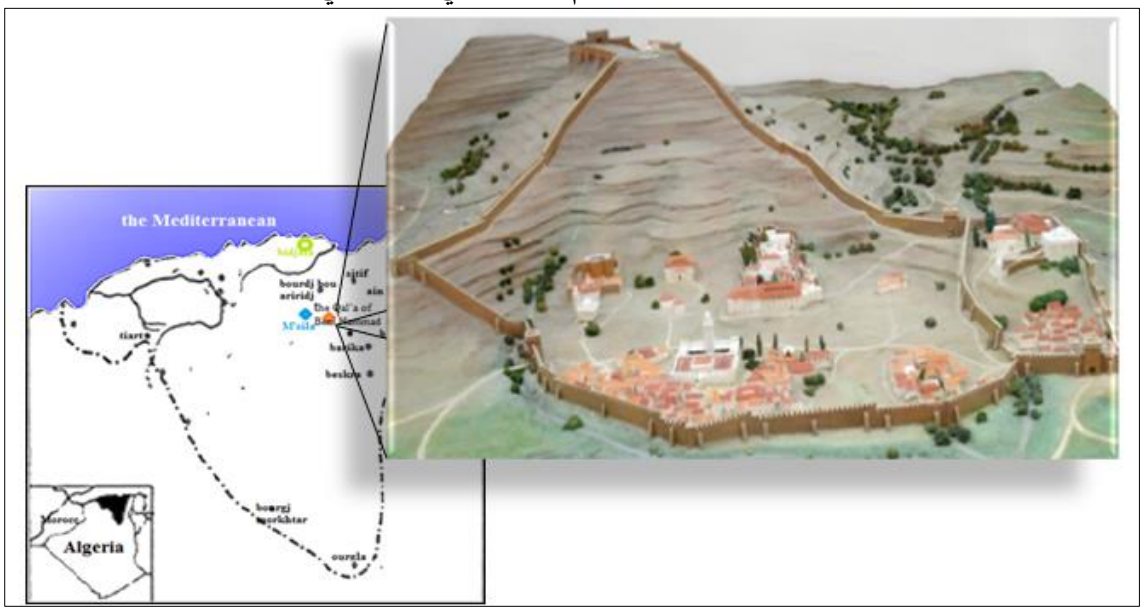

المصدر: Ouiss, 1991, p. 97; https://ar.wikipedia.org/wiki

«لكن رغم الازدهار الذي عرفته القلعة فلم يدوم طويلا اذ سرعان ما أفل و دب اليها الاضمحلال و اختفى بريقها بسبب ما تعرضت له المدينة من نكبات عنيفة هزت عمرانها و تركته قاعاً صفصفاً جراء الهجوم الهلالي (1050م-1052م)، الذي رمي به الخليفة العباسي" المعز" "بنو حماد" جراء اعلانهم ولائهم لدولة الفاطمية، لتدخل بعد هذا التاريخ مدينة القلعة الحصينة طي النسيان و يحوم حولها الصمت، وهي الآن أطلال في حاجة لمن يكتشف جوانب أخرى منها لا تزال خفية الى حد الان».[1]

[1] قلعة بني حماد منارة حضارية، مؤسسة اعمال الطباعة لولاية المسيلة،2009، ص ص1-18.

دراسة تحليلية تراثية عمرانية لبلدية المعاضيد

مخطط 1: موقع واطلال الموقع الاثري "قلعة بني حماد "

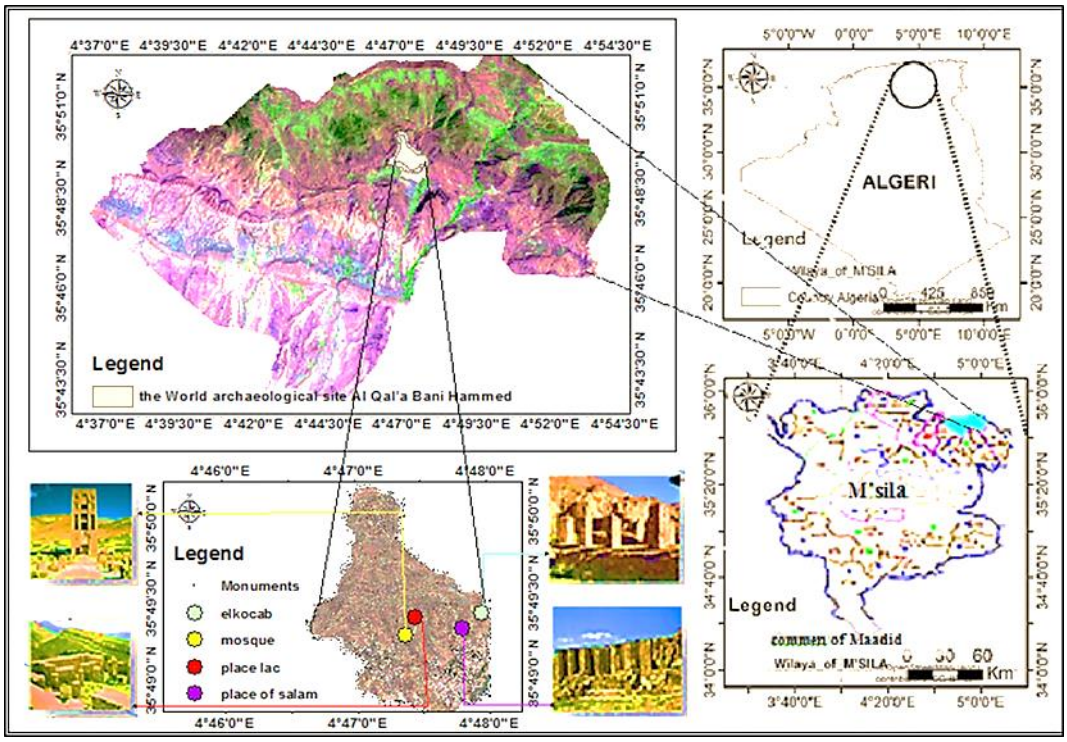

المصدر: PPMVSA+ تصرف الباحثين.

1.2.5 قراءات تاريخية واثرية لقلعة بني حماد

ذاع صيت "قلعة بني حماد " ولم يبقى حبيس المغرب الاوسط او المغرب الاسلامي بل تعداه ليشمل المشرق العربي والاندلس وكذا الغرب، حيث ذكرها العديد بمؤلفاتهم نذكر منهم:

قال فيه ابن خلدون :«...و اختط مدينة القلعة بجبل كتامة سنة ثمان و تسعون و به لهذا العهد قبائل عياض من عرب بني هلال و نقل اليها اهل المسيلة و حمزة و خربهما و نقل جراوة من المغرب و انزلهم بها و تم تمصيرها على راس المائة الرابعة ..[1] »، كما قال فيها البكري:«...و هي قلعة كبيرة ذات منعة تمصرت عند خراب القيروان و انتقل اكثر أهل افريقية و هي اليوم مقصد التجار و بها تحل الرحال من العراق و الحجاز و مصر و الشام و سائر بلاد المغرب و هي اليوم مستقر مملكة صنهاجة..[2] ».

اما المؤرخ الاندلسي "الشريف الإدريسي بمؤلفه الشهير "نزهة المشتاق في اختراق الافاق" قائل فيها «...و مدينة القلعة من اكبر البلاد قطرا و اكثرها خلق، و اغزرها خيرا ....، و هي في سند جبل سامى العلو صعب الارتقاء، و قد استدار سور بجميع الجبل و يسمى تاقريست، و اعلى هذا الجبل متصل بمنخفض من الارض، و منه ملكت القلعة ،....و هي متعلقة بجبل عظيم مطل عليها .... ،و امامها في جهة الجنوب ارض سهلة متصلة الانفراج لا يرى الناظر فيها جبلا عاليا و لا شرقا مطلا الا على بعد منها....[3] »، و هذه "عبد المنعم الحميري" الذي ذكرها بإسهاب كبيرا بكتابه "الروض المعطار في خبر الاقطار"، حيث كتب فيها « هي قلعة ابي طويل بينها و بين المسيلة اثنا عشر ميلا، و هي اكبر البلاد قطرا .....و

---

[1] ابن خلدون عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عائرهم ذوي السلطان الاكبر، المجلد السادس، دار الكتاب اللبناني، 1959، ص 309.

[2] البكري ابو عبيد الله، كتاب المسالك والممالك، مطبعة الحكومة، الجزائر، 1857، ص 58.

[3]، ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ج5، ص 3723.

بين هذه القلعة و بين بجاية مسيرة اربعة ايام ، و هذه القلعة المنيعة تحضرت عند خراب القيروان، انتقل اليها اكثر اهل افريقية ، و كانت مقصد التجار و بها تحل الرحال من العراق و الحجاز و الشام و مصر و سائر بلاد المغرب ....، و لم تزل القلعة تنقص الى ان استولى عليها الخراب[1] ».

كما لقيت مدينة "قلعة بني حماد" اهتماماً كبيراً عند الاثرين الفرنسين فأرخوا مكتشفاتهم الاثرية، امثال جورج مارسي "Georges marcais" بكتابه "دليل الفن الاسلامي المعماري " الصادر بباريس 1926، حيث ذكر فيه المعالم الاثرية المكونة لمدينة الاثرية، ولوسيان غولفان Lucien golvin بكتابيه الاول المعنون " المغرب الاوسط على عهد الزيرين "، اما الثاني تحت عنوان " ابحاث ودراسات اثرية بقلعة بني حماد " وصفاً فبهما تاريخ ودراسة الاثرية التي عرفتها القلعة.

وان كانت اخبار القلعة استهوت اقلام المؤرخين والمؤلفين، فقد استمالت ايضا اهتمام الاثرين عبر فترات زمنية مختلفة التي قام بها مجموعة من الباحثين نذكرهم حسب التسلسل الزمني لعملية الحفر الاثري:

- حفريات بول بلانش (p) blanche الذي كان اول أثرى هاوي لأثار مدن العصر الوسيط ما بين 15 الى 25افريل 1897 م سمحت له باكتشاف جزء من" برج المنار".
- حفريات القائد((L) de Beylie التي دامت ثلاثة أشهر سنة 1908 و قد استعان في ذلك بمساعدة جورج مارسي (g) Marcais حيث كشف خلالها على ثلاث وحدات هي برج المنار و جزء من قصر البحر و المسجد الكبير ، كما اكتشف جزء من بقايا نظام الري للمدينة المكون من خزانات و صهاريج و ابار ، و كذا نظام الري الذي كان يغذي المدينة .[2]
- حفريات الاستاذ قولفان (L)Golvin و التي تمت على عدة مراحل اولها بين 1952و 1956م و اخره ما بين 1960 الى 1962، حيث كان اهتمامه موجها نحو القصور و المسجد الكبير، فكانت من اكتشافاته قصر السلام و قسم كبير من قصر المنار و خمس اقواس بالجهة الغربية للقصر نفسه ، كما قام بدراسة وصفية لمخطط قصر البحر و وحداته.[3]

بعد توقف دام سنتين استؤنفت اعمال التنقيب الاثري من طرف الاستاذ "بوروبية رشيد" التي استغرقت قرابة سبع سنوات ما بين (1964م -1972م)، حيث اكتشف اثناءها الجامع الكبير و القسمين الشرقي و الغربي لقصر المنار و الجزء الشرقي لقصر البحر[4]، لتليها بعد فترة وجيزة حفريات البعثة البولونية الجزائرية سنة 1987 الى 1988 م و كانت من اكتشافاتها السور الداخلي الذي يفصل حي جراوة عن باقي المدينة.

2.2. تقديم عمراني للتجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد

أصبح الموقع الاثري "قلعة بني حماد" بعد التقسيم الاداري 1974م ينتمي ادارياً لبلدية المعاضيد، اين ارتقت هذه الاخيرة الى مصاف بلديات ولاية المسيلة والتي تبعد عن مقرها بمسافة 36 كلم شمال شرق، متربعة على مساحة 258.66 هـ بتعدد 5873 نسمة حسب احصائيات 2008.

[1] الحميري ابن عبد المنعم، تحقيق احسان عباس، الروض المعطار في خبر الاقطار، دون تاريخ، ص 495.

[2] بوعريوة نبيل، طرق حماية المعالم التاريخية من خلال دراسة اثرية لقصر البحر بقلعة بني حماد، رسالة ماجستير، معهد الاثار، جامعة الجزائر ،2008، ص 15.

[3] بورويبة رشيد، مدن مندثرة، سلسلة فن وثقافة، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر ،1981، ص 106

[4] بوعريوة نبيل، المرجع نفسه، ص 16.

مخطط2 موقع التجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد من الموقع الاثري"قلعة بني حماد"

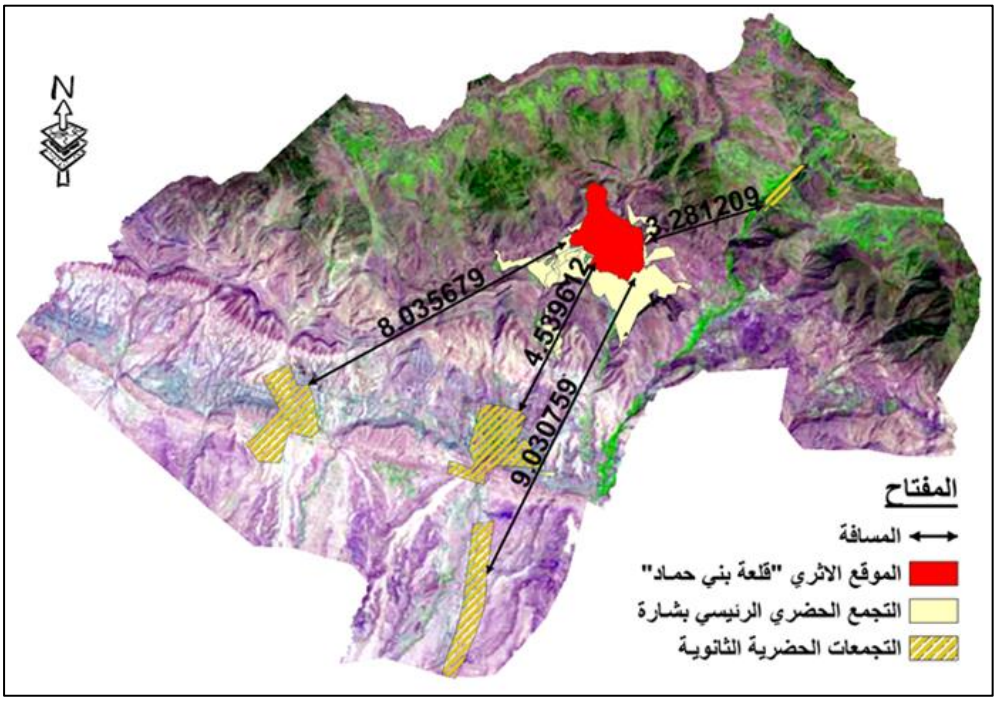

المصدر: الباحثين باستعمال Arcgis10.41.

يخضع لدائرتها الادارية خمسة تجمعات حضرية واحد منها رئيسي واربعة ثانوية وهي:

- *التجمع الحضري الرئيسي للبلدية "بشارة " المجاور للموقع الاثري.*
- *التجمع الحضري الثانوي الزيتون.*
- *التجمع الحضري الثانوي جعونة.*
- *التجمع الحضري الثانوي الغيل (أولاد شعيب).*
- *التجمع الحضري الثانوي رشانة.*

تقع هذه التجمعات الحضرية بمجال طبيعي تتباين مظاهره من الجهة الشمالية بتضاريس يبلغ ارتفاعها حوالي 1892 م لتنخفض بالجهة الجنوب الى 342م، كما تتخلله أودية والشعاب معتبرة وله غطاء غابي يتربع على مساحة 6615 هكتار وأراضي فلاحية هامة، اما تركيبته الجيولوجية فهي صخرية من الجهة الشمالية ذات المناطق الجبلية المعرضة للحوادث التكتونية حيث نجد الفالق الذي يمر بهذا الاخير ذو اتجاه شمال غرب وجنوب شرق وهي عبارة عن تركيبة كلسية مارنية مع تناوبات من المارن وأحيانا طين والحجر الرملي.

دراسة تحليلية تراثية عمرانية لبلدية المعاضيد

مخطط3: المجال الطبيعي و توزيع النسيج العمراني ببلدية المعاضيد

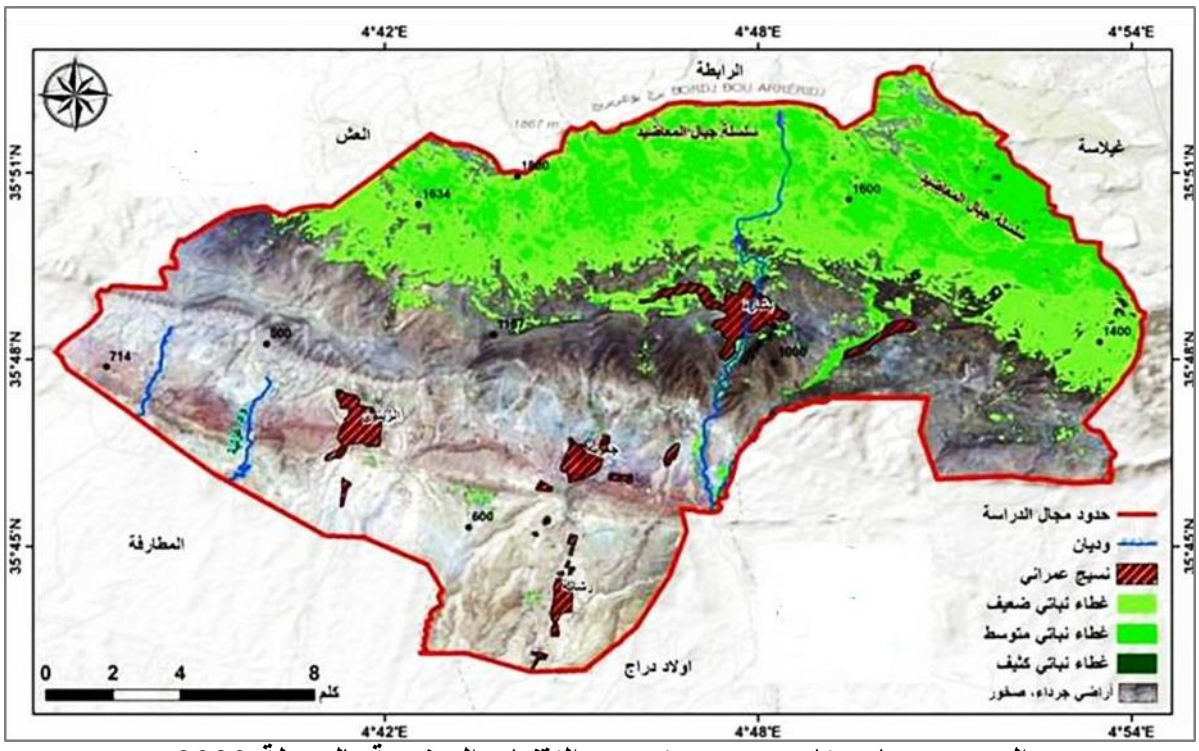

المصدر: صادق تاهمي، معهد تسيير التقنيات الحضرية بالمسيلة،2020.

3. دراسة تحليلية للمدينة الاثرية "قلعة بني حماد" ببلدية المعاضيد

بمطابقة معايير برنامج LEED-ND بمجال استدامة العمران بالعملية التخطيطية التي خطت بها المدينة التراثية "قلعة بني حماد" خلال ازدهارها لتحديد مؤشرات الاستدامة التراثية لإعادة احيائها بعمليات الحفاظ العمراني.

1.3. استدامة موقع "المدينة الاثرية قلعة بني حماد"

تهدف هذه المعاييرة لتقييم استراتيجية اختيار المواقع الجغرافي وانسجام التصميم العمراني والمعماري مع البيئة المحلية لهذا الموقع.

- ***الاولوية الاقليمية:*** كانت هذه المدينة العاصمة الاولى لدولة الحمادية التي عرفت توسعاً كبيراً خاصة بعهد" بلكين بن محمد "و "الناصر بن علناس" لتشمل مدن كثير بالجزائر (المسيلة و طنبة و الزاب و اشير، تاهرت و مرسى الدجاج و بلاد زواوة و مقرة و دكامة و بلزمة و سوق حمزة و فاس)، لتنقل العاصمة الى مدينة "بجاية" في ايام الناصر بن علناس[1].
- ***اختيار الموقع:*** تم اختيار الموقع الجغرافي لبناء مدينة "قلعة بني حماد " كاستراتيجية عسكرية فكانت تضاريسه الجبلية الوعرة "جبل تقربصت" البالغ ارتفاعه 1418 م وجبل "الغورين" البالغ ارتفاعها 1190م ومضايقهما سورا طبيعياً، والى الجنوب يقع طريق الوحيد للقلعة وهو كثير التعاريج والمسايير لوادي "فرج"، مما جعل هذا الموقع في مأمن من هجمات الاعداء آنذاك.

[1] General l'de beylie. La kalaa des beni hammad – une capitale berbere de l'Afrique de nord- au XIe Siècle. Ernest lerous éditeur. paris. 1909. p1

- ***منع التلوث من عملية البناء*** :كانت اسوار مدينة "قلعة بني حماد" محددتاً لمجالها العمراني فكان استغلاله استغلالا مكثفاً بتلاصق المباني و ضيق الشوارع الجانبية و منع البناء خارجه و ذلك حفاظاً على مصادر الموارد الطبيعية و تحجيم نمو عمرانها، حيث مكنت الحفريات التي اجريت على السور من طرف بعثة الترميم البولونية الجزائرية ما بين1408ه /1987م الى1409ه/ 1988م من اظهار السور الممتد على مسافة 07 كم من جهة الغرب مسايرا لقمة "الجبل "القورين" ليميل الى الانحدار على السفح المطل على "واد فرج" اين يلتقى الجبل بالسهل الذي تتخلله كتل كبيرة من الصخور حلت محله كان اتساعها يتراوح 7.20م الى 1.60م مما صعب الارتقاء اليه.
- ***كثافة التنمية و الارتباط مع المجتمع:*** ادرك من البداية مؤسس الدولة الحمادية "حماد ابن بلكبن" أن الاستحواذ على المجال لا يعني الدولة او القبيلة بل تنظيم العلاقات الاجتماعية هو الحافظ للأمن و حماية الارض (المجال) ، فكانت العصبية القبلية لصنهاجة هي عماد تنفيذ مشروع الانفصال عن الدولة الزيرية سنة 395ه/1004م، و بعد الاستقرار السياسي لها تميز الحماديين في ثقافتهم بتقبل الاخر و دمجه في حياتهم الحضرية لا سيما بعد الغزوة الهلالية الأفريقية و ما تركته من أثار سلبية على عمران المدن الافريقية، التي كان من نتائجها فتح باب الهجرة على مصراعيه لذوي الثروة و الجاه من التجار و الصناع و الحرفين و العلماء و الطلاب، فكان لهؤلاء دفعا جديدا في ازدهار المدينة و تقدمها في ميادين مختلفة لتحتل بعدها مكانة بارزة بحواضر المغرب العربي، ليتبلور بذلك دورها الثقافي ابتداء من سنة 440ه/1050م و تنافس قاعدة المعز بن باديس بالمهدية، حيث قال ابن خلدون في هذا الصدد « و في ايام الناصر هذا كان استفحال ملكهم و شفوفه على ملك بني باديس اخوانهم بالمهدية، و لم اضرع منه الدهر بفتنة العرب الهلاليين حتى اضطرب عليهم امرهم، و كثر الثوار عليهم و المنازعون من اهل دولتهم، فاعتز آلا حماد بهؤلاء و عظم شان ايامه فبني المباني العجيبة المؤنقة و شيد المدائن العظيمة، و ردد الغزو ...».
- *اعادة التطوير المنطقة*: دلت الاكتشافات الاثرية على ان موضع القلعة كان معروفاً من قبل فقد لجأ اليه "ابو يزيد بحلد بن كيدار "على اثر انهزامه امام الخليفة الفاطمي" ابي طاهر اسماعيل المنصور" و عرفت القلعة في مصادر التاريخ الاسلامي باسم " قلعة ابي طويل "[1]، ليعيد حماد ابن بلكين اعمار هذا الموقع.
- ***وصول الوسائل الى الاماكن العامة*** : كانت من المهام الاساسية التي دأب عليها "بلكين بن مناد" و ابنه "حماد" هو المحافظة على المسالك خصوصا مسالك تجارة الذهب و الرقيق الواصلة من بلاد السودان الى افريقية، مما تطلب منهم إنشاء المدن و الحصون لمراقبتها مثل بناء "زيري بن مناد" لمدينة "آشير" و أبنه بلكين لمدن "مليانة و الجزائر و المدية"، و لقد نجحت صنهاجة في ضبط شبكة الطرق و تأمينها بوصول جيوشها الى بحر السوس بالمغرب الاقصى، لتزدهر بذلك تجارتها بين حواضر المغرب الاسلامي حيث و صفها "ابو عبيد البكري" قائلاً « كانت مقصد التجار و بها تحل الرحال العراق و الحجاز و مصر و الشام و ساير بلاد المغرب، و هي اليوم مستتفي مملكة صنهاجي».[2]
- ***سعة اماكن الوقوف***: تم ترك الرحبات والميادين الخالية من البناء حول القصور والجامع الكبير لتسهيل الوصول اليها، كما تم أستخدمها في اغراض مختلفة فقد اشارت بعض المصادر الى انها تركت لتكون تجمعا لهم ومربطا لخيلهم.
- ***تأثير الحرارة بدون سقف:*** يتمز موقع قلعة بني حماد بخصوبة أراضيه الزراعية وثروته الغابية المعتبرة ومنابع المياه العذبة سيلها جاري الى يومنا هذا ومناخها المتوسطي معتدل الحرارة صيفا وبارد

[1] مزالي محمد، بن سلامة البشير، تاريخ افريقية الشمالية، الدار التونسية للنشر، تونس، بدون تاريخ، ص 13.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون.. العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عائرهم ذوي السلطان الاكبر (المجلد السادس). لبنان: دار الكتاب.، 1959، ص ص 309-350

مثلج شتاءا، كل هذه العوامل الطبيعية ساعدة على خلق بيئة ملائمة لنشاطات البشرية بالأماكن العامة المفتوحة بدون تسقيف.

- ***تأثير الحرارة بالسقف:*** أستمد مخططي "قلعة بني حماد" تصميم عمرانهم من بيئتها الجبيلة فكان بنائها بالحجارة الصامدة صمود جبالها مقاومة لمناخها شتوي البارد وبسقوف مائلة مانعتاً تراكم ثلوج بها متفاديتاً بذلك تصدعات ناتجة على زيادة ضغط الوزن على اعمدتها، كما تم انشاء فتوحات صغيرة الحجم ان وجدت على الشارع حفاظاً على الاعتدال الحراري داخل البناء.

صورة 2: سكنات تقليدية بالموقع الاثري قلعة بني حماد

المصدر: تصوير الباحثين، 14افريل 2021.

2.3. كفاءة استخدام الموارد والمصادر

يهدف هذا المعيار الى الاستخدام الرشيد للمياه والحفاظ عليه، ويكون ذاك من خلال:

- ***تقليل استخدام مياه الشرب ومياه الري:*** *من* بين الاكتشافات الاثرية للقائد (De Beylie. L) سنة 1908 بمساعدة جورج مارسي (Marcais. G) بقايا نظام الري للمدينة المكون من خزانات و صهاريج و ابار، التي كانت تغذي المدينة مائيا و مخزن لها.
- ***كفاءة تجميل وتزين الاراضي بالمياه***: كشفت حفريات الاستاذ (Golvin) على اهتمام الحماديين باستعمال عنصر الماء لتزين عمران قلعتهم، حيث تم انشاء بحيرة اصطناعية تابعة لقصر البحيرة فكانت مياه الوديان الجارية من حولها مغذية لها، كان يبلغ طوله 64 م وعرضه 45م ويصل عمقه الى 1.60م، كما اكتشف القائد De Beylie. L بحفريتها الاثرية عن تواجد نافورة بالزاوية الشرقية للحوض البحيرة، و هي مستطيلة المقطع طولها 0.40م وعرضها 0.30م.
- ***الطاقة و البيئة (الحد الأدنى لأداء الطاقة):*** تعتبر المباني من اكبر مسببات الاضرار البيئية المتواجدة على الارض، لأن التلوث الناتج عن تدفئة و تبريد البيئة الداخلية للمباني اشد من تلوث الناتج عن انبعاثات السيارات، كما ان انتاج مواد البناء تستهلك طاقة ضخمة و الموارد الغير المتجددة[1]، فقد أستمد مخططي "قلعة بني حماد" تصميم عمرانها بمواد صديقة لبيئتها فكان البناء بحجارة جبال المحيطة بها و ابوابها و نوافذها من خشب الغابات المجاورة لها.

[1] Sykes, M. Environmental Sustainable Architecture. Usa, Project Hubs…1995

3.3. جودة البيئة الداخلية

غنى الموقع بمواردها الطبيعية يولد موازنة بين العرض وطلب على المواد المحلية للاستفادة من استخراجها وتصنيعها واستهلاكها، وهذا ما ساعد الحماديين عن الازدهار السريع.

- ***جمع و تخزين المواد القابلة للتدوير***: بلغت المدينة الاثرية مبلغا كبيرا من الرفاهية الاقتصادية و غزارة انتاجها الذي بلغ ذروته في عهد " الناصر بن علناس " و ولده " المنصور" ، فهذا الادريسي يصفها « من اكبر البلاد قطرا و اكثرها خلقاً و اغزرها خيراً و اوسعها اموالاً و احسنها قصوراً و مساكن و خصبا و اعمها فواكه و قصبا، و حنطتها رخيصة و لحومها طيبة سمينة.....».
- ***استخدام والحافظ على المواد المحلية بالبناء:*** كما اشرنا سابقا ان بناء عمران مدينة القلعة تم باستخدام المواد المحلية لتدقيق اكثر اشارت الحفريات (De Beylie .L) لقصر البحيري انه تم بناءه من الدبش و الملاط الجيري....[1]
- ***المواد المحلية المستخلصة:*** كانت الصناعة الركيزة الاقتصادية الثانية لدولة الحمادية التي وجدت من العوامل ما ساعدها على الظهور و النمو بقوة، و لعل من ابرز تلك العوامل و المقومات وفرة المواد الاولية بالمنطقة كالصوف و الجلود من ضواحي القلعة التي اشتهرت في زمانها بتربية الاغنام و الابقار و المعز، و هذا ما كان له دور فعال في ظهور الصناعات النسيجية و كذا الدباغة التي اشتهرت بها بلاد المغرب العربي متعددة الاستعمالات ، كما ازدهرت صناعة المعادن كدروع و الحلى من الذهب و الفضة التي تم اكتشافها في المنطقة و مازالت متوارثة الى اليوم.[2]

- ***مقادير منخفضة من المواد دهانات وطلاءات*** : كانت سكنات الحماديين لا يكتسيها اي مظهر جمالي من الخارج باستثناء قصورها ودور العبادة التي كانت زخرفتها ورسوماتها باستعمال مواد طبيعية لإظهار طبيعة المنطقة وتعليم دين الاسلامي.

- ***قابلية التحكم لأنظمة الراحة الحرارية:*** للحفاظ على الاعتدال الحراري داخل البناء اعتمد الحماديين على:
  - الجدران الحجرية كعازل حراري بين البيئة الخارجية والداخلية للمنزل.
  - تشكيل واجهات معمارية خارجية صماء في اغلب احيان.
  - النوافذ ان وجدت خاصة بالمباني العامة كالمساجد والقصور يتم استعمال الزجاج الملون لتقيل من دخول الاشعاع الشمسي الداخل للبناء، او تكون فتوحات صغيرة الحجم ان وجدت على الشارع.
  - عدم توجيه الفتوحات للجهة الشرقية وجعلها بالجهة الشمالية والجنوبية وهذا لتقليل من الاشعاع الشمسي النافذ للبناء.
  - تلبيس الجدران الداخلية باستعمال الدبش والملاط الجيري مشكلان عازل حراري.
- **ضوء النهار والرؤيا بالفضاءات**: لتعويض انعدام او نقص انفتاح الواجهات للخارج تم انشاء مصدراً للإضاءة والتهوية الطبيعية من خلال فناء داخلي بالمساكن التقليدية مكشوف مباشرة للسماء، والذي يأخذ مساحة معتبرة من مساحة المسكن الذي يتجاوز ثلث مساحته على الاقل وتوسطه او يأخذ جانب منه، لتربط الغرف ببعضها البعض بممرات.

4.3 عمليات التصميم والابداع

من إبداعات التصميم العمراني بمدينة "قلعة بني حماد" قصر البحر الذي اخذ اسمه من البحيرة الاصطناعية التابعة له لتكون مرفئ لسباق الزوارق بمدينة ليست ساحلية و غير مطلة على منفذ مائي،

[1] De Beblie, L, ibd.

[2] ياقوت الحموي. مرجع سابق، ص 275.

فكانت مياه الوديان الجارية من حولها مغذية لها من الزاوية الشمالية، فكان شكله مستطيل يبلغ طوله 64 م و عرضه 45م و يصل عمقه الى 1.60م، و يتوسط الجدار الشرقي للحوض منحدر أو مزلقة طولها 6.20م و عرضها 3.25م، و يحيط بالحوض من جوانبه الثلاثة (الشرقي ،شمالي ،غربي) بقايا دعائم تشكل رواق عرضه 03م يرجح انه كان مغطى بسقف معقود و تحمله تللك الدعائم، اما الجهة الجنوبية للحوض يحتوى على 18 حجرة مربعة الشكل بمقياس (2.50م*2.50م) يفصل كل واحدة عن الاخرى جدار سمكه 0.90م التي كانت مخادع للمشاركين في العاب الزوارق بالمدينة حسب الاستاذ (Golvin) ، كما كان هذا الابداع التصميمي يضم:

- **حمام**: في القسم الجنوبي للحوض يحتوي على قنوات من الفخار للمياه الساخنة او البخار الساخن كما تدل عليه الفتحات التي يخرج منها البخار حسب حفريات de beblie, 1909.
- نافورة: تتوجد في الزاوية الشرقية للحوض اكتشفها القائد(De Beylie. L) ، و هي مستطيلة المقطع طولها 0.40م عرضها 0.30م.

كما كان طراز مآذنه المسجد الجامع بالقلعة عملا فريداً و مستحدثاً في العمارة الاسلامية بالمغرب الاوسط منذ الفتح الاسلامي ، ليتخذ منها بعد ذلك نموذجاً احتواه الموحدون في بناء مآذنهم في اشبيليا بإسبانيا و حسان الرباط، حيث تم تصميمها بمنتصف الحائط الشمالي على نفس محور المحراب و هي مبنية من الحجر، تتألف من برج واحد يبلغ ارتفاعها 24.70م لها قاعدة مربعة طول ضلعها 6.50م و مدخلها عرضه 2.40م يؤدي الى سلم يدور حول نواة مركزية مربعة ضلعها 1.50م و عدد ادراج سلمها 127 درجة و عرضها 1.10م، و هي مسقفي بعقد نصف دائري، و واجهة مزخرفة من الجهة الجنوبية.

كما يعتبر المسجد الجامع أقدم و اكبر المباني الاثرية بالجزائر الذي مازالت اطلاله ماثلة للعيان، و هو اول عمل معماري اقامه الحماديين بمدينتهم، حيث يشغل مساحة مستطيلة (63.30م*53.20م)، محاط بسور من الحجارة مدعم من الخارج بركائز يوسطه صحن مكشوف (54م*25.90م) تحيط به اروقة جانبية، و يحتوى على بيت للصلاة مكونة من ثمان بلاطات موازية لجدار القبلة تشكلها ثلاثة عشر بائكة عمودية على جدار القبلة الذي يوسطه المحراب، و داخل بيت الصلاة نفسها نجد بناء صغير مؤلف من خمسة بوائك و اربع بلاطات عبارة عن مسجد صغير، و للمسجد سبعة ابواب تؤدي الى صحن و بيت الصلاة، و بداخل الصحن خزان للمياه لحاجة المصلين.

5.3 نتائج الدراسة التحليلية للمدينة الاثرية " قلعة بني حماد"

بأسلوب كسب النقاط لمستوى تصنيف الفئات المعتمد بنظام LEED-ND تحصلت المدينة الاثرية "قلعة بني حماد" اثناء ازدهارها على مجموع نقاط 47.3، وهذا يرشحها ان تكون بالمستوى الذهبي، مما يوجب علينا للحفاظ على هذا الارث ان تكون وفق مؤشرات استدامتها.

جدول 12: نتائج الدراسة التحليلية للمدينة التراثية" قلعة بني حماد" ببرنامج LEED-ND

المؤشر	المعيار	الوصف	علامة تفصيلية	المجموع
استدامة الموقع	اولوية الاقليمية	العاصمة الاولى لدولة بني حماد	04	12
	اختيار الموقع	استراتيجية عسكرية	01	
	منع التلوث من عملية البناء	تحديد المجال العمراني و منع التوسع خارج اسوارها	01	
	كثافة التنمية و الارتباط مع المجتمع	توفير الامن و الاستقرار لدولة الحمادية، تقبل الاخر و دمجه بتنمية المجتمع بعد الغزو الهلالي الافريقي	01	
	اعادة التطوير في المنطقة	اعادة استحواذ على الموقع بإعمار مدينة القلعة بعد اندثار مدينة ابي طويل	01	
	الوصول لوسائل الى الاماكن العامة	تم تامين المسالك التجارية من و الى قلعة بني حماد ببناء حصون مراقبة	01	
	سعة اماكن الوقوف	ترك رحبات و الميادين خالية من البناء حول الاماكن العامة لتكون مربطاً للخيول	01	
	تأثير الحرارة بدون سقف	المعطيات الطبيعية الملائمة (المناخ المعتدل و الغطاء الغابي و الاراضي الخصبة)	01	
	تأثير الحرارة بالسقف	استعمال تصميمات معمارية و مواد بناء محلية عازلة للحرارة	01	
كفاءة استخدام المياه	تقليل استخدام مياه الشرب ومياه الري	بناء نظام ري و صهاريج لضمان تغذية المدينة	2.5	04
	كفاءة تجميل وتزين الاراضي بالمياه	استعمال الاحواض المائية و نفورات بتزين عمرانهم	1.5	
الحد الأدنى لأداء الطاقة	الحد الأدنى لأداء الطاقة	استعمال مواد البناء الصديقة للبيئة و المقاومة للعوامل المناخية	02	04
	تحسين أداء الطاقة	تصميم معماري يكفل التهوية و الاضاءة الطبيعية	02	
المواد و المصادر	جمع وتخزين المواد القابلة للتدوير	تميزت بوفرة انتاجها للمواد المحلية	0.75	11.8
	استخدام والمحافظة المواد المحلية بالبناء (الجدران القائمة، أرضيات، الأسقف	استعمال المواد المحلية بالبناء	9.75	
	المواد المحلية المستخلصة، معالجة ومصنعة محليا	جعل من تصنيع المواد المحلية الركيزة الثانية باقتصادها	1.3	
جودة البيئة الداخلية	الحد الأدنى من الأداء لنوعية الهواء الداخلي(زيادة التهوية	للحفاظ على الاعتدال الحراري داخل المنازل تم تقليل او انعدام الفتوحات بالواجهة الخارجية	0.75	12.65
	مقادير منخفضة من المواد، دهانات وطلاءات	اعتماد على الواجهة البسيطة دون طلاء و زخرفات.	0.75	
	ضوء النهار، والرؤيا بالفضاءات	لضمان تهوية و اضاءة طبيعة داخل البناء تم انشاء فناء داخلي غير مسقف	11.25	
التصميم و الابداع	الابداع		2.5	2.5
المجموع الكلي			47.3	

المصدر: الباحثين.

4. دراسة تحليلية للأنسجة الحضرية ببلدية المعاضيد

لإثبات أفضلية احتلال الحضري بين التجمعات ببلدية المعاضيد تكون بأولوية الاستحواذ على البرامج التنموية وكذا من خلال إشغال الحيز المجالي، وباستخدام معايير نظام LEED-ND بمجال استدامة العمران ستحدد ذلك.

1.4 دراسة التحليلية للنسيج الحضري الرئيسي " بشارة"

يعتبر التجمع الرئيسي "بشارة" لبلدية المعاضيد التجمع العمراني المجاور للموقع الاثري " قلعة بني حماد"، نظراً لهذه الاهمية الحضرية بالبلدية والعلاقة المجالية المباشرة بالموقع الاثري استوجب علينا دراسته بالدراجة الاولى.

1.1.4البعد التخطيطي

- ***اولوية اقليمية:*** تم اعطاء الاولوية والافضلية لتجمع الحضري الرئيسي للاستفادة من برامج تنموية هامة موجهة للبلدية باعتباره عاصمة الادارية للبلدية.
- *الموقع المفضل:* تجمع الحضري 'بشارة' هو التجمع المجاور مجالياً وبشكل مباشر للموقع الاثري ليعتبر بذلك امتداد مجالي للموروث حضاري وثقافي قديم.
- ***تجنب السهل الفيضي:*** يخترق المجال العمراني لتجمع الحضري "بشارة" *شبكة هيدروغرافية معتبرة واهمها واد فرج.*
- ***علاج الاراضي الملوثة:*** يعاني مجال الدراسة من مشاكل متعلقة بالتلوث البيئي نتيجة لصرف المياه المستعملة مباشرة بالواد دون معالجة، مما يؤثر ذلك على صحة السكان ويؤدي لتدهور المستمر بالموارد الطبيعة وعلى نظافة الإطار العام، اما النفايات الصلبة فتم تهيئة مكان للجمع مراقب بمنطقة "الطايبة" بمساحة 3000م2.
- ***قابلية الموصلات جيدة المستوى:*** كان لامتد محور الطريق الولائي رقم 02 الرابط بين الطريقين الوطنين رقم 40 و45 (ولاية المسيلة -ولاية البرج بوعريج) اثراً بالغاً في عملية النمو وتوسع التجمع الحضري "بشارة" وانتشار المشاتي وتبعثر السكان حوله.
- ***تقارب السكن والعمل:*** بحكم الاهمية الادارية لهذا التجمع فان التجهيزات ذات التأثير البلدي متواجد به ليتمتع سكان بقربهم من اماكن العمل.
- ***حماية و تثبيت الميول الشديدة:*** يتميز الموقع الجغرافي لبشارة بطوبوغرافية وعرة و كذا المناطق الصخرية المحيطة به من الجهات الاربعة مما جعل من امكانيات التوسع العمراني محدودة، حيث تقدر مساحة المنطقة الجبلية 70% و نميز بها أراضي قابلة للتعمير بشروط بالجهة الشمالية و الجهة الجنوبية، و هي ذات تركيبة ليمونية مارنية طينية مع الحصى و الكتل الصخرية ذات تركيبة كلسية بانحدار متوسط و مقاومة تصل الى 02 بار، و لتعمير بها تتطلب تكاليف باهضه و انشاء شرفات للحماية من تناثر الحجار، اما الأراضي الغير قابلة للتعمير تنتمي إلى الزمن الكريتاسي ذات انحدار قوي يصل إلى 20 % و مقاومة جيدة مما يصعب إنشاء مختلف الشبكات (طرقات، صرف صحي ...الخ).

مخطط 4: العوائق الطبيعية للتوسع العمراني بالتجمع الحضري" بشارة"

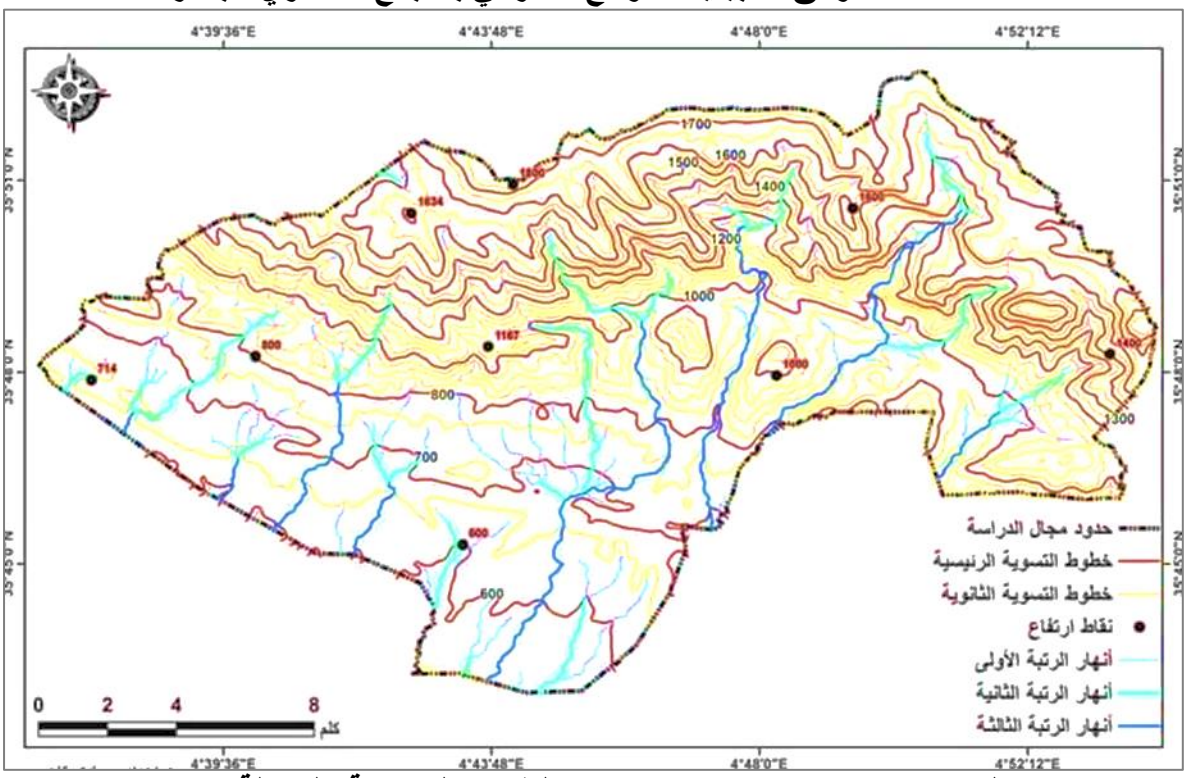

المصدر: صادق تاهمي، معهد تسيير التقنيات الحضرية بالمسيلة،2020.

2.1.4البعد العمراني

أ. النمط والتصميم NPD

- ***الشوارع المجهزة للمشاة****: الشارع الرئيسي للمدينة هو مجهز للمشاة حيث تم الفصل بين حركة المشاة والحركة الميكانيكية من خلال الارصفة، كما تم تهيئتها بالبلاط لتوفير الراحة والامن، الا انه كلما ابتعدنا عن مركز واتجهنا لضواحي كلما تدهورت حالتها.*
- ***التطوير المدمج- نسيج متصل-****: يقطن التجمع الحضري الرئيسي 9873 نسمة يتوزعون على حظيرة سكنية تقدر بـ 889 مسكن متربعة على مساحة تقدر 258.66 هـ اي بكثافة 3.44 م/هـ، الا ان هذا النسيج العمراني مبعثر غير متصل لوجود مساحات حرة كبيرة مستغلة كبساتين وأراضي زراعية ذات ملكية خاصة، والاودية وشعاب التي تتخلل المجال.*
- ***الاحياء ذات استخدامات المتنوعة****: تبلغ المساحة الاجمالية للمرافق العمومية الموجودة ببشارة بـ 2.84هـ موزعة وفق الجدول الموالي:*

جدول 13: *المرافق العمومية بالتجمع الحضري الرئيسي "بشارة"*

نوع العدد	عيادة متعددة الخدمات	مركز صحي	قاعة علاج	متحف	نزل الفلعة	روضة	مقر البلدية	البريد و المواصلات	الامن الحضري	الدرك الوطني	شرطة القضائية	الضمان الاجتماعي	دار صيانة الطرق	محلات تجارية
	01	01	02	01	01	01	01	01	01	01	01	01	01	22

المصدر: PDAU2015

- ***مرافق المواصلات:*** تم انشاء شبكة طرق حضرية والارصفة ببشارة على مساحة10.8 هـ، كما تم انشاء خطوط نقل جماعية مباشرة من مقر الولاية الى بشارة، ومن بشارة الى التجمعات الثانوية هناك 30 سيارة اجرة جماعية مستغلة فعلا و15 ممنوحة دون استغلال.
- ***شبكة الشوارع:*** امتدت الشوارع بامتداد العمران ببشارة وتوسعت فعاليات السكان من مركزها الى اطرافها بشكل خطي على محور الطريق الولائي رقم 02 المهيكل للمدينة على طول 05كم.
- ***وضوح التصميم العام:*** تشكلت النواة الاولى لبشارة في ستينات القرن الماضي بشكل غير مخطط له فكان عمرانها غير منتظم و عبارة عن مجموعة من السكنات الفردية المتبعثرة، لتتوسع هذه النواة من الجهة الشمالية الغربية في فترة ما بين 1980م الى 1998م بإنشاء تجزيئات ترابية (71+108 حصة) من طرف الوكالة العقارية و سكنات اجتماعية إيجاريه من طرف ديوان التسيير و الترقية العقارية LOPG كان هذا التوسع مخطط له ، و ميز هذان المرحلتان انها كانت بعيدة كل البعد على الموقع الاثري الذي كان ينتمي آنذاك للمجال الريفي ليقترب منه بالجهة الجنوبية بداية سنة 1998م الى يومنا هذا، حيث كانت برامج السكن الاجتماعي إيجاري في اطار البرنامج الخماسي 2000 - 2006 الطابع الغالب بسياسة الاسكان خلال هذه المرحلة.
- ***المدارس:*** نسجل بالتجمع الحضري الرئيسي بشارة 06 مدارس ابتدائية يتمدرس بها 760 تلميذ أي بمعدل 24.52 وهو معدل مقبول مقارنة مع المعدل الولائي المقدر ب 32 تلميذ / القسم، ولها 02 اكتمالية وثانوية واحدة.
- ***الشوارع المحددة والمظللة بالأشجار***: تتمركز المناطق المغروسة بمنطقة السهول المنبسطة، وهي عبارة عن بساتين خاصة مسقية والمقدرة بـ 10%، اما مساحات التشجير الزينة بشوارع فتقدر بـ 3.6 هـ.
- ***التوعية والمشاركة الشعبية***: في إطار التوعية والمشاركة الشعبية من خلال النشاط الجمعوي تم الترخيص لـ 05 جمعيات لتنشيط المجتمع المحلي منها 04 ثقافية و01 اجتماعية، وانشاء مركز ثقافي لتوعية المجتمع المحلي.
- ***الدخول الى المرافق الترفيهية (نفاذية):*** يتمركز بمركز المدينة وعلى محور الرئيسي المهيكل لها المساحات الخضراء ومساحات الترفيه المقدرة بـ 3.4ه مما جعلها تتمتع بنفاذية عالية.

مخطط 5: النسيج العمراني لتجمع الحضري الرئيسي 'بشارة"

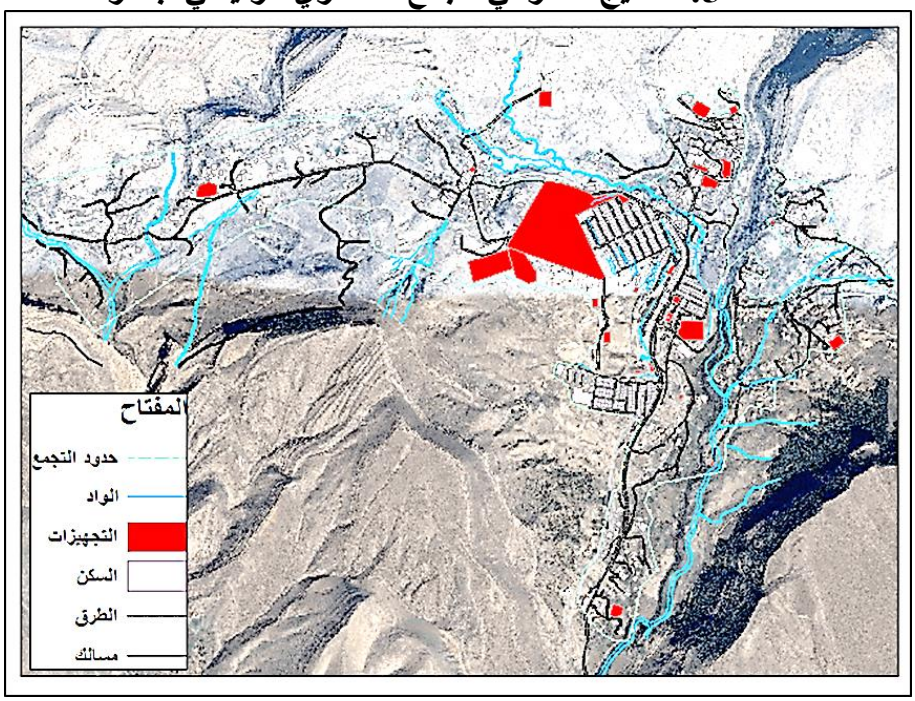

المصدر:الباحثين Arcgis10.41

ب. البنية التحتية والابنية الخضراء GIB

- ***تقليل استخدام المياه الداخلي والخارجي:*** يتزود هذا التجمع الرئيسي بالمياه صالحة للشرب من خلال نقبين بصبيب 15ل/ثا بينما يقدر الصبيب الفعلي حوالي 6ل/ثا، كما يتزود من منبع (عين سلام) بصبيب 5ل/ثا، ويتم نقل المياه للمباني في قنوات توزيع مباشرة وهي مختلفة الاقطار بنوعية منها الجديدة مصنوعة من PEHD ومنها ما هو مصنوع من PVC وهي تحتاج الى تجديد، اما فيما يخص الاقطار فمنها 63 Ø و75 Ø و90Ø.
- ***ادارة مياه الصرف الصحي:*** ان شبكة الصرف الصحي في بشارة من النوع الاحادي مصنوعة من الاسمنت بأقطار تتراوح بين 200Ø و800 Øتصب مياهها بحوض ترسيب متوقف عن العمل، مما يتم صرفها بالواد دون أي معالجة مسبقة كما ان حالتها سيئة تحتاج الى تجديد.
- ***معالجة النفايات الصلبة:*** *لا يوجد.*
- ***التدفئة والتبريد المركز (الكهرباء والغاز):*** يتزود مجال الدراسة بخطوط كهرباء متوسطة وعالية التوتر القادمة من ولاية، اما شبكة الغاز طبيعي فهي منعدمة به، مما جعل السكان يتزودن بقارورات البوتان في انتظار استكمال دراسة مد انبوب الغاز الطبيعي للمنطقة.

3.1.4البعد المعماري

- ***الابداع في التصميم:*** يتميز مجال الدراسة بنمطين معماريين، النمط الحديث المنجز في إطار التحصيصات وسكن الجماعي المبنى بالخرسانة المسلحة وهو النمط الغالب، اما النمط الثاني وهو نمط التقليدي والموجود بمناطق "لقرير" و "لأرباع "و "الدشرة" و "لانشاش" و "الخرزة" وهي مبنية بالطين او الحجارة وأسقفها مغطاة بالقرميد.

4.1.4نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الرئيسي " بشارة"

بأسلوب كسب النقاط المحدد لمستوى تصنيف فئات برنامج LEED-ND، *التجمع الحضري الرئيسي "بشارة" تحصل على مجموع نقاط 52.5، وهذا المجموع يرشحه ان يكون بالمستوى البلاتينيوم.*

جدول 15: نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الرئيسي " بشارة" ببرنامج LEED-ND

مجال الدراسة العمرانية لنظام LEED-ND			الوصف	علامة تفصيلية	المجموع المحصل
البعد التخطيطي	الموقع الجغرافي R.P	اولوية اقليمية	يمثل التجمع الرئيسي ببلدية المعاضيد	04	04
	الموقع الذكي و الاتصال الحضري - SLL 28 ن-	المواقع المفضلة	امتداد مجالي مجاور للموقع الاثري	03	10
		تجنب السهل الفيضي	تخترقها شبكة هيدغرافية معتبرة	00	
		علاج الاراضي الملوثة	صرف المياه المستعملة بالواد مباشرة دون معالجة	00	
		قابلية لموصلات جيدة المستوى	طريق وطني و ولائي يربطها بمقر الولاية مسيلة و ولاية برج بوعريج	05	
		تقارب السكن و العمل	تمركز خدمات العمومية باعتباره مقر البلدية	02	
		حماية وتثبيت الميول الشديدة		00	
البعد العمراني	النمط و التصميم NPD– 50ن -	الشوارع المجهزة للمشاة	شوارع مركز المدينة مجهزة عكس شوارع الضواحي غير المهيئة.	06	34
		التطوير المدمج- نسيج متصل-	وجود اودية و شعاب بمساحة معتبرة داخل المجال الحضري مما جعل الكتلة المبنية غير متصل بشكل جيد	03	
		الاحياء ذات استخدامات المتنوعة	يوجد تنوع بالأحياء	02	
		مرافق المواصلات	وجود شبكة طرق مهمة و وسائل نقل جماعية معتبر	05	
		شبكة الشوارع	تمتد شبكة شوارعٌ من المحور الرئيسي للمدينة	02	
		الوضوح التصميم العام	كانت نواة النسيج العمراني غير مخطط له حتى 1998 ليتم اعداد مخطط PDAUليتم مراجعته 2004 دون ان يتم المخطط الاول افاقه	00	
		مدارس	معامل شغل اقسام المؤسسات التعليمية بمختلف الاطوار اقل من معامل الولائي	06	
		الشوارع المحددة و المظللة بالأشجار	يوجد مساحة معتبرة من اشجار المغروسة الا ان اغلبها بساتين خاصة	05	
		التوعية و المشاركة الشعبية	يوجد نشاط جمعوي مهم لتنشيط و توعية المجتمع المحلي و كذا تجهيزات ثقافية .	02	
		الدخول الى المرافق الترفيهية (نفاذية)	تواجدها على طول المحور الرئيسي للمدينة جعلها تتمتع بنفاذية عالية.	03	
	البنية التحتية و الابنية الخضراءGIB - 29 ن-	المباني الخضراء المعتمدة	/	00	
		الضبط الامثل لأداء المبني في استخدام الطاقة	/	00	
		تقليل استخدام المياه الداخلي و الخارجي	التجمع الحضري بشارة مزود بشبكة مياه صالحة لشرب الا انه لم يبلغ صبيب المطلوب ،كما ان بها اجزاء تتطلب تجديد.	01	4.5

		ادارة مياه الصرف الصحي	صرف المياه بالواد دون معالجة نهائية نظرا لتعطل حوض الترسيب ، كما شبكة في حالة رديئة تستوجب تجديد.	01	
		معالجة النفايات الصلبة	اماكن رمي مراقبة.	01	
		الحد من التلوث الضوئي	/	00	
		التوجيه الشمسي لإنتاج الطاقة المتجددة	/	00	
		التدفئة و التبريد المركز(الكهرباء و الغاز)	مزودة 100% بالكهرباء، و انعدام كلي لشبكة الغاز الطبيعي.	1.5	
		كفاءة استهلاك الطاقة	/	00	
البعد المعماري	الإبداع في التصميم -ID 06-	استدامة البناء (شهادة البناء الاخضر)	/	00	00
		الابتكار و الاداء الامثل	/	00	
المجموع الكلي					54.5

المصدر: معالجة الباحثين.

2.4 دراسة تحليلية للأنسجة الحضرية الثانوية ببلدية المعاضيد

ان كانت دراستنا للتجمع الحضري الرئيسي " بشارة" بحكم تجاوره المجالي المباشر للموقع الاثري، فان دراستنا للتجمعات الحضرية الثانوية بالبلدية يعود للتابعية الإدارية لتجمع الرئيسي مما يولد زيادة من ضغط بهذا التجمع ليكون تأثيرها مجالياً غير مباشر على الموقع الاثري"قلعة بني حماد".

1.2.4. الدراسة التحليلية للأنسجة الحضرية بالتجمعات الثانوية ببلدية المعاضيد

1.1.2.4. البعد التخطيطي

- ***اولوية اقليمية*:** يعتبر التجمع الحضري "الزيتون" التجمع الثاني بالبلدية من حيث الاستفادة من البرامج التنموية ليليه في ذلك التجمع الحضري ثانوي "جعونة" التي تعتبر من المصاف الاولى لتجمعات الثانوية بالبلدية، عكس التجمعان الحضريان الثانويان "الغيل" و"رشانة' اللذان يعتبران من الصف الثاني ببلدية المعاضيد.
- ***المواقع المفضلة*:** يقع الزيتون بالجنوب الغربي لتجمع الحضري الرئيسي "بشارة"، و يبعد عن مركز الولاية بـ 27 كم ، اما التجمع "جعونة" يتوسط مجالياً بلدية المعاضيد ويشغل 0.36 % من المساحة الاجمالية للبلدية، اما التجمع" الغيل" يقع شرق التجمع الرئيسي للبلدية و يرتبط معه بالطريق الولائي رقم 02 و يشغل من مساحة الاجمالية للبلدية 0.72%، اما التجمع "رشانة" يقع جنوب التجمع الثانوي جعونة و يرتبط معه بالطريق البلدي و يشغل من مساحة الاجمالية للبلدية 0.14%كما تم اقتراحها بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المراجع كمشروع مدينة جديدة ببلدية المعاضيد.
- ***تجنب السهل الفيضي*:** يتخلل مجمل مجال التجمعات الحضرية الثانوية شبكة هيدروغرافية معتبرة بالجهة الشرقية والغرب شمال والغرب شمال مما يجعل امكانية التوسع العمراني بالمجال ضعيفة باستثناء التجمع "رشانة" الذي تواجد خارج محيط تعميره بالجهة العربية والشرقية*شبكة* من شعاب.
- ***علاج الاراضي الملوثة*:** يعاني مجال التجمعات الحضرية الثانوية من مشاكل متعلقة بالتلوث البيئي نظراً لصرف المياه المستعملة دون معالجة بالوديان مما أثر ذلك على صحة السكان و الموارد

الطبيعة، اما النفايات الصلبة فتم تهيئة مفرغة عمومية مراقبة بتجمع "زيتون" بمساحة 3000م2، اما "جعونة" و "الغيل" بمساحة 2000م2 لكل منهما، اما "رشانة" فهي تشارك جعونة باستعمال مفرغتها.

- ***قابلية الموصلات جيدة المستوى:*** التجمعات الثانوية الاربعة ببلدية المعاضيد مربوط مع التجمع الحضري الرئيسي بشارة بالطريق الولائي رقم 02 الذي يصلها بالطريق الوطني رقم 40 الذي يربطها بدوره بمقر الولاية.
- ***تقارب السكن والعمل***: يتوزع الهيكل العام للأنسجة العمرانية بالتجمعات الحضرية الثانوية الاربعة على المحور الرئيسي لها المتمثل بالطريق الولائي رقم 02، والذي تتمركز معظم التجهيزات عليه وهذا ما جعل من الوظائف العمومية مرتبطة فيما بينها وسهل الوصول لها.
- ***حماية وتثبيت الميول الشديدة:*** تتميز التركيبة الجيوتقنية لتجمع الحضري الثانوي "الزيتون" بتركيبة ليمونية مع الرمل والحصى فوق الكلس ذات لون محمر وانحدار ضعيف وهي قابلة لتعمير، اما الأراضي غير قابلة للتعمير تتميز بتركيبة صخرية من كلس ذات انحدار قوي جداً.

مخطط 6: العوائق الطبيعية لتوسع العمراني بتجمع الحضري الثانوي الزيتون

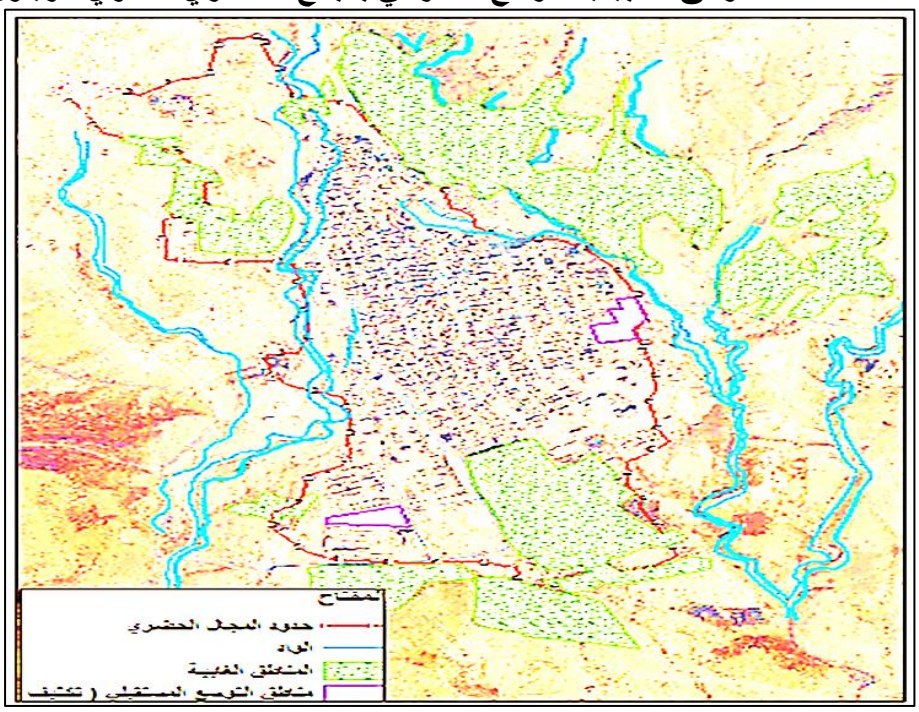

المصدر:الباحثين باستعمال10.41 Arcgis.

اما التركيبة الجيوتقنية لتجمع الحضري "جعونة" تتميز بأراضي قابلة للتعمير وهي ذات تركيبة صخرية كلسية سمكها متغير وهذا ينعكس على درجة مقاومتها، وهي ذات انحدار ضعيف إلى متوسط فجيدة للبناء، وأراضي غير قابلة للتعمير وهي ذات انحدار قوي ومقاومة جيدة وصعبة البناء من أجل إنشاء الشرفات.

مخطط 7: العوائق الطبيعية لتوسع العمراني بتجمع الحضري الثانوي جعونة

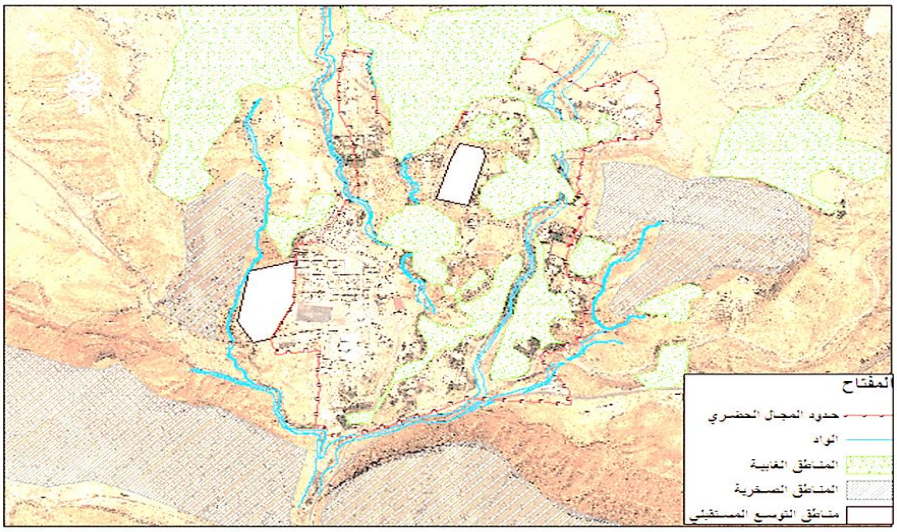

المصدر: معالجة الباحثين 10.41Arcgis.

اما التركيبة الجيوتقنية لتجمع الحضري "الغيل" تتميز بتركيبة كلسية مع تناوبات المارن المغطاة بتركيبة حديثة، وهي ذات مقاومة جيدة وانحدارها متوسط وأحيانا قوي مما يجعلها اراضي قابلة لتعمير بشروط، اما الأراضي الغير قابلة للتعمير متمثلة بالمنطقة الجبلية ذات التركيبة الكلسية مع بعض التناوبات من المارن وأحيانا الطينة وانحدارها قوي يصعب التعمير عليه.

مخطط 8: العوائق الطبيعية لتوسع العمراني بتجمع الحضري الثانوي "الغيل"

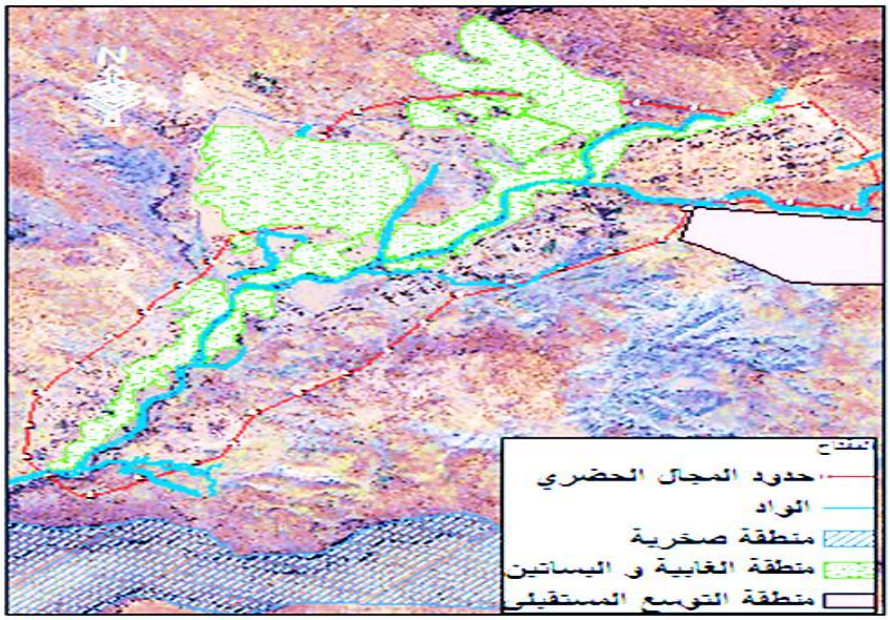

المصدر:معالجة الباحثين Arcgis10.41.

اما التركيبة الجيوتقنية لتجمع الحضري الثانوي "رشانة" تتميز بتركيبة ليمونية رملية ذات انحدار ضعيف قابلة للتعمير.

مخطط 9: العوائق الطبيعية لتوسع العمراني بتجمع الحضري الثانوي' رشانة'

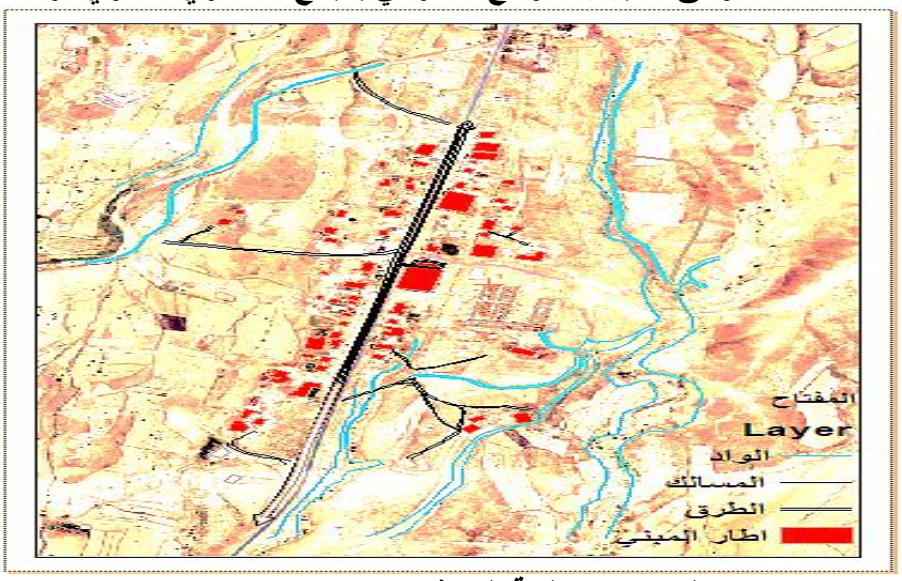

المصدر: معالجة الباحثين Arcgis10.41.

2.1.2.4. البعد العمراني

أ. النمط والتصميم NPD

- ***الشوارع المجهزة للمشاة***: يوجد بمجال التجمعات الحضرية الثانوية شبكة طرق تتمحور على الطريق الرئيسي المهيكل لهذه التجمعات الا انها غير واضحة باستثناء تجمع الزيتون، كما ان معظمها غير مهيئ مما يعيق حركة المرور خاصة بفترات التساقط الامطار وثلوج باستثناء المحور الرئيسي "طريق البلدي".

- ***التطوير المدمج- نسيج متصل-:*** يقطن تجمع "الزيتون" 9323 نسمة بحضيرة سكنية تقدر بـ 965 مسكن منها موزع على مساحة 95.21هـ اي بكثافة 10.13مسكن بالهكتار وتتوزع هذه الكتلة بشكل منتظم، اما تجمع "جعونة" يضم 4685 نسمة موزعة على حضيرة سكنية تقدر بـ 230 مسكن متربع على مساحة 94.46هـ اي بكثافة 2.43 مسكن بالهكتار، وهي موزعة بالقسم الجنوبي الغربي بشكل منتظم ويضم تحصيصات وسكنات جماعية وتجهيزات موزعة على جانب طرق اما القسم الجنوبي بشكل مبعثرة نظراً وجود البساتين المرتبطة بالمساكن الفردية بدروب.

اما تجمع "الغيل" يسكنه 5569 نسمة موزعة على حضيرة سكانية 153 مسكن بمساحة 190.77هـ أي بكثافة 0.80 مسكن بالهكتار، وتتهيكل هذه الكتلة المبنية على محور الرئيسي، وهو الطريق الولائي 02 الذي يلعب الدور المنظم للمجال حيث تتوضع البنايات والتجهيزات به، غير ان انتشار البساتين ذات الملكية الخاصة بين المساكن جعل منه نسيج غير متصل.

كمأن تجمع 'رشانة' يسكنه 3652نسمة موزعة على حضيرة سكانية 155 مسكن وتتربع بمساحة 37.99هـ اي بكثافة 37.99 مسكن بالهكتار، وتتهيكل هذه الكتلة المبنية على محور الرئيسي، وهو يلعب دور المنظم الخطي لتوزيع البنايات والتجهيزات، غير ان انتشارها غير متصل لوجود اراضي زراعية ممنوعة من البناء.

- ***الاحياء ذات استخدامات المتنوعة***: تبلغ المساحة الاجمالية لتجهيزات الموجودة بالتجمعات الثانوية 25.28هـ أي بنسبة 10%، كما استفاد كل من "جعونة" و "الغيل' و "رشانة" بمجموعة من تجهيزات ولكن بأولوية اقل من تجمع "زيتون"، وهي موزعة وفق الجدول الموالي:

جدول 16: التجهيزات العمومية بالتجمعات الثانوية ببلدية المعاضيد

نوع التجهيز /	فرع بلدي	عيادة متعددة الخدمات	قاعة علاج	مدرسة ابتدائية	إكماليه	ثانوية	الحرس البلدي	درك الوطني	فرع مركز ثقافي	ملحق مهني	شرطة	سوق	محلات	ملعب مانيكو	محطة بنزين	ملعب بلدي
الزيتون	01	01	01	03	01	01	01	/	01	01	01	01	20	01	/	01
جعونة	01	/	01	01	01	/	01	/	/	/	/	/	05	01	/	01
الغيل	01	/	01	02	00	/	01	/	/	/	/	/	05	/	/	01
رشانة	01	/	01	01	/	/	01	1	/	/	/	/	05		01	01

المصدر: PDAU .2014.

- ***مرافق المواصلات:*** تم تزويد التجمعات الحضرية الثانوية بخطوط نقل ومواصلات، حيث تم انشاء خطوط نقل جماعية مباشرة من مقر الولاية الى مقر التجمعات الحضرية، وكذا الى مقر التجمع الرئيسي "بشارة".

- ***شبكة الشوارع:*** يتمتع زيتون بشبكة من الشوارع الفرعية انطلاقاً من محور الطريق الولائي رقم 02 المقدر بـ 06كم، اما تجمعان 'جعونة' و"الغيل" امتدت دروب انطلاقاً من محور الطريق الولائي رقم 02، اما تجمع رشانة لا يحتوي على شبكة طرق واضحة.
- ***الوضوح التصميم العام:*** تشكلت نواة الاولى لتجمع الزيتون خلال الفترة الاستعمارية في إطار مشروع قسنطينة اثناء المرحلة استعمارية حيث تم انجاز 45 مسكن ذاتي بشكل مخطط لها، لتليه المرحلة الثانية خلال المرحلة 1980-1998 بإنشاء 108 تجزئة تربية ليتبنى بعدها برامج السكن الاجتماعي كاستراتيجية بالإسكان، وعليه يمكن القول ان النسيج العمراني لهذا التجمع تم بشكل مخطط له.

مخطط 10: النسيج العمراني لتجمع الحضري الثانوي "الزيتون"

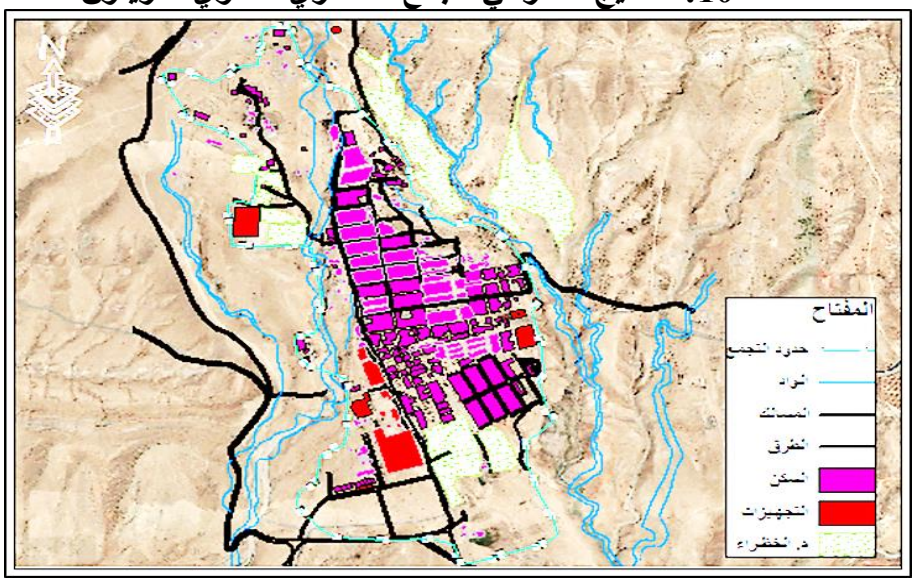

المصدر:الباحثين Arcgis10.41

اما تجمع "جعون" فقد تشكلت نواته الاولى بمرحلة السبعينيات في إطار القرى الاشتراكية من اجل التنمية الفلاحية حيث تم انشاء 150 البناءات الذاتية والريفية مع وحدة توزيع الحبوب، وخلال مرحلة 1980-1998 تم انشاء تجزئة ترابية 80 تحصيص شمال الطريق الولائي 02، لكن الاهتمام الحقيقي بالمنطقة من حيث التنظيم كان مع بداية 1998 حيث شهدت ظهور سكنات جماعية والقضاء على السكن الهش وفروع ادارية وبعض التجهيزات في إطار مخطط شغل الارض pos.

مخطط 11: النسيج العمراني لتجمع الحضري الثانوي 'جعونة"

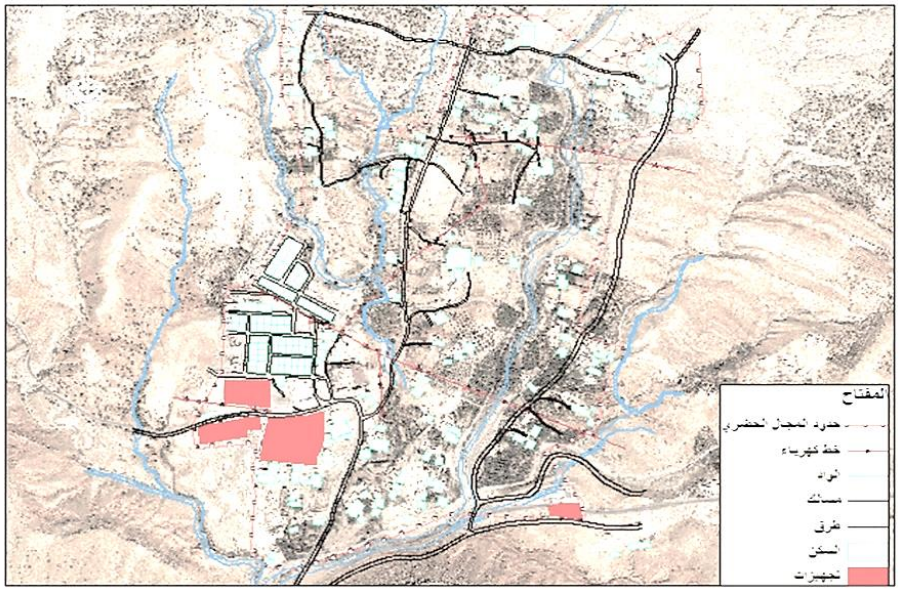

المصدر: معالجة الباحثين Arcgis10.41

تشكلت نواة الاولى لتجمع الغيل سنة 1985 لبناء سكانات ذاتية لاستقبال المرحلين من مدينة الجزائر العاصمة في إطار برنامج القضاء على السكنات الفوضوية بالعاصمة، لتشهد المرحلة الثانية بداية 1998 ظهور سكنات ريفية في إطار محاربة البناء الهش بهذا التجمع وانجاز تحصيصات تربية.

مخطط 12: النسيج العمراني لتجمع الحضري الثانوي "الغيل"

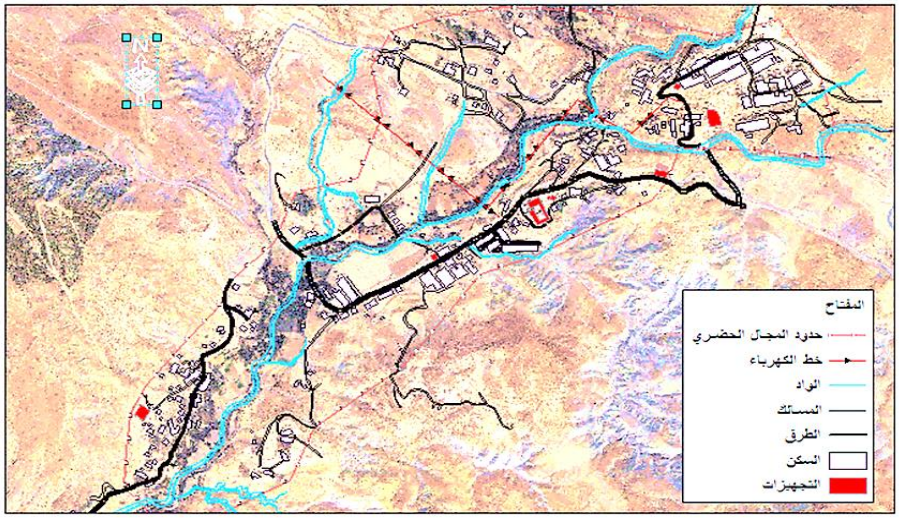

المصدر:معالجة الباحثين Arcgis10.41

كما تشكلت نواة الاولى لتجمع رشانة بسبعينيات وتمثلت في سكنات فردية مقابل الطريق البلدي، لتظهر في المرحلة الممتدة 1980-1998 بعض السكنات الفردية بطريقة منظمة في إطار تحصيصات وتجهيزات تدعم الوظيفة السكنية، ليتزايد الاهتمام بهذا المجال أكثر مع بداية 1998 لتستفيد من سكنات جماعية ومنطقة لنشاطات واقتراح منطقة صناعية.

مخطط 13: النسيج العمراني لتجمع الحضري الثانوي 'رشانة"

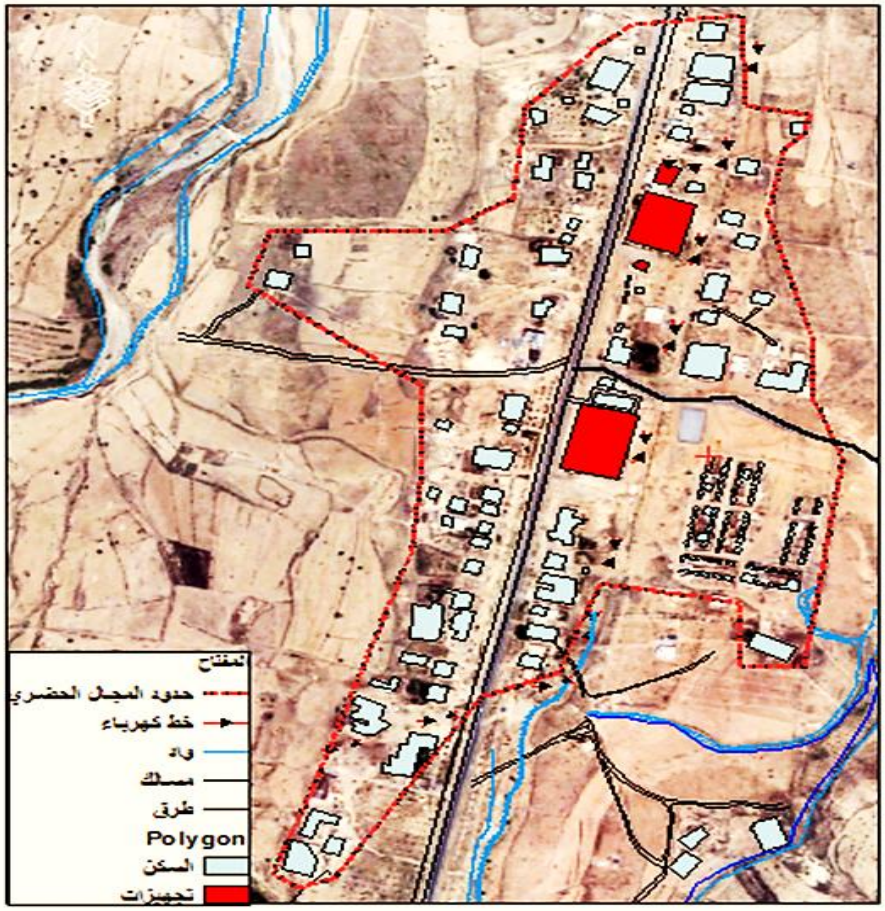

المصدر:معالجة الباحثين Arcgis10.41

- ***المدارس:*** سجل عدد المتمدرسين بالتجمع الحضري الثانوي الزيتون 760 تلميذاً أي بمعدل 37.71 تلميذ /القسم، اما بالتجمع "جعونة" معدل التمدرس قدر 19تلميذ /بالقسم، كما نسجل بتجمع "الغيل" معدل تمدرس يقدر 23.12 تلميذ/ بالقسم، اما بالتجمع "رشانة" فمعدل تمدرس يقدر 17تلميذ بالقسم، اذ قرنا هذه المعدلات بالمعدل الولائي المقدر ب 32 تلميذ / القسم فيمكن تقيمه بين المقبول وضعيف.
- ***الشوارع المحددة والمظللة بالأشجار***: نميز نوعان من المساحات المغروسة بتجمع "زيتون" فمنها البساتين الخاصة المسقية المتمركزة بمنطقة السهول المنبسطة المقدرة بـ 6.11%، وكذا المساحات المخصصة لتشجير وتزين الشوارع فهي مقدرة 14.14هـ، اما التجمعات الحضرية الاخرى فاغلب المساحات المغروسة هي بساتين مسقية وذات ملكيات خاصة.
- ***التوعية والمشاركة الشعبية***: في إطار نشر الوعي الثقافي تم انشاء مركز ثقافي بالزيتون وهو قيد النشاط، اما التجمعات الاخرى فتكون عملية التنشيط الثقافي من خلال المركز الثقافي وجمعيات التجمع الرئيسي.
- ***الدخول الى المرافق الترفيهية (نفاذية)*:** تتوزع المساحات الترفيهية على المحور الرئيسي المهيكل لتجمعات الحضرية بالبلدية مما جعلها تتمتع بنفاذية عالية.

ب. البنية التحتية والابنية ال خضراءGIB

- ***تقليل استخدام المياه الداخلي والخارجي:*** يتزود التجمع الحضري " الزيتون" بالمياه صالحة للشرب من خلال نقبين بصبيب 22ل/ثا، ويتم نقلها للمباني في قنوات توزيع مباشرة بطول 13030م.ط بمختلفة الاقطار منها 63 Ø و90Ø، ومصنوعة من PVC الا انها تحتاج الى تجديد نظرا لحالتها الفزيائية، كما ان "جعونة" يتزود بالمياه صالحة للشرب من خلال نقبين بصبيب 29ل/ثا الا ان صبيب المستغل فعلا 3 ل/ثا، ويتم نقل المياه للمباني بقنوات مختلفة الاقطار ونوعية مصنوعة من PVC و PEHDوهي ذات حالة جيدة.

اما تجمع "الغيل" فهو يتزود بالمياه الصالحة للشرب بصبيب 26ل/ثا الا ان صبيب المستغل فعلا 7 ل/ثا، ويتم نقل المياه للمباني في قنوات توزيع طولها 8500م.ط مختلفة الاقطار ونوعية مصنوعة من PVC وPEHD، غير ان التجمع "رشانة" يتزود بالمياه الصالحة للشرب بصبيب 11ل/ثا الا ان صبيب المستغل فعلا 2.5 ل/ثا، ويتم نقلها بقنوات توزيع طولها 5000م.ط مصنوعة من PVC بأقطار تتراوح بين 63Ø و75Ø و PEHDبأقطار تتراوح بين 63Ø و90Ø.

- ***ادارة مياه الصرف الصحي:*** ان شبكة الصرف الصحي بالتجمعات الثانوية ببلدية المعاضيد مصنوعة من الاسمنت المضغوط بأقطار تتراوح ما بين 300Ø و800Ø، كما ان حالتها سيئة تحتاج الى تجديد باستثناء التجمع رشانة وهي ذات حالة متوسطة، اما الصرف فيتم بالواد دون معالجة.
- **التدفئة والتبريد المركز (الكهرباء والغاز)**: يتزود مجال الدراسة بخطوط كهرباء متوسطة وعالية التوتر القادمة من مقر الولاية، كما يتزود السكان بقارورات البوتان في انتظار استكمال دراسة مد انبوب الغاز الطبيعي لبلدية المعاضيد.

3.1.2.4. البعد المعماري

الابداع في التصميم: يتميز مجال التجمعات الثانوية بالبلدية بنمطين معماريين، اولهما النمط الحديث المنجز في إطار التحصيصات وسكن الجماعي ونصف جماعي المبني بالخرسانة المسلحة، وهو النمط الغالب، كما انه لا تتوافق مع معايير وقواعد البناء المحلي، اما النمط الثاني هو نمط التقليدي المبني بالحجارة والطين وأسقفها مغطاة بالقرميد.

2.2.4. نتائج الدراسة التحليلية للأنسجة الحضرية الثانوية لبلدية المعاضيد

1.2.2.4. نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي " زيتون'

بأسلوب كسب النقاط المحددة لمستوى التصنيف تحصل التجمع الحضري الثانوي " الزيتون" على مجموع نقاط 50.5 وهذا يرشحه ان يكون بالمستوى الذهبي، كما هو مبين بأكثر تفصيل بالجدول ادناه:

جدول 17: نتائج الدراسة التحليلة للنسيج الحضري الثانوي الزيتون ببرنامج LEED-ND

مجال الدراسة العمرانية لنظام LEED-ND			الوصف	علامة تفصيلية	المجموع المحصل
البعد التخطيطي	الموقع الجغرافي	اولوية اقليمية	يعتبر التجمع الثاني ببلدية المعاضيد	02	02
	الموقع الذكي و الاتصال الحضري SLL - 28 ن-	المواقع المفضلة	يتوسط جغرافيا عاصمة البلدية و عاصمة الولاية	00	09
		تجنب السهل الفيضي	محاطة بشبكة هيدغرافية معتبرة	00	
		علاج الاراضي الملوثة	صرف المياه المستعملة بالواد مباشرة	00	
		قابلية الموصلات جيدة المستوى	طريق ولائي يربطها بمقر البلدية ومقر الولاية.	07	
		تقارب السكن و العمل	تمركز خدمات العمومية على الطريق المهيكل للتجمع.	02	
		حماية و تثبيت الميول الشديدة	/	00	
البعد العمراني	النمط و التصميم NPD– 50ن -	الشوارع المجهزة للمشاة	اغلب شوارع غير مهيئة لحركة المشاة خاصة عند التساقط الامطار	04	34
		التطوير المدمج- نسيج متصل-	الكتلة المبنية متصل بشكل جيد	06	
		الاحياء ذات استخدامات المتنوعة	يوجد تنوع بوظائف العمرانية بالأحياء	02	
		مرافق المواصلات	وجود شبكة طرق مهمة و وسائل نقل جماعية معتبر	05	
		شبكة الشوارع	تمتد شبكة شوارع انطلاقاً من المحور الرئيسي للتجمع	02	
		الوضوح التصميم العام	كانت نواة الاولى مخطط لها	03	
		مدارس	معامل التمدرس مقبول بمختلف المؤسسات التعليمية	06	
		الشوارع المحددة و المظللة بالأشجار	وجود مساحات مشجرة بشوارع و بساتين خاصة مسقية.	05	
		التوعية و المشاركة الشعبية	وجود فرع مركز ثقافي- ضعيفة-	01	
		الدخول الى المرافق الترفيهية (نفاذية)	اغلب المرافق الترفيهية توجد على طول محور الرئيسي للمدينة مما يجعل لها نفاذية عالية	03	
	البنية التحتية و الابنية	المباني الخضراء المعتمدة	/	00	5.5
		الضبط الامثل لأداء المبني في استخدام الطاقة	/	00	

		تقليل استخدام المياه الداخلي و الخارجي	مزودة بشبكة مياه صالحة لشرب	02	
		ادارة مياه الصرف الصحي	صرف المياه بالواد دون معالجة ، حالة شبكة سيئة يستوجب تجديد.	2/1	
		معالجة النفايات الصلبة	وجود مفرغة عمومية مراقبة	2/1	
		الحد من التلوث الضوئي	/	00	
		التوجيه الشمسي لإنتاج الطاقة المتجددة	/	00	
		التدفئة و التبريد المركز(الكهرباء و الغاز)	مزودة 100% بالكهرباء، و انعدام كلي لشبكة الغاز الطبيعي.	1.5	
		كفاءة استهلاك الطاقة	/	00	
البعد المعماري	الإبداع في التصميم ID- 06ن-	استدامة البناء (شهادة البناء الاخضر)	/	00	00
		الابتكار و الاداء الامثل	/	00	
المجموع الكلي					50.5

المصدر: معالجة الباحثين.

2.2.2.4. نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي "جعونة"

بأسلوب كسب النقاط المحدد لمستوى التصنيف، تحصل هذا التجمع على مجموع نقاط 39.5نقطة، وهذا يرشحه ان تكون بالمستوى الذهبي، كما هو مبين بالجدول ادناه بأكثر تفصيل:

جدول 18: نتائج الدراسة التحليلة لنسيج الحضري الثانوي "جعونة" ببرنامج .LEED-ND.

مجال الدراسة العمرانية لنظام LEED-ND			الوصف	علامة تفصيلية	المجموع المحصل
البعد التخطيطي	الموقع الجغرافي R.P	اولوية اقليمية	مصاف الاولى التجمعات الثانوية ببلدية المعاضيد	02	02
	الموقع الذكي و الاتصال الحضري SLL - 28 ن-	المواقع المفضلة	يتوسط مجال البلدية و مربوط بمقر الولاية بطريق ولائي	03	12
		تجنب السهل الفيضي	محاطة بشبكة هيدغرافية معتبرة	00	
		علاج الاراضي الملوثة	صرف المياه المستعملة بالواد مباشرة	00	
		قابلية لموصلات جيدة المستوى	طريق ولائي يربطها بمقر البلدية و الولاية مسيلة	07	
		تقارب السكن و العمل	تمركز خدمات العمومية على الطريق المهيكل للتجمع	02	
		حماية و تثبيت الميول الشديدة	/	00	
البعد العمراني	النمط و التصميم NPD – 50ن -	الشوارع المجهزة للمشاة	شوارع المهيكلة للتجمع غير مهيئة	00	21
		التطوير المدمج- نسيج متصل-	الكتلة المبنية منقسمة لجزئيين	03(	
		الاحياء ذات استحداثات المتنوعة	يوجد تنوع بالأحياء	02	

		مرافق المواصلات	وجود شبكة طرق مهمة و وسائل نقل جماعية معتبر	05	
		شبكة الشوارع	تمتد شبكة شوارع و دروب انطلاقاً من المحور الرئيسي للتجمع	01	
		الوضوح التصميم العام	كان بداية تخطيط عبارة عن قرى اشتراكية متبعثرة البنايات ليتم اعداد مخطط POS سنة 1998	1.5	
		مدارس	يوجد عدد معتبر من المؤسسات التعليمية بمختلف الاطوار و معامل التمدرس مقبول	06	
		الشوارع المحددة و المظللة بالأشجار	م. خضراء عبارة عن بساتين مسقية	00	
		التوعية و المشاركة الشعبية	عن طريق مراكز و جمعيات التجمع الرئيسي	00	
		الدخول الى المرافق الترفيهية (نفاذية)	المرافق الترفهية توجد على طول محور الرئيسي للمدينة مما يجعل لها نفاذية عالية	03	
	البنية التحتية والابنية الخضراءGIB - 29 ن-	المباني الخضراء المعتمدة	/	00	00
		الضبط الامثل لأداء المبني في استخدام الطاقة	/	00	
		تقليل استخدام المياه الداخلي و الخارجي	مزودة بشبكة مياه صالحة لشرب الا ان صبيب استغلال ضعيف	01	4.5
		ادارة مياه الصرف الصحي	صرف المياه بالواد دون معالجة نهائية و حالتها سيئة	01	
		معالجة النفايات الصلبة	يوجد اماكن لتجميع النفايات مراقب.	01(	
		الحد من التلوث الضوئي	/	00	
		التوجيه الشمسي لإنتاج الطاقة المتجددة	/	00	
		التدفئة و التبريد المركز(الكهرباء و الغاز)	مزودة 100% بالكهرباء، و انعدام كلي لشبكة الغاز الطبيعي.	1.5(	
		كفاءة استهلاك الطاقة	/	00	
البعد المعماري	الابداع في التصميم -ID 06ن-	استدامة البناء (شهادة البناء الاخضر)	/	00	00
		الابتكار و الاداء الامثل	/	00	
المجموع الكلي					39.5

المصدر: معالجة الباحثين.

3.2.2.4. نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي " الغيل"

بأسلوب كسب النقاط المحدد لمستوى التصنيف يتحصل هذا التجمع على مجموع نقاط 27.5نقطة يرشحها ان تكون بالمستوى المعتمد كما هو مبين بأكثر تفصيل بالجدول الموالي:

دراسة تحليلية تراثية عمرانية لبلدية المعاضيد

جدول 19: نتائج الدراسة التحليلية لنسيج الحضري الثانوي الغيل ببرنامج .LEED-ND

مجال الدراسة العمرانية لنظام LEED-ND			الوصف	علامة تفصيلية	المجموع المحصل
البعد التخطيطي	الموقع الجغرافي	اولوية اقليمية	من مصاف الثاني لتجمعات الثانوية ببلدية المعاضيد	00	00
	الموقع الذكي و الاتصال الحضري SLL - 28 ن-	المواقع المفضلة	شرق التجمع الحضري على محور طريق الولائي	03	12
		تجنب السهل الفيضي	محاطة بشبكة هيدغرافية معتبرة	00	
		علاج الاراضي الملوثة	صرف المياه المستعملة بالشعبة	00	
		قابلية لموصلات جيدة المستوى	طريق ولائي يربطها بمقر البلدية و الولاية مسيلة	07	
		تقارب السكن و العمل	تمركز خدمات العمومية على الطريق المهيكل للتجمع	02	
		حماية و تثبيت الميول الشديدة	/	00	
البعد العمراني	النمط و التصميم NPD– 50ن -	الشوارع المجهزة للمشاة	شوارع غير واضحة و غير مهيئة	00	11
		التطوير المدمج- نسيج متصل-	نسيج غير متصل	00	
		الاحياء ذات استحداثات المتنوعة	يوجد تنوع بالأحياء	02	
		مرافق المواصلات	وجود طرق ولائي و وسائل نقل جماعية معتبر	05	
		شبكة الشوارع	تمتد شبكة شوارع و دروب انطلاقاً من المحور الرئيسي للتجمع	01 ن	
		الوضوح التصميم العام	تم انشاء هذا التجمع بناءا على قرار سياسي لا مخطط مدروس و مصادق عليه	00	
		مدارس	يوجد عدد 02 مدارس ابتدائية فقط و معامل التمدرس مقبول، عدم وجود إكماليه رغم عدد سكان المعتبر	03(	
		الشوارع المحددة و المظللة بالأشجار	م. خضراء عبارة عن بساتين مسقية	00	
		التوعية و المشاركة الشعبية	عن طريق مراكز و جمعيات التجمع الرئيسي	00	
		الدخول الى المرافق الترفيهية (نفاذية)	/	00	
	البنية التحتية و الابنية الخضراءGIB- 29 ن-	المباني الخضراء المعتمدة	/	00	
		الضبط الامثل لأداء المبني في استخدام الطاقة	/	00	
		تقليل استخدام المياه الداخلي و الخارجي	مزودة بشبكة مياه صالحة لشرب الا ان صبيب استغلال ضعيف	01 ن	4.5
		ادارة مياه الصرف الصحي	صرف المياه بالشعبة	01 ن	
		معالجة النفايات الصلبة	يوجد مفرغة عمومية مراقبة.	01 ن	
		الحد من التلوث الضوئي	/	00	

		التوجيه الشمسي لإنتاج الطاقة المتجددة	/	00	
		التدفئة و التبريد المركز(الكهرباء و الغاز)	مزودة 100% بالكهرباء، و انعدام كلي لشبكة الغاز الطبيعي.	1.5 ن ا	
		كفاءة استهلاك الطاقة	/	00	
البعد المعماري	الابداع في التصميم ID- 06ن-	استدامة البناء (شهادة البناء الاخضر)	/	00	00
		الابتكار و الاداء الامثل	/	00	
المجموع الكلي					27.5

المصدر: معالجة الباحثين.

4.2.2.4. نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي "رشانة"

بأسلوب كسب النقاط المحدد لمستوى التصنيف استدامتها تحصل هذا التجمع على مجموع نقاط 35.5نقطة يرشحها ان تكون بالمستوى الفضي كما هو مبين بأكثر تفصيل بالجدول ادناه:

جدول 21:نتائج الدراسة التحليلية للنسيج الحضري الثانوي "رشانة"ببرنامج .LEED-ND

مجال الدراسة العمرانية لنظام LEED-ND			الوصف	علامة تفصيلية	المجموع المحصل
البعد التخطيطي	الموقع الجغرافي	اولوية اقليمية	تعتبر قطب التوسع العمراني ببلدية المعاضيد	04	04
	الموقع الذكي و الاتصال الحضري SLL - 28 ن-	المواقع المفضلة	نقطة عبور بين مقر الولاية و التجمعات الحضرية بالبلدية	02	10
		تجنب السهل الفيضي	يوجد شعاب خارج المجال العمراني.	02	
		علاج الاراضي الملوثة	صرف المياه المستعملة بالشعبة	00	
		قابلية لموصلات جيدة المستوى	طريق البلدي يربطها بمقر البلدية و الولاية مسيلة	04	
		تقارب السكن و العمل	تمركز خدمات العمومية على الطريق المهيكل للتجمع	02	
		حماية و تثبيت الميول الشديدة	/	00	
البعد العمراني	النمط و التصميم NPD– 50ن -	الشوارع المجهزة للمشاة	شوارع غير واضحة	02	21
		التطوير المدمج- نسيج متصل-	نسيج غير متصل	02	
		الاحياء ذات استحداثات المتنوعة	يوجد تنوع بالأحياء	02	
		مرافق المواصلات	وجود طرق بلدي و وسائل نقل جماعية معتبر	05	
		شبكة الشوارع	لا يوجد شبكة واضحة	01	
		الوضوح التصميم العام	اقتراح دراسة ليكون قطب للتوسع	03	
		مدارس	يوجد ابتدائية فقط و معامل التمدرس ضعيف .	02	
		الشوارع المحددة و المظللة بالأشجار	م. خضراء عبارة عن بساتين مسقية	02	
		التوعية و المشاركة الشعبية	عن طريق مراكز و جمعيات	00	

			التجمع الرئيسي		
		الدخول الى المرافق الترفيهية (نفاذية)	/	02	
		المباني الخضراء المعتمدة	/	00	
		الضبط الامثل لأداء المبني في استخدام الطاقة	/	01	
	البنية التحتية و الابنية الخضراء -GIB 29 ن-	تقليل استخدام المياه الداخلي و الخارجي	مزودة بشبكة مياه صالحة لشرب الا ان صبيب استغلال ضعيف	01	4.5
		ادارة مياه الصرف الصحي	صرف المياه بالشعبة، و حالتها متوسطة	01	
		معالجة النفايات الصلبة	يوجد مفرغة عمومية مراقبة.	01	
		الحد من التلوث الضوئي	/	00	
		التوجيه الشمسي لإنتاج الطاقة المتجددة	/	00	
		التدفئة و التبريد المركز(الكهرباء و الغاز)	مزودة 100% بالكهرباء، و انعدام كلي لشبكة الغاز الطبيعي.	1.5	
		كفاءة استهلاك الطاقة	/	00	
البعد المعماري	الابداع في التصميم ID- 06ن-	استدامة البناء (شهادة البناء الاخضر)	/	00	00
		الابتكار و الاداء الامثل	/	00	
المجموع الكلي					35.5

المصدر: معالجة الباحثين.

حتى نتعمق أكثر بنتائج الدراسة التحليلية حولنا ضبطها أكثر بالمحاور النظرية للتنمية العمرانية الحضرية، فقمنا بترتيب نتائجها وفق محاورها المعتمدة فكانت ملخصة بالجدول الموالي:

جدول21: تصنيف نتائج الدراسة التحليلية التراثية و الحضرية ببلدية المعاضيد وفق محاور التنمية الحضرية

المدينة / التعين		البعد التخطيطي			البعد العمراني			البعد المعماري		
		البيئي العمراني	الاجتماعي الثقافي	الاقتصادي	البيئي العمراني	الاجتماعي الثقافي	الاقتصادي	البيئي العمراني	الاجتماعي الثقافي	الاقتصادي
المدينة الاثرية "قلعة بني حماد"	مقومات	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	نقائص									
بشارة	مقومات									
	نقائص									
الزيتون	مقومات									
	نقائص									
جعونة	مقومات									
	نقائص									
الغيل	مقومات									
	نقائص									
رشانة	مقومات									
	نقائص									

المصدر: معالجة الباحثين.

أ. المحور البيئي العمراني: ان كان التفاعل بين البيئية الطبيعية والبيئة العمرانية ينتج علاقات يحكمها مدى التحكم باستنزاف الموارد الطبيعية الغير المتجددة، سجلنا بهذا الشأن:

- **انخفاض كثافة استغلال المجال**: الاستغلال المجالي الاجمالي لبلدية المعاضيد منخفضة وغير مشبعة مقارنة بالكثافة السكانية المسجلة بالولاية المقدرة ب 59.31 نسمة/كم2، و هذا راجع الى الطابع الجبلي الذي يغلب على مجال الدراسة و الشبكة الهيدروغرافية المعتبرة التي جعلت من نسيجها العمراني مشتت و غير متضام.
- **عدم التحكم باستغلال المجال**: ان كان استعمال الاسوار بالمدينة التراثية حدد مجالها العمراني والعمل على تكثيف استغلاله الداخلي للحماية المجالات المجاورة خارج اسوارها، عكس المدن الحالية فمجالها العمراني المحدد بحدود افتراضية جعل من عملية التحكم باستغلاله يكون باحترام مخططات التهيئة والتعمير، مما جعل من الامر مرهون بمدى فاعلية وتقيد الاجهزة التنفيذية بهذه المخططات، وهذا ما تفسره الاختلالات بين مساحة المجال وطاقة الاستيعاب في كل من:

- **التجمع الحضري الرئيسي " بشارة ":** مجاله الحضري في حالة توازن لم يصل لحالة التشبع الكلي الا انه زحف خارجاً نحو مجال حماية الموقع الاثري كان مبكراً (بدايات التسعينات).
- **التجمعان الثانويان "زيتون" و "رشانة":** مجالهما الحضري في حالة تشبع كلي الا ان امكانيات توسع الاول جد محدودة بالعوائق الطبيعة عكس الثاني الذي يعتبر أحسن وضع.
- **التجمعان "الغيل "و "جعونة":** مجالهما الحضري غير متشبع لهما قدرة استيعابية الا انها ليست بالكبيرة، فتوسعهما العمراني الخارجي مستقبلاً غير متوفر نظراً للشبكة الهيدروغرافية والاراضي الراعوية والفلاحية التي تحيط بهما.

- **عدم احترام ارتفاقات التعمير**: تم تحديد بكل من قانون حماية المواقع الاثرية وقانون التهيئة والتعمير للتجمعات العمراني ارتفاقات ممنوعة من البناء، الا ما تم تسجيلها عدم التطبيق الميداني لها، فهذا التوسع العمراني لتجمع الحضري الرئيسي "بشارة" يتداخل مع مجال حماية الموقع الاثري و تشيد إنشاءات و شبكات مختلفة داخل مجال الحماية، كما ان التجمعات الحضرية لبلدية المعاضيد باستثناء التجمع الحضري "رشانة" تخترقها شبكة من الاودية و شعاب المعتبرة ة التي يتم البناء بها في كثير من الحالات دون مراعاة حق ارتفاقها.
- **عدم الاستعمال الامثل للموارد الطبيعية:** تتميز بلدية المعاضيد بإمكانيات طبيعة هامة المتمثلة بجبالها الشاهقة والغاباتها الشاسعة والتنوع المناخي البارد المثلج شتاء المعتدل المزهر ربيعا المشمس الحار صيفاً، فان نجح مهندسي ومخططي المدينة الاثرية بتشكيل بيئة عمرانية تتوافق مع بيئتها باستخدام مواد محلية صديقة للبيئة وتصميم معماري متأقلم مع مناخ المنطقة مما قلل من استهلاك الطاقة، الا ان التجمعات الحضرية الخمس يهدد نشاطها العمراني بيئته الطبيعة نتيجة لـ

- صرف المياه المستعملة القذرة مباشرة بالأودية دون معالجة.
- ثلوث التربية بانحلال النفايات الصلبة المتراكمة بالمفارغ العمومية دون معالجة او اعادة تحويل.
- التلوث الهوائي ناتج عن حرق النفايات الصلبة المتراكمة بالمفارغ العمومية لإتلافها.
- التهام الغطاء النباتي نظراً لتوسع العمراني على حساب الاراضي الرعوية والفلاحية.

ب. **المحور الاجتماعي والثقافي:** ما هو متعارف عليه ان للتركيبة الاجتماعية والثقافية الاثر الاكبر على التركيبة العمرانية حيث:

- **عامل التحضر:** انفتاح مدينة القلعة على الاقطار الاخرى والهجرة اليها جعل منها قطباً حضرياً نافس بريقها عمران عواصم حواضر زمانها، الا ان معدل التحضر ببلدية المعاضيد يقدر بها بـ 24.27%

وهو منخفض، وعليه يمكن القول ان التجمعات العمرانية بالبلدية لم ترقى حضريا للمستوى المطلوب وهذا ما يفسر انتشار البساتين ذات الملكيات الخاصة داخل النسيج العمراني الحضري والتي اثرت بشكل ملحوظ عن انسجامه.

- **العدالة الاجتماعية (سهولة الوصول الى المرافق العامة و سائل راحة)**: كون المسجد الجامع بالمدينة الاثرية "قلعة بني حماد" مرفقا عمومياً يلعب عدة ادوار و جعله يتوسط مجال المدينة سهيل الوصول اليها، و مع زيادة مستوى التحضر اختلفت الوظائف و نوع المرافق العمومية بالمجالات الحضرية، و رغم كل ما بذلته الهيئات المحلية ببلدية المعاضيد بشكل تراكمي في انجاز برامج التجهيزات العمومية تلبية لحاجيات السكن بلديتها، الا ان عملية التوزيع اعطي فيها الاولوية لتجمع الرئيسي "بشارة" ليزيد ذلك من ضغط استراتيجيتها مقابل عجز بمجالها العقاري لتجسيدها هذه البرامج، مقابل نقص بكم و نوع المرافق العمومية بالتجمعات العمرانية الثانوية خاصة الصنف الثاني منها " رشانة" و " الغيل".
- **التفاعل الاجتماعي:** ساعد انفتاح الحماديين وفتح مجال المبادرة لثقافات الوافدة اليه بإحداث نقلة بثقافة المجتمع المحلي فانعكس على نوعية الابداع الفني الذي توصلت اليه عمارتهم وعمرانهم، مع تطور المجتمعات الحضرية وانحصار العلاقات الاجتماعية تم ايجاد هياكل لتنشيط الثقافي، الا ان تمركزها بالتجمع الرئيسي "بشارة" وعددها المحدود انعكس على نشاطها بالمحدودية وعدم بلوغ الاهداف المسطرة.
- **تثمين الخصوصية المحلية:** رغم انفتاح الحماديين على الحضارات الاخرة الا انه برزت ملامح الهوية الثقافية الامازيغية المغربية المحلية بالمباني الحمادية بالقلعة من خلال مراعاة نمطها المعماري وزخرفته بما يتوافق مع خصوصيتها الثقافية، وقد استمر بناء هذا النمط بالبناء الى وقت قريب بكل التجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد الا ان وضعها الفزيائي الحالي جد متدهور ليغزو مجالها العمراني النمط الحديث الذي لا ينتمي للخصوصية المحلية للمنطقة على الاطلاق.

ت. المحور الاقتصادي

- **الاهمية الاقليمية:** ان الاهمية الاقليمية لأي تجمع حضري تكون مبنية على الدور التنموي الذي تلعبه، و نجحت مدينة القلعة بان تكون عاصمة تنموية لدولة الحمادية(سياسية و اقتصادية) الممتدة ارجائها الى جزء كبير من المغرب الاوسط و ذلك بتثمين مواردها المحلية و تبادلاتها التجارية، اما بلدية المعاضيد حاليا التي تعتبر من البلديات المهمة بالولاية حيث استفادة من برامج تنموية هامة و ربط كل تجمعاتها الحضرية بمقر الولاية من خلال الطريق الولائي رقم 02، الا ان دورها لم يتعدى ان تكون نقطة عبور بدون توقف للاستفادة من خدمة – وجود محطة خدمات واحدة لخمس تجمعات حضرية- .
- **تنوع النشاط الاقتصادي:** كانت الزراعة والصناعة الركيزتان الأساسيتان لاقتصاد الدولة الحمادية ويعود ازدهارهما للاستغلال الامثل للموارد الاولية المتوفرة ببيئتها المحلية وايجاد العوامل المساعدة لنموها بقوة، ورغم نفس المؤهلات المتوفرة حالياً زيادة على المقومات السياحية ببلدية المعاضيد الا نشاطها الاقتصادي يعتبر ضعيف وتعتير من بلديات الفقيرة بالولاية.

5. خلاصة الفصل

بعد دراستنا التحليلية للمقومات التخطيطية العمرانية التراثية والحضرية ببلدية المعاضيد بنظام الريادة في الطاقة والتصميم البيئي LEED-ND بأبعاده التخطيطية والعمرانية والمعمارية، اسفرت نتائج التقييم على ان مجال دراستنا تفاوتت فئات تصنيفه من بلاتينيوم وذهبي والمعتمد، وهذا يدل على انه يتوافر على الحد الادنى من شروط كفاءة الاداء الحضري، وهذا يعكس الجهود التنموية المبذولة في هذا الشأن.

و ان توافق اهداف التنمية العمرانية الحضرية بالمدينة الاثرية بالماضي و التجمعات الحضرية الحالية ببلدية المعاضيد (الراحة، الامان، الرفاهية، الابداع...الخ)، الا ان مخططيهما اختلفوا بالأليات حيث اعتمد المجتمع التقليدي على وسائل و تقنيات طورتها باستمرار عن طريق التجربة الميدانية و الممارسات اليومية فنتج نسيج عمراني متأقلم مع بيئته عاكساً للخصوصية الثقافية للمجتمع المنتج له، عكس المجتمعات الحديثة التي اصبحت تعتمد في تخطيطها العمراني الحضري على النظريات العلمية الاكاديمية المتخصصة و التطور التكنولوجي الا ان جل انتاجها العمراني بلا هوية ثقافية نهيك على مشاكله البيئية و استنزاف الموارد الطبيعية الغير المتجددة.

الفصل السادس:
واقع وتطلعات مخططات الحفاظ على التراث العمراني والتوسع الحضري ببلدية المعاضيد (المتاحة وارهاصاتها)
-تحليل فرضيات البحث-

محاوره

تمهيد

1. **تحليل الفرضية الفرعية الأولى**
2. **تحليل الفرضية الفرعية الثّانية**
3. **تحليل الفرضية الفرعية الثالثة**
4. **تحليل الفرضية الرئيسية**
5. **اقتراحات**

– تحليل فرضيات البحث–

تمهيد

حتى نحقق برنامجا متكاملا لإعداد وتنفيذ مخططات الحفاظ على التّراث العمراني في ظل حتمية التّوسع الحضري الجواري بحالة الدّراسة، سنحاول تحليل ومناقشة فرضيات درستنا بناءاً على النتائج الفصول السابقة، وكذا نتائج هذا الفصل باستخدام النظم والبرامج المعتمدة للتحليل واتخاذ القرار، لنثبت أو ننفي كليا أو جزئياً فرضيات البحث كخطوة أولى، على إثرها نبلور اقتراحات لإشكالية البحث كخطوة ثانية.

1. تحليل الفرضية الفرعية الأولى

بناءاً على برامج تقييم كفاءة اعداد و التنفيذ الفعلي لمخططات التوسع الحضري – الفئة الثانية- المتناول بالفصل النظري المعنون بـ" التوسع الحضري و آليات تخطيطه" و مطابقة معاييرها بكيفية اعداد و تنفيذ المخططات التنموية لحالة الدراسة، استخلصنا البرنامج اكثر تجاوب مع ابعاد الفرضية الأولى «غياب نظرة استشرافية محلية للحفاظ على التراث العمراني في ظل التوسع الحضري الجواري، مما أدى لتدهور الفيزيائي و البيئي للموقع الأثري، و استمراره يؤدي حتماً لزواله»، و يكون ذلك من مطابقة المعايير النظرية لكل برنامج من برامج التقييم -الفئة الثانية- مع محاور و ابعاد الدراسة التحليلية بهذا الفصل، تم اثرها تحديد البرنامج اكثر توافق للدراسة.

بأسلوب تنقيط يحصل برنامج تحقيق التجمعات المستدامة في سياق البرنامج المتكامل للأمم المتحدة الإنمائي THE MILLENNIUM VILLAGE PROJECT على 16 نقطة (انظر الملحق الجدول رقم 24)، ليكون بذلك هو برنامج الذي نعتمده لتحليل الفرضية الاولى؛ حيث تم وضع هذا برنامج من طرف الأمم المتحدة الإنمائي عام 2000م كمشروع تجريبي بمعهد الأرض في جامعة كولومبيا، بهدف إثبات أن نهجه المتكامل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بثمانية مشاريع معتمدة عالمياً، معتمداً على سبعة معاير هي:

- التقليل من استهلاك الموارد.
- حماية وتعزيز رأس المال البيئي.
- كفاءة التصميم الحضري.
- الكفاءة العالية للحياة.
- زيادة الاندماج الاجتماعي.
- مشاركة واسعة في الحكم.
- الجدوى الاقتصادية.

جدول 22: فئات تصنيف برنامج The Millennium Village Project

مجال الدراسة الحضرية ببرنامج تحقيق التجمعات المستدامة في سياق برنامج المتكامل للأمم المتحدة الإنمائي The Millennium Village Project		محاور التنمية			طبيعة المتغير
		البيئي	الاجتماعي	الاقتصادي	
البعد التخطيطي	التنمية المتكاملة لتحقيق الاهداف الانمائية	■	■	■	مادي
	استخدام التدخلات المصادق عليها علمياً		■	■	
	العمل في شراكة مع الحكومات لإنماء المجموعات الإقليمية		■	■	
	الشراكة مع القطاعين العام والخاص			■	
	تنويع الاقتصادات			■	
	زيادة القدرة وتمكين المجتمع المحلي من خلال التدريب وتبادل المعرفة		■		معنوي
	مشاركة واسعة في الحكم (في التخطيط).		■		
البعد العمراني	استعمالات الاراضي و المواقع تشمل مجموعة كاملة من الخدمات العامة	■	■	■	مادي
	كفاءة التصميم الحضري	■		■	
	التقليل من استهلاك الموارد		■		
	حماية و تعزيز راس المال البيئي		■		
البعد المعماري	بناء جيد ذو قيمة عالية	■	■	■	
	احترام الخصوصية و تحقيق الامن و الحالة المدنية	■	■	■	

المصدر: At Home ،Towers.G,An Introduction To Urbain Housing Design Elsevier،In The City,2005.

1.1.التنمية المتكاملة لتحقيق الاهداف الانمائية ببلدية المعاضيد

في إطار القوانين المعمول بها، والسارية المفعول سعت السلطات المحلية، والجهوية لخلق تنمية حضرية تحقق أهداف التّوسع الحضري، والحفاظ على التّراث العمراني وتثمينه، حيث قامت هيئاتهما التّنفيذية بإعداد:

1.1.1. مخططات الحفاظ وتثمين الموقع الأثري قلعة بني حماد

تمّ إعداد مخطط لحماية الموقع الأثري "قلعة بني حماد " تطبيقاً للقانون رقم (98/04) المؤرخ في 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثّقافي، ليتم تعديل مجال الموقع الأثري من خلاله من (150ه) إلى (271.70 ه)، وهذا بعد تحديد حق الإرتفاق (200م) من بقايا آثار سور المدينة الأثرية.

تجسيداً للحقوق العينية للأملاك العقارية، وتبادلاتها بشكل متسلسل خالي من المنازعات القانونية، تم في إطار قانون التّوجيه العقاري (90/25) الصادر في 18نوفمبر 1990 إتمام المسح العام للأراضي ببلدية المعاضيد بمجاله الحضري، لتحدد الطبيعة العقارية للموقع الأثري ضمن الأملاك الثقافية العامة للدولة.

– تحليل فرضيات البحث–

بعدما برمجت السلطات الجهوية بولاية المسيلة الموقع الأثري ضمن المخطط السياحي لولاية المسيلة SDAT 2030 من أهم ثلاث أقطاب سياحية بالولاية (المسيلة، بوسعادة، المعاضيد) تم إعداد مخطط التّوسع السّياحي ZETللموقع، وهذا تطبيقاً لأحكام القانون (03/03) المؤرخ في 17فيفري 2003.

مخطط 14مجال حماية الموقع الأثري قلعة بني حماد بعد التعديل وفق مخطط PPMVSA

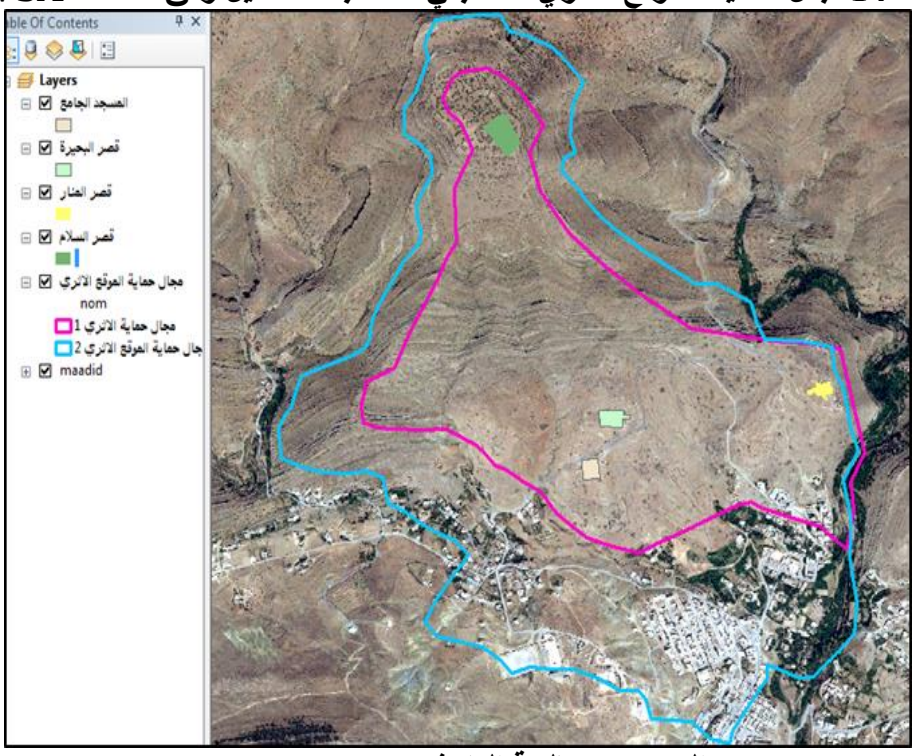

المصدر: معالجة الباحثين Arcgis10.41

2.2.1. مخططات التّوسع الحضري للبلدية

تم إعداد ومراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة، والتعمير للبلدية في إطار القانون (29/90) الصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، مع الإبقاء على أفضلية المجال و أولوية البرامج التنموية للتجمع الحضري الجواري " بشارة"، إلاّ أن هذا المخطط لم يراع حق ارتفاق المعدل مع أنّ أعدادهما و المصادقة عليهما كان متزامن، ليتداخل بذلك المجال الحضري المجاور الافتراضي الحالي و المستقبلي مع مجال الحماية الثاني للموقع الأثري.

مخطط 15: منطقة تداخل مجال حماية 'قلعة بني حماد " و المجال الحضري الجواري

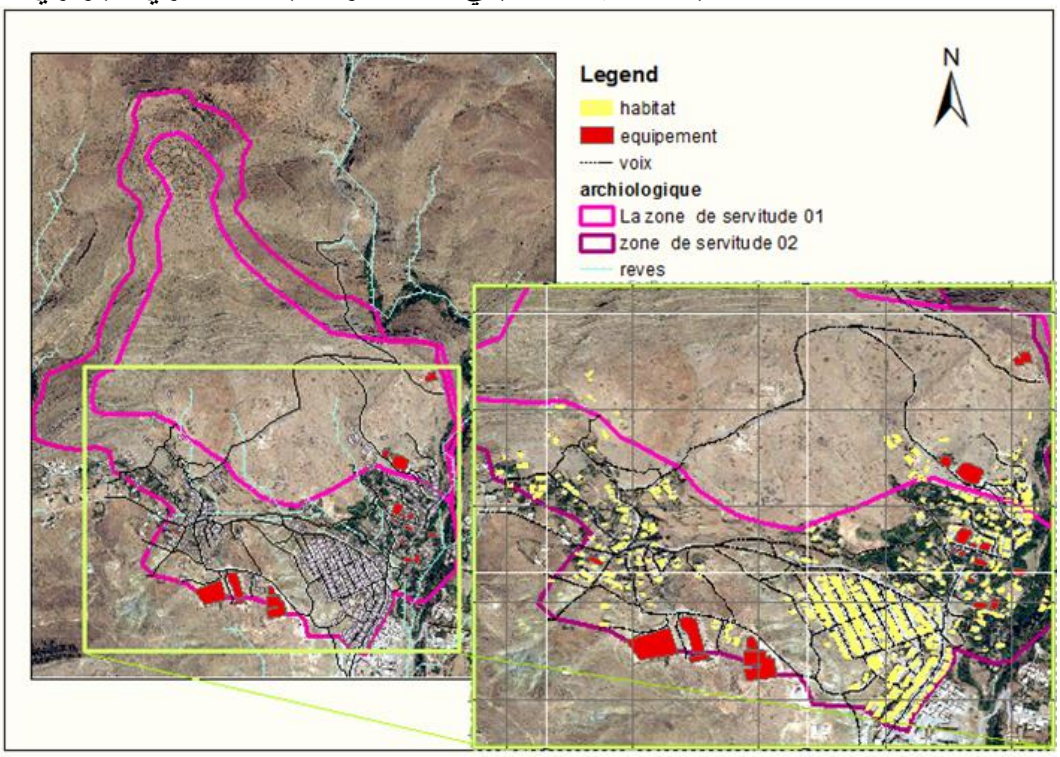

المصدر: معالجة الباحثين Arcgis10.41

2.1. كفاءة التصميم الحضري ببلدية المعاضيد

تم إعداد مخططات الحفاظ وتثمين الموقع الأثري" قلعة بني حماد" (ZET.SDAT. PPMVSA) ، حيث تميز إعداد هذه المخططات بـ:

1.2.1 تّأخر بعمليات الإعداد

مرت عملية إعداد مخططات الحفاظ و تثمين الموقع الأثري بإجراءات مطولة ،و بطيئة مما أجل عمليات تنفيذها رغم الوضعية المزرية للموقع التي تتطلب تدخلا استعجاليا حيث انطلقت عملية إعداد مخطط حماية الموقع الأثري PPMVSA سنة 2007م ليصادق عليه بتاريخ 2015/03/12 أي بعد ثمانية سنوات تقريباً، كما تم الانطلاق بإعداد مخطط التنمية السياحية لولاية المسيلة SDAT في 2009 م ليصادق عليه من طرف الجهات الوصية في 2015م مع العلم أن آفاق استراتيجياته 2030م، فإن كانت عملية الإعداد استغرقت ستة سنوات ،فهل ستكون خمسة عشر سنة كافية للتنفيذ الميداني إذا كانت بنفس الوتيرة.

كما عرف مخطط التهيئة والتعمير PDAU للبلدية بطء بالإعداد مما أدى الى تباين بالمعطيات النظرية والميدانية عند التطبيق بحكم أن المجال الحضري يتطور وغير ثابت؛ حيث تم الانطلاق بإعداد المخطط المراجع سنة 1995 ليصادق عليه 2004 أي بعد تسع سنوات، والمخطط ساري المفعول انطلقت دراسته سنة 2011 ليصادق عليه 2015 أي بعد أربع سنوات باستخدام تقنية Autocadإلا أنها تبقى بطيئة نوعاً ما مقارنة بالآليات الحديثة المتوفرة حالياً.

غير أن إعداد مخططات المسح العام للأراضي بالبلدية كان ببرامج SIG وهذا ما يفسر القفزة السريعة بعملية الإعداد، حيث انطلقت العملية بالبلدية سنة 1974 الى 2015م، باستعمال التقنيات القديمة لتغطي

نسبة (25%) و باستخدام نظم المعلومات الجغرافية انتهت العملية نهائياً بتاريخ 2017/10/24 أي بعد سنتين فقط.

2.2.1. كفاءة ودقة التّصميم الحضري

كان من أهم عوامل مراجعة المخطط التّوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU المعد بشكل كلاسيكي:

- عدم الدّقة بتقدير الاحتياجات المستقبلية التي كانت مضخمة، حيث قدر معدل النّمو السّكاني ما بين 3% على المدى المتوسط و 2.94% على المدى البعيد، إلاّ أن النمو الحقيقي لم يتجاوز 1.13% مما[1] جعلها لا تتماشي مع الوضعية الحالية.
- عدم كفاءة التّصميم؛ حيث تبين بعد مطابقته بالصّور الفضائية الموفرة من الوكالة الفضائية الجزائرية (ASAL) بدقة 2.5م متعددة الأطياف للسنة 2015 نفسها عدم تطابقها، وغياب بعض العناصر العمرانية بالمخطط.

صورة 3: عدم توافق مخططات الأتوكاد PDAU مع صور الفضائية

المصدر: معالجة الباحثين Arc gis.

3.1 استخدام *التدخلات المصادق عليها علمياً ببلدية المعاضيد*

حددت مخططات التّهيئة، والتّعمير استعمالات المجال الحضري، واستغلالها مجموعة من الاستراتيجيات والأهداف المختلفة بالوقت الحالي أو المستقبلي، إلا أنّ عملية التنفيذ الميداني هي المحك بين ما هو نظري وميداني، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا العنصر.

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات المعاضيد – المطارفة – السوامع،2015، ص88.

1.3.1 التنفيذ الميداني للمخططات المصادق عليها حالياً (سارية المفعول)

بعد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU المصادق عليه سنة 2004م تم برمجة مخططات شغل الأراضي POSدون استكمال للدراسة جلها مما يؤكد عدم تنفيذها الميداني.

جدول 23: حالة دراسة مخططات شغل الأرض للتّجمعات الحضرية المبرمجة بمخطط PDAU المعد 2004

التجمعات	مخطط شغل الارض	نوع التدخل	حالة دراسة
بشارة	01	تهيئة	غير مدروس
	02	تهيئة	غير مدروس
	03	تهيئة	مدروس لكن غير مطبق
الزيتون	01	تهيئة	غير مدروس
	02	تهيئة	غير مدروس
	03	تهيئة	غير مدروس
	04	تهيئة	غير مدروس
	05	تهيئة	غير مدروس
الغيل	01	تهيئة	غير مدروس
	02	تهيئة	غير مدروس
	03	تهيئة	غير مدروس
جعونة	01	تهيئة	غير مدروس
	02	تهيئة	غير مدروس
	03	تهيئة	غير مدروس
رشانة	01	تهيئة	غير مدروس
	02	تهيئة	غير مدروس
	03	تهيئة	غير مدروس

المصدر: مخطط PDAU،2015.

كما تمت المصادقة على مخطط التّوسع السياحي ZET المقدر مساحتها بـ(6.26ه) بمحاذاة الموقع الأثري في إطار القانون رقم (03/03) المؤرخ في 17فيفري 2003 المتعلق بمناطق التّوسع، و المواقع السياحية المعمول بها لتنمية سياحية محلية، و تم اقتراح المخطط التّوجيهي المصادق عليه 2014م ،تم بمخطط التوجيهي الساري المفعول بالتجمع الحضري اقتراح" رشانة' كمنطقة نشاطات و صناعة(40 ه) لتحتضن الوحدات و المؤسسات الخاصة، إلا أنّ كلا من هذين المخططين بقيا مجرد رسم تخطيطي دون تنفيذ ميداني.

مخطط 16: تغير ببيئة مجال حماية الموقع الأثري قلعة بني حماد

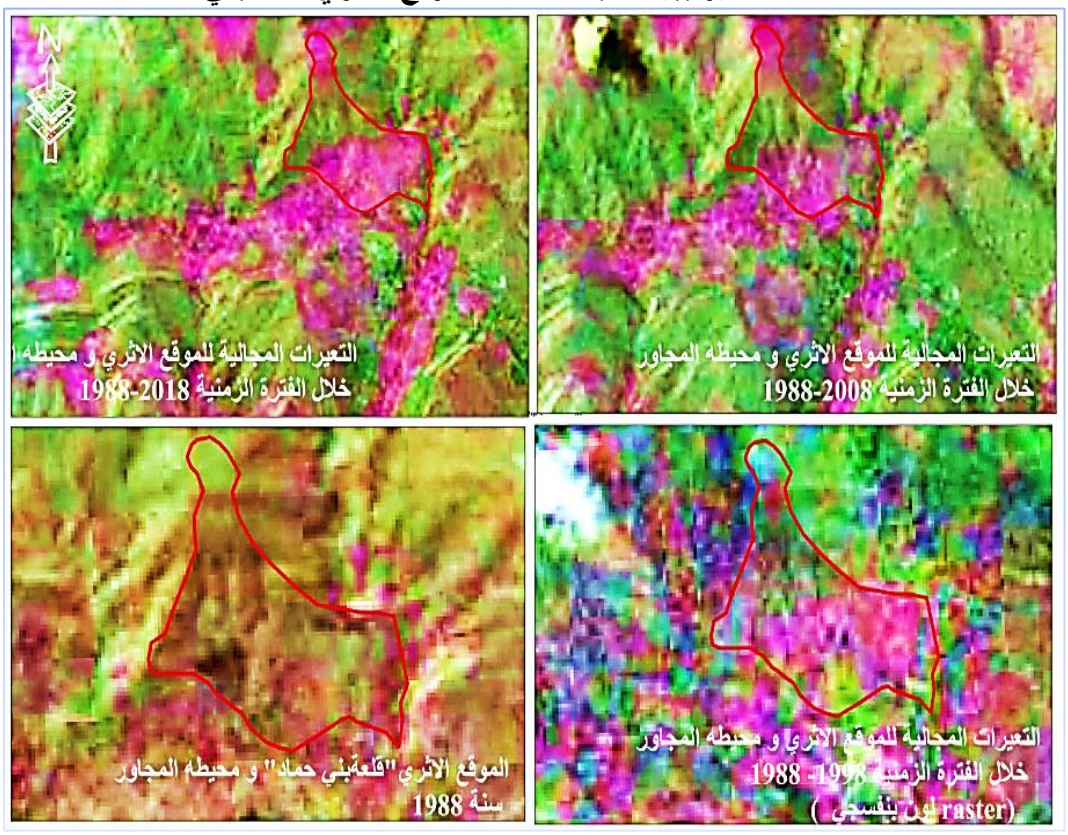

المصدر: معالجة الباحثين Arc gis

في إطار أحكام القانون (90/29) المتعلق بالتّهيئة والتّعمير، والقانون (15/ 08) المتعلق بتسوية ومطابقة البنايات المشيدة قبل 2008، سعت السّلطات المحلية لإخضاع كل عمليات البناء، والتّعمير لشهادة التعمير احتراما لمخططات التّعمير والقضاء على السّكنات غير الشرعية، إلاّ أنّ الإحصائيات الرسمية لا تعكس جدية هذه الجهود.

رغم المساعي التي جاء بها القانون رقم (08/15)، والتي كانت كفيلة بالسماح للكثير من المواطنين بتسوية وضعية مساكنهم، والحصول على عقود ملكية، ورخص البناء بأثر رجعي، إلاّ أنّ النّتائج الميدانية الموضحة بالجدول أدناه لم تصب للأهداف المسطرة.

2.3.1. التقيد استشرافي للمخططات المصادق عليها مستقبلاً (المبرمجة)

أسفرت قراءتنا للتّقديرات استعمالات الاراضي والمواقع على انها تشمل مجموعة كاملة من الخدمات العامة المبرمجة بالمخطط التّوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU المصادق عليه 2015 ساري المفعول، الموزعة بين القطاعات القابلة للتعمير المستقبلي بمساحات مختلفة على التّجمعات الحضرية بالبلدية، فكان التّجمع الثّانوي "جعونة" في المرتبة الأولى بمساحة(213.08 ه) يليه ثانياً التّجمع الحضري الثّانوي "الزيتون" بمساحة(106.44 ه)، يليه ثالثاً التّجمع الحضري الرئيسي "بشارة"(48.9 ه) و رابعاً التّجمع الحضري الثّانوي "رشانة"(34.08 ه) في المرتبة الخامسة التّجمع الحضري الثانوي "الغيل"(20.59 ه)، و هذا يوافق استراتيجية مخطط حماية الموقع الأثري " قلعة بني حماد".

جدول 24: التقديرات المستقبلية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU-2015.

التعيين	الوضع الحالي 1995	المدى القريب 2000	المدى المتوسط 2005	المدى البعيد 2015
السكان	27685	32100	37100	48325
السكن	3420	3420	4798	6041
المرافق	/	42400	42400	31150

المصدر:PDAU، 2015.

و إذا فصّلنا أكثر بهذه التّقديرات المجالية الخاصة بكل تجمع حضري ثانوي؛ نجد أنّ هناك تناقضا بين التّقديرات العامة و الخاصة، حيث نجد التّجمع الحضري "الزيتون" يتصدر قائمة الاحتياجات بمساحة (90.9هـ)يليه في الترتيب الثّاني التّجمع الحضري الرئيسي "بشارة" بمساحة(32.72 هـ)، أمّا التّجمع الحضري الثانوي "جعونة" بمساحة (203.74 هـ) متجاوزاً بذلك كل التجمعات الحضرية الأخرى، و بتحليل مبسط للتقديرات المستقبلية و توزيعها على الوظائف نلاحظ أن السّكن أخذ الحصة الأكبر بالتجمع الحضري الجواري " بشارة" و التي تقدر تقريبا بثلاثة أضعاف المساحة المخصصة للمرافق العمومية (التجهيزات)، مما يجعل عملية التّخطيط العامة لا تولي أهمية لخصوصية الوظيفة لهذا التّجمع المصنف من أهم ثلاثة أقطاب سياحية بالولاية، كما أنّ المساحات الخضراء المبرمجة تعتبر ضئيلة ،و لا تخدم هذا التّوجه السياحي، و هذا يؤكد عدم التكامل الوظيفي السّياحي و الحضري للتّجمع الحضري الجواري.

مخطط 17: توزيع قطاعات التّعمير بالمجال الحضري لتجمع "بشارة"

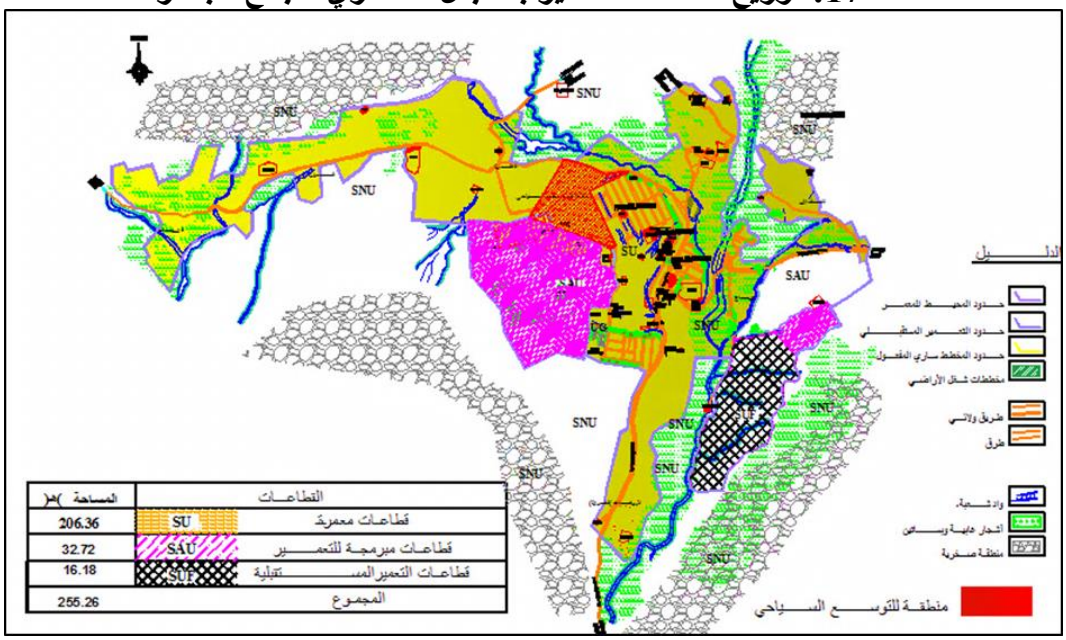

المصدر: PDAU,2015

كما أخذ التّجمعان الحضريان الثّانويان الصف الأول والحصة الأكبر من التّقديرات المستقبلية مقارنة مع التّجمعان الحضريان الآخران، حيث تم برمجة بالتجمع الحضري الثانوي "الزيتون" قطاعات للتعمير على المدى القريب و المتوسط و البعيد التي تغطي كل المجالات القابلة للتعمير (SAU- SUF) لإحاطته بالقطاعات غير القابلة للتعمير (SNU) (أراضي رعوية، وديان، غابات، تضاريس صعبة غير صالحة

– تحليل فرضيات البحث–

للبناء)، و هذا ما يجعل التّوجه التّنموي (تخفيف الضغط على التجمع الرئيسي "بشارة"، تثبيت السكان بمناطقهم) محدود الآجال.

تم تقسيم استعمالات الأرض، والمواقع المبرمجة بالتّجمع الحضري الثانوي "جعونة" على قطاعات التعمير على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وبعد عملية تحليل لهذه التقديرات سجلنا توازانا من حيث المساحة وتوزيع وظائفها باعتماد السكن الجماعي ونصف الجماعي منهجاً لتلبية حاجيات السّكن، وهذا يجعل عملية التّخطيط تتماشى مع أهمية هذا التّجمع القريب من التّجمع الرئيسي.

مخطط 18: توزيع قطاعات التعمير بالمجال الحضري " الزيتون"

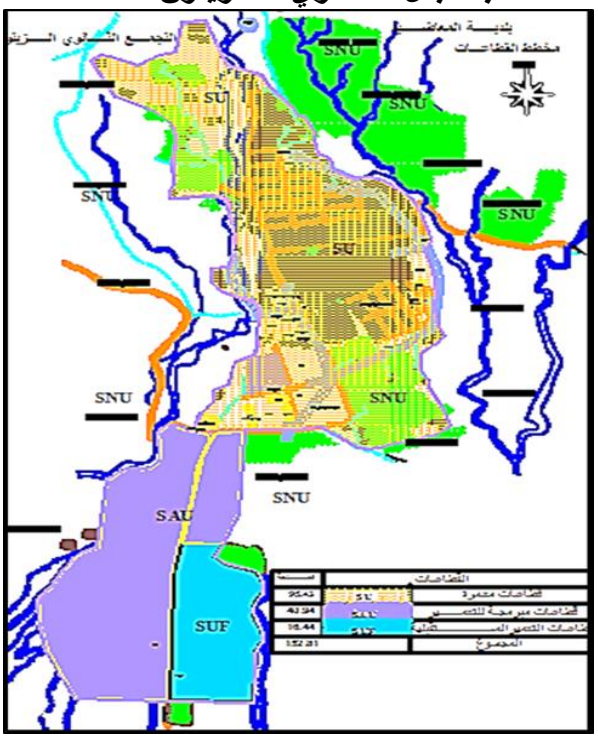

مخطط 19: توزيع قطاعات التعمير بالمجال الحضري لتجمع "جعونة"

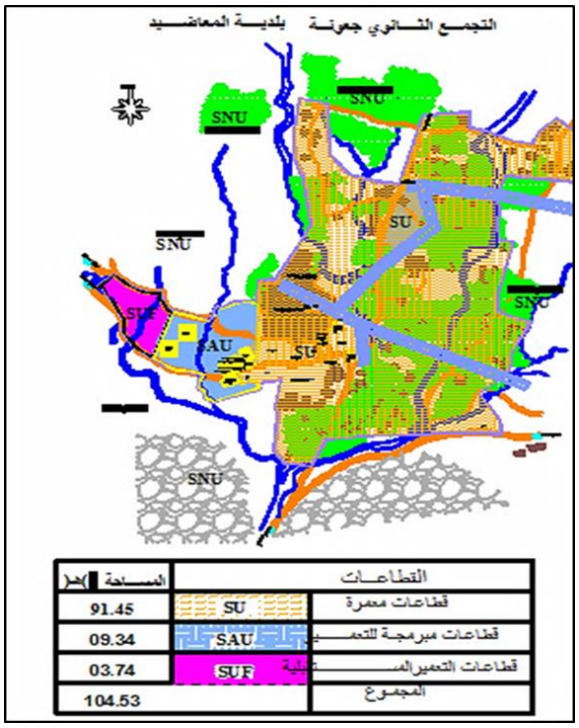

المصدر: PDAU,2015

كما استفاد أيضاً التّجمع الحضري الثّانوي "رشانة" من برمجة سكنات ،و مرافق عمومية على قطاعات التّعمير على المدى القريب و المتوسط ،و لكن ليس بنفس الأهمية التي حظي بها التجمعان الثانويان السابقان (الزيتون، جعونة) ليبقى بالصف الثاني للتجمعات الثانوية ببلدية المعاضيد، كما تم اعتماد التوسع الرأسي ببرامج السّكن (السّكن الجماعي ،و نصف جماعي)، فإن توافق هذا التّخطيط مع أهمية التّجمع الحضري بالبلدية ،فهو يتعارض مع استراتيجية المدينة الجديدة بهذا التّجمع الذي كان فعلا سيمتص الضغط بالتجمع الرئيسي "بشارة" على أمد طويل ،و سيحول التّوسع على الموقع الأثري بشكل نهائي.

مخطط 20: توزيع قطاعات التعمير المستقبلية بالمجال الحضري لتجمع رشانة

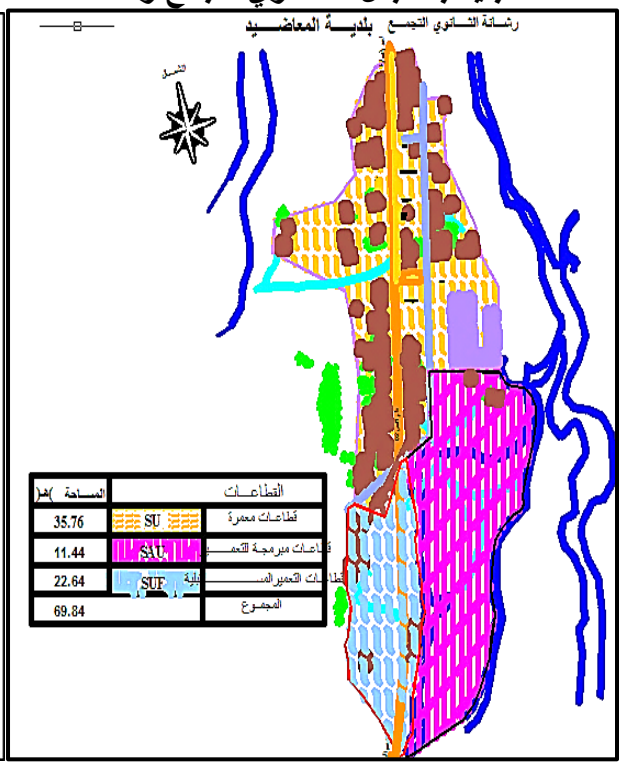

مخطط 21: توزيع قطاعات التعمير المستقبلية بالمجال الحضري لتجمع" الغيل"

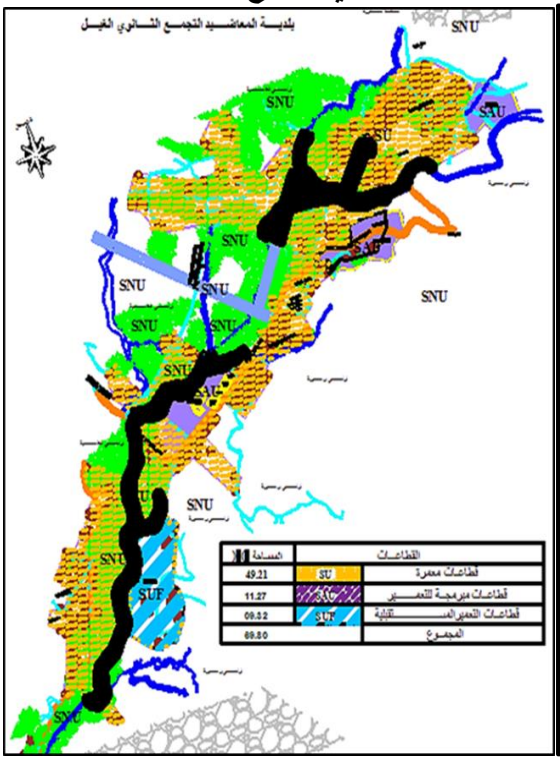

المصدر: PDAU,2015

كما استفاد التّجمع الحضري "الغيل" من برمجة السكنات، والمرافق العمومية بمستوى أهميته بالبلدية، حيث تم تقسيم الاحتياجات المبرمجة على قطاعات التعمير على المدى القريب والمتوسط والبعيد مع اعطاء الحصة الأكبر للسكن ليكون السّكن الفردي ونصف الجماعي نمط لهذه البرامج، وهذا يتماشى مع الطّبيعية الرّيفية لهذا التّجمع ومحدودية امكانيات التّوسع به.

3.3.1. التنفيذ الميداني للمخططات الارتجالية

بعد توقف برنامج ترميم المعالم الأثرية بالموقع الذي اشرفت عليه البعثة البولونية الجزائرية في إطار البرنامج الاستعجالي PPK الذي خصته به منظمة اليونسكو هذا التّراث العالمي عام 1987م إلى 1988م على منارة المسجد الجامع، لتأخذ السّلطات المحلية البلدية على عاتقها القيام بعمليات ترميم غير مدروسة وغير احترافية حيث تم استعمال الإسمنت المسلح؛ مما شوه القيمة التّاريخية لهذه المعالم، ويعود ذلك لعدم كفاءة مقاولات الانجاز في هذا المجال، وشح الميزانية المحلية المخصصة لترميم المعالم الأثرية.

صورة 4: التدهور الفزيائي وعمليات الترميم الغير الاحترافية للمباني الأثرية بقلعة بني حماد

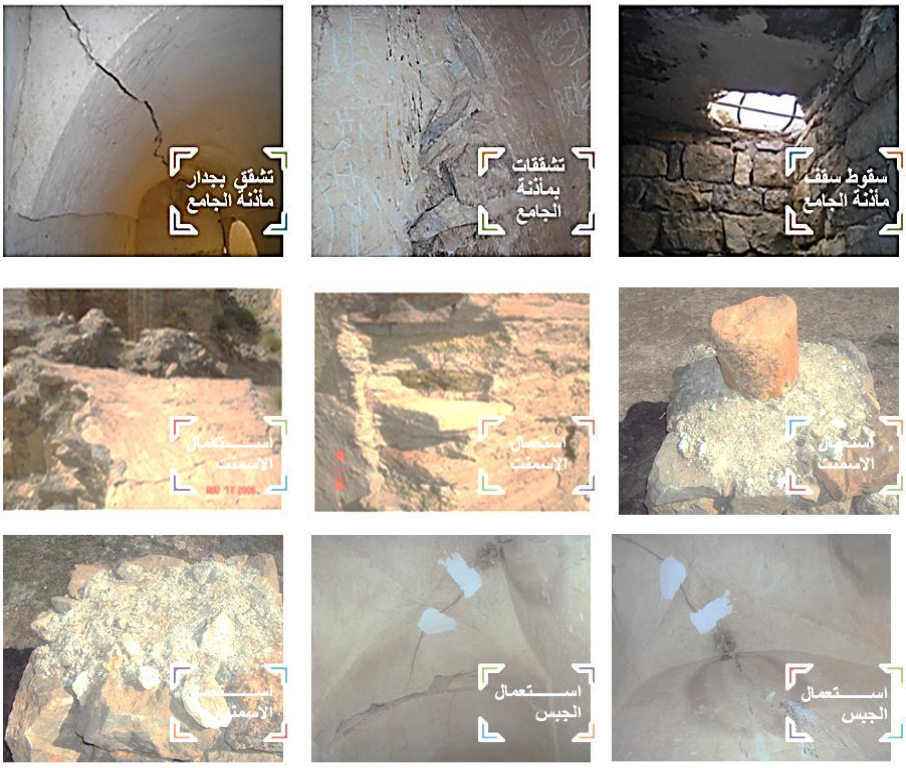

المصدر: تصوير الباحثين، 24 مارس 2020.

كما سعت السلطات المحلية لإدماج الموقع الأثري في ظل التوسع الحضري من خلال المخططات الارتجالية المتمثلة في:

- منح رخص بناء لـ (71 وحدة) سكنية ذات ملكيات خاصة (فوج ملكية 135 و140) بالموقع الأثري دون قيد أو شرط، مما أعطى للمواطنين حق البناء دون مراعاة الخصوصية الثقافية للموقع الأثري.
- انجاز تجهيزات عمومية داخل مجال حماية الموقع الأثري، حيث تم إنجاز محور طريق سنة 2006 م لفك العزلة على القرى النائية، ومكتب بريدي ومركز بلدي ومدرسة ومسجد وكذا ثكنة عسكرية خلال الفترة الممتدة 1990م الى 1999م، إضافة لتمرير هياكل قاعدية داخل مجال المحمية (شبكة الصرف الصحي والمياه الصالحة لشرب، أنابيب الغاز).
- تحديد المجال الافتراضي لحماية الموقع الأثري، إلا أن ترك المجال دون رقابة وحراسة أدي إلى عدة تجاوزات صارخة من طرف السكان والزوار على حد سواء مثل الرعي، ورمي النّفايات بشكل عشوائي، والحفر العشوائي غير المرخص له.

لينتج عن هذه المخططات الارتجالية أضرارا واختلالات بيئية لا تقل شأناً عن نظيرتها العمرانية، لأن التغير في الطبيعة البيئية للمباني الأثرية يصيب هيكلها بتشوهات، وتفاقمها يؤدي حتما إلى تلف جزئي أو كلي لهذه المباني كما أكدتها الدراسة البيئية للموقع الأثري على هذه الآثار.

جدول 25: الاختلالات البيئية والمخاطر الناجمة على الموقع الأثري "قلعة بني حماد"

عوامل التدهور		عوامل مرتبطة	المخاطرة الناجمة								
			اضطراب في التوازن		تغير في التركيبة		تلـــــــوث			تخريب	رمي نفايات
			الحراري	الماء	مواد البناء	اشعاعات الضوئي	الكيميائية	الجسيمات	الكيمائي	البيولوجي	
البيئة الطبيعية	المناخ الجاف	نقل الطاقة	■	■	■						
	ضغط البخار	نقل المياه	■	■							
	التساقط	الجيران السطحي و نفاذية		■	■						
	الرياح	القـــوة الميكانيكيـــة، نقـــل قارورات الغاز و الجسيمات			■			■	■	■	
	الاشـــــــعاع الشمسي	نقـل الغـاز ، تفعيـل اشـعاع الضوئي	■			■					
	مجرى المياه	الفيضانات		■							■
	المياه الجوفية	شبكات التغذية		■	■						
	التركيبـــــــة الجيولوجية	الزلازل								■	■
	النباتات	تطور الجذور			■		■				
	الحيوانات	طمي و التعشيش			■		■				
البيئة العمرانية	النشـــــاطات العمرانية	بناء، الحركـة و الاهتـزازات، تهيئة تقنية، رمى نفايات	■	■	■		■	■	■	■	
	الزوار	ســـرقة ، تخريـــب ، نقـــل بيولوجي و اشعاعي	■	■	■		■	■	■	■	

المصدر:PPMVSA,2004

حيث ينتج التّدهور الفزيائي بالموقع الأثري" قلعة بني حماد" عن الاختلالات البيئية من خلال:

4. هبوط التربة وانزلاقها أحدث هبوطا غير متكافئ في أجزائه مما عرضه للاهتزاز والانهيار.
5. نسبة الرطوبة المرتفعة أدّت إلى تفاعلات كيمائية أهمها التحويلات الحمضية، وإذابة الأملاح القابلة للذوبان في الماء المتواجدة عادة في الأحجار الرسوبية (الحجر الجيري، الرملي)، لتتكدس هذه اللطيفة على الأسطح المكشوفة مما يؤدي لتآكلها نتيجة تكدس الأملاح، إضافة لنمو الكائنات المجهرية التي لا تهاجم فقط المواد العضوية بل الحجارة أيضا.
6. التلوث البيئي النّاتج عن الوظائف العمرانية أدي إلى ارتفاع درجة الحرارة التي تؤدي بدورها إلى جفاف محاليل هذه المباني بعامل التبخر؛ مما يجعلها عرضة للتعري، كما يؤدي ارتفاعها وانخفاضها الى الامتداد والانكماش فيولد تشققات بالمباني، كما أنّ الأمطار المحملة بالأحماض نتيجة للغازات الملوثة للجو مثل ثاني أكسيد الكربون تؤدي إلى التلوث الكيمائي للبناءات.

– تحليل فرضيات البحث–

صورة 5: أضرار التفاعلات الكيميائية على معالم الموقع الأثري "قلعة بني حماد"

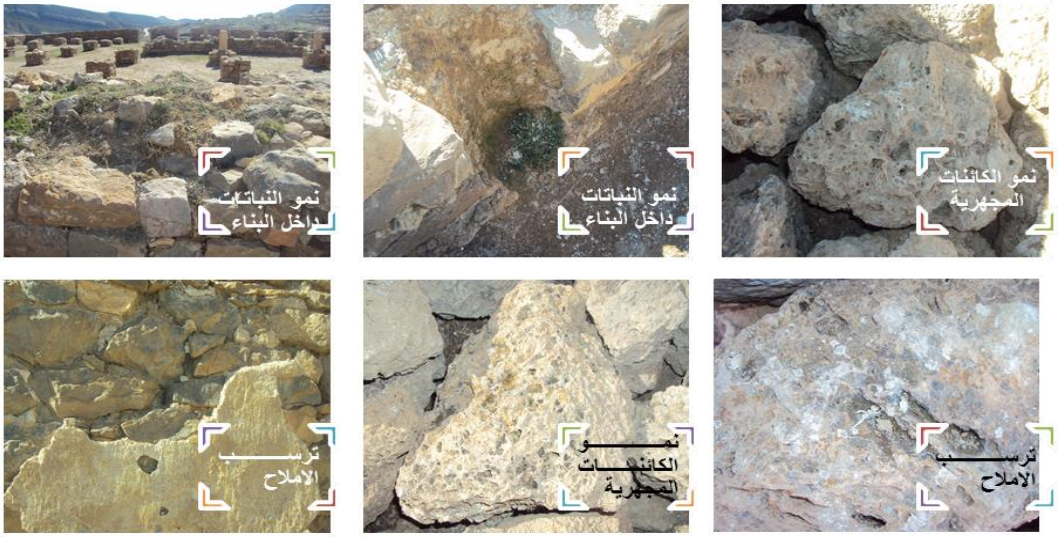

المصدر: تصوير الباحثين 24 مارس 2020.

4.1. نتيجة تحليل الفرضية الفرعية الأولى

توصلنا بعد تحليل الفرضية الأولى أنّ الهيئات الوصية سعت في إطار التشريعات المعمول بها لإعداد مخططات للمحافظة على الموقع الأثري "قلعة بني حماد"، ومخططات التوسع الحضري؛ إلاّ أنّها لم تنفذ في كثير من الحالات ليعوضها مخططات ارتجالية لتأكد بذلك صحة فرضيتنا، والذي نفصل به حسب توجه كل المخططات المصادق عليها على النحو التالي:

- **الاتّجاه الأول:** اتخذ هذا الاتجاه سياسة تقديس الموقع الأثري "قلعة بني حماد"، ورفض لأي تغيير أو تحديث ولو في أضيق الحدود، فتظافرت جهوده بتصنيف الموقع كتراث وطني وعالمي، والاستفادة من برامج استعجالية للتنقيب والترميم وإعداد مخطط حماية للموقع الأثري PPSMV، وإن كان هذا الاتجاه نجح في تطبيق النّصوص القانونية؛ إلاّ أن النتائج الميدانية والواقع المتدهور للموقع الأثري لم تصبو للتطلعات المرجوة.
- **الاتّجاه الثاني**: اتخذ هذا الاتجاه النّزعة التّطورية، والتقدم ففسح مجال حماية الموقع الأثري أمام تطبيق مخططات التنمية العمرانية والاجتماعية، والاقتصادية الحديثة، حتى لا يكون هذا الإرث حجر عثر أمام هذه المخططات، ليترتب عن سياسة هذا الاتجاه أضرار كبيرة بالموقع الأثري.
- **الاتّجاه الثالث:** يعتبر هذا الاتجاه الموقع الأثري بأنه كائنٌ حيٌ يواكب التّطورات الحالية لمجتمعه الحضري دون التّخلي عن هويته، فتم في هذا الإطار اقتراح مشروع المدينة الجديدة بالتجمع الحضري الثانوي "رشانة" بمخطط التّهيئة والتعمير PDAUالمراجع لتخفيف الضغط الحضري الجواري، إلّا أنّ جهود هذا الاتجاه لم تبلغ أهدافها وبقيت مخططات دون تنفيذ.

– تحليل فرضيتي البحث–

2.تحليل الفرضية الفرعية الثّانية

في إطار التشريعات الجزائرية للحفاظ على التراث العمراني، دون إهمال المتطلبات المجالية لتوسع التجمعات الحضرية، والإمكانيات التقنية والاليات للتخطيط الحضري الحديث سنسعى لتطبيقها الفعلي على حالة الدراسة، لنحلل بذلك مدى صحة الفرضية الثانية «تتوفر آليات الموازنة بين ضرورات الحفاظ على الموقع الأثري " قلعة بني حماد" وحتمية التّوسع الحضري للتجمع الحضري الجواري بالتخطيط الحضري الحديث" المستجد».

1.2 زيادة القدرة وتمكين المجتمع المحلي من خلال التدريب وتبادل المعرفة ببلدية المعاضيد

إن استخدامات نظم المعلومات الجغرافية SIG متعدد المجالات لتبقى عملية التعميم بكل القطاعات المعنية بالتخطيط [1]كما سنوضح:

أ. **اعطاء بدائل استشرافية للتخطيط العمراني للتجمع الحضري "بشارة":** استندنا للواقع المشخص وتبويب معطياته بقاعدة البيانات الجغرافية بنظم المعلومات الجغرافية لكل من الموقع الأثري" قلعة بني حماد" والتجمعات الحضرية لبلدية المعاضيد كانت الصور الآتية لعمليات النمذجة المكانية للعوامل المتحكمة بتخطيط التوسع العمراني:

صورة 6: عمليات النمذجة للعناصر العمرانية ببلدية المعاضيد

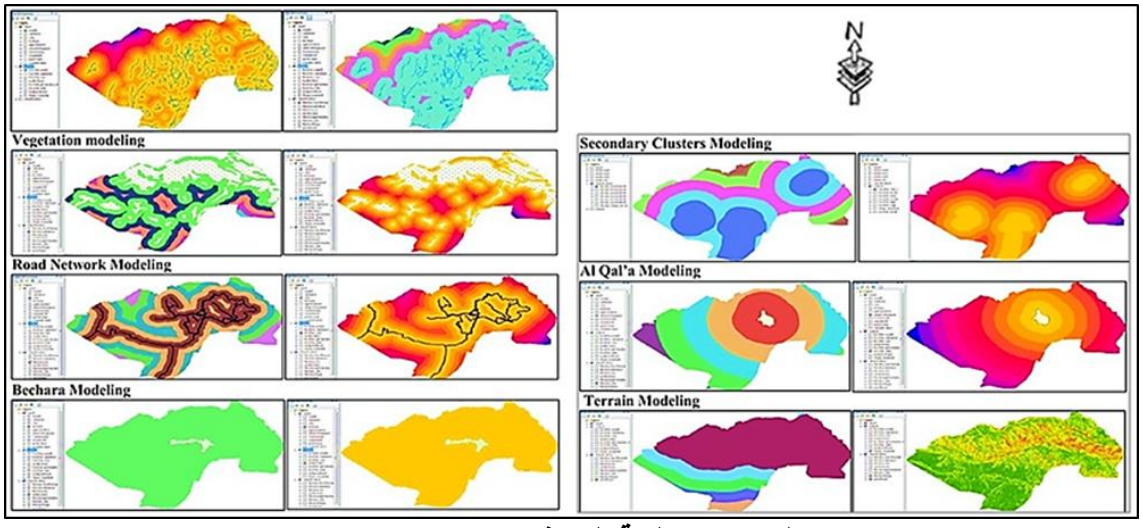

المصدر معالجة الباحثين ArcGIS

بعد نتائج التحليل المكاني لقاعدة البيانات الجغرافية تم تحديد معايير و شروط محددة من أجل اقتراح الاتجاه المستقبلي الأمثل للتجمع الحضري "بشارة " و تحويل الامتداد المجالي الحضري عن الموقع الأثري "قلعة بني حماد "، مع الحرص على انسجام النسيج العمراني تعددت نتائج الاقتراحات باختلاف نسب هذه المعايير من مخطط إلى آخر، و على ضوء ذلك كان لدينا عدة بدائل لاتجاهات التوسع الحضري ليكون اختيارنا للمقترح الثالث المبني على:

[1] Salima Saouchi, Boudjemaa Khalfa Allah, Conservation of the World Cultural Heritage Al Qal'a Bani Hammed from Urban Expansion in Bechara (Algeria) Using GIS, Journal of Geography and Regional Planning (JGRP),2021, https://academicjournals.org/journal/JGRP/article-in-press-abstract/conservation_of_the_world_cultural_heritage_al_qal_a_bani_hammed_from_urban_expansion_in_bechara_algeria_using_gis

– تحليل فرضيتي البحث–

- أن يكون التوسع الحضري قريبا من شبكة الطرق الرئيسية 15%
- أن يكون التوسع الحضري بعيدا عن الوديان والمياه الجوفية 10%
- أن يكون التوسع الحضري قريبا من التجمعات العمرانية القائمة 10%
- أن يكون التوسع الحضري بعيدا عن الغطاء النباتي 10%
- أن يكون التوسع الحضري على أراضي ذات ميول أقل من 06°
- أن يكون التوسع الحضري بعيدا على أراضي ذات التركيبة الصخرية 15%
- أن يكون التوسع الحضري بعيدة الموقع الاثري 20%
- أن يكون التوسع الحضري قريب من التجمع الرئيسي 20%

صورة 7: إمكانيات التّوسع الحضري ببلدية المعاضيد بشرط الحفاظ على موقعها الاثري

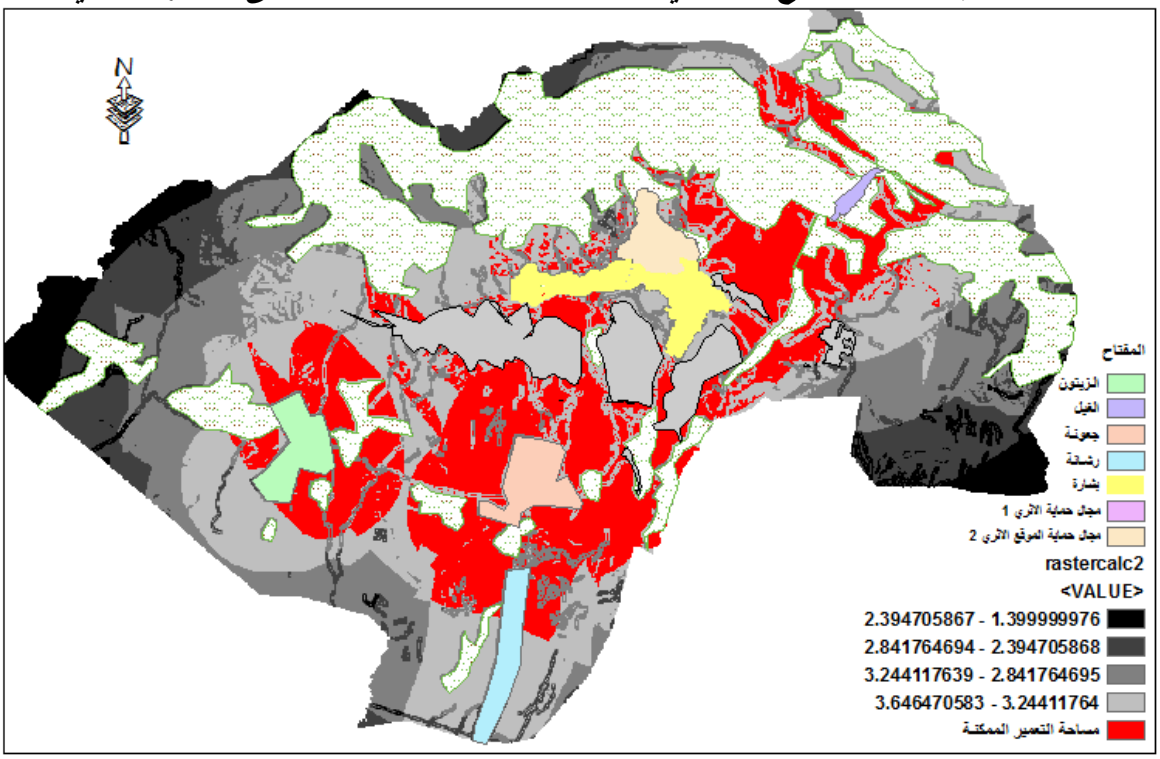

المصدر الباحثين ArcGIS10.41.

إذا قرأنا المخطط المقترح من طرفنا، نجد أن أفضل اتجاهات التوسع الحضري (اللون الأحمر) إضافة لمناطق التوسع بشروط (لون الرمادي الفاتح)، متوفرة بمقربة من التجمعان "رشانة" و "جعونة"، ليكون هذا المقترح بديل لمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU سارية المفعول.

ب. تحديد مجال حماية الموقع الاثري" قلعة بني حامد "

عملاً بالقيم النظرية للحفاظ على التراث (القيمة التاريخية، القيمة الفنية، قيمة الاستعادة النسبية)، والمؤكدة والمصاغة بشكل تنفيذي بالقانون رقم 98-04 في الجزائر، لنقرب بين التقديرات الشخصية للعامل على تخطيط مجال الحماية الاثرية الاول والثاني، قمننا باستعانة بأسلوب تحليل القرار متعدد المعايير MCDA لتحديد اوزان العوامل المتحكمة في ذلك، كما يلي:

جدول 26: تحديد اوزان العوامل المتحكمة بتحديد مجال حماية الموقع الاثري" قلعة بني حماد" بطريقة MCDA

العوامل	CASS	1/ C1	1/ C2	1/ C3	1/ C4	1/ C5	1/ C6	1/ C7	1/ C8	#VAL EUR	EG	الاوزان
العوامل البيئية	الغطاء النباتي	1	1	0.33	0.33	0.42	0.6	0.32	0.32	0.002	0.479	0.11
	تضاريس	1	1	0.33	0.33	0.42	0.6	0.32	0.32	0.002	0.479	0.11
	الوديان	0.33	0.33	1	0.13	0.71	0.2	0.11	0.11	2.432	0.265	0.06
العوامل العمرانية	السكن	0.32	0.32	0.11	1	1.2	1.8	1	1	0.024	0.628	0.15
	التجهيزات	0.42	0.42	0.13	0.88	1	1.2	0.88	0.88	0.019	0.608	0.14
	الطرق	0.6	0.6	0.2	0.56	0.71	1	0.56	0.56	0.009	0.554	0.13
العوامل الاثرية	المعالم الاثرية	0.32	0.32	0.11	1	1.2	1.8	1	1	0.024	0.6284	0.15
	الاثار تحت الارض	0.32	0.32	0.11	1	1.2	1.8	1	1	0.024	0.628	0.15
										المجموع	4.273	1
										عدد المعايير		8
										C.I		4.019
										R.I		0.525
										C.R %		7.649

المصدر: الباحثين.

بناءا على هذه المعايير صنفنا العوامل التي تحدد نطاق حماية موقع القلعة الأثري، مع الأخذ بالاعتبار "الأفضل والأدنى الأفضل" على النحو التالي

صورة 8: عمليات تصنيف عوامل تحديد مجال حماية الموقع الاثري"قلعة بني حماد"

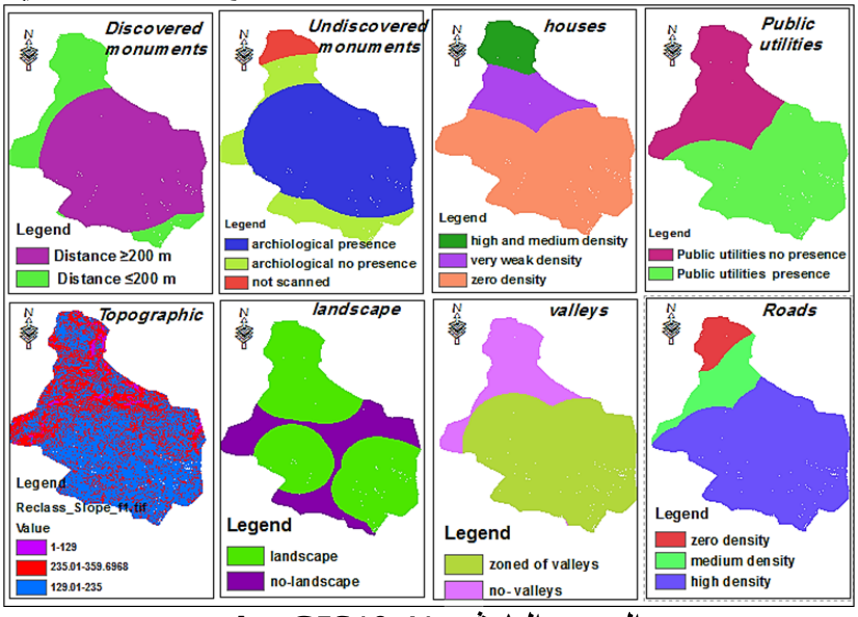

المصدر الباحثين ArcGIS10.41.

– تحليل فرضيتي البحث–

بعد تحليل قاعدة البيانات الجغرافية ، و بناءا على الاوزان المحددة، حددنا ملائمة و افضل مجال حماية الموقع الاثري و المقدر مساحته بـ 21.62 هـ.

مخطط 22: المخطط الحماية المقترح للحفاظ على الموقع الاثري"قلعة بني حماد"

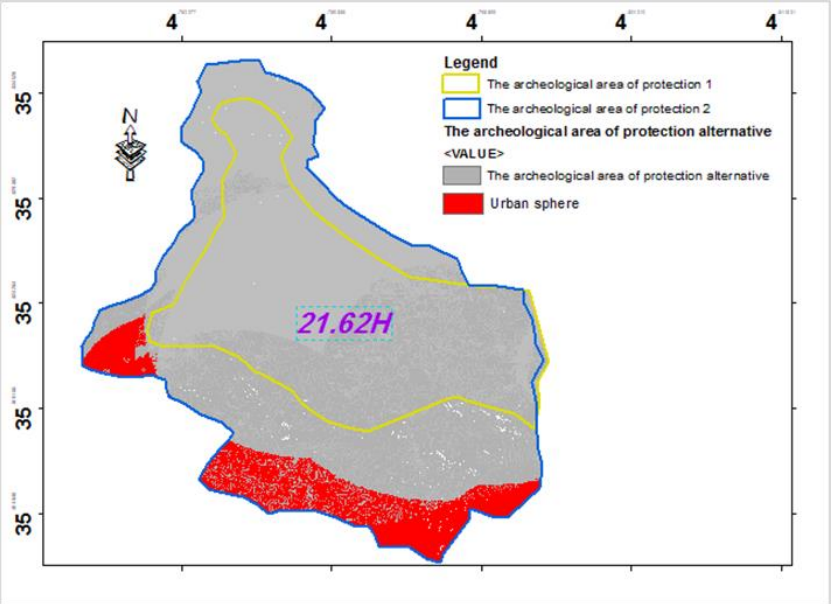

المصدر الباحثين ArcGIS10.41.

ت. **تطهير الوضعية العقارية الحضرية باستخدام SIG**: لتفعيل عملية القضاء على البناء الفوضوي تكون بإخضاع أي عملية بناء لشهادات و رخص التعمير (شهادة التعمير ،رخصة التجزئة، شهادة التقسيم ،رخصة البناء ،شهادة المطابقة) و جعلها ملزمة لجميع الفاعلين بالمجال الحضري [1]، و إن كانت القرارات التنفيذية محلية فإن عملية مراقبة تنفيذها يكون من خلال الأجهزة التنفيذية الجهوية و فك نزعاتها من طرف الجهة القضائية بجميع أقسامها الإدارية و الجزائية و المدنية [2]،و بقاعدة البيانات المشتركة بشبكة المعلومات الرقمية مع التحديث الدوري لقاعدة بيانات أحادية الإدخال بكل دائرة إدارية مشتركة الاطلاع، سيسهل على أعوان العمران تحري المخالفات عن بعد، و استمرارية المراقبة الجهوية لعمليات تنفيذ قرارات إزالة هذه المخالفات من عدمه عن بُعد.

1 عبد الحفيظ بن عبيدة، إثبات الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية. الطبعة الخامسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص23.

2 الزين عزري، (دور الجماعات المحلية بمجال التهيئة و التعمير، مجلة الاجتهاد القضائي)، العدد السادس، (2009)، ص ص 20–37.

– تحليل فرضيتي البحث–

رسم توضيحي 9: معايير تصنيف السكنات بمجال حماية الموقع الاثري

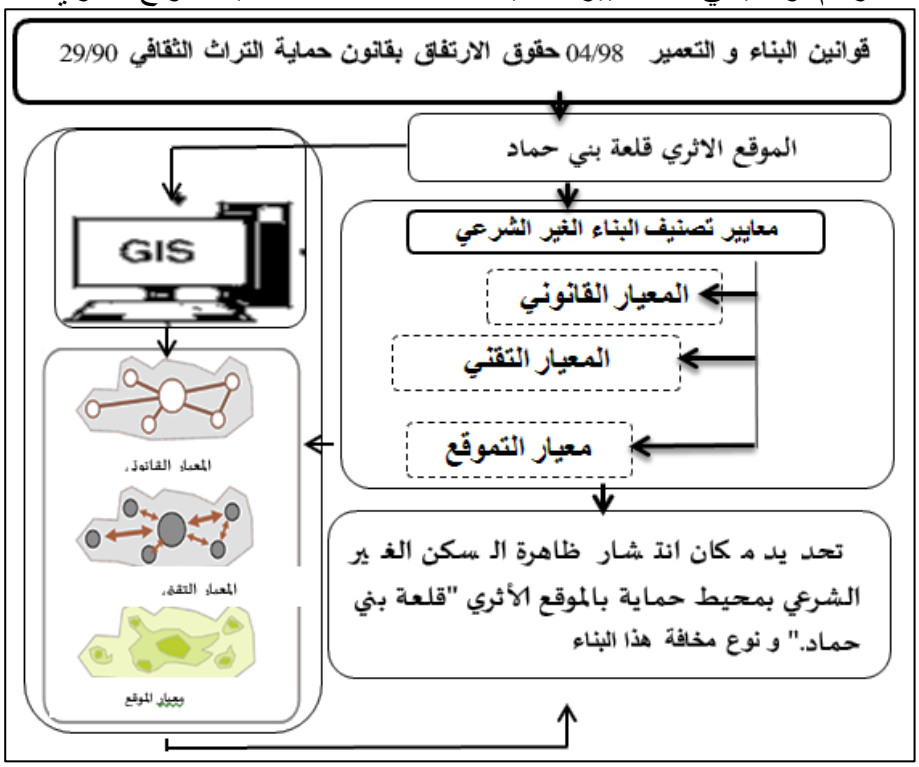

المصدر: الباحثين.

ث. توثيق وأرشفة آثار الموقع الأثري " قلعة بني حماد" باستخدام نظم المعلومات الجغرافي SIG

إطلاق مشروع التوثيق الإلكتروني للمعالم الأثرية بقلعة بني حماد (المباني وعناصر البناء الأساسية)، ويكون ذلك بتوقيع المعالم الأثرية على خريطة إلكترونية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS على عدة مراحل.

لتأسس بذلك بطاقية وطنية للتراث المادي مما يساعد الجهات الوصية (وزارة الثقافة) على اتخاذ الإجراءات اللاّزمة وطنيا وحتى دولياً بشأن المواقع المهددة بالخطر، وكتدعيم للمخططات السياحية المنجزة (SDAT-ZET) بإنشاء خريطة سياحية لإشهار أوسع للمقومات السياحية ببلدية المعاضيد من خلال مشاركتها على Google Aerth – Google Map.

2.2_التقليل من استهلاك الموارد

كما أكدنا سابقاً وفي أكثر من موقع أن عملية التنمية هي عملية تراكمية لمسيرة مستمرة، ومن هذا المنطلق حولنا الاستفادة من مراحل متقدمة للبرامج التنموية التي تم إنجازها سابقا للحفاظ على الموقع الاثري.

أ. بناء جيد ذو قيمة عالية بالموقع الأثري" قلعة بني حماد"

استفاد من مخططات الحفريات الأثرية والمجسمات الافتراضية التي تمت بالموقع من طرف رشيد بوروبية، وبرنامج دولي للبعثة البولونية الجزائرية، بعمليات التدخل الاستعجالي للحفاظ لربح الوقت والجهد معاً.

– تحليل فرضيتي البحث–

صورة 9: التصميم الافتراضي للمسجد الجامع بقلعة بني حماد

المصدر: مخطط PKZ.

ب. العمل في شراكة مع الحكومات لإنماء المجموعات الإقليمية

كنا ذكرنا سابقاً أن الموقع الاثري خصته منظمة اليونسكو ببرنامج استعجالي، ضم الجانب المالي وتقني للعمليات الحفريات الأثرية وترميم مئذنة الجامع إلا أنه لم تستكمل العملية، وفي هذا الشأن يجب أن تتحرك السلطات المعنية محلياً ووطنيا لاستعادة البرنامج أو تسجيلها ببرنامج استعجالي آخر كونه تراث إنساني يعطيها هذا التصنيف العالمي امتيازات يجب استغلالها.

ت. احترام الخصوصية وتحقيق الامن والحالة المدنية ببلدية المعاضيد

أخذ العبرة من تجربة قصر "تافيلالت" بغرداية الذي يعتبر تجربة إنسانية نموذجية فريدة من نوعها في الجزائر والعالم العربي وأفريقيا، وكان هذا النجاح هو أحياء نظرة الأجداد في حماية الطبيعة وعدم الاعتداء عليها، واذ طبقنا هذا الموقع الأثري فيجب علينا الأخذ بالمؤشرات التراثية الآتية:

- مؤشر الموقع الطبيعي
- مؤشر الإبداع بالتصميم.
- مؤشر استخدام المواد المتجددة.
- مؤشر الموارد والمصادر المحلية.
- مؤشر تناسب حجم الأماكن مع حجم الاستهلاك.

ث. حماية وتعزيز راس المال البيئي بالموقع الاثري " قلعة بني حماد'

تفاديا لاهتزازات الحركة الميكانيكية التي اثرت على الموقع الاثري نقترح تحويل الحركة الميكانيكية للطريق الذي يشق الموقع الأثري إلى الطريق الإجتنابي الولائي القديم، ليصبح خاص بالعربات التي تجرها الخيول لنقل سواحل بالمحمية، خاصة وإن المنطقة لها باع في تربية هذه الثروة. حماية وتعزيز راس المال البيئي بالموقع الاثري " قلعة بني حماد'

3.2 مشاركة واسعة في الحكم (في التخطيط) ببلدية المعاضيد.

تماشياً مع التوجه الدولي الجديد الذي يثمن دور الجماعات المحلية ومختلف الفاعلين بالمجال الحضري في التخطيط الحصري المستجد نقترح ما يلي:

أ. تنويع الاقتصادات بالموقع الاثري

- دمج 71 وحدة سكنية فردية ذات الملكية الخاصة المتواجدة داخل مجال المحمية الثاني ضمن مخطط التنمية السياحة من خلال إلزام مالكيها برخص بناء على النمط المعماري التقليدي للمنطقة مع تحويلها لمشاريع خاصة لخدمة التنشيط السياحي(كإقامة لسواح ، ورشات لأعمال فنية معبقة بوحي المكان، مطاعم للأكلات التقليدية و مقاهي عربية التي تلقى رواجا كبيرا بالولاية)، و كذا إشراك جمعيات و أكاديمي المنطقة بتنشيط السياحي و نشر الثقافة السياحة لدى سكان المنطقة، و إبرام اتفاقية تعاون مع جمعيات ولائية و وطنية و دولية لإعطاء صدى أكثر للموقع الأثري، و جعل الموقع الأثري ميدان التطبيقي للدراسات و الأبحاث .

ب. الشراكة مع القطاعين العام والخاص

- ترسيخاً للتسيير اللامركزي بإعداد و تنفيذ مخطط التنمية السياحة في اطار القانون البلدي (11/10) المؤرخ في 2011/09/22 و المادة(20) من المرسوم التنفيذي رقم (105/13) المؤرخ 2013/03/17 الذي يمسح للبلدية بإنشاء مشاريع استثمارية اقتصادية بمنطقة التوسع السياحي لإنشاء مشاريع سياحية (شاليهات ومخيمات لمحبي الطبيعة، مطاعم،...الخ)[1] ، لتكون كخطوة لتشجيع القطاع الخاص على الإقبال و الاستثمار السياحي بالمنطقة.

4.2 نتيجة تحليل الفرضية الفرعية الثانية

بعد مناقشة نتائج الفصول النظرية، وإسقاطها على واقع الموقع الأثري "قلعة بني حماد" والتجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد كحالة للدراسة محاولين تحديد إمكانية تطبيقها الفعلي والتعرف على الحد الممكن من الحلول والبدائل التي توفرها لنا.

رغم ما وفرته هذه الإمكانيات المتاحة من اقتراحات خاصة بالمجالين دون تحيز لاحتياجات مجال على حساب احتياجات المجال الآخر، إلا أن الواقع لا يعكس تطبيقها الميداني مما أدى بنا لإشراك الجهات المعنية بتنفيذها بهدف تحديد إرهاصتها الميدانية والتي انحصرت في:

- النصوص التشريعية التي تعتبر المجالين منفصلين، واعتبارها التراث العمراني الدخيل لا الأصلي ويجب دمجه بالمجال الحضري، مما جعل من العملية مرهونة بدرجة كبيرة بمدى التنسيق بين الأجهزة التنفيذية لها في ظل غياب التشاور والشفافية يبدو الأمر صعب نوعاً ما.
- عدم التأسيس الفعلي لسياسة لامركزية مما أثقل مسؤولية التسيير المركزي.
- غياب التأطير الإداري لنشاطات الشريك المحلي، مما جعل من مبادراته وجهوده المبذولة دون المستوى المطلوب للتعبئة الفعلية للتسيير وتخطيط المجال الحضري.
- النظرة الضيقة للدراسات الأكاديمية لتوظيف التراث العمراني وحصره بخانة المزارات السياحية، وهذا أثر على القيمة الحقيقية لهذا الإرث بمجاله الحضري من جهة واستنزافه من جهة أخرى.

[1] **تنويه:** كانت بلدية المسيلة سباقة في هذا الشأن وبموجب المداولة رقم 35 /2018 بتاريخ 2018/04/29 انشأت مؤسسة عمومية بلدية لتسيير المطاعم المدرسية، وحسب المدير المكلف السيد: جوادي عادل ان عملية كانت بشكل سلسل وبكل الامتيازات الممنوحة بعملية الاستثمار.

أما محاولة إشراك عينات مجتمع البحث لإعطاء اقتراحات عامة للبحث، غلب بتوجهها على ان تكون:

- التخطيط المحلي المحكم يوافق بين التطلعات القانونية والخصوصية المحلية لتسييري.
- تأسيس فكرة التراث المعماري الحي ووظائفه العمرانية الحضرية التنموية المختلفة.

على ضوء الآليات النظرية بالتخطيط الحضري الجديد" المستجد" والتنفيذية بالمجتمع الأصلي(الجزائر) لحماية التراث العمراني وتخطيط التوسع الحضري، قادتنا إلى التأكيد النسبي لصحة الفرضية الثانية من حيث توفر الآليات والنفي من حيث الموازنة بين المجالين لأن العملية المتكاملة والمستمرة للتنمية الحضرية لمجال واحد لا مجالين.

3. تحليل الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الثالثة افترضنا فيها بأنه «تتميز التشريعات والجهود الدولية والوطنية للحفاظ على التراث العمراني بشمولية والمحدودية» ومن خلال التقرير الرسمية خلصنا الى:

1.3 الاتفاقيات والجهود الدولية للحفاظ على التراث العالمي

دور اليونسكو لا يتوقف على تبنى الاتفاقيات والإعلانات الدولية؛ و إنّما سعت منذ تأسيسها لتؤكد دورها في حماية التّراث العالمي بإجراءات عملية، فقد كان لليونسكو دور هام في إعداد القوائم الدولية ،لتسجيل مواقع التّراث المادي العالمي ،وعناصر التّراث غير المادي التي استفادت منها الكثير من الدول سياحياً، كما تقوم المنظمة بمتابعة تقارير الدول بشأن إجراءات الحماية التي تتخذها على أراضيها، والإشراف على عمل الهيئات التي أسستها الاتفاقيات الدولية لتقديم الخبرات الفنية ،و المساعدات المالية« إلّا أنّ هذه الجهود يتم و صفها بالتّقصير، و نرجع ذلك إلى»:[1]

- اليونسكو ليست دولة فوق الدول، ولا يمكن أن تحل محلها فيما يجب اتخاذه من إجراءات، وتدابير لحماية المواقع الموجودة على أراضيها، وإنّما ينحصر دورها في مساعدة الدول الأعضاء إذا ما طلبوا ذلك.
- لا تملك اليونسكو قوات دولية يمكن أن تتدخل بها لحماية مواقع التّراث العالمي في أوقات النّزاع المسلح سواء كان دوليا أو أهليا أي داخليا، وكل ما تملكه المنظمة هو أن تتواصل مع الأطراف المعنية وتوفّر لهم الإحداثيات، والخرائط الخاصة بأماكن المواقع الموجودة في نطاق العمليات العسكرية. فإذا بدأت العمليات، تقوم المنظمة بمتابعة دقيقة للوضع، وتتحرك فوراً لتوقيف العمليات العسكرية، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه.
- بمجرد حدوث حالة نهب أو سرقة للقطع الأثرية، تقوم المنظمة فوراً بنشر المعلومات في حالة ابلاغ هذه الدول على موقعها الإلكتروني (القائمة الحمراء)، وتقوم بالتّواصل مع المنظمات المعنية للحيلولة دون تهريب هذه القطع الأثرية، أو الإتجار بها بشكل غير مشروع.
- تواجه منظمة اليونسكو ظروفا مالية صعبة منذ عام 2011م، لتنفذ مساعيها لحماية التّراث في الواقع العملي.

و إن كانت الجزائر سبّاقة للمصادقة على جل الاتفاقيات الدولية للمحافظة على التراث العالمي، فقد نجحت بتسجيل 07 مواقع بقائمة التّراث المادي العالمي خلال الفترة الممتدة ما بين(1980-1982)، كما استطاعت الحصول على مساعدات دولية (تقنية و مالية) منذ 2000م على أربعة منح قدرت بـ (50.311) دولار كمحاولة لصون(34)معلماً انسانياً، إلا أنّ هذه الجهود بقيت محدودة مقارنة مع حجم

[1] محمد سامح عمرو، أحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والاحتلال، بحث منشور في كتاب القانون الدولي الإنساني آفاق وتحديات، الجزء الأول، 2010، ص 233.

و وضعية تراثها، حيث أكدت تقارير منظمة اليونسكو بشأن الوضعية الكارثية للمعالم الأثرية المصنّفة في قائمة التّراث العالمي في الجزائر مفادها:

- عدم احترام أجندة التّوقيت الخاصة بعمليات التّرميم.
- عدم احترام المعايير الدولية في عمليات التّرميم؛ مما يشوه القيمة التّراثية للمعالم.
- أكد المختصون بوجود خطر يهدد قطاعاً واسعاً من التراث الجزائري؛ مما يستدعي ضرورة الإسراع في تطبيق المخطط الدائم للحماية.
- لم تنجح الجزائر بتسجيل أو اقتراح أي معلم بقائمة الخطر؛ للاستفادة من برامج استعجالية مؤخراً باجتماع لجنة التّراث العالمي في دورتها العادية 40 بإسطنبول التركية ما بين 10إلى 20 جويلية 2016.

حيث أرجعت هذه التقارير الرّسمية الدولية هذه الوضعية و القصور في الجهود الجزائرية إلى أنّ «طلب مساعدة الحماية ،أو استرجاع التّراث يدخل في باب السّيادة الوطنية، وما على الجزائر سوى تقديم طلب للالكسو أو اليونسكو لمساعدتها على حماية تراثها، إلا أنّ الجزائر لم تطلب ذلك لحد اليوم» [1].

من خلال هذه التّقارير الرّسمية يمكن الجزم بأنّ المجهودات الدولية الجزائرية للاستفادة من هذه الاتفاقيات وبرامج الحفاظ على التّراث لم ترق لحجم ووضع تراثها، الذي يمكن القول -دون مبالغة -أنّه وضع جد متدهور ويتطلب مجهودات، وجدية أكبر من ذلك.

2.3 التشريعات والجهود الوطنية للحفاظ على التراث العمراني

أكدت إحصائيات تصنيفات التّراث الوطني أنّ معظمها كان خلال المرحلة الاستعمارية، والتي اعتبرت فيها المعالم والآثار الرومانية كمعالم تراثية حضارية في حين اعتبرت القرى والقصور ذات الهندسة المعمارية العربية والإسلامية مجرد مواقع طبيعية لا ترتقي لتكون تراثا لحضارات إنسانية لتأخذ مكانتها بعد الاستقلال، وقد تميزت بالبطء خلال العشرية الأولى، لتبدأ عملية التّصنيف الفعلي سنة 1971 ليتم تصنيف 130 معلماً خلالها، لتنتكس العملية خلال عشرين سنة الموالية حيث صنف 76 معلماً فقط، ونرجع ذلك من وجهة نظرنا لـ:

- عدم إعطاء المشرّع الجزائري الأهمية الكبيرة لقطاع التّراث العمراني، حيث كان أوّل نصوصه التّشريعية سنة 1967، إلاّ أنه لم يكن نصا قانونيا كاملا ومؤطر لهذا القطاع إلى غاية سنة 1998.
- بطء اتباع قوانين التّراث الثّقافي بالمراسيم التّنفيذية، حيث جاء المرسوم التنفيذي للأمر 281/67 سنة 1983، والقانون 04/98 جاءت مراسيمه التّنفيذية سنة 2003 و2006.
- إبقاء عمليات الحفاظ على التّراث العمراني بالجزائر على عاتق الدولة منفردة دون إشراك الهيئات الوطنية غير الحكومية بهذا المجال؛ مما جعل عملية التّكفل صعبة في ظل شح الميزانية المخصصة لذلك.

أمّا عمليات تثمين التّراث العمراني، التي تعتبر الخطوة الثالثة بعملية الحفاظ لم تبلغ الأهداف المسطرة لها، حيث أفادت الإحصائيات الرسمية خلال الثّلاثي الأوّل 2015 أنّ أغلب هذه الاستثمارات السياحية تمت خارج مناطق التّوسع السّياحي المهيئة لاستقبالها، والتي تعتبر المناطق والمواقع التّاريخية والتّراثية أساس اختيار موقعها في أغلب الأحيان.

[1] ا السيد "محمد بن رجب "، مدير الاعلام بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2011.

– تحليل فرضيتي البحث–

جدول 27: إحصائيات مشاريع الاستثمار السّياحي التّراثي خلال الثّلاثي الأوّل لسنة 2015

تعين	عددها	نوعها %					
		حضرية	شاطئية	حموية	صحراوية	مناخية	غير محددة
استثمارات سياحية قيد الانجاز	329 (267 خارج مناطق التوسع السياحي، 62 داخل مناطق التوسع السياحي)	61.70	22.8	7.9	3.43	2.43	/
استثمارات سياحية متوقفة	276	62		23		10	
طلبات الاستثمار السياحي	882	325	377	45	92	11	32

المصدر: الموقع الرسمي وكالة تطوير الاستثمار أبريل 2015 +معالجة الباحثين

إن كانت هذه وضعية الحفاظ على التّراث العمراني وتثمينه بالجزائر؛ فإنّ محيطه الحضري ليس بأحسن حال، رغم الإصلاحات العميقة لسياسة التعمير بالجزائر في بداية التسعينات، والتي أخذت من بين أولوياتها الحفاظ على التّراث العمراني في ظل التّوسع الحضري، حيث أقرت الجهات الرسمية «بأنّ عشريتين من الاستهلاك المكثف للاحتياطات العقارية كان دون تخطيط استشرافي حقيقي....» [1] وهذا راجع لعدة أسباب حالت دون ذلك:

- تضاعف مستويات القرار لفائدة السّكنات الفردية المفرط سبب ذلك تآكلا شديدا للأراضي القابلة للتّعمير كانت كفيلة باحتضان برامج تنموية غير مسبوقة، أرادها المواطنون لتلبية حاجياتهم.

- تسيير الأملاك العقارية البلدية غير متلائم مع الأهداف المسطرة لها، نظرا للمشاكل النّاجمة عن مضعفات الموروث القديم للتسيير العقاري، حيث ما تزال ليومنا هذا تطرح إشكالية الحصص العقارية الممنوحة في إطار الأمر رقم(74-26) المتضمن الاحتياطات العقارية للبلدية على أساس عقود إدارية غير مشهرة دون تسوية كلية، بالإضافة إلى النّزاعات القانونية الناجمة عن إدماج الأراضي الخاصة في الاحتياطات العقارية البلدية دون أي تعويض أو تعويض غير عادل، إضافةً لعدم اتباع إجراءات التسوية لعمليات نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وفق القانون رقم(91-11) المؤرخ في 27 ابريل 1991.

- البطء في تطبيق القانون رقم (08-15) المؤرخ في 20 جويلية 2008 المحدود الآجال في بدء الأمر، مما أبقى وضع البنايات المشيّدة قبل 2008 دون تسوية خاصة مشاكلة أوعيتها العقارية، مما أدى بالجهات الوصية إلى تمديد آجاله عدة مرات ليصبح بتاريخ 31 جويلية 2018 غير محدد الآجال بعدما كانت ستنتهي صلاحيته في نهاية شهر ديسمبر 2012.
- تعثر عملية المسح العام للأراضي بالجزائر حسب ما أكده السيد : كريم جودي وزير المالية «بأنّ عملية المسح العام بالجزائر شهدت بعض العراقيل التي حالت دون الانتهاء من العملية التي شرع فيها بداية من سنة 1975 بسبب الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد منذ بداية 1990،وكذا تحويل الإمكانيات المسخرة لهذا الغرض عن وجهتها الحقيقية، وبالمقابل أكد الوزير أنّه بعد اعتماد طريقة المتابعة عبر

[1] تعليمة الوزير الأول أحمد اويحي. رقم 01 المؤرخة في 19 ابريل 2010.

القمر الاصطناعي، عرفت العملية مساراً جديداً سيمكّن من تحقيق تغطية بنسبة 95 % في حدود سنة 2010، لتنتهي العملية كلياً في آفاق 2018 ».[1]

- استفحال ظاهرة البناءات غير الشّرعية ،و تعدي المساكن على الارتفاقات، حيث تشير الدراسات المنجزة في 2003 في الجزائر إلى تشييد أكثر من(7500)بناية على أنابيب نقل الغاز، و (8000) أخرى متصلة مباشرة بمناطق النّشاط الصناعي » [2].

للتدقيق أكثر بهذه النصوص التشريعية لتحديد الخلل قمنا بمطابقة بنودها على أساس محاور ديباجتها كما يلي:

- **الأحكام العامة:** تشتمل على هدف النص القانوني بالتنمية والتعاريف والمبادئ العامة.
- **الأحكام الخاصة:** التي تنفرد بها بنود النص القانوني عن غيره من القوانين.
- **آليات التنفيذ**: العمليات التقنية والمخططات التي يعتمد عليها النص القانوني.
- **الهيئات التنفيذية**: الفاعلين المعنيين بتنفيذ النص القانوني.
- **الآليات التمويلية:** مواردها.
- **المخالفات والعقوبات**: نوع المخالفات المحررة بحكم النص القانوني.
- **الأحكام الختامية والمختلفة:** الحالات الاستثنائية التي خصها النص القانوني.

أما المعايير التقييمية التي اعتمدناها لمطابقة محاور ديباجة هذه النصوص القانونية فقد حددنا أربعة معايير هي: الانفراد: اللون الاخضر، تكرار: اللون الازرق- التنسيق والتكامل: اللون الرمادي-التناقض: اللون الاحمر.

جدول 28: المقارنة بين محاور ديباجة قانون حماية التّراث وقوانين التّخطيط الحضري بالجزائر

القانون رقم / المحتوى	التراث 04-98 حماية	الأمر 75-74المسح العام	90/25 التوجيه العقاري	90/29 و التعمير التهيئة	90/30 الأملاك الوطنية	01/03 السياحة التنمية	06/06 التوجيهي للمدينة	15-08مطابقة البنايات	11/10 قانون البلدية
الاحكام العامة									
احكام خاصة									
اليات التدخل									
هيئات التنفيذ									
اليات التمويلية									
المخلفات و العقوبات									
الاحكام الختامية و مختلفة									

المصدر: الباحثين.

[1] جريدة الأحرار الجزائرية .12 جويلية 2008 .

[2] عليان بوزيان. مداخلة .النظام العام العمراني في ظل القانون المنظم لترقية العقارية . جامعة تيارت .2011.

– تحليل فرضيتي البحث–

كقراءة أولية لنتائج المطابقة التي أسفرت على:

- التّكامل بين الأحكام العامة، و الخاصة بكل القوانين ولد التنسيق بأهدافها، باستثناء قانون التنمية السياحة المستدامة الذي ينطبق بشكل كلي مع قانون حماية التراث من حيث التّثمين.
- أما بالنسبة لآليات التّدخل، والتمويل وهيئات التنفيذ ينفرد كل قانون، عكس قانون التّوجيهي للمدينة، ومطابقة البنايات الذي يخص كل القطاعات وبشكل تشاركي، وكلاهما يعتبران من القوانين الأحدث (2006-2008) مقارنة بسابقيهما، وهذا يجعلنا نلتمس أنه هناك توجه جديد بسن النّصوص القانونية بالجزائر.

3.3 نتيجة تحليل الفرضية الفرعية الثالثة

يتضح لنا أنّ فاعلية وإلمام وتكيف وجدية الجهاز التنفيذي لحماية التّراث العالمي لتقديم المساعدات اللوجستية لتحسين أدائها وتحقيق أهدافها مبني على مدى الوعي العام للدول بأهمية تراثها، ولا يقتصر ذلك بالانضمام للاتفاقيات الدولية وتشريع القوانين الوطنية بل بالالتزام الفعلي بتنفيذها، واتخاذ التّدابير اللازمة لحماية لتراثها.

كما خلصنا بأن الاهتمام الحقيقي للدولة الجزائرية للحفاظ على تراثها العمراني لم يتشكل إلّا في نهاية التسعينيات وبداية الألفين من هذا القرن، وهذا يعني أنّ تجربتها بهذا المجال حديثة، وفي حالة بلورة توجه سياسي جديد، وهذا ما يفسر الوضعية المتدهورة لكثير من معالمها التّراثية (خاصة الاثار الاسلامية لان اهتمام الفترة الاستعمارية كان موجه لتراث الرماني).

على رغم من توافق الكبير بين قوانين تخطيط وتسيير المجال الحضري والحفاظ على التراث العمراني بالجزائر، الا ان نتائجها الميدانية لم تصبو لاستراتيجيات قوانينها، ويرجع ذلك للأليات الكلاسيكية المستخدمة بالتنفيذ من جهة، وتعدد النصوص القانونية التي ادت الى اختلاف مرجعية النص القانوني مما صعب عملية المام بجميعها وتنسيق بين منفذيها من جهة اخرة.

على ضوء التقارير الرسمية وتحليل نصوص القانونية المتعلقة بتخطيط وتسيير المجال الحضري والحفاظ على التراث العمراني بالجزائر توصلنا الى تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

4. تحليل الفرضية الرئيسية (هل هي اشكالية حيازة مجال أم إنتاج لإرهاصات أخرى؟).

بعد الاطلاع واسقاط آليات الحفاظ على التراث العمراني والتوسع الحضري المتطرق لها بالفصول النظرية على حالة الدراسة توصلنا إلى أنه هناك إمكانية كبيرة لتطبيقها الميداني، وهذا ما جعلنا نتعمق أكثر بالخلفيات الغير مباشرة للإشكالية وارهاصاتها التي حدة من الاستغلال الأمثل للآليات المتاحة، فكان لابد من الاستعانة بآلية بحثية أخرى (الاستبيان) لعلها تعطي لنا تفسير لذلك.

1.4 بناء وتوزيع الاستبيان

أ. تحديد مجتمع البحث:

باعتبار أن موضوع الدراسة مجال يعني عدة أطراف، فكان مجتمع البحث يشمل الفاعلين أكثر تأثير وهم:

- **الجهات الرسمية على المستوى اللامركزي (المحلي):** و نعني المديريات الولائية و المحلية باعتبارها المكلف بشكل رسمي للحفاظ على التراث العمراني و تخطيط و التهيئة العمرانية، وقد تم حصر قائمة (الولاية ممثلة بالدائرة الإدارية المطارفة، بلدية المعاضيد،

مديرية الثقافة بولاية المسيلة، مديرية البناء و التعمير بولاية المسيلة، مديرية البيئة للولاية المسيلة، فرع البناء و التعمير لدائرة المطارفة، المحافظة العقارية بين البلديات بالمسيلة، مديرية أملاك الدولة للولاية، مديرية مسح الأراضي للولاية، لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار ممثلة بأمانة اللجنة "مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية).

- الأكاديميين المهتمين بالحفاظ على التراث العمراني والتخطيط الحضري، لأنه مما لا شك فيه أن الدراسات الأكاديمية لها دور كبير في تشخيص ورسم وتوجيه السياسات الوطنية والدولية.

- الجمعيات المحلية والولائية ذات النشاط الثقافي، لمعرفة مدى جديتها للحفاظ على التراث العمراني ومشاركتها بتخطيط وتسيير مجالها الحضري.

ب. تحديد أفراد عينات البحث:

لقد تم تحديد أفراد العينة بمجتمعات البحث ما بين العينة المنتقاة والعشوائية وذلك حسب طبيعة وحجم مجتمع البحث فكانت كالآتي:

- عينة بحث الجهات الرسمية منتقاة على أساس الدور الرسمي الذي خوله لها القانون كجهاز تنفيذي لتشريعاته، ولإعطاء تدقيق أكثر للمعلومات المتحصل عليها فقد تم توسيع دائرة المعنيين بالبحث بكل دائرة إدارية لتشمل كلا من المسؤول عن الهيئة المتدخلة بالمجال الحضري لكونه متخذ القرار، المكلف المباشر بالملف والمتتبع المباشر للسير العملي، ليكون بذلك عدد أفراد العينة 20.
- عينة البحث الأكاديمي هي عينة عشوائية تم تحديد أفرادها من خلال مشاركتنا بالمؤتمرات والندوات العلمية الوطنية والدولية لسنة 2018، فكان عدد الأكاديميين المتحصل على بريدهم الإلكتروني 411.
- عينة البحث الجمعوي هي عينة انتقائية عشوائية في الوقت نفسه، فهي انتقائية بالنسبة للجمعيات الثقافية المحلية ببلدية المعاضيد، وعشوائية بالنسبة للجمعيات الثقافية الولائية فكان عددها (16) موزعة ما بين جمعيات محلية ذات قانون داخلي ثقافي ومهتمة بحماية "قلعة بني حماد"(05)، جمعيات ولائية ذات نشاط ثقافي بولاية المسيلة (09).

ت. بناء وتوزيع الاستبيان (الاستبيان الإلكتروني واستمارة المقابلة)

صغنا مجموعة من الأسئلة لإجراء الاستبيان مراعين في عملية بناءها الحيادية تجنبا لتوجيه الإجابات في اتجاه معين، وكذا مراعاة طبيعة كل عينة لتكون إجابتها أكثر دقة وواقعية، فكانت أسئلتنا على النحو التالي:

- أسئلة مغلقة تمحورت حول توجه الدراسة.
- أسئلة نصف مفتوحة تمحورت حول اشكالية الدراسة لفسح المجال لإبراز عوامل أخرى وراء تفاقمها، لعدم إعطاءها الأهمية الكافية من وجهة نظرنا لعدم إدراكنا لأثارها.
- أسئلة مفتوحة تمحورت حول الاقتراحات للفتح للمشاركة بحل إشكالية الدراسة.

بعد عملية ضبط محتوى الاستبيان، و قبل ذلك تحديد عينات البحث قمنا بتوزيعها على النحو التالي:

- في شكل استمارة مقابلة بالنسبة للجهات الادارية الرسمية نظرا لمحدودية العدد وامتلاكها مقر ثابت ومعرفة عنوانه وسهولة التنقل له.
- في شكل استمارة الكترونية بالنسبة للهيئات الأكاديمية [1] و الجمعوية[2] نظرا لعددها الكبير و صعوبة الوصول لها

2.4تفريغ معلومات الاستبيان:

بعد اتمام تجميع الاستبيان قمنا بتفريغ معطياتها وتحليلها وربطها ببعضها البعض فكان ما يلي:

أ. تفريغ معطيات استمارة مقابلة العينة الادارية

- **س1:** هل دائرة اختصاصك متوفرة على تشريعات قانونية كافية للحفاظ على التراث العمراني في إطار التوسع الحضري المتسارع؟

جدول 29: إجابات السؤال الاول للعينة الإداريين

التعين	عدد الإجابات	النسبة %
نعم	20	100
لا	00	00
المجموع	20	100

المصدر: الباحثين.

من خلال تحديد عدد الإجابات الممثلة بالأرقام في الجدول أعلاه يتضح جليا بإجماع أفراد العينة الإدارية على وجود نصوص تشريعية تخول لمصالحها الحفاظ على التراث العمراني في إطار التوسع الحضري المتسارع.

- **س2:** إذا كانت الجواب "نعم "، ماهي مميزات هذه النصوص التشريعية من وجهة نظرك؟

التمثيل البياني 1: اجابات السؤال الثاني للعينة الادارية

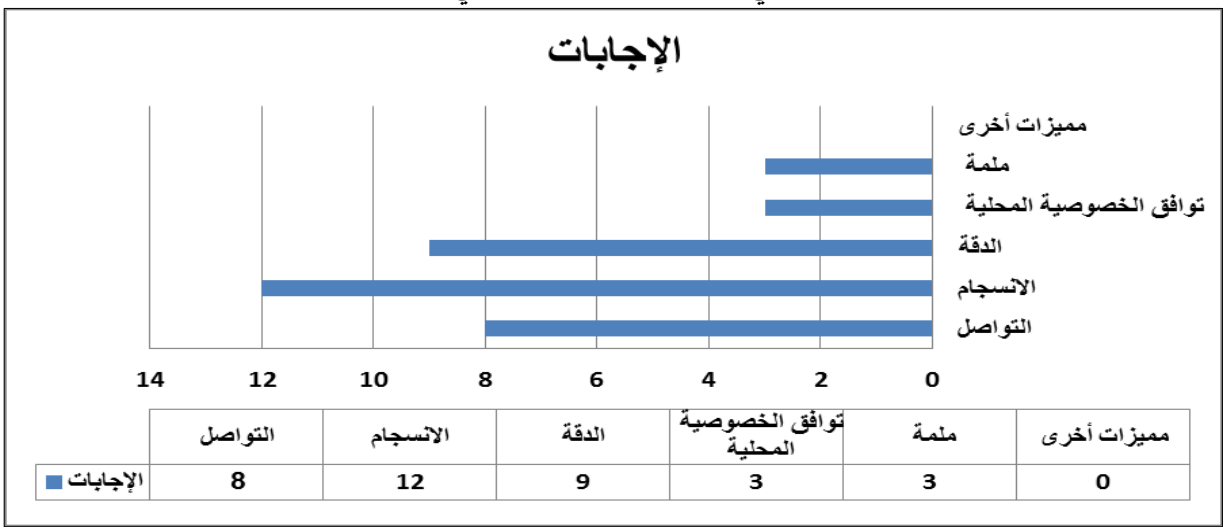

المصدر: الباحثين.

[1] https://docs.google.com/forms/d/1jn5ITHS63437eTWOyrke2z8WWv5xPwT--QnmXuWoBSg/edit
2 https://docs.google.com/forms/d/1NCiCialX-VDVbTYYfa-U_F-Q6U3J7jvyic_gflYK1e0/edit

– تحليل فرضيتي البحث–

من خلال تحديد عدد الإجابات الممثلة بالأرقام في الجدول وبيانيا أعلاه ومقاربتنا بين وجهات نظر المعنيين نستنتج ما يلي:

- تضارب الآراء بين معارض ومتفق على أن التشريعيات الخاصة بالحفاظ على التراث العمراني في إطار التوسع الحضري المتسارع تتميز بالتواصل والانسجام والدقة، لنستخلص أن الأمر يبقى نسبي.
- جاء شبه إجماع على عدم مراعاة هذه التشريعيات لخصوصية المجتمع المحلي وإلمامها بجميع الحالات.
- س3: هل تطبيق هذه النصوص التشريعية يصطدم بصعوبات ميدانية؟

جدول 30: إجابات السؤال الثالث للعينة الادارية

التعين	عدد الإجابات	النسبة %
نعم	20	100
لا	00	00
المجموع	20	100

المصدر: الباحثين.

من خلال إجابات السؤال السابق الممثلة بالأرقام في الجدول أعلاه نستنتج وجود إجماع مطلق من أفراد العينة الإدارية على اصطدام تطبيق النصوص التشريعية بصعوبات ميدانية.

- **س4:** إذا كان الجواب "نعم " ما نوع هذه الصعوبات؟

التمثيل البياني 2: اجابات السؤال الرابع للعينة الادارية

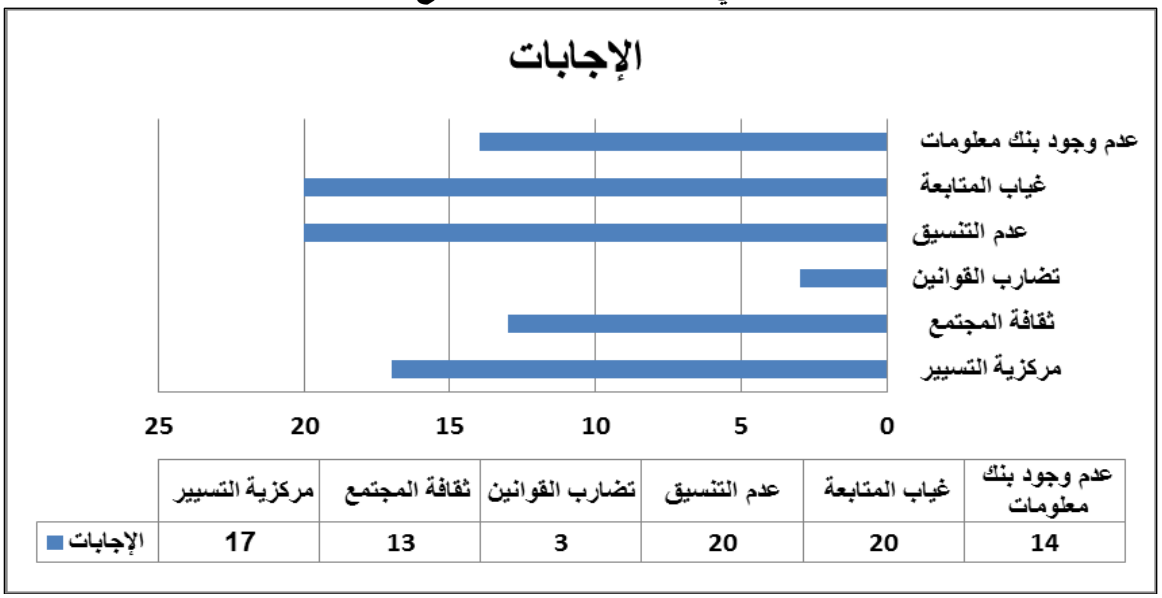

المصدر: الباحثين

من خلال تحديد عدد الإجابات الممثلة بالأرقام في الجدول وبيانيا أعلاه وجود إجماع مطلق من أفراد العينة على أن السبب الحقيقي للصعوبات التسييرية تعود إلى عدم التنسيق وغياب المتابعة، لتليها بدرجة الأولى مركزية التسيير الإقليمي وعدم وجود بنك معلومات في ثقافة المجتمع، أما تضارب القوانين فهي النسبة الأضعف.

- **س5:** لما يرجع التسيير المركزي لكل جوانب التخطيط الحضري؟

التمثيل البياني 3: اجابات السؤال الخامس للعينة الادارية

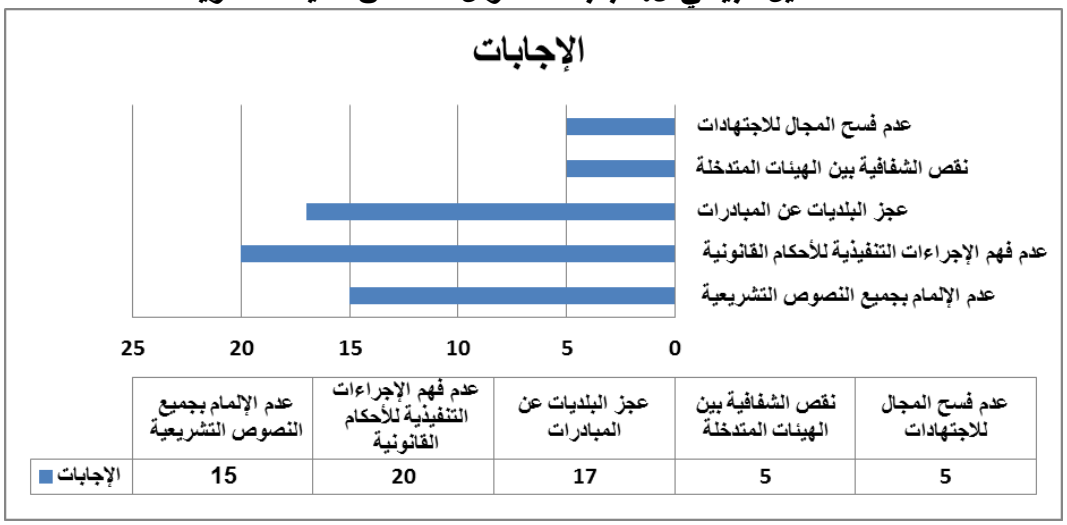

	عدم فسح المجال للاجتهادات	نقص الشفافية بين الهيئات المتدخلة	عجز البلديات عن المبادرات	عدم فهم الإجراءات التنفيذية للأحكام القانونية	عدم الإلمام بجميع النصوص التشريعية
الإجابات	5	5	17	20	15

المصدر: الباحثين.

من خلال تحديد عدد الإجابات الممثلة بالأرقام بيانيا أعلاه التي أرجع فيه أفراد العينة عدم التطبيق الفعلي للتسيير اللامركزي للتخطيط الحضري بالدرجة الأولى لعدم فهم الإجراءات التنفيذية والإلمام الكلي بالنصوص القانونية والشفافية بين الهيئات المتدخلة.

- **س6:** لما ترجع صعوبة التنسيق بين المتدخلين؟

من خلال تحديد عدد الإجابات الممثلة بيانيا أدناه نلاحظ وجود اتفاق كامل بين أفراد العينة على وجود صعوبة بالتنسيق بين المتدخلين لعدم التشاور الفعلي ونقص الإعلام بينهم.

التمثيل البياني 4: إجابات السؤال السادس للعينة الادارية

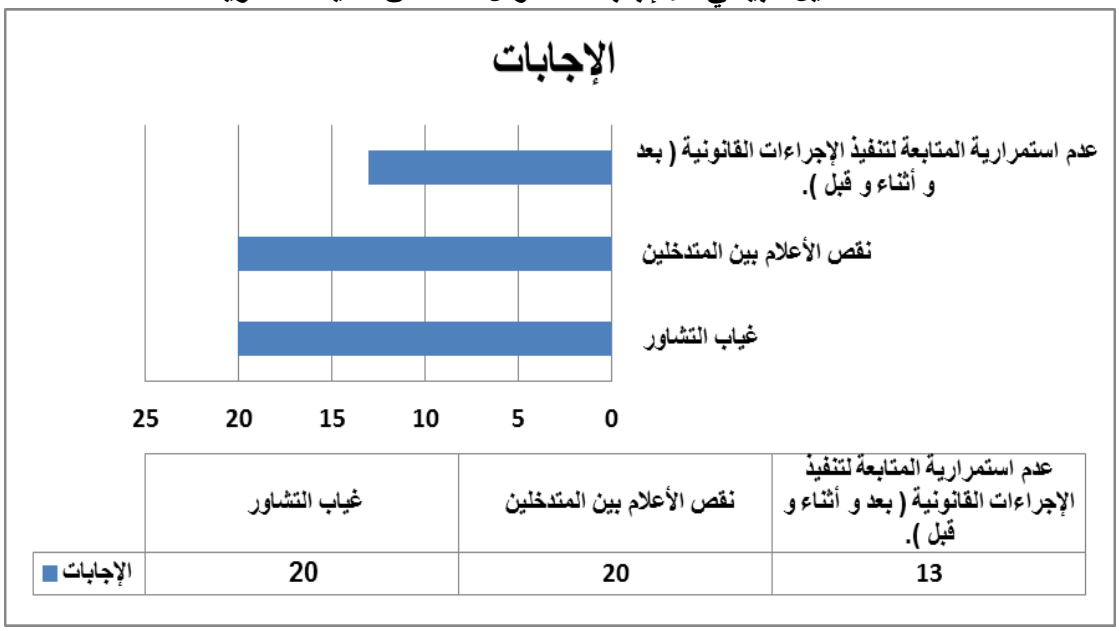

	غياب التشاور	نقص الأعلام بين المتدخلين	عدم استمرارية المتابعة لتنفيذ الإجراءات القانونية (بعد و أثناء و قبل).
الإجابات	20	20	13

المصدر: الباحثين.

- **تفريغ معطيات الاستبيان الإلكتروني للعينة الاكاديمية**

انطلقنا بعملية الاستبيان الإلكتروني الأكاديمي بتاريخ 2019/02/25 ليتم انهاء استقبال الردود بتاريخ 2019/04/08، خلال هذه الفترة الزمنية تم استقبال 68 رداً وامتنع 343 عن الرد، لتقدر نسبة الاستجابة بـ 16.54%، نسبة مقبولة وتعبر على مجتمع يعد بالمئات، فكانت إجابات العينة الأكاديمية كالآتي:

التمثيل البياني 5: اجابات السؤال الأول للعينة الأكاديمية.

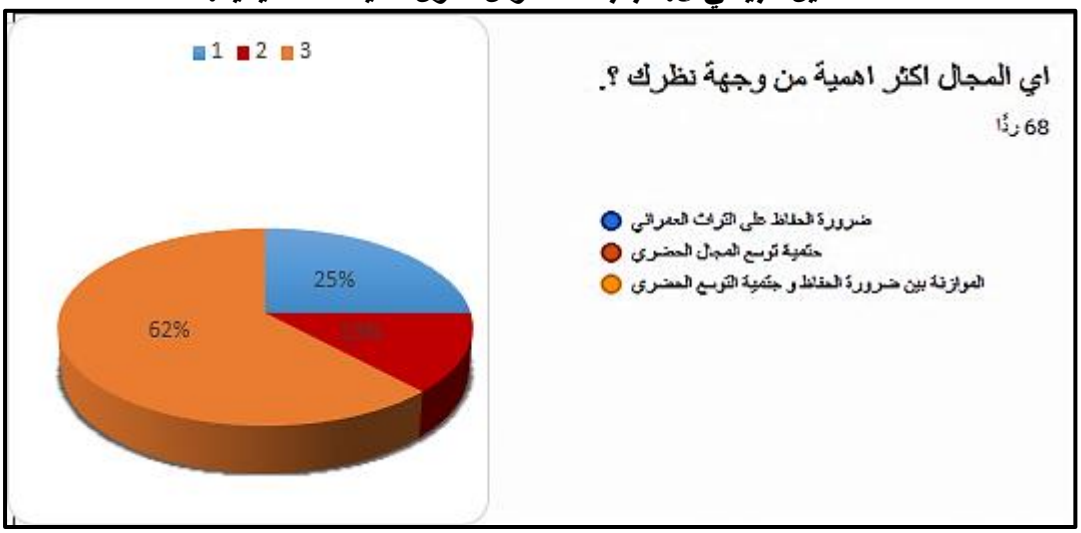

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

نلاحظ من خلال النسب المئوية لإجابات الأكاديميين المتخصصين بدراسة التراث العمراني أن التوجه الليبرالي الجديد هو الأعلى وبفارق كبير عن التوجه الليبرالي والتوجه الراديكالي هو الاضعف بنسبة (7.31%)، وهذا يخدم توجيه السؤال الثاني الذي كانت إجاباته على نحو التالي:

التمثيل البياني 6: اجابات السؤال الثاني للعينة الأكاديمية.

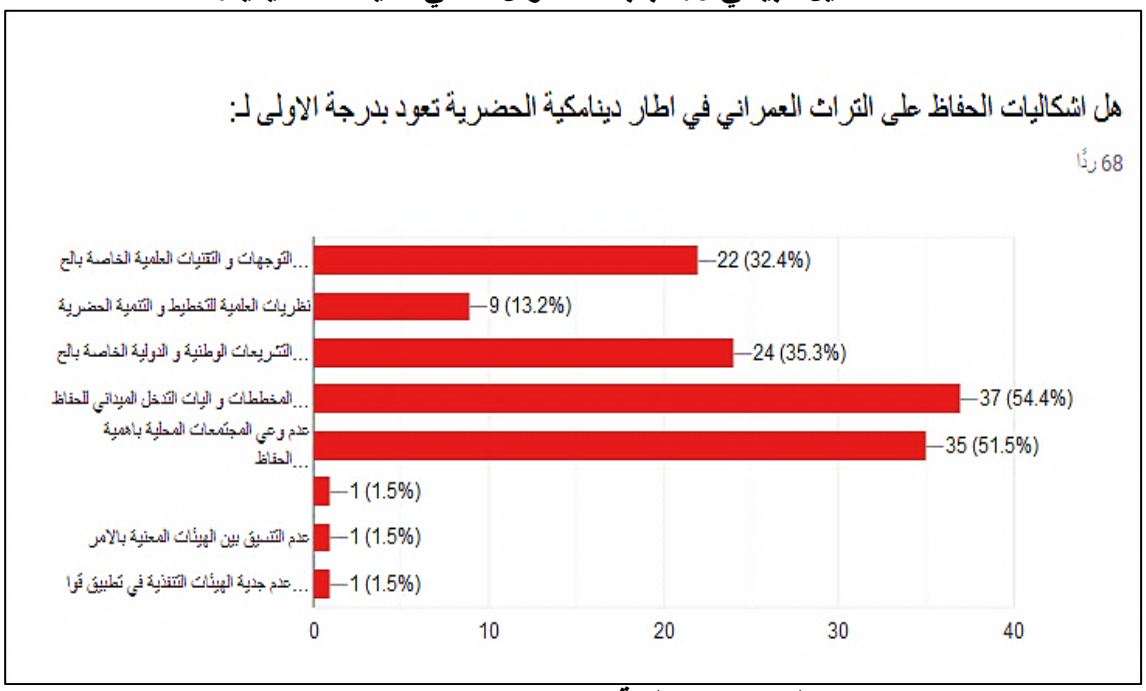

المصدر: معالجة برنامج Google Forms

– تحليل فرضيتي البحث–

نلمس توافق كبير بين إجابة العينة الأكاديمية والإدارية بالإجابات التي ترجع إشكالية الحفاظ على التراث العمراني في إطار التوسع الحضري للأسباب القانونية الغير متوافق مع خصوصية المجتمعات المحلية.

أما السؤال الثالث من هذا الاستبيان المتعلق باقتراح حلول لهذه الإشكالية «كأكاديمي متخصص بالتراث كيف يمكن الموازنة بين المجالين؟»، وحتى نحلل هذه الإجابات قمنا بتصنيفها إلى عدة فئات حسب:

- طبيعة الاقتراح (تخطيط، قانون، تسيير، أكاديمي نظري، تقني عملي).
- نوعية تعامل مع المجالين (استمرار، ادماج، فصل).

صورة 10: عينة من الإجابات الإلكترونية للسؤال الثالث للعينة الأكاديمية.

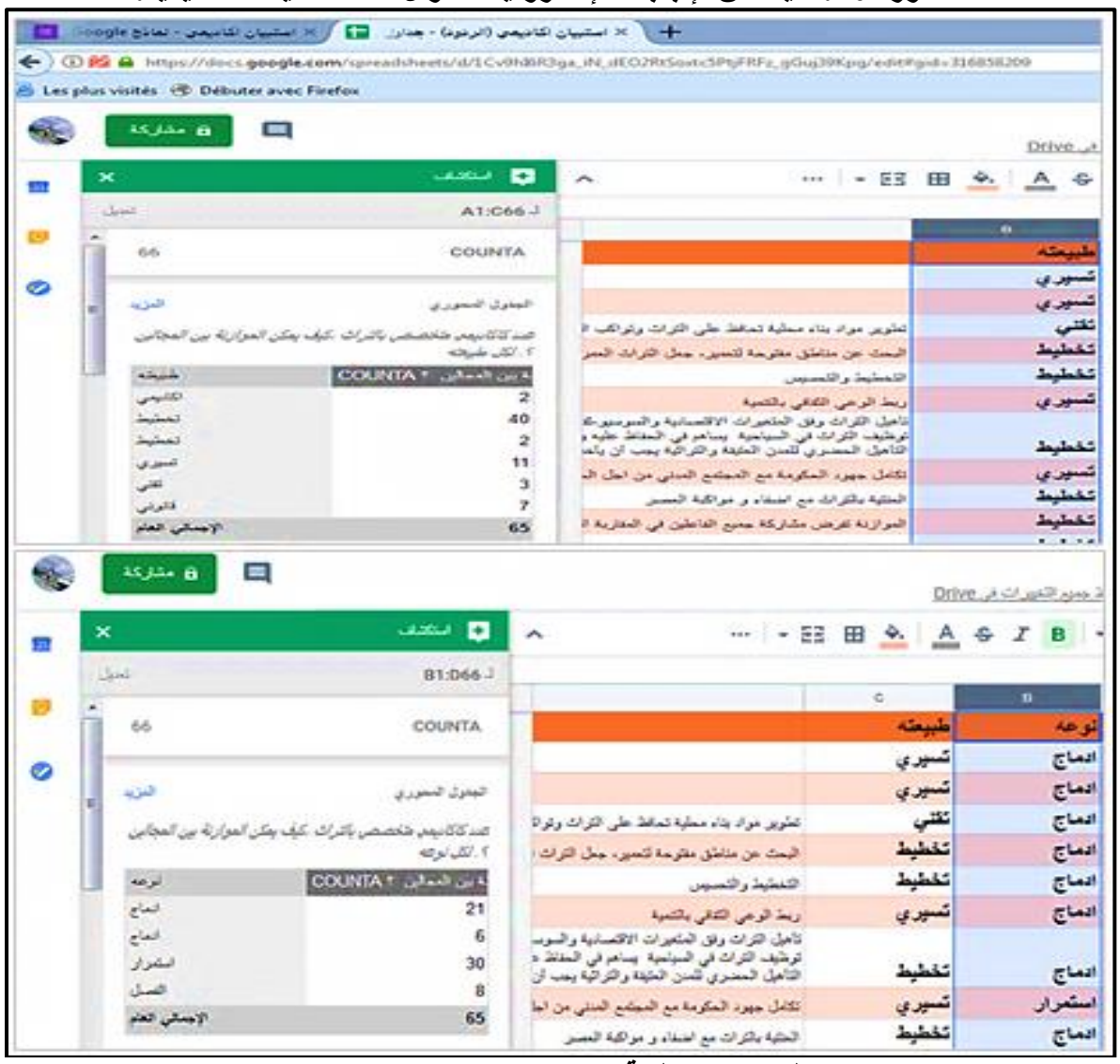

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

في نفس سياق جاء السؤال الرابع والخامس والسادس لإشراك أفراد العينة الأكاديمية بإعطاء مقترحات للحفاظ وتثمين التراث العمراني، فكانت إجابات كل سؤال كمايلي:

– تحليل فرضيتي البحث–

التمثيل البياني 7: إجابات السؤال الرابع للعينة الاكاديمية

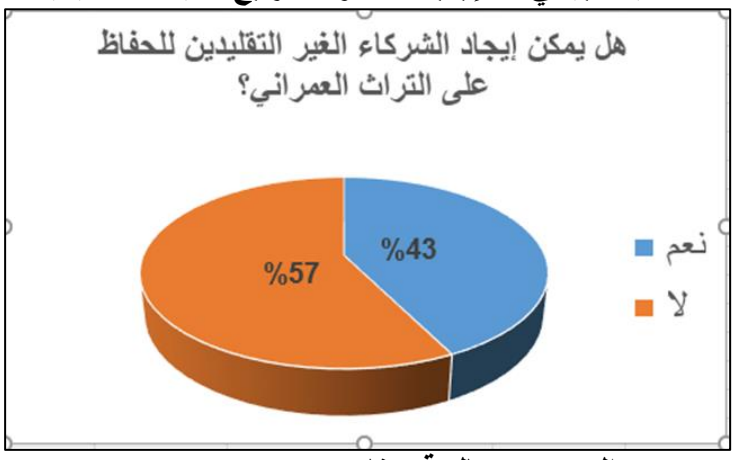

المصدر: معالجة برنامج Google Forms .

جاءت الإجابات بفارق بسيط مؤكدة على إمكانية إيجاد الشركاء الغير التقليدين للحفاظ على التراث العمراني، ويعود الاختلاف فيما بينهما إلى دور الذي يلعبه الشركاء لا طبيعة الشريك وهذا ما فسرته إجابات السؤال الخامس التي أكدت جلها أن المجتمع المدني هو الفاعل الأول بعملية الحفاظ.

صورة 11: عينة من إجابات السؤال الخامس للعينة الأكاديمية.

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

أما إجابات السؤال السادس " هل لكم وجهة نظر خاصة لتوظيف هذا التراث العمراني بالتنمية الحضرية" فقد تم تصنيفها حسب القطاع التوظيفي:

- **اجتماعي**: تحسين وضعية سكان المجال الحضري.
- **سياحي**: توظيف كمزارات للسواح فقط.

- **اجتماعي سياحي:** أن يكون هذا التراث حي يؤدي كل الوظائف الحضرية وهذا ما يمكن نعته بالاستدامة التراثية.

صورة 12: عينة من إجابات السؤال السادس للعينة الأكاديمية.

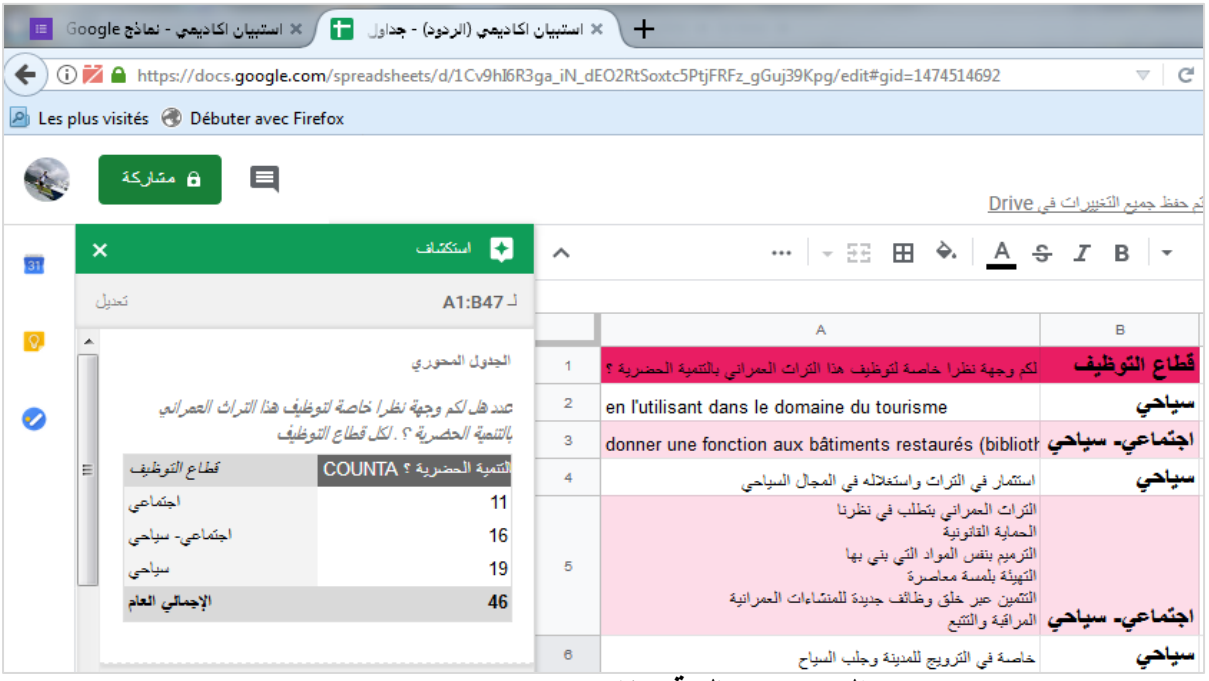

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

أخذت إجابات التوظيف السياحي للتراث الدرجة الأولى ليليه بالمرتبة الثانية التوظيف الاجتماعي السياحي ليحل التوظيف الاجتماعي الصف الأخير.

- تفريغ معطيات الاستبيان الإلكتروني لعينة الجمعيات الثقافية المعتمدة محلياً

انطلقت عملية الاستبيان الإلكتروني الجمعوي بتاريخ 2019/02/26 ليتم إنهاء استقبال الردود بتاريخ 2019/04/31، وخلال هذه الفترة الزمنية تم استقبال (06) ردود وامتنع (09) عن الرد رغم عمليات التذكير المتعدد لهذه الفئة، لتقدر نسبة الاستجابة بـ(40%) وهي تعتبر غير معبرة عن مجتمعها الذي يعد بالعشرات أي يجب أن يكون المسح كلي 100%، وهذا ما يؤكد لنا من الوهلة الأولى أن البحث عن الشريك الجمعوي بالتخطيط الحضري جد صعبة، بنفس الأسلوب قمنا بتحليل والتمثيل البياني لإجابات هذا الاستبيان فكانت كالآتي:

— تحليل فرضيتي البحث–

التمثيل البياني 8: الإجابات الإلكترونية للسؤال الأول للعينة الجمعوية

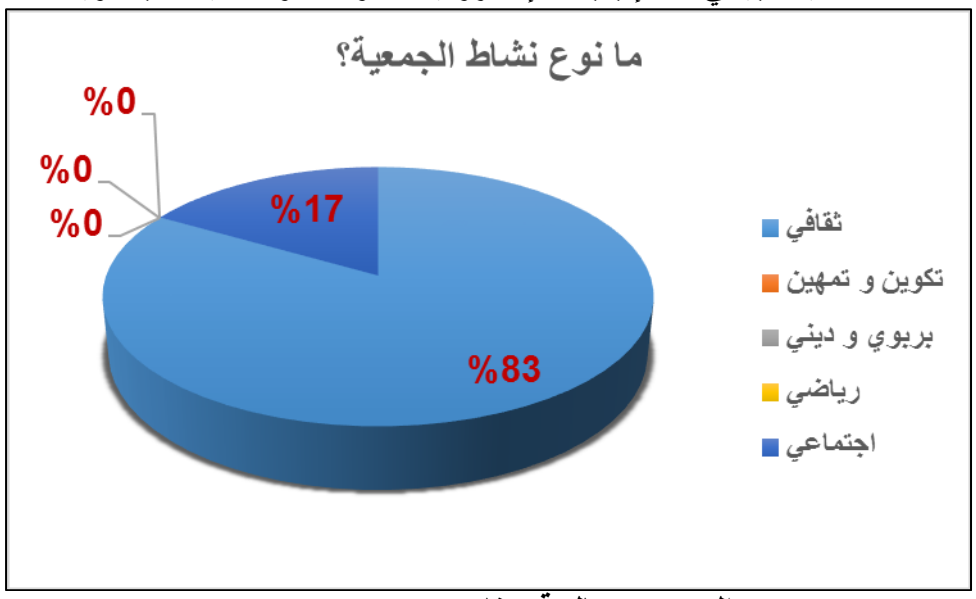

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

إجابة السؤال المتعلقة بطبيعة نشاطها كانت ذات النشاط الثقافي هو الغالب والاجتماعي ثانياً وهذا يساعد من حيث تحسيس وتوعية وتنشيط المجتمع المحلي، خاصة أنها تملك مقر ثابت وفروع مما يعزز نشاطها، ومجال نشاطها (محلي، ولائي، وطني)، ولها مصادر تمويل.

التمثيل البياني 9: الإجابات الإلكترونية للسؤال الثاني والثالث والرابع والخامس للعينة الجمعوية

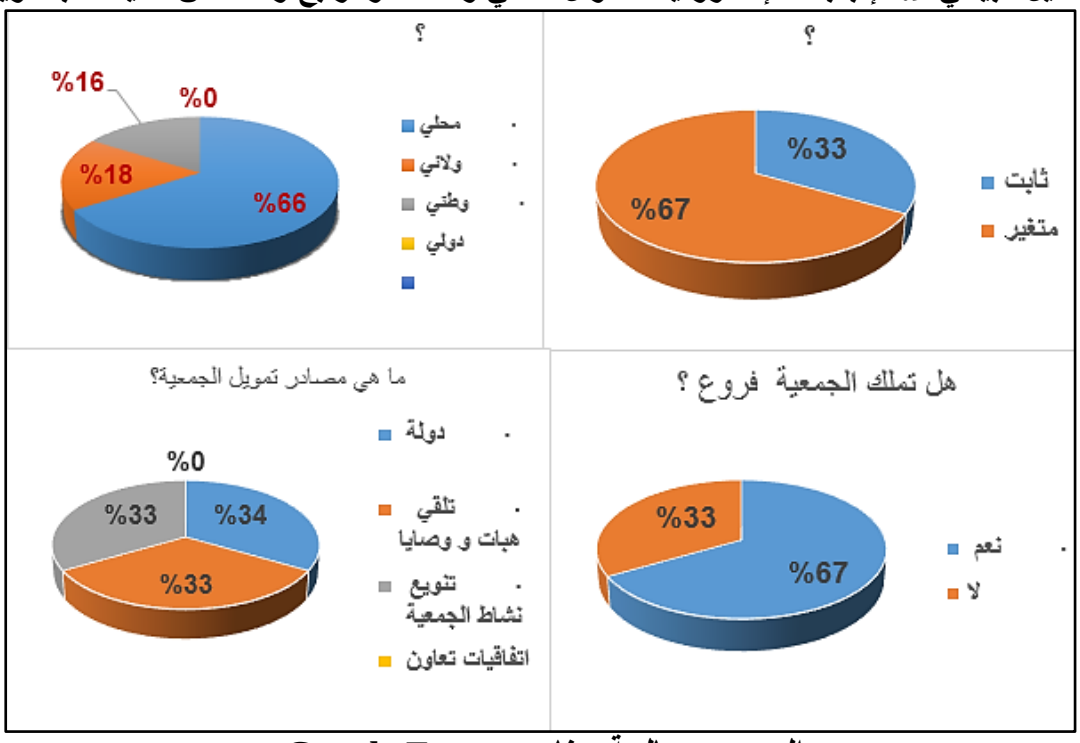

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

للتنقل لإجابات السؤال السادس المتعلق بنوع المساعدات التي يمكن أن يوفرها لنا فعلا هذا الشريك، فكانت الإشهار للمقومات التراثية المحلية وتنشيط المجتمع المحلي، إضافة لاقتناء التراث المنقول والإبلاغ عن التعديات والمخالفات المرتكبة في هذا المجال.

— تحليل فرضيتي البحث–

التمثيل البياني 10: اجابات السؤال السادس والسابع والثامن للعينة الجمعوية

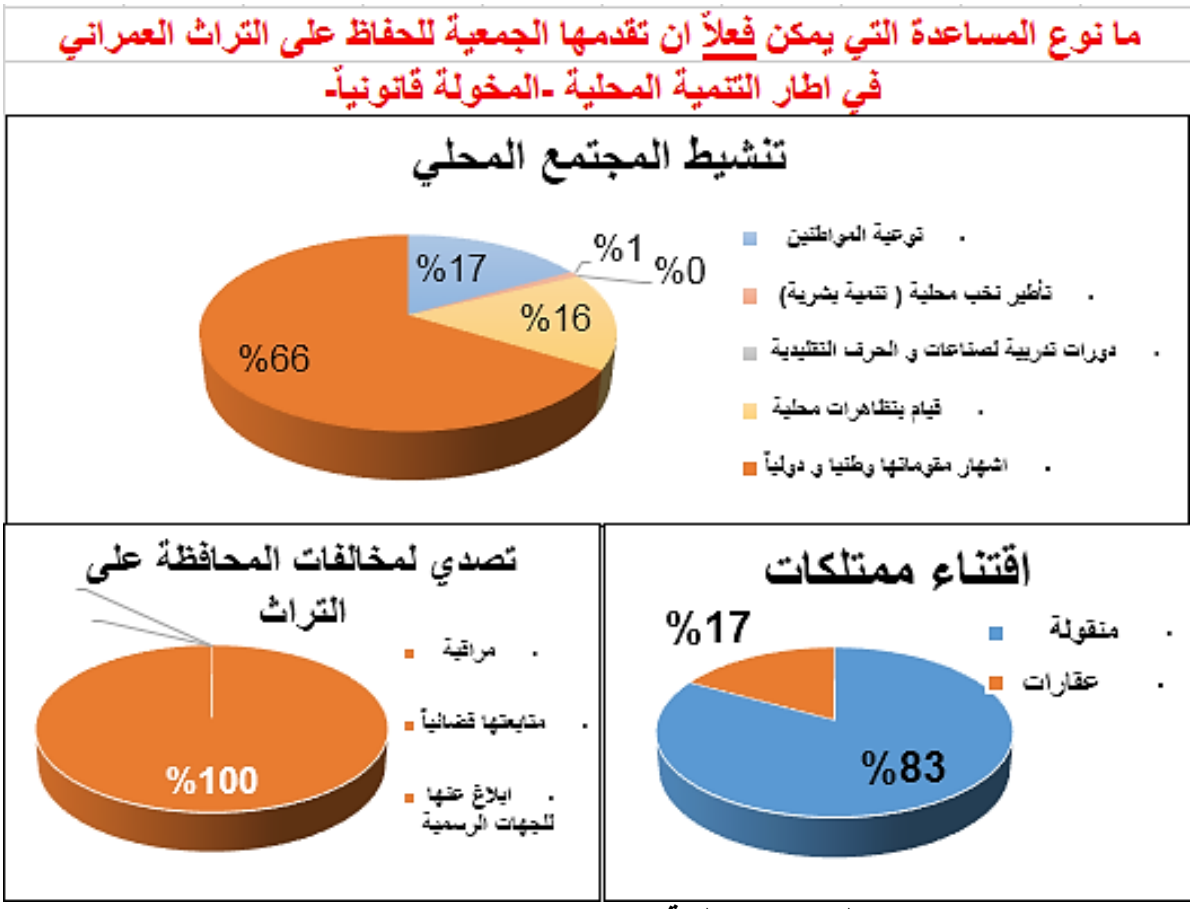

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

أما إجابات السؤال التاسع والمتعلقة بالمبادرات الجمعوية للحفاظ على التراث العمراني، فكانت اقتصار مشاركتهم على ابداء الرأي بإعداد المخططات، كما أبدوا استعدادهم لإمضاء بروتكولات تعاون بجمعيات أخرى لها نفس النشاط لتدعيم قدراتها.

— تحليل فرضيتي البحث–

التمثيل البياني 11: الإجابات الإلكترونية للسؤال الثامن والتاسع للعينة الجمعوية.

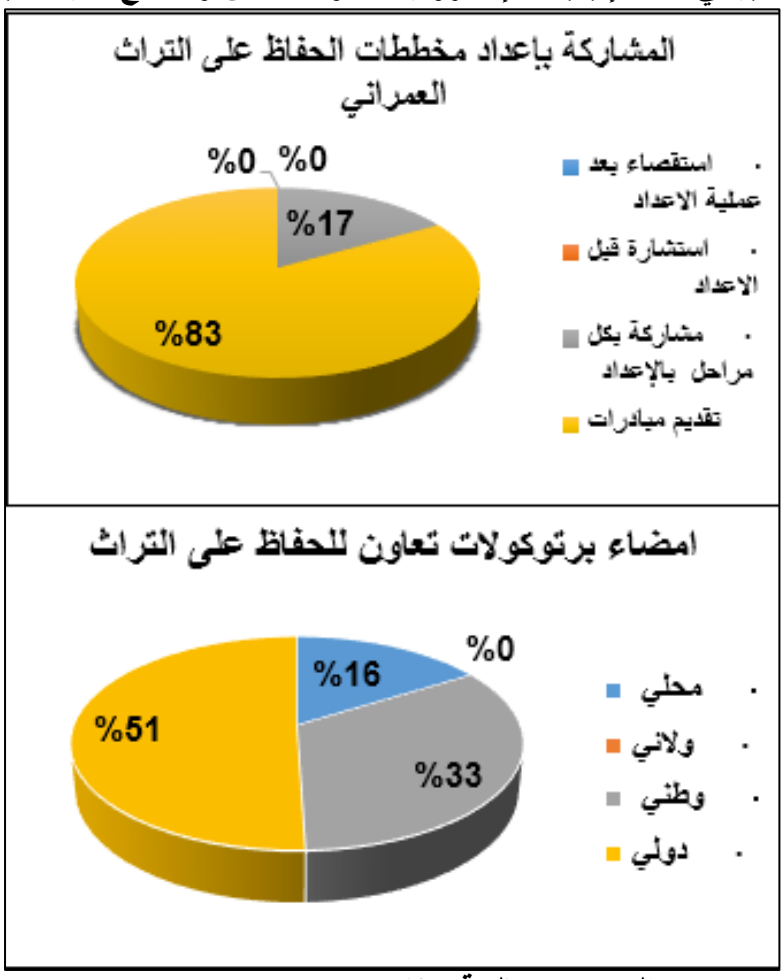

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

أما الأسئلة الثلاث الأخيرة الهادفة لتحديد العوائق التي تحد من النشاط الجمعوي المبذول بالميدان قمسناها إلى ثلاث فئات هي:

- **الأسباب القانونية:** أرجع العائق بالدرجة الأول للقانون الداخلي للجمعية على حساب القانون العام للتخطيط الحضري.
- **الأسباب التسييرية:** أكد فيها أن عدم تنسيق الحكومي وكفاءة الجمعيات المتواجد في الميدان هي التي جعلت من دورها لا يرتقي للاستراتيجيات المسطرة بالتشريعات.
- الأسباب التمويلية: نقص الميزانيات الجمعوية المخصصة للحفاظ على التراث، إضافة لتحويلها عن هدفها.

التمثيل البياني 12: الاجابات الإلكترونية للسؤال العاشر والحادي عشر والثاني عشر للعينة الجمعوية.

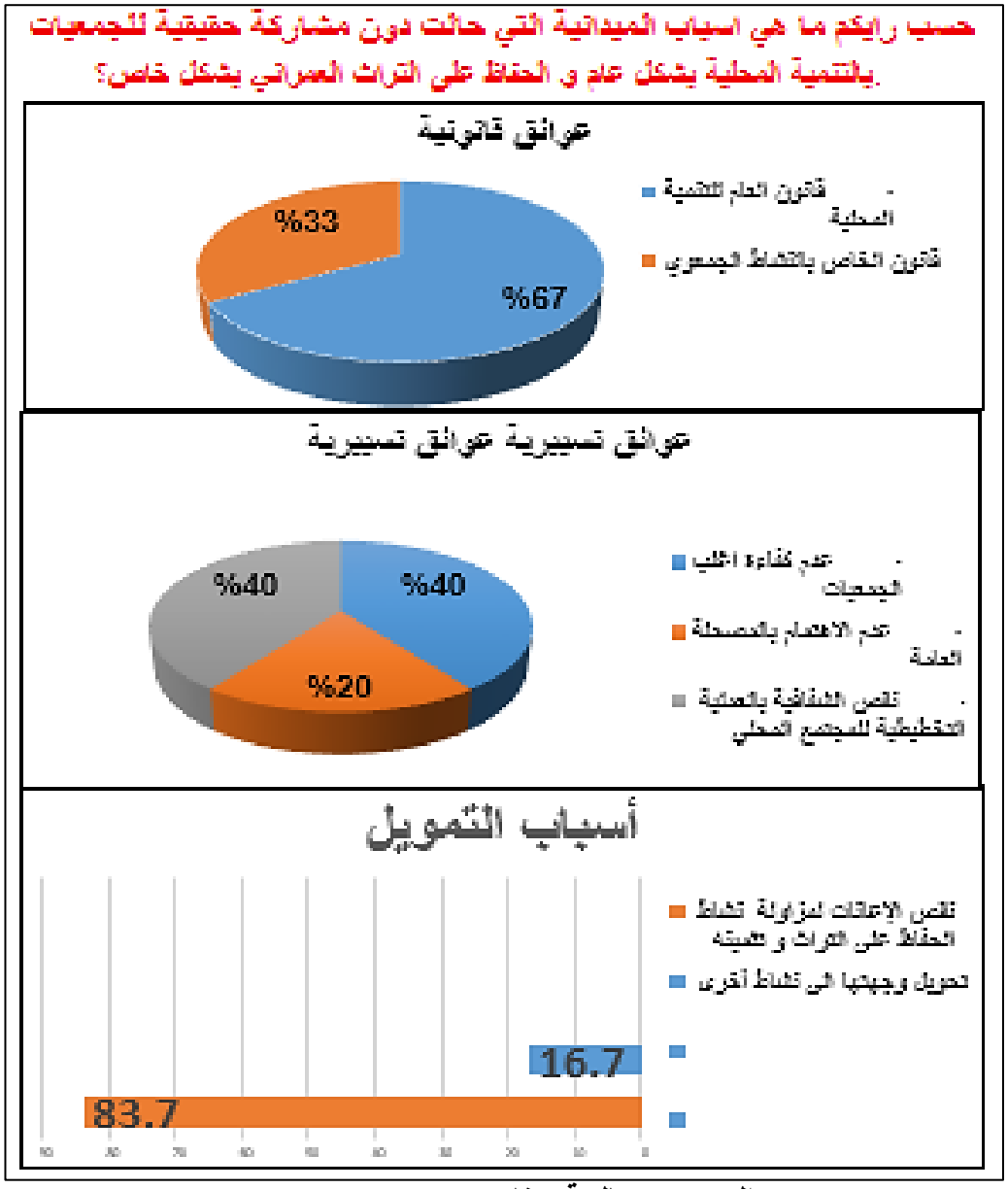

المصدر: معالجة برنامج Google Forms.

3.4 نتيجة تحليل الفرضية الرئيسية

من خلال استطلاع عينات البحث الثلاث الفاعلة بمجال حماية التراث و التخطيط الحضري، الموزعة بين: عينة الجهات الرسمية 20 موظفا حكومياً محليا، و العينة الاكاديمية 411 متخصص بالمجال البحث، و العينة الجمعوية المحلية و الجهوية 16 رئيس جمعية ثقافية، و باستخدام الاستبيان المباشر للعينة الرسمية، و الاستبيان إلكتروني للعينة الاكاديمية و الجمعوية، شمل المستوى الاول من الاستبيان اسئلة مغلقة و نصف مفتوحة لتحديد العوامل المؤدية لإشكالية الدراسة، و المستوى الثاني بأسلوب العصف الذهني الكتروني كانت اسئلته مفتوحة لاقتراحات آليات توازن بين موضوعي الدراسة، ليتم ادخال و

– تحليل فرضيتي البحث–

تحليل بيانتها بأسلوب اللابارمتري Non Prametric و باستخدامExcel بالاستبيان المباشر ، و آلياً بيانات الاستبيان الكتروني باستخدام google forms .

فكانت نتائج: الاستبيان، أجماع 100% عينات البحث ان اشكالية الحفاظ على التراث العمراني ليس مجالية، بل هي اشكالية تنفيذ استراتيجيات مرهون بعوائق ميدانية، هناك الجهود السياسة لتوجيه ابعاد واهداف هذا القطاع، وكان توجه 52% من اقتراحات عينات البحث بإعادة دباجة الصيغة القانونية تدعم اللامركزية والتنمية المحلية لتغلب على العوائق التسييرية، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للبحث.

5. الاقتراحات

بناءا على مناقشة فرضيات الدراسة، خلصنا الى ان السياسة اللامركزية و التنمية المحلية تعتبر من أبرز العوامل المؤثرة بنجاح استراتيجية المحافظة على التراث العمراني في ظل التوسع الحضري بالجزائر، و نظراً لكثرة عدد و عدم استقرار النصوص التشريعية الخاصة بالتخطيط الحضري بالجزائر (قانون التعمير، قانون التوجيه العقاري، قانون الأملاك الوطنية، قانون حماية التراث، قانون المدينة، قانون السياحة، قانون البلدية)، أصبح الإلمام و الاحاطة بها بشكل كلي مسألة جد صعبة من قبل المعنين بتنفيذها و شركائهم، كما أنها تتميز بتنسيق التنفيذي بين مختلف القطاعات التنموية مما جعل مهمة هؤلاء أكثر صعوبة و تعقيد، لتكون اقتراحاتنا للمجتمع الأصلي بالجانب التسييري و القانوني كالآتي:

1.5. الاقتراح التسييري

لترسيخ التسييري اللامركزي، والحكامة المحلية باعتبارهما من أهم مبادئ التّخطيط الجديد، وحتى يكون لنا فاعلون وشركاء بمستوى التحديات الميدانية نقترح في هذا الإطار:

- تفعيل المادة 03 من القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 والحاقه بمراسيم تنفيذية لتعين" لجان عقد تطوير المدينة " لتصبح كعضو دائم ومستقل عن المجلس المنتخب والمجلس التنفيذي المؤسساتي لضمان شراكة فعلية للمجتمع المدني والشفافية بعملية التسيير المحلي.
- الاهتمام أكثر بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج التعليم و المؤسسات الدينية و التنظيمات المعتمدة لنشر ثقافة المشاركة بالتخطيط الحضري و أهمية إعادة الاعتبار لتراثها العمراني و الاعتزاز به.

2.5. الاقتراح القانوني

من أجل تجاوز المعيقات واضفاء المزيد من الوضوح على القوانين المنظمة والمسيرة للمجال الحضري، وكتدعيم لاستقرارها وتجنب التقصير بتنفيذها الميداني نتيجة لعدم الإلمام بها نقترح نص قانوني موحد لمساعي التخطيط الحضري بكل جوانبه، نعنونه بقانون "التنمية الحضرية ببرنامج متكامل"، لتكون ديباجته مبنية على أساس:

1.2.5 مختزلاً للبنود المشتركة بين القوانين التي تخط استعمالات المجال الحضري

نقصد بذلك الاحكام العامة لكل قطاع وألياته، إلا أنها تشترك في استراتيجية التنمية الحضرية المتكاملة والشاملة من حيث الهدف، والأمر هنا يتعلق بالمواد التالية:

- القانون رقم 98-04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي الجزائري:
  - المواد من 01 إلى 05 والتي تنص على مفاهيم وأحكام عامة تتعلق بالتراث الثقافي.

- المواد من 45 إلى 49 إجراءات نزع الملكية في إطار المنفعة العامة وحق الشفعة لصالح الدولة لنقل الحقوق العينية للممتلكات التراثية.

- المواد رقم 02 إلى 04 من الأمر 75-74 المؤرخ في 12/11/1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، التي تنص على تحديد وتعريف النطاق الطبيعي للعقارات، والأساس المادي للسجل العقاري الذي يبين تداول الحقوق العينية.
- المواد رقم 01 إلى 32 و38إلى 74 من القانون رقم 90/25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 القانون رقم 91/10 المؤرخ في 27 أبريل 1991المتعلقان بالتوجيه العقاري، والتي تنص على المفاهيم التقنية والنظام القانوني المحددة لطبيعة العقارات، ومعاملات ملكيتها العينية.
- القانون 90/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمعدل والمتمم بالقانون رقم 04/05 المؤرخ في 14أوت 2005 المتعلق بالتهيئة والتعمير.
  - المواد رقم 01 الى 15 ومن المادة 39 الى 49و التي تنص على الحفاظ على الارتفاقات واحترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، والحافظة العقارية البلدية واليات تكوينها.
  - المادتين 74و 78 التي تنص على مطابقة البناء لرخص الممنوحة و مراقبة مخالفات التعمير.
- المواد رقم 01 الى 40 والمواد رقم 59 الى 103 من القانون90/30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية، والتي تنص على تسيير الممتلكات العمومية الخاصة للدولة والجماعات الاقليمية، وتحديد كيفيات والقواعد الخاصة بتكوينها و تسييرها و مراقبة استعمالها و جردها.
- المواد رقم 01 إلى 19 و المواد من 21 إلى 28 من القانون 03/03 المؤرخ في 17فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، حيث تنص هذه المواد على أهداف التنمية السياحية و ترقية الاستثمار السياحي ، و المبادئ العامة لتهيئة و تسيير مناطق التوسع و المواقع السياحية، و تثمين الخدمات و الترقية السياحية.
- المواد رقم 01 إلى 25 من القانون 06/06 المؤرخ 20فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، والتي تنص على الأحكام الخاصة الرامية الى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والمبادئ العامة لسياسة المدينة (اللامركزية، التشاور، التنسيق، الإعلام، التسيير الجواري، التنمية البشرية، الحكم الراشد، التنمية المستدامة، الثقافة، المحافظة).
- المواد رقم 01 إلى 22 من القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البناء وإتمام انجازها، والمحدد للمفاهيم والأحكام والقواعد العامة للبناء واتمام انجازها للبنايات المشيدة أو في طور الإنجاز قبل 2008.
- القانون 11/10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية
  - المواد رقم 01 إلى 05 والمواد 11 إلى 14 المعرفة للبلدية واستقلاليتها المالية وإعانات الدولة لها، المكرسة لمشاركة المواطنين بتسيير شؤون بلديتهم.
  - المواد رقم 77 إلى 95 والمواد 103 إلى 124 المحددة لصلاحيات رئيس المجلس الشعبي كمثل للبلدية والدولة.
  - المواد 149 إلى 168 التي تنص على مهام المصالح العمومية البلدية، والأملاك التابعة للبلدية.

2.2.5 متتم ومعدل لبعض الجزئيات المرسخة للعلاقات التنسيقية والمتعدية بين مختلف قطاعات التنمية الحضرية

- القانون رقم 98-04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي الجزائري
  - المادة 80: التي تنص على تشكل لجان ولائية لدراسة طلبات ومقترحات التصنيف واشغال الحفاظ، وتجسيداً لمبادئ الحكامة والتنمية المحلية، يتم استحداث لجان على مستوى الدوائر الإدارية لتكلف بفرض شروط ومعايير أشغال الترميم ومقاييس البناء في الإطار العام لهذا القانون،

وهذا لتجنب بيروقراطية التسيير وتقليل الضغط على اللجان الولائية التي يقتصر دورها على المراقبة وتخصصها بالمشاريع ذات البعد الإقليمي والوطني.

- المادة81 والتي تنص على إنشاء لجان خاصة لدى الوزير المكلف بالثقافة تكلف باقتناء الممتلكات الثقافية المخصصة لإثراء المجموعات الوطنية، ولجنة أخرى تتكفل بنزع ملكية الممتلكات الثقافية، و تجنبا للبيروقراطية يتم ضم العملية للجنة الولائية لتسيير الأملاك الوطنية و الإقليمية المنصوص عليها بقانون التوجيه العقاري رقم 90/25 و قانون 90/30 قانون الأملاك الوطنية، باستثناء العملية الكبيرة' الحظائر الثقافية الوطنية' التي يتم رفعها للجنة الوزارية كتجسيد لمبادئ الحكامة و التنمية المحلية.

- المادة 02 من القانون 06/06 المؤرخ 20فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، التي تحدد مبادئ سياسة المدينة، ليتم إضافة التطور التكنولوجي لمبادئ سياسة المدينة لتخطيطها وإعداد مختلف مخططات حماية وتنمية كل قطاع واستعمال التقنيات الرقمية والتكنولوجية الحديثة ولا سيما نظم المعلومات الجغرافية.GIS ، و عصرنة الإدارة المحلية.

3.2.5 لاغي للبنود التي لا تخدم تنمية القطاع بشكل خاص أو العلاقات المشتركة بين تنمية القطاعات.

- بالقانون رقم 98-04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي الجزائري

- ال مادة17: المحددة لحق إرتفاق المواقع الأثرية بمجال رؤية 200م، ليكون التراث معزولا وكائن غريب عن المدينة وليس جزء منه وغير قابل للدمج بالنسيج الحضري، ليقتصر مجال حماية المواقع الأثرية بمجاله فقط تجنباً لوجود آثار تحت الأرض.

- المواد رقم 21 إلى 23 والتي تلزم كل أشغال الترميم الحفاظ والترميم، أو أشغال التهيئة وتعليق لافتات أو ملصقات إشهارية إلى ترخيص مسبق من وزارة الثقافة ممثلة بالوالي باقتراح مدير الثقافة الولائي، ليتم ادراجها ضمن اختصاص محلي مع إلزام عمليات التدخل أن تكون وفق مؤشرات الاستدامة التراثية.

- المادة 91: حيث سمحت لكل جمعية تأسست قانونياً، وتنص في قانونها الأساسي على السّعي إلى حماية الممتلكات الثّقافية أن تنصّب نفسها خصماً مدعياً بالحق المدني فيما يخص مخالفات الأحكام والقانون، ليعوض هذا الطرف بلجان عقد تطوير المدينة المنصوص عليها بالمادة 03 من القانون التّوجيهي للمدينة رقم 06/06 على أن تضم جميع الجمعيات المعتمدة ،والأعيان و النّخبة الأكاديمية بالمدينة ليكون العمل في إطار نظام داخلي يوزع ،و يراقب مهام أعضاءه، لتكون كشريك مدني دائم بالإرادة المحلية رفقة المجالس المنتخبة و التنفيذية بكل مراحل اتخاذ و تنفيذ القرارات، و هذا لضمان الشّفافية من جهة، و المتابعة القبلية و البعدية من جهة أخرى.

4.2.5. منفردا بالبنود التي تخص كل قطاع

- المواد رقم 05 إلى 28 من الأمر 75-74 المؤرخ في 12/11/1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، الذي تحدده الجهات التنفيذية لعملية مسح الأراضي العام، وكيفيات إعداد السّجل العقاري.

- القانون رقم 98-04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي الجزائري.

- المواد رقم 07 إلى 20 التي تنص على كيفيات جرد وتسجيل وتصنيف التراث الثقافي، والهيئات المعنية بالتنفيذ.

- المواد رقم 24 إلى 45 والتي تنص على حظر تقسيم وتجزيئ المعالم الأثرية إلاّ بترخيص مسبق وكيفية إعداد مخططات الحماية، وترخيص وتسجيل عمليات التنقيب الأثري، والأحكام الخاصة بالقطاعات المحفوظة.
- المواد 50 إلى 79 حماية الممتلكات الثقافية المنقولة، وغير المادية وإجراءات إتمام الأبحاث الأثرية واللّجان المعنية بالتنفيذ.
- المواد 82 إلى 108 إنشاء صندوق التراث والإعانات المقدمة من الدولة للمالكين الخواص للعقارات الثقافية، والممتلكات الثقافية المصنفة، أو المقترحة للتصنيف التابعة لأملاك الدولة العمومية، أو الخاصة والجماعات المحلية، وكذا عملية مراقبة المخالفات.

- القانون رقم 90/25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990المتعلق بالتّوجيه العقاري.
  - المواد رقم 75 إلى 89 التي تنص على الأحكام الانتقائية للقانون، وهيئات وآليات التنفيذ لمحتواه.
  - المواد رقم 33 إلى 37التي تحدد القيود الخاصة باستعمالات العقارات.
- القانون رقم 91/10 المؤرخ في 27 أبريل 1991المتعلق بالتوجيه العقاري
- القانون 90/29 المؤرخ01 ديسمبر 1990 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/05 المؤرخ في 14أوت 2005 المتعلق بالتهيئة والتّعمير.
  - المواد رقم 16 إلى 38 والمواد رقم 50إلى78 المحددة لهيئات وكيفيات إعداد المخطط التّوجيهي PDAU ومخطط شغل الأراضي POS ورخص وشهادات التّعمير.
  - المواد 79 إلى 81 والتي تنص على أحكام خاصة وانتقالية.
- المواد رقم 41 إلى 58 والمواد رقم 104 إلى 140 من القانون 90/30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية، والتي تنص على الهبات والوصايا، والأحكام الخاصة بالأملاك الشاغرة والتي لا أصحاب لها وكيفيات إدراجها بالأملاك العمومية الوطنية والإقليمية، والأحكام الخاصة بالممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وعمليات مراقبة هذه الممتلكات.
- المادة رقم 20 من القانون 01/03 المؤرخ في 17فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، التي تنص على تحديد الهيئات التنفيذية بمخططات التنمية المستدامة للسياحة.
- المواد رقم 26 و29 من القانون 06/06 المؤرخ 20فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، التي تنص على انشاء ودور المرصد الوطني للمدينة، والأحكام الخاصة بالحواضر الكبرى والتدابير التحفيزية للمناطق الصحراوية والهضاب العليا.
- المواد رقم 23 إلى 95 من القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، المحددة للكيفية، والهيئات المعنية بتسوية وضعية البنايات المشيدة أو في طور الإنجاز قبل 2008، والمخالفات والعقوبات في إطار هذا القانون.

- القانون 11/10 المؤرخ في 22 بونيو 2011 المتضمن قانون البلدية
  - المواد رقم 03 إلى 10 والمواد 15 إلى 76 المحددة لاسم وإقليم ومقر البلدية، وتنظيمها وتسييرها الإداري.
  - المواد 96 إلى 102 والمواد 125 إلى 143 إجراءات إصدار قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي وحالات سلطة الحلول لوالي الولاية، والتّنظيم الدّاخلي الإداري للبلدية.
  - المواد 169 إلى 220 المسؤولية القانونية للتسيير البلدي لمواردها المالية وميزانية البلدية، وكيفيات إبرام الصّفقات والاتفاقيات البلدية.

الخاتمة

محاوره	
	تلخيص مجريات و نتائج الدراسة

خاتمة

الخاتمة:

بعد دراستنا المستفيضة و العمل المتواصل و المتابعة المستمرة لمستجدات موضوع الحفاظ على التراث العمراني كمحور رئيسي، مع إتباعه بالمتغير الثانوي و المتمثل في توسع التجمعات الحضرية و اثار امتداده نحو المتغير ببلدية المعاضيد كعينة لدراسة، على أن تعمم نتائج الدراسة على المستوى الوطني باعتبارها جزء من كل، بحكم التنظيم العام لسياسة الدولة الجزائرية فهذا المجال، كما أن التّخطيط الحضري ليست بنظرية فكرية مجردة ،فهي هندسة مجموعة من الممارسات الناتجة عن تحديات محسوسة يجب تطبيقها بطريقة تدريجية لضبط النظام العام، بتوفير الآليات و الهيئات التنفيذية لتدعم ذلك و المتمثلة في:

- إرساء دعائم مشاركة المجتمع المحلي: عرف مؤشر التنمية البشرية بالجزائر تحسناً كبيراً، حيث صنّفها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمصاف الدول ذات التصنيف المتوسط في هذا المجال بمعدل 1.4 في الفترة الممتدة من 2002 الى 2008، وهو ما يفسر واقع الانتشار الكبير في الجمعيات المحلية كماً و نوعاً.

- **عصرنة آليات التّخطيط الحضري:** تم تسجيل تقدم بهذا المجال و ذلك بتوفير الوكالة الفضائية الجزائرية منذ 2000 صور فضائية، كما عملت على تحسين دقتها بميدان النظم المعلومات الجغرافية (SIG) ، لتدعم الهيئات الإقليمية و البلديات بأداة تساعد على دقة و سرعة و فعالية قرارتها.

- **لامركزية التخطيط الحضري**: اعطت صلاحيات واسعة للجمعات المحلية و الإقليمية بمجال التخطيط و اعتبارها ذات شخصية معنوية، و مستقلة مالياً لممارسة مهامها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

رغم هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتأسيس أرضية متينة للتخطيط الحضري المستجد يواكب التطورات الدولية، فان مساعيها اصطدمت بجملة من العراقيل الميدانية تم حصرها بدراسات أكاديمية متخصصة، وتقارير رسمية:

- **عدم كفاءة النّخبة المحلية:** تجسيدا لمبدأ الديمقراطية ينتخب المجلس الشعبي البلدي من طرف سكانها لتسيير مجالهم الحضري، إلا أنّ المنتخبين المحلين بعد الوفاق الجماهيري لا يشترط بهم الكفاءة التسييرية أو الاختصاص، مما ينعكس على أدائهم ليقتصر دوره في كثير من الحالات لتنفيذ أوامر الهيئات الوصية لتغدو بذلك السياسة اللامركزية غير مجسدة على أرض الواقع.

- **ازدواجية المسؤولية**: يعتبر رئيس البلدية شخصية معنوية تمثل البلدية والدولة في آن واحد، أدى ذلك إلى تضارب في أداء مهامه ليؤثر ذلك سلباً على شفافية مشاركتهم في إخاذ قرارات تنمية مجتمعهم المحلي.

- ضعف ميزانية التنفيذ: قامت السلطات المركزية سنة 1984 بإضافة جملة من الولايات وعدد هام من البلديات ليرتفع عدد الولايات من 31 الى 48 مقابل 704 بلدية الى 1541 اي بإضافة 837 بلدية جديدة مما أدى لمضاعفة ميزانيات تسيير البلديات لحساب التجهيز دون مورد مالي محلي تغطي ذلك.

- إشكالية النظام الجبائي المحلي: تعتمد الخزينة المالية المحلية بشكل أساسي على المداخيل الجبائية 90 %، مما أدى بالكثير من البلديات بالعجز المالي بميزانيتها بسبب نقص التحصيل الجبائي الذي يصعب تداركه.

خاتمة

- عجز الصندوق المشترك للجماعات المحلية: عرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الآونة الأخيرة بعض العجز نتيجة للعدد المتزايد، والكبير للبلديات العاجزة، وإلغاء ضريبة الدفع الجزافي حيث كانت تستأثر بحصة الأسد 70%.

- ضعف مشاركة المجتمع المدني المحلي: يعتقد المواطنون أن المشاركة في تسيير وتنمية مجتمعهم المحلي ما هي إلا ديكور شكلي تتطلبه تنصيصات قانونية يمكن تمريرها من خلال تمثيل سكاني شكلي ومبادرات مناسبتيه.

لتخلص بان التوجه السياسي، المترجم في شكل قوانين وقرارات له أكبر أثر على برامج الحفاظ الاثري واستعمالات المجال الحضري على حد سواء، اضافة للعوامل الاقتصادية المتمثلة بنقص برامج التمويل وتنوع الانشطة الحضرية، ساعد في عدم التنفيذ الميداني لكثير من عمليات الحفاظ وتثمين الموارد التراثية، وتخطيط توسعاً عمرانياً متوازناً وصديقاً لبيئته، ويتماشى مع الخصوصية المحلية لمجتمعه.

كما كان للعوامل الاجتماعية والثقافية دوراً كبير في عدم تنفيذ مشاريع تنموية غير مسبوقة، لان استراتيجيات السياسية راهنت كثيراً عن المبادرات ومشاركة الفاعلين المحلين الرسمين والغير الرسمين، لان السياسة التخطيطية اللامركزية التي انتهجتها الجزائر مؤخراً كانت دون تأهيل المجتمع المحلي، مما أثر وبشكل كبير بإخفاق هذه السياسة المستجدة بالتخطيط الحضري.

لتدفعنا النتائج النهائية لهذا البحث الى الاعتقاد الجازم ان تأزم اوضاع التنمية الحضرية في شتى المجالات العمرانية والتراثية ليس إلا اسقاط لاضطرابات بين مداخل ومخارج سياسات الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال، وجاء هذا كتقييم حقيقي لنتائجها الميدانية التي اسفرت عن مدن تعاني من خلل الأداء واثار سلبية، رغم محاولات الاصلاح التي شهدتها هذه السياسات وبرامج تحقيقها.

هذا ما قادنا إلى استخلاص العبرة مما سبق، فكان اقتراحاتنا يتمحور حول بلورة فكرة الإدارة الحضرية المحلية، و إعادة بعث النقاش الواقعي بين الوسطين التشريعي و التنفيذي، والسير نحو توطيد أساليب العمل الجادة للمضي قدماً للأمام، والثابت بها هو الحفاظ على التراث العمراني في اطار حتمية التوسع الحضري، والمتغير بها الإمكانيات الخاصة التي يمكن ان يوفرها كل مجتمع محلي للتنمية الحضرية المتكاملة.

- **مختصرات**
- **المراجع العلمية**

محاوره

1. *الاختصارات*
2. *مراجع بالغة العربية*
3. *مراجع بالغة اجنبية*

مختصرات – المراجع العلمية

الاختصارات

1. **PPMVSA**: مخطط حماية و تثمين المعالم و المواقع الاثرية.
2. **ZET**: مخطط منطقة التوسع السياحي.
3. **PDAU**: مخطط العام لتهيئة و التعمير.
4. **2Alsat**: وكالة القمر الفضائي الجزائري للاتصالات.
5. **Pkz** : مخطط الحفريات الاثرية للبعثة الجزائرية البولونية

المراجع العلمية

المراجع بالعربية

- **الكتب**

6. ابراهيم عبد الباقي تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الاسلامية المعاصرة مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، الفاهرة،1982.
7. ابراهيم عيد حسن دراسات في التنمية و التخطيط ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
8. ابن خلدون عبد الرحمان العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في ايام العرب و العجم و البربر و من عائرهم ذوي السلطان الاكبر ، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1959.
9. ابن عبد المنعم الحميري ، ترجمة عباس احسان ،الروض المعطار في خبر الاقطار، بدون تاريخ.
10. ابن منظور لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
11. ابو زيد حسين ،التحولات الحضرية و الهياكل العمرانية – مصر،2006.
12. ابو عبيد الله البكري كتاب المسالك و الممالك ، مطبعة الحكومة، الجزائر، 1857.
13. ازروال يوسف، الحكم الراشد في الجزائر ، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016.
14. اسماعيل الابياري احمد الاخطاء التي تواجه البيئة، دار الكتاب، مصر، 1982.
15. برنيه ايفان ، ترجمة الجزهري محمد ،اتفاقية اليونسكو حول تنوع اشكال التعبير الثقافي وثيقة ثقافية على ملتقى طرق القانون و السياسة،2010.
16. بريز جيراك مجمع المدينة في البلاد النامية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، القاهرة، 1989.
17. بودريغو دى اندرادى، ترجمة خالص الاشعب، الحفاظ على المواقع ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس، 1990.
18. بورويبة رشيد الدولة الحمادية تاريخا و حضارتها ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977.
19. بورويبة رشيد مدن مندثرة ،سلسلة فن و ثقافة، وزارة الاعلام و الثقافة، الجزائر، 1981.
20. الجامعة العربية جهود جامعة الدول العربية في حماية التراث الثقافي العربي ، قطاع الشؤن الاجتماعية و ادارة الثقافة، القاهرة،2001 .
21. جهود جامعة الدول العربية في حماية التراث الثقافي العربي - القاهرة : قطاع الشؤن الاجتماعية و ادارة الثقافة، 2002.
22. الحسيني السيد ا لمدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار انجلوا، القاهرة، 2001.
23. خالد علام احمد تخطيط المدن ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1998.
24. خلف الله بوجمعة تخطيط المدن و نظريات العمران ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
25. رفاقة فاقة، الفساد و الحكومة ، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016.
26. رفيق اللحام نسرين، التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقنية تقييم البيئة، دار النيل للنشر و الطبع و التوزيع، القاهرة، 2007.
27. صلاح الدين يوسف محسن ،الصورة الذهنية للمدينة ، مصر، 1983.
28. عباس حيدر فروق تخطيط المدن و الفرى ، مركز دلتا لطباعة، القاهرة، 1994.

مختصرات – المراجع العلمية

29. عبد الرزاق النقاش غازي اقتصاديات المواقع و الاستراتيجيات العالمية للتحضير و التنمية ، دار وائل، العراق، 1996.
30. عبد العزيز عجيمية محمد و اخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط ،دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
31. العطيفي جمال، موسوعة حقوق الانسان، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع، مصر، 1970.
32. علي العلا النمر ابو العلا، نحو تقرير حماية البيئة الاثرية المصرية في العلاقات الخاصة الدولية ، دار نهضة، القاهرة،1998.
33. عويس عبد الحليم دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري ، دار الصحوة للنشر و التوزيع، القاهرة،2002.
34. محمد داود جمعة اسس التحليل المكاني في اطار نظم المعلومات الجغرافية GIS - مكة المكرمة ، 2012.
35. محمد رشاد وليد حماية الاثار و عناصر التراث الثقافي في القانون الدولي الخاص ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
36. محمد وهيبة عبد الفتاح، جغرافية العمران ، .دار النشر نهضة العربي، بيروت، 2000.
37. مزالي محمد و بن سلامة البشير تاريخ افريقية الشمالية ، الدار التونسية للنشر، تونس ،بدون تاريخ.
38. هربت، ترجمة عصمت زينب و عزت عبد الكريم احمد، اصول التاريخ الاوربي الحديث من النهضة الى الثورة الفرنسية ، دار المعارف، مصر، 1970.

الدراسات الأكاديمية

39. احمد حمدي هانئة دور الصناعة في تشكيل العمران في الدول النامية، اطروحة دكتوراه ، كلية الهندسة و التكتولوجيا جامعة حلوان، مصر، 1991.
40. بركات سليم الحكم من منظور الالية الافريقية للتقسيم . رسالة ماجستير، قسم الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر،2008.
41. بلخير محمد التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية - دراسة ميدانية لولاية تمنراست- رسالة ماجستير، كلية علم الاجتماع و التنظيم و العمل، جامعة الجزائر، 2006.
42. بوزغاية باية، توسع المجال و مشروعات التنمية المستدامة - مدينة بسكرة نموذجا-، اطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع الحضري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
43. بوعويرة نبيل طرق حماية المعالم التاريخية من خلال دراسة اثرية لقصر البحر بقلعة بني حماد . رسالة ماجستير، معهد الاثار جامعة الجزائر، 2008.
44. حنتشوف محمد مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية - دراسة ميدانية على مجالس بلديات قسنطينة، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.
45. خالد جكعة العجيلي عبد الله، دراسة مقارنة للاستدامة البيئية للمباني الجامعية القائمة بدول شمال إفريقيا باستخدام نظام لبيد LEED للتقييم ، قسم الهندسة المعمارية جامعة المنصورة، مصر، 2015.
46. سايح بوزيد دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية ، اطروحة دكتوراه - قسم اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان ،الجزائر ، 2013.
47. سعد احمد حرفوش عادل اسس و فواعد ترميم المباني الاثرية بين النظرية و التطبيق ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2002.
48. صلاح االدين عادل اعادة تخطيط المعماري لإحياء منطقة الغوري ، اطروحة دكتوراه، جامعة الازهر، مصر،2000.

مختصرات – المراجع العلمية

49. عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني عوامل تلف المواقع الاثرية حالة دان الخريبة ، سلسلة مداولات علمية للقاء السنوي للجمعية، جمعية التاريخ الاثار بدول مجلس التعاون الخليج العربية، المنامة البحرين، 2006.
50. عزمي جبران سعادة ايمن اليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري و العمراني . رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس فلسطين ، 2009.
51. كامل الخضروي ريهام الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني- دراسة خالة واحة سيوة- اطروحة دكتوراه، قسم التخطيط العمراني جامعة غين شمس، مصر،2012.
52. لينا حسن محمد حمدان اثر المتغيرات التكنولوجية في تحقيق الاستدامة في العمارة العربية ، رسالة ماجستير.: قسم الهندسة المعمارية، جامعة الاردينية، 2010.
53. ياسين علاء المحافظة و التجديد في المناطق التاريخية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 1984.

المجلات العلمية

54. جائزة الاغاخان للعمارة - الدورة السادسة 1993-1995 - اعادة تعير حي الحفصية بمدينة تونس . مجلة عالم البناء. - 15 ديسمبر 1990.
55. خاطر انطوان النظم الدولية للحفريات الاثرية من مؤتمر القاهرة 1937 الى مؤتمر دلهي 1956 . المجلة المصرية للقانون الدولي.
56. رشاد نهجت و قاسم العاني محمد سناريوهات مستقبل المدينة مجلة الهندسة. ، بغداد ، 2012.
57. عبد الرحمان الزهراني عبد الناصر ادارة التراث العمراني . سلسلة علمية محكمة . المحرر جامعة الملك سعود.، الرياض ، 2012.
58. عبد الرزاق تحافي عبد الوهاب اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي ، مجلة الامن و الحياة. 2011.
59. عليان جمال الحفاظ على التراث، مجلة عالم المعرفة، الكويت ، 2005.
60. قبرة اسماعيل علم الاجتماع الحضري . منشور جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.
61. مشروع حي الحفصية، مجلة عالم البناء، تونس،1983.
62. يحيي عبد الله من التراث، المجلة المعمارية، القاهرة، 1988.

التقرير الرسمية

63. ابراهيم عبد الباقي التراث الحضري في المدينة العربية المعاصرة ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، الكويت، 1912.
64. البنا السيد محمزد تحديد ملامح اصالة التراث مدخل ضروري لصيانته - تطبيقا على مدينة صنعاء القديمة- كلية الادب، جامعة صنعاء، 1993.
65. بوزيان عليان النظام العام العمراني في ظل القانون المنظم لترقية العقارية ، جامعة تيارت، الجزائر،2011.
66. تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ، وزراة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة ، الجزائر 2008.
67. التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، الامم المتحدة تخطيط المدن المستديمة، 2009.
68. جهود جامعة الدول العربية في حماية التراث الثقافي العربي، قطاع الشؤون الاجتماعية و ادارة الثقافة، الجامعة العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
69. دليل منهجي حول المكاتب البلدية للتنمية المحلية ، المكتب التقني لبلديات، لبنان، 2007.
70. سامح عمر محمد، الاتفاقيات الدولية لحماية التراث، المصري اليوم. 2015.
71. اللجنة الدولية لدرع الازرق، بيان خاص ICBS، 2010.

مختصرات – المراجع العلمية

72. مذكرة تقديم لمشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي و المحافظة عليه و تثمينه، وزارة الثقافة ،المملكة المغربية ، 2006.
73. اليونسكو النصوص الاساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي 1972، 2005.

المؤتمرات

74. بن حموش مصطفى سياسة الحفاظ على التراث العمراني بين دوافع التغير و موانع الحماية التراث و التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2011.
75. حسن برقاوي تجربة المنستير في الحفاظ على الطابع الإسلامي ،مؤتمر الحفاظ على التراث الإسلامي. لمعهد العربي لإنماء المدن، تونس، 1980.
76. خلف الله بوجمعة و شايب عائشة، ادوات التهيئة و التعمير المستدامة للفضاءات الخارجية . بسكرة للعمارة المستدامة ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
77. دحدوح جمال، المساحات الخارجية للسكن الجماعي في اطار الملكية المشتركة بالجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المدينة، جامعة المسيلة، الجزائر،2010.
78. صالح الباشا منى التنمية الصناعية في مصر و دورها في تحقيق التوازن البيئي- مدخل للتحقيق التنمية الحضرية المستدامة . المؤتمر العربي الاقليمي. جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2000.
79. علي بن محمد السواط دور البلديات في الحفاظ على التراث العمراني في المملكة . ندوة التراث العمراني الوطني و سبل المحافظة عليه و تنميته و استثماره سياحيا. مركز الملك عبد العزيز التاريخي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.
80. علي بن محمد السواط دور البلديات في الحفاظ على التراث الغمراني في المملكة . ندوة التراث العمراني الوطني و سبيل المحافظة عليه و تثمينه و استثماره. مركز الملك عبد الغزير التاريخي، الرياض،2003 .
81. المؤتمر العام لحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي، دورة السابعة عشر، باريس، 16 نوفمبر 1972.

- References étrangères

Les ouvrages

1. A Gunn Clare Tourism planning basics, conceptsك] Francis : cases.third ed. Taylor ،1994.
2. Alexander by Lisa , "11 Top Tourist Attractions in Rouen & Easy Day Trips Edited [En ligne]. - 17 08 2018. - www.planetware.com, Retrieved.
3. BELMIHOUD (la gouvernance du rôle de L'Etat dans le domaine économique et social "in quel Etat pour le 21 éme siècle? - GERT : [s.n.[.
4. Beveridge Charles. E, Paul Rocheleau (1998). Frederick Law Olmsted: Designing the American Landscape, New York (New York) : Universe Publishing.1998.
5. Brambilla Roberto et ongo ,Gianni,For pedestrians onlyn - 1977.
6. Charlot valdieu Outrequin. - 2003.
7. E Robert City & Region, A Geographical Interpretation. - London: Dickinson , 1966.
8. Fejérdy, T., & Cameron, C. Archives orales de la Convention du patrimoine mondial: entrevue menée avec Tamás Fejérdy par Christina Cameron.2018.

مختصرات – المراجع العلمية

9. Friedmann et William Alonso régional Policy Reading in theory et applications- the mit press. - USA : [s.n.], 1974..
10. General de beylie la kalaa des beni hammad – une capitale berbere de l'afrique de nord- au XIe Siècle - paris : Ernest lerous editeur , 1909.
11. Greed Clara H.1993, Introducing Town planning.Ibn Ubaida, Abdelafid. (2006). Proof of Real Estate Ownership and Rights. 5th Ed. Algeria: Huma Publishing.1993.
12. harry richardson regional growth the macmillan LTD. - london, 1973..
13. Keeble, L The teaching of town planning and the government of universities, Queensland Planner,1979.
14. la gouvernance du rôle de L'Etat dans le domaine économique et social "in quel Etat pour le 21 éme siècle. - GRET ..[
15. m sykes Environmental Sustainable Architecture - Usa : Project Hubs ،1995.
16. Majallat et Tarikh actes du colloque international sur Ibn Khaldoun - Alger : du centre national des études historiques ،1982.
17. Maouia Sadouni Elément D'introduction A L'urbanisme Alge , Casbah Edition, 2000.
18. Mateme édition stock Atlas d'architecture - ,PARIS1978 :
19. Med Chref Adad entraide et participation dans l'habitat cas de Biskra et du M'zab - Alger : Bahaeddine éditions diffusion, 2012.
20. Merlin P et Choay f Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement,Eyroles, . - Paris , 2000.
21. Rogers, R. et Gumuchdjian, P, Des villes pour une petite planète, Paris, Éditions du Moniteur, 2000.
22. t hartshom Interpreting the city an urban geography - new York : john wiley and sons ،1980.
23. Thierry, P. In the city center, Revue Sciences humaines, n° 70 mars.1997.
24. Towers G An Introduction To Urbain Housing Design , At Home In The City .Elsevie, 2005.
25. Riegl, A., & Boulet, J. Le culte moderne des monuments: sa nature, son origine. Editions L'Harmattan.2003.
26. Hamon, F. (2003). Cesare Brandi, Théorie de la restauration,(trad. de l'italien par Colette Déroche). Paris, Monum-Editions du patrimoine, sd [2001]. Bulletin Monumental, 161(2).
27. Tornatore, J. L. (2010). L'esprit de patrimoine. Terrain. Anthropologie & sciences humaines, (55),
28. RAMANANDRAITSIORY, P. P., & Blanc, G. (2017). Entre logique de protection du patrimoine et objectif de valorisation: Quels enjeux et quelles perspectives pour les relations entre Madagascar et la France.2017..

Les rapports

29. Abou Leila, Mohamed, ENVIRONMENTAL MANAGMENT A DOORWAY TO GREEN INVESTMENT OF HERITAGE ENVIRONMENTS, Green Heritage International Conference Chance – Change – Challenge, BUE. March 2018
30. CABE) Commission for architecture and the Built Environment ; 2001.
31. Dave.S Neighborhood Density And Social Sustainability In Cities Of Developing Countries Sustainable Development - usa : School Of Architecture Oxford Brookes University, 2011.
32. Hamon, F. Cesare Brandi, Théorie de la restauration,(trad. de l'italien par Colette Déroche). Paris, Monum-Editions du patrimoine, sd [2001]. Bulletin Monumental,2003, 161(2).
33. leed for neighborbood développement 2009 - 2013.
34. tarck abu zekry city size distribution of regional cities national development: P.H.D. - cairo : faculty, 1989.

Les conferences

35. kjos b The Un Plan For Human Settlements"Habitat . Conference On Human Settlements. - Istanbul : United Nations, 1996.
36. UNCED Strategies For Sustainable Development Practical Guidance For Development Co- Operation - May 2001.

Les sites internet

37. ARUP the sustainable project appraisal routine (SPeAR@) environment/feature.cfin. - 2010. - 23 02 2018. - http: www.arup.com.
38. BREEAM Communitiés technical manual [En ligne] // , code for a sustanable built environment SD2. - 2011. - 23 06 2018. - www.breeam.org
39. Heritage UNESCO World statesparties - 15 8 2014. - http://whc.unesco.org/en/statesparties.
40. nescou services/single. nescou.org. - 31 01 2012. - http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single.
41. Salima Saouchi , Boudjemaa Khalfa Allah, Conservation of the World Cultural Heritage Al Qal'a Bani Hammed from Urban Expansion in Bechara (Algeria) Using GIS, Journal of Geography and Regional Planning (JGRP),2021, https://academicjournals.org/journal/JGRP/article-in-press-abstract/conservation_of_the_world_cultural_heritage_al_qal_a_bani_hammed_from_urban_expansion_in_bechara_algeria_using_gis
42. UNESCO List of World Heritage in Danger .http://unesco.org/en/danger. - 10 12 2010. - http://whc.unesco.org/en/dange .

الملاحق

المـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــلاحق:

الجمهوريــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالـي والبحث العلمــي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Université de M'sila — جامعة المسيلة

GTU :Faculté / institut — معهد تسيير التقنيات الحضرية

gestion de la ville :Département — قسم : تسيير المدينة

استمارة مقابلة " العينة الادارية"

سيدي الكريم :

لنتشارك معا في المحافظة على تراثنا العمراني و إيجاد اليات لتثمينه في ظل ديناميكية الحضرية ، و لهذا نرجو من سيادتكم تقديم لنا المساعدة باعتباركم احد الفاعلين في موضوع الدراسة الذي تتوقف قيمنه العلمية على دقة أجابتكم لنتعمق بأفكار بحثنا الأكاديمي في إطار التحضير لنيل شهادة دكتوراه علوم "تخصص المدينة". شكر مسبق على المساعدة

1. هل دائرة اختصاصك متتوفر على الآليات القانونية الكافية للحفاظ على التراث العمراني في اطار التوسع الحضري ؟ تعم ☐ لا ☐
2. إذا كانت الجواب "نعم " , ماهي مميزات هذه النصوص التشريعية من وجهة نظرك ؟
   - ✓ التواصل تعم ☐ لا ☐
   - ✓ الانسجام لا ☐
   - ✓ الدقة تعم ☐ لا ☐
   - ✓ توافق الخصوصية المحلية لمجتمعنا تعم ☐ لا ☐
   - ✓ ملمة بجميع الحالات تعم ☐ لا ☐
   - ✓ مميزات أخرى :.....
3. هل تطبيق هذه النصوص التشريعية يصطدم بصعوبات ميدانية ؟ تعم ☐ لا ☐
4. إذا كان الجواب "نعم " ما نوع هذه الصعوبات ؟
   - ✓ تسييرية تعم ☐ لا ☐
   - ✓ صعوبات أخرى: :.....

الملاحق

5. إذا كان الجواب "نعم " ما هي الأسباب الحقيقية لهذه الصعوبات التسييرية ؟

✓ عدم حرص المتدخلين بهذا المجال على تطبيق هذه النصوص تعم لا

✓ صعوبة التنسيق بين المتدخلين تعم لا

✓ صعوبات أخرى: :.....

.....

6. إذا كان الجواب "نعم " على عدم حرص المتدخلين على تطبيق هذه النصوص التشريعية , إلى ماذا ترجع ذلك ؟

✓ تهاون متعمد لغياب الرقابة ردعية

✓ عدم الإلمام بجميع النصوص التشريعية

✓ عجز المكلف بالملف على تقيم الاستشارة

✓ أسباب أخرى: :.....

.....

السنة الدراسية 2015/ 2020

الملاحق

الجمهوريــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالـي و البحـث العلمــي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Université Mohammed Boudiaf M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

GTU :Faculté / institut

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

التراث العمراني بين حتمية توسع التجمعات الحضرية و ضرورات الحفاظ دراسة حالة " بلدية المعاضيد "

اعداد: صوشي سليمة اشراف : أ.د خلف الله بوجمعة

الاستبيان الالكتروني " العينة الاكاديمية"

اساتذتي:.....

لنتشارك معا في المحافظة على تراثنا العمراني و إيجاد اليات لتثمينه في ظل ديناميكية الحضرية , و حتى تكون دراستنا موضوعية واقعية شاملة انتهجنا تقنية "العصف الذهني "في طرحنا لأسئلة استمارة الاستبيان هذه كون هذه تقنية تعتمد على حرية التفكير لجمع اكبر كم من المعلومات ،

و لهذا نرجو من سيادتكم تقديم لنا المساعدة باعتباركم احد الفاعلين في موضوع الدراسة الذي تتوقف قيمنه العلمية على دقة أجابتكم لنتعمق بأفكار بحثنا الأكاديمي في إطار التحضير لنيل شهادة دكتوراه علوم "تخصص المدينة".

شكر مسبقا على المساعدة.

Mes professeurs :……

Pour participer tous à la préservation de notre patrimoine urbanistique et trouver les mécanismes pour le valorisér dans cadre dynamique de civilisation, afin que notre étude est réaliste et universelle ; nous avons usé technique" brainstorming " se base sur liberté de penser pour collecter plus d'informations.

s'il vous plait, vous nous aidez en répondant des questions de cette questionnaire par ce que la valeur scientifique à cette étude s'arrête sur les ; pour approfondir à notre recherche académique dans cadre apprendre diplôme doctorat scientifique spécialité" gestion de la ville. " Merci d'avance

1. اي المجال اكثر اهمية الحفاظ على التراث العمراني أو حتمية توسع التجمعات الحضرية من وجهة نظرك ؟.

1.Quel est domaine la plus importante : le réservation de patrimoine ou obligatoire d'extension agglomérations urbaines à votre avis?.

.....
.....
.....

الملاحق

2. كيف يمكن الموازنة بين المجالين برايك ؟.

2.Comment équilibrer entre ces deux domaines à votre avis?.

.....
.....
.....

3. من المسؤول عن عملية الحفاظ على التراث العمراني بمجتمعكم ؟

3. Qui est responsable de la préservation du patrimoine urbanistique a votre société?.

.....
.....
.....

4. هل يمكن ايجاد شركاء اخرين لذلك ، و كيف يكون ذلك؟.

4. Est-ce possible de trouver d'autres collaborateurs à cela , et comment faire cela?.

.....
.....
.....

5. كيف يمكننا ان نوظف هذا التراث العمراني بالتنمية الحضرية ؟.

5. Comment faire fonctionner ce patrimoine pour le développement local?

.....
.....
.....
.....

6. هل لكم وجهة نظرا خاص لتوظيف هذا التراث العمراني ؟.

6. Est-ce que vous avez un point de vue pour mieux fonctionner ce patrimoine urbanistique?

.....
.....
.....
.....

Année d'étude 2015/2020. السنة الدراسية2015-2020 .

الملاحق

الجمهوريــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالـي و البحـث العلمــي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Université Mohammed Boudiaf M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

GTU :Faculté / institut

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

التراث العمراني بين حتمية توسع التجمعات الحضرية و ضرورات الحفاظ دراسة حالة " بلدية المعاضيد "

اعداد: صوشي سليمة اشراف : أ.د خلف الله بوجمعة

استبيان الالكتروني " العينة الجمعوية"

لقد اصبح للحركة الجمعوية في العصر الحديث اثر بالغ في نشر الوعي و المشاركة التنموية و هذا ما يكفله لها القانون المدني بخلق الاطار التنظيمي لأنشطة تحقق الاهداف المسطرة في القانون الاساسي للجمعية، و في هذا الاطار و باعتباركم احد الفاعلين في موضوع الدراسة الذي تتوقف قيمتها العلمية على دقة أجابتكم على أسئلة الاستبيان لنتعمق بأفكار بحثنا الأكاديمي (اطروحة دكتوراه علوم "تخصص المدينة" تحت عنوان التراث العمراني بين حتمية التوسع الحضري لتجمعات الجوارية و ضرورات الحفاظ –بلدية المعاضيد) نرجو من سيادتكم تقديم لنا المساعدة. - شكر مسبق على المساعدة-

I. بطاقة تعريفية للجمعية

1. ما نوع نشاط الجمعية
   - ثقافي
   - اجتماعي
   - رياضي
   - تربوي و ديني
   - تكوين و تمهين
2. هل مقر الجمعية
   - ثابت
   - متغير
3. هل تملك الجمعية فروع
   - نعم
   - لا
4. مجال نشاط الجمعية
   - محلي
   - ولائي
   - وطني
   - دولي
5. ما هي مصادر تمويل الجمعية
   - دولة
   - تلقي هبات و وصايا
   - تنويع نشاط الجمعية
   - اتفاقيات تعاون

الملاحق

II. نوع المساعدة التي يمكن فعلاً ان تقدمها الجمعية للحفاظ على التراث العمراني في اطار التنمية المحلية -المخولة قانونياً-

1. تنشيط المجتمع المحلي
   - توعية المواطنين
   - تأطير نخب محلية (تنمية بشرية)
   - دورات تدربية لصناعات و الحرف التقليدية
   - قيام بتظاهرات محلية
   - اشهار مقوماتها وطنيا و دولياً
2. اقتناء ممتلكات
   - منقولة
   - عقارات
3. مخالفات المحافظة على التراث
   - مراقبة
   - متابعتها قضائياً
   - ابلاغ عنها للجهات الرسمية
4. المشاركة بمخططات الحفاظ على التراث العمراني
   - استقصاء بعد عملية الاعداد
   - استشارة قبل الاعداد
   - مشاركة بالإعداد
   - تقديم مبادرات
5. امضاء برتوكولات تعاون للحفاظ على التراث
   - محلي
   - ولائي
   - وطني
   - دولي
6. مساعدات اخرى.....

III. حسب رايكم ما هي اسباب الميدانية التي حالت دون مشاركة حقيقية للجمعيات بالتنمية المحلية بشكل عام و الحفاظ على التراث العمراني بشكل خاص؟.

1. عوائق قانونية
   - قانون العام للتنمية المحلية
   - قانون الخاص بالنشاط الجمعوي
2. عوائق تسييرية
   - عدم كفاءة اغلب الجمعيات
   - عدم الاهتمام بالمصحلة العامة
   - نقص الشفافية بالعملية التخطيطية للمجتمع المحلي
   - عدم تنسيق المؤسساتي الحكومي و المدني
3. التمويل
   - نقص الاعانات لمزاولة نشاطات الحفاظ و تثمين التراث
   - تحويل وجهتها الى انشطة اخرى
4. اخرى:.....

ملخص
نظراً للمتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية التي تمر بها المجتمعات الحضرية و التي يكون لها تأثير على استعمالات المجال الحضري كنتيجة حتمية لتزايد حاجيات سكانها و تجسيدا للبرامج التنموية التي من شأنها ترتقي بمستوى تحضر مجتمعاتها، مقابل ندرة الاراضي الحضرية القابلة للتعمير توسعت التجمعات الحضرية نحو المجالات المجاورة و المخصصة لوظائف اخرى كالمواقع الاثرية على وجه التحديد، مما جعل من هذا الامتداد خطرا يتربص بهذه الاخيرة و يهدد استمرار تواجدها رغم ما تمثله من بعد ثقافي و اقتصادي لمجتمعاتها.
بالاعتماد على المنهج الوصف التحليلي و بمقاربة قانونية تسييرية نستعرض انعكاسات و تداعيات هذه الإشكالية على النظام الحضري العام ببلدية المعاضيد الجزائرية، و ما يترتب على عدم التحكم المجالي لهذه الأخيرة على المجالات المجاورة و نخص بذكر الموقع الأثري "قلعة بني حماد" .
الكلمات الدالة : التراث العمراني، ضرورات الحفاظ ، التوسع الحضري ، الموقع الاثري "قلعة بني حماد".

Summary

Due to the social, economic and even political changes faced by urban communities that have the greatest impact on the use of urban space as an inevitable result of the growing needs of the population and the implementation of development programs for the raise of civic level of society.

The scarcity of viable urban land for reconstruction led to an urbanization of urban centers in neighboring areas assigned to other functions specifically archaeological sites. This extension has become a real danger for them and threatens its existence despite its cultural dimension and its economic importance. Between determinism of urban extension and the need to preserve the architectural heritage, planners and managers of cities are in a dilemma. Our choice of the archaeological site of the "kalaa Beni Hammed"Algerian as an example is made to study the risks that make it in danger because of the proximity extension of urban areas in a manner that goes in opposite of the plans, or randomly achieved.

Through is based on the descriptive and analytical method associated to a legal approach of management, we will highlight the impact of this issue and its implications on the city of "Maadid" and therefore its consequences resulting from lack of control in the planning system and its collateral effects on other sectors, including the archaeological site of "Kalaa of Beni Hammad".

Keywords: Architectural Heritage - preservation needs - urban expansion - Archaeological site "kalaa Beni Hammed ."